أوضح المسالك

إلى ألفية ابن مالك

تأليف

الإمام ابن هشام الأنصاري

المتوفى سنة ٧٦١

ومعه كتاب

عُدّة السالك، إلى تحقيق أوضح المسالك

وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

تأليف

محمد محيي الدين عبد الحميد

المكتبة العصرية

صيدا - بيروت

أوضح المسالك

أوضح المسالك

إلى ألفية ابن مالك

أوضح المسالك

إلى ألفية ابن مالك

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف
ابن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري، المصري
المتوفى في سنة ٧٦١ من الهجرة

ومعه كتاب

عُدَّة السالك، إلى تحقيق أوضح المسالك
وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

الجـزء الأول

تأليف
محمد محيي الدين عبد الحميد
عفا الله تعالى عنه

المكتبة العصرية
صيدا - بيروت

شركة أبناء شريف الأنصاري
للطباعة والنشر والتوزيع
صيدا - بيروت - لبنان

• المكتبة العصرية
الخندق الغميق - ص.ب: ١١/٨٣٥٥
تلفاكس: ٦٥٥٠١٥ - ٦٣٢٦٧٣ - ٦٥٩٨٧٥ ١ ٠٠٩٦١
بيروت - لبنان

• الدار النموذجية
الخندق الغميق - ص.ب: ١١/٨٣٥٥
تلفاكس: ٦٥٥٠١٥ - ٦٣٢٦٧٣ - ٦٥٩٨٧٥ ١ ٠٠٩٦١
بيروت - لبنان

• المطبعة العصرية
بوليفار نزيه البزري - ص.ب: ٢٢١
تلفاكس: ٧٢٠٦٢٤ - ٧٢٩٢٥٩ - ٧٢٩٢٦١ ٧ ٠٠٩٦١
صيدا - لبنان

٢٠٠٨م - ١٤٢٩هـ

E. Mail
alassrya@terra.net.lb
alassrya@cyberia.net.lb

موقعنا على الإنترنت
www.almaktaba-alassrya.com

ISBN 9953-400-45-8

ISBN 9953 - 400-44-X

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العلي الكبير، وصلى الله تعالى على رسوله البشير النذير، وعلى آله وصحبه ذوي الدرجات الْعُلى والقدر الخطير، وسَلّم تسليماً كثيراً مُتواصِلاً إلى يوم الدِّين.

هذا زُبدة ما أودعناه شرحنا الكبير على كتاب «أوضح المسالك، إلى ألفية ابن مالك» الذي صنفه أنْحَى النحاة الإمامُ أبو محمد عبدُ الله جمالُ الدين بن يُوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، الأنصاري، المصري، المتوفى في عام ٧٦١ من الهجرة، قصدتُ به تقريب مباحثه، وإيضاح مشاكله، وتيسير شواهده، وتسهيل مراجعته؛ فجمعت خلاصة ما كنت كتبته عليه أيام كُلفت دراستَه منذ ثلاثين عاماً، جانبت فيها الإفراط والتفريط، واكتفيت فيها باللمحة الدالة والإشارة المفهمة، إلى أن يأذن الله جلّت قدرته فيُتِيحَ لي إخراج ذلك الشرح البسيط على أصله الذي كتبته، فإنه الذي يَجْلُو للقارىء قدرة ابن هشام وسعة علمه وواسع اطلاعه، والذي تظهر فيه مواريثُ أسلافنا من أئمة العربية في أبهى حُللِهَا وأجمل زينتها.

وقد سميت هذا الشرح «عُدَّةَ السالك، إلى تحقيق أوضح المسالك».

وقد عُنيت في هذا الشرح الذي أقدمه اليوم لقارىء العربية بشرح شواهد الكتاب، وضم آلافها إليها، وإعرابها إعراباً واضحاً، وتخريجها، وذكر ما للعلماء في ذلك من مذاهب وآراء، مما أشار المؤلف إلى بعضه وترك بعضه، ثم بإكمال مباحثه، وتعليل مسائله، وليس هذا العمل باليسير؛ فشواهد الكتاب كثيرة، وإشارات المؤلف أكثر من أن يحيط بها العدُّ.

ولا أقصد من ذلك كله ـ كما لم أقصد في كل ما أخرجْتُه من قبلُ من كتب

السلف ـ إلاّ أن يطّلع أبناء العربية على علوم أوائلهم في معْرضٍ بهيّ ترضى عنه نفوسهم، فإذا هم يُقْبِلُون عليها وينتفعون بها؛ ليرتبط حَاضِرُهُم بماضيهم، وليدركوا أن قومهم لم يقَصِّرُوا، وإن رماهم بالناسُ بالتقصير، وما من أمةٍ رغبت في الخير وحَرَصَتْ على أن تنال حظها من الحياة، ثم سلكت لهذا طريقاً يقطع صِلة ما بينها وبين ماضيها إلاَّ ضاع سَعْيُهَا وتَقَطَّعَتْ بها الأسباب.

رب هب لي الصبر على ما جعلته أوْكد آمالي وغاية سُؤْلِي، وَوَفقني إلى الخيرات، إنه لا توفيق إلا توفيقك، وأنت الكريم الوهاب.

محمد محيي الدين عبد الحميد

«ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أَنْحَى من سِيبَوَيْهِ».

«إن ابن هشام على عِلْم جَمّ يشهد بِعُلُوّ قدره في صناعة النَحو، وكان يَنْحُو في طريقته مَنْحَاةَ أهل المَوْصِل الذين اقْتَفَوْا أثر ابن جِنِّيّ واتبعوا مُصْطَلَحَ تعليمه؛ فأتى من ذلك بشيء عجيب دَالٍّ على قوة مَلَكَته واطِّلاَعِه».

ابن خلدون

ترجمة ابن هشام

صاحب كتاب

«أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك»

هو الإمام الذي فاقَ أقْرَانَهُ، وَشَأَى مَنْ تَقدَّمه، وَأَعْيَا مَنْ يأتي بعده، الذي لا يُشَقُّ غُبَاره في سَعَة الاطلاع وحُسْنِ العبارة وجمالِ التعليل؛ الصالحُ الْوَرِعُ، أبو محمدٍ عبدُ الله جمالُ الدين بنُ يوسفَ بنِ أحمدَ بنِ عبد الله بن هِشَامٍ، الأنصاري، المصري.

وُلد بالقاهرة، في ذي القعدة من عام ثمان وسبعمائة من الهجرة «سنة ١٣٠٩ من الميلاد».

لزمَ الشهابَ عبدَ اللطيف بن المرحِّل، وتلا على ابن السَّرَّاجِ، وسمع على أبي حَيَّان ديوانَ زُهَيْر بن أبي سُلْمىٰ المُزَني، ولم يلازمه، ولا قرأ عليه غيره، وحضر دروس التاج التِّبْريزِي، وقرأ على التاج الفَاكِهَاني شَرْحَ الإشارة له إلَّا الورقة الأخيرة، وحَدَّث عن ابن جَمَاعة بالشاطبية، وتفقَّه على مذهب الشافعي، ثم تَحَنْبَلَ فَحَفِظَ مختصر الخِرَقِي قبيل وفاته بخمس سنين.

تخرج به جماعةٌ من أهل مصر وغيرهم، وتَصَدَّرَ لنفع الطالبين، وانفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البارع، والاطلاع الْمُفْرِطِ، والاقتدار على التصرف في الكلام، وكانت له ملكة يتمكن بها من التعبير عن مقصودِهِ بما يريد مُسهَباً وَمُوجَزاً، وكان ـ مع ذلك كله ـ متواضعاً، بَرّاً، دَمِثَ الخلق، شديد الشفقة، رقيق القلب.

قال عنه ابن خلدون: «ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنْحَى من سيبويه» وقال عنه مرة أخرى: «إن ابن هشام عَلَى عِلْمٍ يشهد بِعُلُوِّ قدره في صناعة النحو، وكان ينحو في طريقته مَنْحَاةَ أهل الموصل

الذين اقْتَفَوْا أثر ابن جِنِّي واتبعوا مُصْطَلَح تعليمه، فأتى من ذلك بشيء عجيب دَالٌّ على قوة مَلَكته وَاطِّلاعِهِ».

ولابن هشام مصنفات كثيرة كلها نافع تلوح منه أمارات التحقيق وطول الباع، وتطالعك من روحه علائم الإخلاص والرغبة عن الشهرة وذيوع الصيت، ونحن نذكر لك من ذلك ما اطلعنا عليه أو بَلَغَنَا علمه مرتباً على حروف المعجم، ونَدُلُّك على مَكَان وجوده إن علمنا أنه موجود، أو نذكر لك الذي حدَّثَ به إن لم نعلم وجوده، وهاكها:

١ - الإعراب عن قواعد الإعراب، طبع في الآستانة وفي مصر، وَشَرَحه الشيخ خالد الأزهري، وقد طبع الأصْلُ، كما طبع شرحه مراراً.

٢ - الألغاز، وهو كتاب في مسائل نحوية صَنَّفه لخزانة السلطان الملك الكامل، طبع في مصر.

٣ - أوضح المسالك، إلى ألفية ابن مالك، طبع مراراً، وشرحه الشيخ خالد الأزهري، ولنا عليه ثلاثة شروح: أحدها وجيز مطبوع، وثانيها بسيط، وهذا الذي بين يديك زُبْدَة ما أودعته إياه، وثالثها وسيط، طبع مراراً.

٤ - التذكرة، ذكر السيوطي أنه كتاب في خمسة عشر مجلداً، ولم نطلع على شيء منه.

٥ - التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل، ذكر السيوطي أنه عدة مجلدات.

٦ - الجامع الصغير، ذكره السيوطي، ويوجد في مكتبة باريس.

٧ - الجامع الكبير، ذكره السيوطي.

٨ - رسالة في انتصاب «لغة» و «فضلاً» وإعراب «خلافاً» و «أيضاً» و «هلم جرّاً» ونحو ذلك، وهي موجودة في دار الكتب المصرية وفي مكتبتي برلين وليدن، وهي برمتها في كتاب «الأشباه والنظائر النحوية» للسيوطي.

٩ - رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن الكريم، موجودة في مكتبة برلين.

١٠ - رفع الخُصَاصة عن قراء الخلاصة، ذكره السيوطي، وذكر أنه أربع مجلدات.

١١ - الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية، يوجد بمكتبة برلين، وهو شرح شواهد كتاب اللمَع لابن جنّي.

١٢ - شذور الذهب في معرفة كلام العرب، طبع مراراً.

١٣ - شرح البردة، ذكره السيوطي، ولعله شرح «بانت سعاد» الآتي.

١٤ - شرح شذور الذهب المتقدم، طبع مراراً، ولنا عليه شرح طبع مراراً أيضاً.

١٥ - شرح الشواهد الصغرى، ذكره السيوطي، ولا ندري أهو الروضة الأدبية السابق ذكره، أم هو كتاب آخر؟.

١٦ - شرح الشواهد الكبرى، ذكره السيوطي أيضاً، ولا ندري حقيقة حالِهِ.

١٧ - شرح قصيدة «بانت سعاد» طبع مراراً.

١٨ - شرح القصيدة اللغزية في المسائل النحوية، يوجد في مكتبة ليدن.

١٩ - شرح قطر النَّدى، وبل الصَّدى الآتي ذكره، طبع مراراً، ولنا عليه شرح طبع مراراً أيضاً.

٢٠ - شرح اللمحة لأبي حيَّان، ذكره السيوطي.

٢١ - عمدة الطالب في تحقيق صرف ابن الحاجب، ذكره السيوطي، وذكر أنه في مجلدين.

٢٢ - فَوْحُ الشذا في مسألة كذا، وهو شرح لكتاب «الشذا في مسألة كذا» تصنيف أبي حيان، يوجد في ضمن كتاب «الأشباه والنظائر النحوية» للسيوطي.

٢٣ ـ قطر الندى وبلُّ الصدى، طبع مراراً. ولنا عليه شرح مطبوع.

٢٤ ـ القواعد الصغرى، ذكره السيوطي.

٢٥ ـ القواعد الكبرى، ذكره السيوطي.

٢٦ ـ مختصر الانتصاف من الكشاف، وهو اختصار لكتاب صنفه ابن المنيّر في الرد على آراء المعتزلة التي ذكرها الزمخشري في تفسير الكشاف، واسم كتاب ابن المنيّر «الانتصاف من الكشاف»، وكتاب ابن هشام يوجد في مكتبة برلين.

٢٧ ـ المسائل السفرية في النحو، ذكره السيوطي.

٢٨ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، طبع في طهران والقاهرة مراراً، وعليه شروح كثيرة، طبع منها عدد واف، ولنا عليه شرح مسهب، نسأل الله أن يوفق إلى طبعه.

٢٩ ـ موقد الأذهان وموقظ الوَسْنَان، تعرض فيه لكثير من مشكلات النحو، يوجد في دار الكتب المصرية وفي مكتبتي برلين وباريس.

وتوفي رحمه الله تعالى في ليلة الجمعة ـ وقيل: ليلة الخميس ـ الخامس من ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة «سنة ١٣٦٠ من الميلاد» رحمه الله تعالى، ورضي عنه وأرضاه.

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتَمَّانِ الأكْمَلاَنِ على سيدنا محمد خاتم النبيين، وإمام المتقين، وقائد الغرِّ المحَجَّلِين[١]، وعلى آله وَصحبه أجمعين، صلاةً وَسلاماً دائمين بدوَام السَّمـٰوَات وَالأرَضِينَ.

أما بعدَ حمدِ الله مستحقِّ الحمد وَمُلْهِمِهِ، وَمُنْشىء الخلق وَمُعْدِمه، وَالصَّلاَةِ وَالسلامِ على أشرف الخلق وَأكْرَمِه، المنعوت بأحسن الخُلُق وَأعظمِهِ، محمدٍ نَبِيِّه، وَخليله وَصَفِيِّه، وَعَلَى آله وَأصحابِهِ، وأحزابه وَأحبابه، فإن كتاب الخلاصة الألفية، في علم العربية، نَظْم الإمام العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك الطائي، رحمه الله!، كتابٌ صَغُرَ حَجْماً، وَغَزُرَ عِلماً[٢]، غير أنه لإفراط الإيجاز، قد كاد يُعَدُّ من جملة الألْغَاز.

وَقد أسعفت طالبيه، بمختصر يُدَانيه[٣]، وَتوضيح يسايره وَيُبَارِيه، أحُلُّ به ألفاظه وَأوَضح معانيه، وَأحلِّلُ به تراكيبه، وَأُنَقِّحُ مبانيه[٤]، وَأعذب به موارده، وَأعقِل به شَوَارده[٥]، وَلا أخْلِي منه مسألة شاهد أو تمثيل، وَربما أشير فيه إلى

(١) الغرّ: جمع أغرّ، وهو ذو الغرة، وأصلها بياض في جبهة الفرس. والمحجل: أصله الفرس يكون في قوائمه بياض، وأراد هنا بياض الوجه وبياض القدمين من أثر الوضوء، وهذه الفقرة من قوله ﷺ «أنا قائد الغر المحجلين يوم القيامة».

(٢) غزر ـ بضم العين وهي هنا الزاي ـ كثر.

(٣) يدانيه: يقاربه.

(٤) أنقح: أهذب.

(٥) أعقل: أمنع، والشوارد: النوافر، واحدها شارد أو شاردة.

خلاف أوَ نَقْدٍ أوَ تعليل، وَلم آلُ جَهْداً في توضيحه وَتهذيبه، وَربما خالفته في تفصيله وَترتيبه.

وَسميته: «أوَضح المسالك، إلى ألفية ابن مالك».

وَبالله أعْتَصم[١]، وَأسأله العِصْمَةَ مما يَصِمُ[٢]، لا ربَّ غيره، وَلاَ مأمول إلا خَيْرُهُ، عليه توكلت، وإليه أنيب.

هذا باب شرح الكلام، وشرح ما يتألف الكلام منه:

الكلام ـ في اصطلاح النحويين ـ عبارة عما اجتمع فيه أمران: اللفظ، والإفادة.

والمرادُ باللفظ الصوتُ المشتمل على بعض الحروفِ، تحقيقاً أو تقديراً.

والمراد بالمفيد: ما دَلَّ على مَعْنى يحسُنُ السكُوتُ عليه.

وأقل ما يتألف الكلام من اسمين: كـ «زَيْدٌ قائم» ومن فعل واسم، كـ«قَامَ زَيْدٌ» ومنه «اسْتَقِمْ»؛ فإنه من فعل الأمر المنطوق به، ومن ضمير المخاطَبِ المقدَّر بأنت[٣].

---

(١) أعتصم: أمتنع.

(٢) يصم: يعيب.

(٣) ينبغي لك أن تعلم قبل كل شيء أن مراد النحويين من قولهم «أقل ما يتألف منه الكلام اسمان أو فعل واسم» أن هاتين الصورتين أقل الصور التي يتألف منها الكلام المفيد أجزاء، وليس معناه أن الكلام لا يتألف إلاَّ من اسمين أو فعل واسم، فقد تتبع النحاة كلام العرب فوجدوه يرد على ست صور إجمالاً ـ وهي إحدى عشرة صورة تفصيلاً ـ وذلك لأنه إما أن يتألف من اسمين، وإما من فعل واسم، وإما من جملتين، وإما من فعل واسمين، وإما من فعل وثلاثة أسماء، وإما من فعل وأربعة أسماء، فهذه ست صور على وجه الإجمال.
أما على وجه التفصيل فالمؤلف من اسمين له أربع صور، لأن الاسمين إما مبتدأ وخبر نحو «زيد قائم» وإما مبتدأ وفاعل سد مسد الخبر نحو «أقائم الزيدان» وإما مبتدأ ونائب فاعل سد مسد الخبر نحو «أمضروب زيد» وإما اسم فعل وفاعله نحو «هيهات العقيق». =

والكَلِم: اسمُ جِنْسٍ جَمْعِيٌّ، وَاحِدُه كَلِمَة[١]، وهي: الاسم، والفعل، والحرف، ومعنى كونه اسمَ جنسٍ جَمْعِيٍّ أنه يدل على جماعةٍ، وإذا زِيدَ على لفظه تاء التأنيث فقيل «كلمةٌ» نَقَصَ مَعناه، وصار دَالاًّ على الواحد، ونظيرُهُ لَبِنٌ وَلَبِنَةٌ، وَنَبِقٌ وَنَبِقَةٌ.

وقد تبين ـ بما ذكرناه في تفسير الكلام: من أن شَرْطَه الإفادة، وأنه من كلمتين، وبما هو مشهور من أن أقل الجمع ثلاثة ـ أن بين الكلام وَالكَلم عموماً

= والمؤلف من فعل واسم له صورتان، لأنه إما من فعل وفاعل نحو «قام زيد» وإما من فعل ونائب فاعل نحو «قطع الغصن».

والمؤلف من جملتين له صورتان، لأن الجملتين إما جملتا القسم وجوابه نحو أقسم بالله لأكرمنك» وإما جملتا الشرط وجوابه نحو «إن تجتهد تنجح».

والمؤلف من فعل واسمين له صورة واحدة وهي «كان» أو إحدى أخواتها مع اسمها وخبرها نحو قولك «كان الجو حاراً» و «أصبح الجو بارداً».

والمؤلف من فعل وثلاثة أسماء له صورة واحدة أيضاً وهي «ظَنَّ» أو إحدى أخواتها مع فاعلها ومفعوليها نحو «ظننت الوقت متسعاً».

والمؤلف من فعل وأربعة أسماء له صورة واحدة أيضاً وهي «أعلم» أو إحدى أخواتها مع فاعلها ومفعولاتها نحو «أعلمت زيداً عمراً مخلصاً».

(١) اختلفوا في لفظ «كلم» فقيل: هو جمع مفرده كلمة، وقيل: هو اسم جمع؛ لأنه ليس على زنة من أوزان الجموع المحصورة المشهورة، والصحيح أنه اسم جنس جمعي كما قال المؤلف ـ واسم الجنس على نوعين: الأول اسم جنس إفرادي، وهو «ما دل على القليل والكثير من جنس واحد بلفظ واحد» وذلك كماء وتراب وزيت وخل، ومنه المصدر كضرب وشرب وقيام وجلوس. والثاني: اسم جنس جمعي، وهو «ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالباً» وذلك بأن يكون الواحد بالتاء واللفظ الدال على الجمع بغير تاء، وذلك مثل كلم وكلمة، وبقر وبقرة، وشجر وشجرة، ولبن ولبنة، ونبق ونبقة، وقولنا «غالباً» للإشارة إلى شيئين: أولهما أنه قد يفرق بين الواحد واللفظ الدال على الجمع بالياء المشددة نحو روم ورومي، وزنج وزنجي، وترك وتركي، وثانيهما أنه قد يكون اللفظ الدال على الجمع مقترناً بالتاء والمفرد خالياً منها، عكس الغالب، نحو كمء وكمأة، وذلك النوع في العربية قليل جداً.

وخصوصاً من وَجْهٍ[(١)]؛ فالكلم أَعَمُّ من جِهَةِ المعنى؛ لانطلاقه على المفيد وغيره، وَأَخَصُّ من جهة اللفظ؛ لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين، فنحو: «زيد قام أبوه» كلام؛ لوجود الفائدة، وكَلِم؛ لوجود الثلاثة بل الأربعة، و «قام زيد» كلام لا كَلِم، و «إن قَامَ زيد» بالعكس.

والقولُ عبارةٌ عن «اللفظ الدالِّ عَلى مَعْنًى»؛ فهو أَعَمُّ من الكلام، والكلم، والكلمة؛ عموماً مطلقاً لا عموماً من وَجْهٍ[(٢)].

وتطلق الكلمة لغة ويُراد بها الكلام، نحو: ﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾[(٣)]، وذلك كثيرٌ لا قليلٌ.

* * *

فصل: يتميز الاسمُ عن الفعل والحرف بخمس علامات:

إحداها: الجر، وليس المرادُ به حرفَ الجر؛ لأنه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قُمْتَ[(٤)]»، بل المرادُ به الكسرةُ التي يُحْدِثها عاملُ

---

(١) ضابط العموم والخصوص الوجهي: أن يجتمع اللفظان في الصدق على شيء كاجتماع الكلام هنا في الصدق على «زيد قام أبوه» لأنه مفيد وقد تركب من أربع كلمات، وينفرد كل منهما بالصدق على شيء، كانفراد الكلام بالصدق على «قام زيد» لأنه مفيد وليس مركباً من ثلاثة ألفاظ، وانفراد الكلم بالصدق على «إن قام زيد»؛ لأنه مركب من ثلاثة ألفاظ وليس مفيداً، فتدبر ذلك.

(٢) ضابط العموم المطلق: أن يجتمع اللفظان في الصدق على شيء، وينفرد واحد منهما ـ وهو الأعم ـ بالصدق على شيء لا يصدق عليه الآخر.

(٣) الضمير في «إنها» وفي «قائلها» من الآية الكريمة إشارة إلى قوله تعالى حكاية عن الإنسان: ﴿رب ارجعون لعلي أعمل صالحاً فيما تركت﴾ من الآيتين: ٩٩ و ١٠٠ من سورة المؤمنين، ومثل الآية الكريمة قوله عليه الصلاة والسلام: «أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد بن ربيعة».

* ألا كل شيء ما خلا الله باطل*

وتقول: حفظت كلمة زهير، تريد قصيدة له بطولها.

(٤) ومن ذلك، عند جمهرة النحاة، قول بعضهم ـ وقد بشر بأنثى ـ: والله ما هي بنعم =

الجرّ، سواء كان العاملُ حرفاً، أم إضافةً، أم تبَعِيةً، وقد اجتمعت في الْبَسْمَلة[١].

الثانية: التّنوين، وهو: نون ساكنة تلحق الآخر[٢] لفظاً لا خطاً لغير توكيد، فخرج بقيد السكون النونُ في «ضَيْفَنٍ» للطُّفَيْلِيّ، و «رَعْشَنٍ» للمُرْتَعِشِ، وبقيد الآخِرِ النونُ في «انْكَسَر» و «مُنْكَسِر» وبقولي «لَفْظاً لا خَطًّا» النونُ اللاحقةُ لآخر القَوَافِي، وستأتي، وبقولي «لغير توكيد» نونُ نحو: ﴿لَنَسْفَعاً﴾[٣] و «لَتَضْرِبُنْ يا قَوْمُ» و «لَتَضْرِبِنْ يا هِنْدُ».

وأنواع التنوين أربعة:

أَحَدُهَا: تنوين التمكين، كزَيْدٍ وَرَجُلٍ، وفائدتُه الدلالَةُ على خِفَّةِ الاسم وَتَمَكُّنِهِ في باب الاسمية؛ لكونه لم يُشْبه الحرفَ فيبنى، ولا الفعلَ فيمنعَ من الصرف.

الثاني: تنوينُ التنكير، وهو اللاحقُ لبعض المبنيّات للدَّلَالة على التنكير؛ تقول: «سِيبَوَيْهِ» إذا أرَدْتَ شَخْصاً معيناً اسْمُهُ ذلك، و «إيهٍ» إذا استزدْتَ مُخَاطَبَكَ

= الولد، وقول آخر ـ وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء ـ نعم السير على بئس العير، وسيأتي تخريجها على هذا المذهب في باب «نعم وبئس وما جرى مجراهما» وذهب الكوفيون إلى أن «نعم» و «بئس» اسمان بمعنى الممدوح والمذموم مستدلين بدخول حرف الجر عليهما في هذا الكلام ونحوه، وليس ما ذهبوا إليه بسديد، وستعرف تفصيل ذلك في الباب الذي وضع لهما في هذا الكتاب.

(١) وبيان ذلك أن لفظ «اسم» مجرور بالحرف وهو الباء، ولفظ الجلالة مجرور بإضافة لفظ اسم إليه، ولفظ «الرحمن» مجرور بالتبعية لأنه نعت.

(٢) المراد بالآخر الذي يلحقه التنوين ما كان آخراً حقيقة كالدال من «زيد» والراء من «عمرو» أو كان آخراً كالدال من «يد» و «غد» والميم من «دم» والخاء من «أخ» والباء من «أب» فإن لام هذه الكلمات قد حذفت اعتباطاً: أي لغير علة، وبقيت عين هذه الكلمات أواخر لها حكماً.

(٣) سورة العلق الآية: ١٥ .

من حديث معين؛ فإذا أردت شَخْصاً مَّا اسْمُه سيبويه أو استزادةً من حديثٍ مَّا نَوَّنْتَهُمَا(١).

الثالث: تنوين المقابلة، وهو اللاحقُ لنحو «مسلماتٍ» جَعَلُوه في مُقابلة النون في نحو: مُسْلِمِينَ.

الرابع: تنوين التعويض، وهو اللاحق لنحو غَوَاشٍ(٢)، وَجَوَارٍ عوضاً عن الياء، وَلإِذْ في نحو: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾(٣) عوضاً عن الجملة التي تضاف «إذْ» إليها(٤).

---

(١) ومما جاء من اسم الفعل غير منون قول ذي الرمة:

وَقَفْنَـا فَقُلْنَـا إِيـهِ عَـنْ أُمِّ سَـالِـمٍ وَمَـا بَـالُ تَكْلِيـمِ الـدِّيَـارِ البَـلاَقِـعِ

وكان الأصمعي يذهب إلى أن اسم الفعل لا يكون إلاَّ منوناً، ويخطىء ذا الرمةَ في الإتيان بإيه غير منونة في هذا البيت، ولكن الأثبات من العلماء لم يقروه على ذلك، وذهبوا إلى ما قرره المؤلف هنا، قال ابن سِيدَهْ: «والصحيح أن هذه الأصوات إذا عنيت بها المعرفة لم تنون، وإذا عنيت بها النكرة نونت. وإنما استزاد ذو الرمة هذا الطلل حديثاً معروفاً، كأنه قال: حدثنا الحديث، أو خبرنا الخبر» اهـ.

(٢) المراد بنحو «غواش» كل اسم ممنوع من الصرف وهو معتل الآخر، سواء أكان منعه من الصرف لكونه على صيغة منتهى الجموع نحو «غواش، وجوار، ودواع، ونواه» أم كان منعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل نحو «أعيم، ويعيل» أصلهما تصغير أعمى ويعلى، ثم سمي بهما فصارا علمين موازنين لنحو أبيطر ويبيطر مضارعي بيطر.

(٣) سورة الروم، الآية: ٤.

(٤) أكثر النحاة يذكرون «إذ» لفظاً واحداً في هذا الموضع. ويذكرون أن التنوين اللاحق لهذا اللفظ عوض عن الجملة التي من حق إذ أن تضاف إليها، والتقدير في الآية الكريمة: «ويوم يغلب الروم فارساً يفرح المؤمنون» فحذفت الجملة الأولى ـ وهي: «يغلب الروم فارساً» ـ وعوض عنها التنوين، وبقيت إذ مبنية لشبهها بالحرف في الوضع على حرفين أو في الافتقار افتقاراً متأصلاً إلى جملة تضاف إليها.

ويذكر بعض النحاة في هذا الموضع «إذا» أيضاً، فقد تحذف الجملة التي من حقها أن تضاف إليها ويعوض عنها التنوين، نحو قوله تعالى: **﴿وإذاً لا يلبثون خلافك إلاَّ قليلاً﴾** وقوله جل شأنه: **﴿إذاً لأذقناك ضعف الحياة﴾** وقوله تباركت كلمته: **﴿وإذاً لآتيناهم﴾** =

وهذه الأنواع الأربعة مختصة بالاسم.

وزاد جماعةٌ تنوينَ التَّرَنُّمِ، وهو اللاحِقُ للقوافي المُطْلَقَة، أي: التي آخرها حرف مد، كقوله:

١ ـ أَقِلِّـي اللَّـوْمَ عَـاذِلَ وَالْعِتَـابَـنْ وَقُـولِـي إِنْ أَصَبْتُ لَقَـدْ أَصَـابَـنْ

الأصل «العتابا» و «أصابا» فجيء بالتنوين بدلاً من الألف، لترك الترنم.

= وقوله سبحانه: ﴿إذاً لأمسكتم خشية الإنفاق﴾ ولهذا نظائر كثيرة، وليست هذه إذاً الناصبة للمضارع، بل هي الظرفية الشرطية.

١ ـ هذا البيت مطلع قصيدة طويلة لجرير بن عطية بن الخطفي، أحد شعراء العصر الأموي.

اللغة: «أقلي» فعل أمر من الإقلال، وهو في الأصل جعل الشيء قليلاً، وقد يطلق على ترك الشيء بتة، وهو المراد ههنا «اللوم» هو العذل والتوبيخ «عاذل» هو مرخم عاذلة، وهو اسم فاعل مؤنث من العذل؛ وهو اللوم والتوبيخ «والعتاب» هو مخاطبة الإدلال ومذاكرة الغضب، والمراد هنا اللوم في تسخط «أصبت» يروى بضم التاء على أنها ضمير المتكلم، ويروى بكسر التاء على أنها ضمير المخاطبة المؤنثة.

الإعراب: «أقلي» فعل أمر مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبني على السكون في محل رفع «اللوم» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة «عاذل» منادى مرخم بحرف نداء محذوف مبني على ضم الحرف المحذوف ـ في محل نصب، وجملة النداء لا محل لها من الإعراب؛ لأنها معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه «والعتابا» الواو حرف عطف، العتاب: معطوف على اللوم، منصوب بالفتحة الظاهرة، والألف للإطلاق «وقولي» الواو عاطفة. قولي: فعل أمر مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبني على السكون في محل رفع، والجملة معطوفة على جملة «أقلي اللوم» وكلاهما لا محل لها من الإعراب، أما الأولى فلكونها ابتدائية، وأما الثانية فلأن المعطوف كالمعطوف عليه في الحكم الإعرابي «إن» حرف شرط جازم «أصبت» فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح المقدر في محل جزم، والتاء فاعل، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام، والتقدير: إن أصبت فقولي ـ إلخ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين فعل الأمر ومفعوله «لقد» اللام واقعة في جواب قسم محذوف، والتقدير: والله لقد، وقد، حرف تحقيق «أصابا» =

وزاد بعضهم التنوين الغالي، وهو: اللاحِقُ للقَوَافِي المُقَيَّدَةِ زيادةً على الْوَزْنِ، ومن ثَمَّ سُمِّي غالياً، كقوله:

٢ - قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمىٰ وَإِنْنْ   كَانَ فَقِيراً مُعْدِماً قَالَتْ وَإِنْنْ

= فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والألف للإطلاق؛ والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف، وجملة القسم وجوابه في محل نصب مفعول به لقولي.

الشاهد فيه: قوله: «العتابن» وقوله: «أصابن» حيث دخل تنوين الترنم عليهما، فدل ذلك على أن هذا التنوين ليس مختصاً بالاسم، فلا يكون علامة على اسمية ما يدخل عليه كتنوين التنكير مثلاً. وآية ذلك أنه دخل على الفعل الماضي في «أصابن» ودخل على الاسم المقترن بأل في «العتابن». والمختص بالاسم لا يدخل على واحد منهما، أما أن ذلك مستقيم في الداخل على الفعل فظاهر، وأما في الداخل على المقترن بأل فلأن التنوين المختص بالاسم ينافي «أل» لأن أل تدل على تعرف الاسم وتعينه، وأما التنوين المختص بالاسم فيدل على شياعه وعدم اختصاصه بفرد معين من أفراد جنسه، فلو كان تنوين الترنم من الأنواع الخاصة بالاسم لكان في الكلمة الواحدة علامتان كل واحدة منهما تدل على ضد ما تدل عليه الأخرى، وهذا مما لا يصح أن يذهب إليه العرب في كلامهم الفصيح.

ومن أمثلة تنوين الترنم قول النابغة الذبياني:

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا   لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا، وَكَأَنْ قَدِنْ

فقد لحق هذا التنوين «قد» وهو حرف؛ فدل لحاقه له على أنه ليس مختصاً بالاسم، وهو ظاهر.

٢ - ينسب النحاة هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج، وينشدون قبله:

قَالَتْ سُلَيْمَى لَيْتَ لِي بَعْلاً يَمُنّْ   بِغَسْلِ جِلْدِي وَيُنَسِّينِي الحَزَنْ

وقد راجعت ديوان أراجيز رؤبة بن العجاج المطبوع في مدينة ليبسك فلم أجد هذا الرجز في أصل الديوان، وقد ذكره ناشره في ملحق جمع فيه ما أضيف إلى رؤبة من الرجز في كتب الأدب واللغة ونحوها وليس في أصل الديوان الذي نشر عنه.

اللغة: «سليمى» تصغير سلمى، وهو اسم امرأة «بعلاً» زوجاً «معدماً» اسم الفاعل من مصدر «أعدم الرجل» إذا كان فقيراً لا مال له، ومعنى هذا البيت قريب من قولهم في مثل «زوج من عود، خير من قعود».

=

والحقُّ أنهما نونان زِيدَتَا في الوقف، كما زيدت نون «ضَيْفَنٍ» في الوصل والوقف، وليسا من أنواع التنوين في شيء؛ لثبوتهما مع «أل»، وفي الفعل، وفي الحرف، وفي الخط والوقف، ولحذفهما في الوَصْلِ، وعلى هذا فلا يَرِدَانِ عَلَى مَنْ أَطْلَقَ أن الاسم يُعْرَف بالتنوين، إلا من جهة أنه يُسَمِّيهمَا تَنْوِينَيْنِ، أما باعتبار ما في نفس الأمر فلا.

الثالثة: النداء، وليس المرادُ به دخولَ حرف النداءِ؛ لأن «يا» تدخل في اللفظ

= **الإعراب:** «قالت» قال: فعل ماض، والتاء علامة على تأنيث الفاعل «بنات» فاعل قال مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف و «العم» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «يا» حرف نداء «سلمى» منادى مبني على ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر في محل نصب «وإن» الواو عاطفة على محذوف، وإن: حرف شرط جازم «كان» فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى البعل المذكور في البيت السابق «فقيراً» خبر كان الناقصة، منصوب بالفتحة الظاهرة «معدماً» صفة لفقير، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام، وجملة الشرط وجوابه معطوفة بالواو على محذوف يدل عليه سياق الكلام أيضاً. وتقدير هذه المحذوفات: قالت بنات العم: يا سلمى، إن كان غنياً موسراً ترضين به، وإن كان فقيراً معدماً ترضين به «قالت» قال: فعل ماض، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى سلمى «وإن» الواو عاطفة على محذوف، إن: حرف شرط جازم، وفعل الشرط وجوابه محذوفان يدل عليهما سابق الكلام، والتقدير: قالت: إن كان غنياً موسراً أرض به، وإن كان فقيراً معدماً أرض به.

الشاهد فيه: قوله: «وإن» في الموضعين جميعاً، حيث لحق التنوين فيهما القافية المقيدة. زيادة على الوزن، وإن حرف بغير خلاف، ولحوق هذا التنوين الحرف في هذا البيت دليل على أن هذا النوع من التنوين لا يختص بالاسم.

ومن أمثلة هذا التنوين قول رؤبة بن العجاج في أول قافيته:

وَقَاتِمِ الأعمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقْنْ   مُشْتَبِهِ الأعْلَامِ لَمَّاعِ الْخَفقْنْ

والكلام في دلالة هذا على أن التنوين الغالي ليس خاصاً بالاسم مثل الكلام الذي ذكرناه في شرح بيت جرير السابق عن قوله: «العتابن» فارجع إليه تكن على بصيرة.

على ما ليس باسم، نحو: ﴿يا لَيْتَ قَوْمِي﴾[١] ﴿أَلاَ يَا اسْجُدُوا﴾[٢] في قراءة الكسائي[٣]، بل المرادُ كونُ الكلمةِ مناداةً، نحو: «يا أَيُّهَا الرجلُ، وَيَا فُلُ، وَيَا مَكْرَمَانُ»[٤].

الرابعة: ألْ غيرُ الموصولَةِ، كالفرس والغلام، فأما الموصولَة فقد تدخل على المضارع، كقوله:

٣ـ * مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ *

---

(١) سورة يس، الآية: ٢٦

(٢) سورة النمل، الآية: ٢٥.

(٣) قراءة الكسائي واردة عن ابن عباس رضي الله عنهما، وهي بتخفيف اللام في «ألا» على أن كلمة «ألا» حرف تنبيه. فيكون «يا» حرف نداء، والمنادى به محذوف. واسجدوا فعل أمر، وكأنه قيل: ألا يا هؤلاء اسجدوا، والدليل على صحة هذا التخريج على هذه القراءة أن الكسائي الذي رويت عنه يقف على ﴿ألا يا﴾ ثم يبتدىء ﴿اسجدوا لله الذي يخرج الخبء﴾ وقرأ قوم بتشديد اللام في «ألا» على أنهما كلمتان: الأولى أن المصدرية. والثانية «لا» النافية، فيكون بعدها «يسجدوا» وهو فعل مضارع، والياء فيه ياء المضارعة، وهو منصوب بأن المصدرية، والمصدر المنسبك من «أن» المصدرية والمضارع في موضع نصب على أنه بدل من «أعمالهم» أي فزين لهم الشيطان أعمالهم، زين لهم عدم عبادة الله ـ إلخ، وكتابتها في المصحف «ألا يسجدوا» تؤيد ذلك.

(٤) إنما خص المؤلف هذه الأسماء بالذكر مع هذه العلامة لأنها ملازمة للنداء، ومعنى هذا أنها لا تقبل من العلامات التي ذكرها إلاَّ النداء، ومعنى «يافل» يا رجل أو يا امرأة، ونظيرهن «يا ملأمان» و«يا خباث» وبابه، وسيأتي في باب النداء.

٣ـ هذا صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

* وَلاَ الأَصِيلِ وَلاَ ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ *

وهذا بيت للفرزدق يقوله في هجاء رجل من بني عذرة، وكان هذا الرجل قد دخل على عبد الملك بن مروان بن الحكم يمدحه، وعند عبد الملك جرير والأخطل والفرزدق، وهو لا يعرفهم، وهم الثلاثة الفحول من شعراء دولة بني أمية، فعرف عبد الملك الأعرابي بهم، فقال على الفور:

=

....

فَحَيَّا الإِلَـهُ أَبَا حَـزْرَةٍ وَأَرْغَمَ أَنْفَكَ يَا أَخْطَلُ
وَجَدُّ الفَـرَزْدَقِ أَتْعِسْ بِـهِ وَدَقَّ خَيَـاشِيمَـهُ الجَنْـدَلُ

فقال له الفرزدق:

يـا أَرْغَـمَ الله أَنْفـاً أَنْـتَ حَـامِلُـهُ يَا ذَا الْخَنَى وَمَقَالِ الزُّورِ وَالْخَطَلِ

ومن بعده البيت المستشهد بصدره.

اللغة: «أبا حزرة» هي كنية جرير بن عطية «الجندل» الحجر «يا أرغم الله أنفاً أنت حامله» أصل أرغمه بمعنى عفره بالرغام، وهو التراب، وذلك كناية عن الإذلال والإهانة «الخنى» الفحش «الخطل» المنطق الفاسد المضطرب «الحكم» الذي يحكمه الخصمان ليفصل بينهما «الأصيل» الحسيب «الجدل»شدة الخصومة.

المعنى: يقول: لست بالرجل الذي يؤبه لكلامه أو يعتد به، فإنا لم نحكمك فيما بيننا من خصومة، ولا أنت بالرجل الشريف النسب، ولا بصاحب الرأي، ولا بصاحب اللسن الذي يقوى على الخصومة.

الإعراب: «ما» نافية «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «بالحكم» الباء حرف جر زائد، الحكم: خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحلّ بحركة حرف الجر الزائد «الترضى» ال: اسم موصول بمعنى الذي، نعت للحكم مبني على السكون في محل رفع تبعاً لمحل الحكم أو في محل جر تبعاً للفظه، ترضى: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «حكومته» حكومة: نائب فاعل ترضى، مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، وجملة الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة ال «ولا» الواو حرف عطف، لا: حرف زائد لتأكيد النفي «الأصيل» معطوف على الحكم «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي أيضاً «ذي» معطوف بالواو على الحكم، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف و«الرأي» مضاف إليه «والجدل» الواو حرف عطف، الجدل: معطوف على الرأي، والمعطوف على المجرور مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «الترضى» حيث دخلت «ال» الموصولة على الفعل المضارع فدل ذلك على أن «أل» الموصولة ليست علامة على اسمية ما تدخل عليه، لأنها كما تدخل على الاسم في نحو القائم والمضروب تدخل على الفعل كما في هذا البيت ونحوه من الشواهد.

الخامسة: الإسناد إليه، وهو: أن تَنْسُبَ إليه ما تَحْصُلُ به الفائدةُ، وذلك كما في «قُمْتُ»[1] و «أنا» في قولك «أنا مؤمن».

فصل: يَنْجَلِي الفعلُ بأربع علامات:

إحداها: تاء الفاعل، متكلماً كان كـ«قُمْتُ» أو مخاطباً نحو: «تَبَارَكْتَ».

= ونظير هذا البيت ـ في دخول أل الموصولة على الفعل المضارع ـ قول ذي الخرق الطهوي:

يَقُولُ الْخَنَى، وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقاً ... إلى رَبِّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدَّعُ

وقول ذي الخرق أيضاً:

فَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ ... وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشيخَةِ الْيُتَقَصَّعُ

وقوله الآخر:

مَا كَالْيَرُوحُ وَيَغْدُو لَاهِياً فَرِحاً ... مُشَمِّرٌ يَسْتَدِيمُ الحَزْمَ ذُو رَشَدِ

ومن ذلك قول سلامان الطائي «تهذيب اللغة ٤/ ٢٨٥».

أَخِفْنَ اطِّنَانِي إنْ سَكَتْنَ وإنَّنِي ... لَفِي شُغُلٍ عَنْ ذَحْلِيَ الْيُتَتَبَّعُ

وقد وردت شواهد كثيرة تدل لهذه المسألة.

واعلم أن دخول «أل» الموصولة على الفعل المضارع مختلف فيه عند النحاة؛ فذهب ابن مالك وجمهرة الكوفيين إلى أنه جائز في الاختيار وإن كان قليلاً، وتمسكوا بما ورد من الشواهد عن العرب كهذا البيت «انظر شرحنا على الأشموني ١ ـ ١٦٩» وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز في غير ضرورة الشعر، وقال الشيخ عبد القاهر الجرجاني: إنه من أقبح ضرورات الشعر.

فمن ذهب إلى أن دخول أل الموصولة على المضارع جائز في السعة لم يجعلها من علامات الاسم، ومن ذهب إلى أن أل الموصولة لا تدخل على المضارع إلا ضرورة جعل أل بجميع أنواعها من علامات الاسم.

(١) يريد «وذلك كالتاء التي في قولك قمت» وذلك لأن نسبة القيام إلى التاء دلت على أن هذه التاء اسم، واستفيد من تمثيل المؤلف بهذين المثالين أنه لا فرق بين أن يكون المسند إليه متأخراً كما في «قمت» أو يكون المسند إليه متقدماً كما في «أنا مؤمن» كما أنه أشار بهما إلى أنه لا فرق بين أن يكون المسند فعلاً كما في «قمت» أو أن يكون المسند اسماً كما في «أنا مؤمن».

الثانية: تاء التأنيث الساكنة، كـ «قَامَتْ، وَقَعَدَتْ»، فأما المتحركة فتختص بالاسم كقائمة(١).

وبهاتين العلامتين رُدَّ على من زعم حرفية ليس وعسى(٢)، وبالعلامة الثانية على مَنْ زعم اسمية نعم وبئس(٣).

---

(١) التاء المتحركة إما أن تكون حركتها حركة إعراب كقائمة، وهذه تختص بالاسم كما قال، وإما أن تكون حركتها حركة بناء، وهذه تدخل على الحرف في لات وربت وثمة وتكون في الاسم أيضاً نحو «لا قوة» ومن شواهد دخول تاء التأنيث على «رب» قوله:

مَـاوِيَّ يَـا رُبَّتَمَـا غَـارَةٍ شَعْوَاءَ مِثْلِ اللَّذْعَةِ بِالْمِيسَمِ

وَرُبَّـتَ سَـائِلٍ عَنِّـي حَفِـيٌّ أَعَـارَتْ عَيْنُـهُ أَمْ لَـمْ تَعَـارَا

ومن شواهد دخولها على ثم قوله:

ولقـد أَمُـرُّ عَلَـى اللئيـم يَسُبُّنِـي فمضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لاَ يَعْنِينِي

وأما دخولها على «لا» فأشهر من أن يستدل له، فقد قالوا «لات» وورد في القرآن الكريم ﴿ولات حين مناص﴾ وقال الشاعر:

نَدِمَ الْبُغَاةُ، وَلاَتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ وَالْبَغْـيُ مَـرْتَـعُ مُبْتَغِيـهِ وَخِيـمُ

وقال أبو زبيد الطائي:

طَلَبُـوا صُلْحَنَـا وَلاَتَ أَوَانٍ فَـأَجَبْنَا أَنْ لَيْـسَ حِيـنَ بَقَـاءِ

(٢) ذهب الفارسي وتبعه أبو بكر بن شقير إلى أن «ليس» حرف، لكونها دالة على النفي مثل «ما» وذهب الكوفيون إلى أن «عسى» حرف لكونها دالة على الترجي مثل لعل، والصحيح أنهما فعلان، بدليل قبولهما تاء التأنيث في نحو ليست هند مفلحة وعست هند أن تزورنا، وتاء الفاعل في نحو ﴿لست منهم في شيء﴾ ونحو ﴿فهل عسيتم إن توليتم﴾، ومما يدل على فعليتهما أيضاً أنه يجوز في خبر ليس تقديمه على اسمها إجماعاً وعليها على الراجح، و«ما» لا يجوز معها إلاَّ مجيء خبرها متأخراً عنها وعن اسمها.

(٣) تقدم قريباً أن الكوفيين ذهبوا إلى أن «نعم، وبئس» اسمان، مستدلين على ذلك بدخول حرف الجر عليهما، فقد حكوا أن أعرابياً بشر بولادة امرأته أنثى فقال: «والله ما هي بنعم الولد» وحكوا أن أعرابياً ذهب لزيارة أحبائه على حمار بطيء السير فقال: نعم السير على بئس العير» وقد رد عليهما بأن حرف الجر في التقدير داخل على اسم، =

الثالثة: ياء المخاطبة: كقُومِي، وبهذه رُدَّ على من قال إن هاتِ وتَعَالَ اسما فعلين.

الرابعة: نون التوكيد شديدةً أو خفيفة: نحو: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً﴾[1]، وأما قوله:

٤ ـ * أَقَـائِلُـنَّ أَحْضِـرُوا الشُّهُـودَا * فضـرورة

* * *

= وجملة «بئس العير» معمولة للاسم المقدر، وتقدير الكلام: والله ما هي بولد مقول فيه نعم السير على عير مقول فيه بئس العير، والدليل على أن دخول حرف الجر في اللفظ لا يدل على اسمية ما دخل عليه أنه قد دخل في اللفظ على الفعل الذي انعقد الإجماع على أنه فعل مثل قول الشاعر:

وَالله مَـا لَيْلِي بِنَـامَ صَـاحِبُـهْ وَلاَ مُخَـالِـطِ اللَّيَـانِ جَـانِبُـه

فقد أجمعنا على أن «نام» فعل ماض، فلا بد أن يكون التقدير أن الباء داخلة على اسم، ويكون التقدير: والله ما ليلي بمقول فيه نام صاحبه، وحيث لزم ههنا فليلزم مثله في نعم وبئس لثبوت فعليتهما بدخول تاء التأنيث وتاء الفاعل عليهما.

(١) سورة يوسف، الآية: ٣٢

٤ ـ هذا بيت من مشطور الرجز، وقد نسب هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج، ولا يوجد في ديوانه، ولكنه نشر في زيادات الديوان، وقد أورده السكري في أشعار الهذليين لرجل منهم مع أبيات أخرى، وهي:

أَرَيْـتَ إِنْ جَـاءَتْ بِـهِ أُمْلُـودَا مُـرَجَّـلاً وَيَلْبَـسُ البُـرُودَا

ولا تَـرَى مَـالاً لَـهُ مَعْـدُودَا أَقَائِلُنَّ ....

اللغة: «أملودا» بضم الهمزة وسكون الميم ـ هو الناعم «مرجلاً» أصل الكلام مرجلاً شعره، فحذف المضاف ـ وهو الشعر ـ وأقام المضاف إليه ـ وهو الضمير المجرور محلاً بالإضافة ـ مقامه، فارتفع واستتر «البرود» جمع برد ـ بضم الباء وسكون الراء ـ وهو ضرب معروف من الثياب.

المعنى: قال ابن دريد: أتى رجل من العرب أمة له، فلما حبلت جحد أن يكون حبلها منه. فأنشأت تقول له هذه الأبيات. وحكى غيره في بيان معاني الأبيات: أخبرني إن جاءت هذه المرأة بشاب مرجل الشعر حسن الملمس كأنه الغصن الناعم ليتزوجها، =

فصل: ويُعْرَف الحرفُ بأنه لا يحسُنُ فيه شيء من العلامات التسع؛ كهل وفي، ولم.

وقد أشير بهذه المُثُلِ إلى أنواع الحروف[1]؛ فإن منها ما لا يختص بالأسماء

= أفأنت موافق على ذلك آمر بإحضار الشهود ليحضروا عقد زواجها؟ ينكر ذلك منه، يعني أن الاستفهام إنكاري.

الإعراب: «أقائلن» الهمزة للاستفهام، قائلن: خبر مبتدأ محذوف مرفوع بالواو المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم، والنون المحذوفة لاجتماع الأمثال عوض عن التنوين في الاسم المفرد، وأصل الكلام: أأنتم قائلّون، فلما أدخل نون التوكيد الثقيلة صار قائلونن، بتشديد النون بعد النون المعوض بها عن تنوين المفرد، فحذف النون الأولى تخلصاً من اجتماع ثلاثة الأمثال، فصار قائلون بتشديد النون ـ ثم حذف الواو تخلصاً من التقاء الساكنين «أحضروا» فعل أمر مبني على حذف النون، وواو الجماعة فاعله «الشهودا» مفعول به لأحضروا، والألف للإطلاق، والجملة في محل نصب مقول القول.

الشاهد فيه قوله: «أقائلن» حيث دخلت نون التوكيد على اسم الفاعل ضرورة، وحقها ألا تدخل إلاَّ على الفعل المضارع وفعل الأمر، والذي سهل هذه الضرورة شبه اسم الفاعل المقرون بهمزة الاستفهام بالفعل المضارع. ونظير هذا الشاهد قول الآخر، وينسب إلى رؤبة أيضاً:

* أشَاهِرُنْ بَعْدَنَا السُّيُوفَا *

وكثير من الناس ينكرون هذه الرواية في البيتين، ويذكرون أن الرواية في البيت المستشهد به «أقائلون» وفي البيت الذي أنشدناه «أشاهرون» بالواو التي هي علامة الرفع والنون المعوض بها عن التنوين في الاسم المفرد، ولا شذوذ في واحد من البيتين على ما ذكرنا، ولا ضرورة في واحد منهما.

(١) قسم المؤلف الحرف إلى ثلاثة أقسام: مختص بالاسم، ومختص بالفعل، ومشترك بينهما، وأشار إلى قاعدة عامة في هذا الموضوع خلاصتها أن من حق الحرف الخاص أن يعمل فيما اختص به العمل الخاص به، يعني أن حق الحرف المختص بالاسم أن يعمل فيه الجر لأن الجر هو الذي يخص الأسماء، ومن حق الحرف المختص بالفعل أن يعمل الجزم لأن الجزم هو الذي يخص الأفعال، ومن حق الحرف المشترك ألا يعمل شيئاً، وهذا هو الأصل، فما جاء عليه لا تطلب له علة، فحروف الجر التي تجر =

ولا بالأفعال فلا يعمل شيئاً كَهَلْ، تقول: «هل زيد أخوك؟» و «هل يقوم؟» ومنها ما يختص بالأسماء فيعمل فيها كفِي، نحو: ﴿وفي الأرض آياتٌ﴾[1]، ﴿وفي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ﴾[2] ومنها ما يختص بالأفعال فيعمل فيها كَلَمْ، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ ولَمْ يُولَدْ﴾[3].

= الأسماء والتي مثّل لها بفي لا يسأل عن علتها، وحروف الجزم التي مثل لها بلم لا يسأل عن علتها. والحروف المشتركة المهملة التي مثل لها بهل لا يسأل عن علتها، ولكن قد وردت حروف مختصة بالاسم وعملت غير الجر، ووردت حروف مختصة بالفعل وعملت غير الجزم، ووردت حروف مشتركة بين الفريقين وعملت، ووردت حروف مختصة بالفعل وقد أهملت، ووردت حروف مختصة بالاسم وأهملت، فهذه خمسة أنواع جاءت على خلاف الأصل؛ فلا بد لمجيئها على خلاف الأصل من علة.

ومن النوع الأول ـ وهو الحرف المختص بالاسم الذي يعمل غير الجر ـ «إن» وأخواتها، وعلة عملها النصب والرفع أنها أشبهت الأفعال: في لفظها بمجيئها على ثلاثة أحرف أو أكثر، وفي معناها لدلالة «إن» على معنى أؤكد، ودلالة «كأن» على معنى أشبه وهلم جرا.

ومن النوع الثاني نواصب المضارع فإنها مختصة بالفعل ولم تعمل الجزم في اللغة الفصحى، بل عملت النصب، وعلة ذلك على ما ذكره النحاة أن لن أشبهت لا النافية للجنس في معناها، فعملت عملها فيما اختصت به، وحمل الباقي عليها.

ومن النوع الثالث ـ وهو الحرف المشترك الذي يعمل ـ «ما، ولا» اللتان ترفعان الاسم وتنصبان الخبر، وعلة عملهما ذلك أنهما أشبها ليس في المعنى، فعملا عملها.

ومن النوع الرابع ـ وهو الحرف الذي يختص بالفعل وقد أهمل ـ قد، والسين، وسوف، فإنها لا تدخل إلا على الأفعال ولا يعملن ـ مع ذلك ـ شيئاً وعلة إهمالهن أن كل واحد منها نزل منزلة الجزء من الفعل، وجزء الشيء لا يعمل فيه.

ومن النوع الخامس ـ وهو الحرف المختص بالاسم وقد أهمل ـ حرف التعريف وهو أل عند عامة العرب وأم في لغة حمير، وعلة إهماله أنه نزل منزلة الجزء من الاسم بدليل أن العامل يتجاوزه.

(١) سورة الذاريات، الآية: ٢٠.

(٢) سورة الذاريات، الآية: ٢٢.

(٣) سورة الإخلاص، الآية: ٣.

فصل: والفعل جنس تحته ثلاثة أنواع:

أحدها: المضارع، وعلامتُه أن يَصْلُح لأن يلي «لم» نحو: «لم يَقُمْ»، «لم يَشَم»، والأفصح فيه فتحُ الشِّين لا ضَمُّهَا، والأفْصَحُ في الماضي شَمِمْتُ - بكسر الميم - لا فتحها، وإنما سمي مضارعاً لمشابهته للاسم؛ ولهذا[1] أعرب واستحق التقديم في الذكر على أخوَيْهِ.

ومتى دَلّتْ كلمة على معنى المضارع ولم تقبل «لم» فهي اسم[2]، كأوَّهْ وأُفّ بمعنى أتوجَّعُ وأتَضَجَّرُ.

الثاني: الماضي، ويتميز بقبول تاء الفاعل كَتَبارك وعَسَى وليس؛ أو تاء التأنيث الساكنة كنِعْم وبِئْس وَعسَى وَلَيْسَ[3].

---

(١) «لهذا» أي لمضارعته للاسم - والمراد بالاسم الذي أشبهه المضارع اسم الفاعل - وقد اقتضت مضارعته للاسم شيئين: الأول الإعراب، لأن الإعراب أصل في الأسماء، والثاني التقديم على الماضي والأمر في الذكر، لأن الاسم أشرف الأنواع، وقد أشبهه الفعل المضارع فنال منه شرف التقدم، وشبه الفعل المضارع للاسم حاصل في اللفظ والمعنى، أما شبهه إياه في اللفظ فلأنه يجري معه في الحركات والسكنات، وفي عدد الحروف، وفي تعيين الحروف الأصلية والحروف الزائدة، وانظر إلى «ينصر» مع «ناصر» وفي «يضرب» مع «ضارب» نجد ذلك واضحاً، وأما شَبَهُهُ إياه في المعنى فلأن كل واحد منهما صالح للحال وللاستقبال، ثم تقوم قرينة لفظية تخصصه بأحدهما.

(٢) فإن قلت: فقد دلت كلمات على معاني الأفعال المضارعة ولم تقبل «لم» وليست - مع ذلك - أسماء أفعال، بل هي حروف، ومن ذلك حرف النداء، فإنه يدل على معنى أدعو، وحرف الاستثناء، فإنه يدل على معنى أستثني، وأشباه لهذا كثيرة.
فالجواب عن ذلك أن المراد إذا دلت كلمة بهيئتها - لا بصيغتها - على معنى المضارع وما ذكرت ونحوه لا يدل على معنى المضارع بهيئته.

(٣) ظاهر ما ذكره المؤلف من التمثيل أن يرى أن «تبارك» لا تدخل عليه إلّا تاء الفاعل، وأن نعم وبئس لا تدخل عليهما إلّا تاء التأنيث، وأن عسى وليس تدخل عليهما التاءان، أما في «تبارك» فهو تابع لابن مالك في شرح الكافية، وقد خالفه غيره من النحاة فذهب إلى أن هذا الفعل تلحقه تاء الفاعل فتقول «تباركت يا الله» وتلحقه تاء التأنيث أيضاً فتقول «تباركت أسماء الله» وأما فيما بقي فما يدل عليه ظاهر كلامه صحيح. فنعم وبئس لا =

ومتى دَلَّتْ كلمة على معنى الماضي ولم تقبل إحدى التاءين فهي اسم كَهَيْهَاتَ وَشَتَّانَ، بمعنى بَعُدَ وافترق[١].

الثالث: الأمر، وعلامته أن يقبل نون التوكيد مع دلالته على الأمر، نحو: «قُومَنَّ» فإن قبلت كلمةٌ النونَ ولم تدلَّ على الأمر فهي فعلٌ مضارعٌ، نحو: ﴿لَيُسْجَنَنَّ ولَيَكُوناً﴾[٢]؛ وإن دلت على الأمر ولم تقبل النون فهي اسم كنَزَال ودَرَاكِ[٣]، بمعنى انْزِلْ وأدْرِكْ، وهذا أولى من التمثيل بصَهْ، وحَيَّهَلْ فإن اسميتهما معلومة مما تقدم؛ لأنهما يقبلان التنوين.

هذا باب شرح المعرب والمبني

الاسم ضربان: مُعْرَب، وهو الأصل، ويسمى مُتَمَكِّناً، ومبنيٌّ؛ وهو الفرع، ويسمى غير متمكّن[٤].

= تقترن بهما تاء الفاعل، وممن نص عليه ابن مالك في شرح الكافية. وعسى وليس تلحقهما تاء الفاعل تقول: «لست ذاهباً، وعسيت أن تفعل كذا» وتلحقهما تاء التأنيث فتقول: «ليست هند بمفلحة، وعست زينب أن تزورنا».

(١) قد وردت كلمات تدل على معنى الماضي ولا تقبل التاءين، وهي مع ذلك أفعال وليست أسماء أفعال، وذلك مثل حبذا في المدح، ومثل ما أحسنه في التعجب، ولا يضر ذلك، لأن عدم لحاقهن إحدى التاءين عارض لا أصلي.

(٢) سورة يوسف، الآية: ٣٢، وقد تقبل كلمة النون ولم تدل على الأمر، ولا تكون ـ مع ذلك ـ فعلاً مضارعاً، وذلك كفعل التعجب الذي على صورة الأمر نحو «أحسن بزيد» ونحو قول الشاعر:

* فَأَحْرِ بِهِ مِنْ طُولِ فَقْرٍ وَأَحْرِيَا *

فإن الأصل «وأحرين» فقلبت نون التوكيد ألفاً.

(٣) الكلمة التي تدل على الأمر ولا تقبل النون إما أن تكون اسم فعل كنزال ودراك، فإنهما بمعنى أنزل وأدرك، ولا تقبلان نون التوكيد، وإما أن تكون مصدراً، نحو قول الشاعر:

فَصَبْراً في مَجَالِ المَوْتِ صَبْراً فَمَا نَيْلُ الخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ

فإن المعنى اصبر في مجال الموت، ولا تقبل كلمة «صبراً» نون التوكيد.

(٤) هذا الذي تفيده عبارة المؤلف ـ من أن الاسم منحصر في هذين النوعين المعرب =

وإنما يُبْنَى الاسمُ إذا أشبه الحرف، وأنواع الشَّبه ثلاثة:

أحدها: الشبه الوَضْعي: وضابطه أن يكون الاسم على حرف أو حرفين[(١)]، فالأول كتاء «قُمْتُ» فإنها شبيهة بنحو: باء الجر ولامِهِ وواو العطف وفائه، والثاني: كنَا مِنْ «قُمْنَا» فإنها شبيهة بنحو: قَدْ وبَلْ.

وإنما أعرب نحو: «أبٍ، وأخٍ» لضَعْف الشبه بكونه عَارِضاً؛ فإن أصلهما أبَوٌ وأخَوٌ، بدليل أبَوَانِ وأخَوَانِ.

والثاني: الشبه المعنوي: وضابطُه أن يتضمن الاسم معنًى من معاني الحروف، سواء وضع لذلك المعنى حَرْفٌ، أم لا.

فالأول كَمَتَى، فإنها تستعمل شَرْطاً، نحو: «مَتَى تَقُمْ أقُمْ» وهي حينئذ شبيهة في المعنى بإنِ الشرطية، وتستعمل أيضاً استفهاماً نحو: ﴿مَتَى نَصْرُ اللّهِ؟﴾[(٢)] وهي حينئذ شبيهة في المعنى بهمزة الاستفهام.

وإنما أعربت أيّ الشرطية في نحو: ﴿أَيَّمَا الأجلَيْنِ قَضَيْتَ﴾[(٣)] والاستفهامية

= والمبني ـ هو الصحيح الذي عليه جمهرة النحاة من الكوفيين والبصريين وذهب بعض النحاة إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم نحو أبي وأخي وغلامي قسم ثالث لا معرب ولا مبني، أما أنه ليس معرباً فلأنه ملازم لحركة واحدة وهي الكسرة، وأما أنه ليس مبنياً فلأنه لم يشبه الحرف، وهذا كلام غير مستقيم بل هو من نوع المعرب، والحركات مقدرة على ما قبل الياء مثل تقديرها على آخر الاسم المقصور وعلى آخر الاسم المنقوص، والمانع من ظهورها وجود حركة المناسبة لياء المتكلم وهي الكسرة.

(١) سواء أكان ثاني الحرفين حرف لين أم لم يكن ـ على الراجح، فما كان ثانيه حرف لين من الحروف مثل ما ولا، ومن الأسماء المشبهة لها مثل نا، وما كان ثانيه غير حرف لين من الحروف مثل هل وبل وقد، ومن الأسماء المشبهة لها كم ومن، وادعى الشاطبي أن أصل وضع الحرف أن يكون على حرف واحد أو حرفين ثانيهما حرف لين، وهو خلاف ما يراه المحققون.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢١٤.

(٣) سورة القصص، الآية: ٢٨.

في نحو: ﴿فَأَيُّ الفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ﴾[(١)] لضعف الشّبه بما عارضه من ملازمتها للإضافة التي هي من خصائص الأسماء[(٢)].

والثاني نحو: «هُنَا» فإنها متضمِّنَة لمعنى الإشارة، وهذا المعنى لم تضع العرب[(٣)] له حرفاً، ولكنه من المعاني التي مِنْ حَقِّها أن تؤدَّى بالحروف؛ لأنَّه كالخطاب والتّنبيه، فهُنَا مستحقة للبناء؛ لتضمّنها لمعنى الحَرفِ الذي كان يستحق الوضع.

وإنما أعرب «هٰذَان، وهاتان» ـ مع تضمُّنهما لمعنى الإشارة ـ لضعف الشّبه بما عارضه من مجيئها على صورة المثنّى؛ والتّثنية من خصائص الأسماء[(٤)].

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ٨١.

(٢) فإن قلت: فلماذا بنيت «لدن» مع أنها ملازمة للإضافة مثل أي؟.
فالجواب عن ذلك أن نذكرك أولاً بأن للعرب في لدن لغتين إحداهما الإعراب وهي لغة قيس، وعلى هذا يسقط هذا السؤال ويصبح كلام النحاة مستقيماً، وهو أن الإضافة التي هي من خصائص الأسماء إذا لازمت كلمة، وكان في هذه الكلمة شبه للحرف عارض لزوم الإضافة شبه الحرف فبقيت على ما هو الأصل في الاسم وهو الإعراب، واللغة الثانية في لدن البناء، وهي لغة عامة العرب، ويعتذر عن هذه اللغة بأن هؤلاء قد وجدوا في لدن شبهاً للحرف من جهة اللفظ لأنهم قد قالوا فيها «لد» فهي على حرفين، كما وجدوا فيها شبهاً معنوياً لأنها موضوعة لمعنى نسبي وهو أول الغاية في الزمان أو المكان، ووجدوا فيها شبهاً استعمالياً وهو لزوم استعمالها في وجه واحد وامتناع الإخبار بها أو عنها، بخلاف «عند» التي بمعناها فإنها تجيء فضلة وتجيء عمدة، فلما وجدوها قوية الشبه بالحرف من عدة أوجه جنحوا إلى اعتبار هذا الشبه ولم يبالوا بالإضافة.

(٣) قد يقال: إنهم نصوا على أن اللام العهدية يشار بها إلى معهود ذهناً، وهي حرف فقد وضعوا للإشارة حرفاً هو أل العهدية، غاية ما في الباب أنها للإشارة الذهنية، ولا فرق بينها وبين الخارجية.

(٤) اعلم أولاً أن للنحاة في «هذين» و«هاتين» نصباً وجراً و«هذان» و«هاتان» رفعاً ـ مذهبين: أحدهما أنها مثنيات حقيقة، وأنها معربات بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً كسائر المثنيات، ووجه هذا المذهب أنه قد عارض شبه الحرف ما هو من خصائصه =

الثالث: الشبه الاستعمالي وضابطُه: أن يلزم الاسمُ طريقةً من طرائق الحروف كأن يَنُوبَ عن الفعل وَلاَ يَدْخُلَ عليه عاملٌ فيؤثر فيه، وكأن يَفْتَقِرَ افتقاراً متأصِّلاً إلى جملة(١).

فالأول: كـ «هَيْهَاتَ، وَصَهْ، وَأَوَّهْ» فإنها نائبة عن بَعُدَ وَاسْكُتْ وَأَتَوَجَّعُ، ولا يصح أن يدخل عليها شيء من العوامل، فتتأثر به. فأشبهت «ليت ولعلَّ» مثلاً، ألا ترى أنّهما نائبان عن «أتمنَّى وأترجَّى» ولا يدخل عليهما عامل، وَاحْتُرِزَ بانتفاء التّأثر من المصدر النّائب عن فعله نحو: «ضَرْباً» في قولك «ضَرْباً زَيْداً» فإنَّه نائب عن «اضْرِبْ» وهو مع هذا معربٌ، وذلك(٢) لأنّه تدخل عليه العواملُ، فتؤثّر فيه، تقول:

= الأسماء وهو التثنية. وثاني المذهبين أن هذه الألفاظ ليست مثنيات حقيقة، وأنها مبنية، ووجه هذا المذهب أنها فارقت المثنيات الحقيقية من وجهين، الأول: أنها لو كانت مثنيات حقيقة لقيل في حالة الرفع هذيان وهاتيان، كما يقال: فتيان، ولقيل في حالتي النصب والجر: هذيين وهاتيين، كما يقال: فتيين، والثاني: أن من شرط التثنية الحقيقية قبول التنكير، ألا ترى أنك لا تثني زيداً العلم حتى تعتقد تنكيره، ثم إذا أردت تعريفه بعد التثنية أدخلت عليه أل فقلت: الزيدان والزيدين، وأسماء الإشارة لا تقبل التنكير بحال. فلما لم تكن هذه الأسماء مثنيات حقيقة لما ذكرنا لم يصح أن يقال: إنه عارض شبه الحرف شيء من خصائص الأسماء، غاية ما في الباب أن العرب وضعوا للمشار إليه في حالة الرفع إذا كان مثنى هذان وهاتان وله في حالتي الجر والنصب هذين وهاتين، فهي ألفاظ موضوعة على صورة المثنى في بادىء الأمر؛ فإذا عرفت هذا تبين لك أن كلام المؤلف ملفق من المذهبين، فصدره يوافق المذهب الأول القائل بإعراب هذه الألفاظ، وعجزه يوافق المذهب الثاني القائل ببنائها. حتى قال الشيخ خالد: «إذا جمع بين طرفي الكلام أنتج كونهما معربين مع عدم تثنيتهما، وهذا قول ثالث لم أقف عليه» اهـ.

(١) يقوم مقام الجملة شيئان، الأول الوصف الصريح مع أل الموصولة نحو «الضارب والمضروب» والثاني التنوين المعوض به عن الجملة في إذ نحو ﴿ويومئذ يفرح المؤمنون﴾ وفي إذاً نحو ﴿وإذاً لا يكونوا أمثالكم﴾.

(٢) إنما تدخل عليه العوامل فتؤثر فيه إذا ناب عن أن المصدرية والفعل، والأمثلة الثلاثة مما ناب فيه المصدر عن أن والفعل، وليس من المصدر الذي ناب عن فعل الأمر.

«أعجبني ضربُ زيدٍ، وكرهت ضربَ عمرو، وعجبت من ضَرْبِهِ».

والثاني: كإذْ وإذا وَحَيْثُ[(١)] والموصولاتُ، ألا تَرى أنَّك تقول: «جئتُكَ إذ»، فلا يتمُّ معنى «إذْ» حتى تقول: «جاءَ زَيْدٌ»، وَنَحْوُهُ، وكذلك الباقي، وَاحتُرِزَ بذكر الأصالة من نحو: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[(٢)]؛ فيوم: مضاف إلى الجملة، والمضاف مفتقر إلى المضاف إليه، ولكنَّ هذا الافتقار عارضٌ في بعض التّراكيب، ألا ترى أنَّك تقول: «صُمْتُ يَوْماً، وَسِرْتُ يَوْماً»، فلا يحتاج إلى شيء، وَاحتُرِزَ بذكر الجملة من نحو: «سُبْحَانَ»، وَ «عِنْدَ» فَإنَّهما مفتقران في الأصالة لكن إلى مفرد، تقول: «سُبْحَانَ الله»[(٣)] وَ «جلستُ عندَ زيدٍ».

(١) فإن قلت: إن وإذا ملازمان للإضافة، وقد علمنا أن الإضافة مما يختص بالأسماء، فلماذا لم يعربا كما أعربت أي الشرطية والاستفهامية لملازمتهما للإضافة.
فالجواب عن ذلك أن نبين لك أن ملازمة الإضافة على ضربين، الأول ملازمة الإضافة إلى مفرد، وهذا هو الذي يعارض شبه الحرف، وبسببه أعربت أي، لأنها ملازمة للإضافة إلى مفرد والثاني ملازمة الإضافة إلى جملة، وهذا النوع الثاني لا يعارض شبه الحرف، وإذ وإذا يلازمان الإضافة للجملة؛ فلا يعارض ذلك مشابهتهما للحرف، لأن الإضافة للجملة في تقدير الانفصال، فكأنه لا إضافة، فافهم ذلك.

(٢) سورة المائدة، الآية: ١١٩.

(٣) ما ذكره المؤلف من أن «سبحان» ملازم للإضافة إلى مفرد هو المشهور عند أهل اللغة والنحو، وذهب جماعة إلى أن سبحان يستعمل غير مضاف، واستشهدوا على استعماله غير مضاف بقول الأعشى ميمون:

قُلْتُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفَاخِرِ

وهو شاذ عند الأولين.
قال ابن سيده في المخصص ١٧/ ١٦٣ «وأما سبحان الله فأرى سبحان مصدر فعل لا يستعمل، كأنه قال سبح سبحاناً، كما تقول كفر كفراناً وشكر شكراناً، ومعناه معنى التنزيه والبراءة، ولم يتمكن في مواضع المصادر، لأنه لا يأتي إلاَّ مصدراً منصوباً، مضافاً وغير مضاف، وإذا لم يضف ترك صرفه فقيل سبحان من زيد، أي براءة منه كما قال «وأنشد عجز بيت الأعشى» ثم قال بعد كلام: وقد يجيء سبحان في الشعر منوناً كقول أمية:

سبحانه ثم سبحاناً يعود له وقبلنا سَبَّحَ الجوديُّ والجمدُ

وإنما أُعْرِبَ «اللذان، واللتان، وَأيُّ الموصولة» في نحو: «اضرب أيَّهُمْ أساء»، لضعف الشَّبَهِ بما عارضَه من المجيء على صورة التّثنية، ومن لزوم الإضافة(١).

وما سَلِمَ من مشابهة الحرف فمعربٌ؛ وهو نوعان: ما يظهر إعرابه، كأرْضٍ، تقول: «هذه أرضٌ، ورأيت أرضاً، ومررت بأرضٍ» وما لا يظهر إعرابه كالفَتَى، تقول: «جَاءَ الْفَتَى، ورأيت الفَتَى، ومررت بالفَتَى»، ونظيرُ الفتى سُماً، كهُدًى، وهي لغة في الاسم، بدليل قول بعضهم: «ما سُمَاكَ؟» حكاه صاحب الإفصاح، وأما قولُه:

٥ ـ *وَاللّهُ أَسْمَاكَ سُمًا مُبَارَكا*

---

(١) أما قوله «لضعف الشبه بما عارضه من المجيء على صورة التثنية» فهو راجع إلى ما ذكره من إعراب «اللذين» و«اللتين» وهو كلام يجري فيه نفس الكلام الذي ذكرناه في «هذين» و«هاتين». وأما قوله «ومن لزوم الإضافة» فهو راجع إلى «أي» وحاصل ذلك أنه وجد في «أي» الموصولة الشبه الافتقاري لأنها مفتقرة افتقاراً متأصلاً إلى جملة تكون صلة لها، وهذا الشبه يقتضي البناء، لكنها لما كانت ملازمة للإضافة إلى مفرد ـ على ما سيأتي في باب الإضافة ـ وكانت الإضافة من خصائص الأسماء، فقد عارض هذا الشبه ما يقتضي الإعراب؛ فلذلك أعربت.

٥ ـ هذا بيت من الرجز المشطور يقوله ابن خالد القناني ـ بفتح القاف والنون المخففة ـ نسبة إلى قنان، وهو جبل لبني أسد فيه ماء يسمى العسيلة، وبعده قوله:

آثَرَكَ اللهُ بِهِ إِيثَارَكَا

اللغة «أسماك» يريد ألهم آلك أن يسموك «سما» بضم السين مقصوراً كهدى وتقى وضحى ـ الاسم، وستعرف ما فيه «آثرك» ميزك واختصك «إيثاركا» هو مصدر، وضمير المخاطب يجوز أن يكون فاعله ويجوز أن يكون مفعوله، على ما ستعرفه في إعراب البيت وبيان معناه.

المعنى إن الله تعالى قد ألهم أهلك أن يسموك اسماً ميموناً مباركاً، وإن الله سبحانه قد ميزك بهذا الاسم عن الناس واختصك به من دونهم، كما آثرك بالعقل والحكمة والفضل، أو كما تؤثر أنت خلق الله بالمعروف والعطايا.

الإعراب «الله» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «أسماك» أسمى: فعل ماض مبني على فتح =

فلا دليل عليه فيه؛ لأنه منصوب مُنَوَّن، فيحتمل أنَّ الأصل سُمٌ، ثم دخل عليه النّاصبُ ففتح كما تقول في يَدٍ: «رأيت يَداً».

= مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الجلالة، وضمير المخاطب مفعول به أول لأسمى «سما» مفعول به ثان منصوب بفتحة ظاهرة أو بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة منع من ظهورها التعذر، كما سنبينه في ذكر الاستشهاد «مباركاً» نعت لسما منصوب بالفتحة الظاهرة، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوليه في محل رفع خبر المبتدأ «آثرك» آثر: فعل ماض، وضمير المخاطب مفعوله «الله» فاعله «به» جار ومجرور متعلق بآثر «إيثاركا» إيثار: مفعول مطلق عامله آثر منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه، ويجوز أن يكون ضمير المخاطب فاعلاً بالمصدر وقد حذف مفعول المصدر، والأصل: إيثارك الناس بالخير والمعروف، ويجوز أن يكون هذا الضمير مفعولاً للمصدر وقد حذف الفاعل، والأصل: إيثاره إياك بالحكمة والعقل والفضل، وعلى الأول محل الضمير رفع، وعلى الثاني محل الضمير نصب، والألف على الحالين ألف الإطلاق.

الشاهد فيه: قوله: «سما» فإنه لغة في الاسم من ثمان عشرة لغة سنذكرها. وورود هذه اللفظة في هذا الموضع لا يصلح دليلاً على أن الكلمة مقصورة مثل «هدى» لأنه يحتمل أن تكون صحيحة الآخر نظير أب وأخ ودم ويد، فإنك تقول في هذه الألفاظ في حالة النصب: رأيت أباً وأخاً ودماً ويداً، وهي حينئذ منصوبة بالفتحة الظاهرة، كما يحتمل أن تكون كلمة «سما» في البيت مقصورة مثل هدى وتقى وضحى، فإنك تقول: اهتديت هدى، كما قال الشاعر: أسماك سما، وهي حينئذ منصوبة بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر، نعم لو قلت «هذا سما مبارك» تعين أن يكون مقصوراً، إذ لو كان صحيح الآخر لقلت «هذا سم مبارك» ولهذا صح الاستدلال بما حكاه المصنف عن صاحب الإفصاح من قولهم «ما سماك» إذ لو جاء به على اللغة الأخرى لقال «ما سمك» بضم الميم ـ فتدبر هذا.

ويحتمل الوجهين أيضاً قول الشاعر:

لأَوضَحِهَا وَجْهاً وَأَكْرَمِهَا أَباً وَأَسْمَحِهَا كَفًّا وَأَبْعَدِهَا سُمَا

أما لغات الاسم فهي ثمان عشرة لغة جمعها العلامة الدنوشري في بيت واحد من الطويل فقال:

سُِمَاء سِمٌ وَاسْم سُِمَاةٌ كَذَا سُِماً وَزِدْ سُِمَةً، وَاثْلُثْ أَوَائِلَ كُلِّهَا

فصل: والفعل ضَرْبَانِ: مبنيٌّ، وهو الأصل[1]، ومُعْرَبٌ، وهو بخلافه.

فالمبنيّ نوعان:

أحدهما: الماضي[2]، وبناؤهُ على الفتح كضَرَبَ، وأما «ضَرَبْتُ» ونحوه، فالسكون عارِضٌ أَوْجَبَهُ كَرَاهتُهم تواليَ أربع متحركات فيما هو كالكلمة[3] [الواحدة]

---

(١) المراد بالأصل في هذا الموضع الغالب، أو ما ينبغي أن يكون الشيء عليه، وكل شيء جاء على ما هو الأصل فيه فإنه لا يسأل عن علته، ولهذا لا يسأل عن علة بناء الفعل الماضي وفعل الأمر، وكل شيء جاء على خلاف ما هو الأصل فيه لزم أن يسأل عن علة خروجه عن الأصل، ولهذا يسأل عن علة إعراب الفعل المضارع، وهي مشابهته للاسم الذي الأصل فيه الإعراب، وإنما كان الأصل في الفعل البناء لكونه لا تعرض له معان مختلفة تفتقر في التمييز إلى الإعراب، وإنما كان الأصل في الاسم الإعراب لكونه يعرض له أن تطرأ عليه معان مختلفة تفتقر إليه كالفاعلية والمفعولية والإضافة.

(٢) قد عرفت أن الأصل في الفعل البناء، وعرفت أن كل ما جاء على ما هو الأصل فيه لا يسأل عن علة مجيئه كذلك، واعلم أن الأصل في المبني أن يكون بناؤه على السكون لخفته كما سيذكره في الفصل التالي، فما بني على حركة معينة يسأل فيه سؤالان، أولهما: لماذا بني على حركة ولم يبن على السكون؟ وثانيهما: لماذا كانت الحركة هي خصوص الفتحة مثلاً؟ وإنما بني الماضي على حركة لكونه أشبه المضارع المعرب في وقوع كل منهما صفة وصلة وحالاً وخبراً، وإنما كان بناؤه على الفتح لكون الفتح أخف الحركات مع كون الفعل ثقيلاً بسبب دلالته على شيئين هما الحدث والزمان فلو أنه بني على الضم لاجتمع فيه ثقيلان، فطلبوا في نطقهم التخفف من أحد الثقيلين فجاؤوا به مفتوحاً.

(٣) اعلم أن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة لشدة ارتباط أحدهما بالآخر، ولأنه لا يمكن أن يستغني الفعل عن الفاعل أصلاً، ثم اعلم أنهم لا يأتون بكلمة يتوالى فيها أربعة متحركات أصلاً، فإذا رأيت في الكلام كلمة توالى فيها أربعة متحركات فاعلم أن لذلك علة، ومن ذلك قولهم بقرة وشجرة وكلمة، فإن هذه التاء على نية الانفصال والطرح فلم يعتبروها من حروف الكلمة، ومن ذلك قولهم «علبط، وهدبد» بضم ففتح فكسر فيهما - فإن أصل هاتين الكلمتين «هدابد، وعلابط» بألف ساكنة بعد ثانيهما، فحذفت الألف وهي مقدرة الثبوت. ومما يدلك على أنهم اعتبروا الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة أنهم إذا قالوا «ضربت، وضربنا، وضربن» بإسناد الفعل إلى ضمير الرفع=

وكذلك ضمة «ضَرَبُوا» عارضة لمناسبة الواو.

والثاني: الأمر، وبناؤُهُ على ما يُجْزَمُ به مضارعُه[١]، فنحو: «اضْرِبْ» مبني على السكون، ونحو: «اضْرِبَا» مبني على حذف النون، ونحو: «اغْزُ» مبنيٌّ على حذف آخر الفعل.

والمعربُ: المضارعُ نحو: «يَقُومُ» لكن بشرط سلامته من نون الإناث ونون التوكيد[٢] المبَاشِرَةِ، فإنه مع نون الإناث مبني على السكون، نحو: ﴿وَالمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾[٣]، ومع نون التّوكيد المباشرة مبنيٌّ على الفتح، نحو: ﴿لَيُنْبَذَنَّ﴾[٤] وأما غير المباشرة فإنه معرب معها تقديراً، نحو: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾[٥]، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾[٦]، ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِّ﴾[٧].

* * *

= المتحرك سكنوا آخر الفعل للعلة التي ذكرنا، فإذا أرادوا المفعول قالوا «ضربنا زيد» فلم يسكنوا آخر الفعل، بل أبقوه على فتحه، لأن الفعل والمفعول ليسا كالكلمة الواحدة، ويقولون «ضربك، وضربه، وضربها» بفتح الباء فيهن.

(١) هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر معرب مجزوم بلام أمر محذوفة، فأصل قم واقعد لتقم ولتقعد، فحذفت لام الأمر، ثم حذف حرف المضارعة، وارتضى المؤلف في مغني اللبيب مذهبهم.

(٢) علة بناء المضارع مع نون النسوة مشابهته للفعل الماضي، فنحو يرضعن أشبه أرضعن، وذهب السهيلي إلى أن المضارع مع نون النسوة معرب على ما استقر له من الإعراب، وعلة بناء المضارع مع نون التوكيد المباشرة تركبه معها كتركب خمسة عشر وعلة إعرابه مع غير المباشرة أن الفاعل فاصل بين الفعل والنون، وهم لا يركبون ثلاثة أشياء.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٢٨.

(٤) سورة الهمزة، الآية: ٤.

(٥) سورة آل عمران، الآية: ١٨٦.

(٦) سورة مريم، الآية: ٢٦.

(٧) سورة يونس، الآية: ٨٩.

والحروفُ كُلُّهَا مبنية.

فصل: وأنواع البناء أربعة؛ أَحَدُها: السكُون؛ وهو الأصل ويسمّىٰ أيضاً وَقْفاً، ولخفته دَخَلَ في الكلم الثّلاث، نحو: هَلْ، وقُمْ، وكَمْ. والثاني: الفتح، وهو أقرب الحركات إلى السكُون؛ فلذا دخل أيضاً في الكَلِم الثلاث، نحو: سَوْفَ، وَقَامَ، وَأَيْنَ. والنّوعان الآخَرَانِ هما: الكسر والضم، ولثقلهما وثقل الفعل لم يدخلا فيه، ودَخَلاَ في الحرف والاسم، نحو: لام الجر و«أمسِ» ونحو: «مُنْذُ» في لغة من جَرَّ بها أو رَفَعَ، فإنَّ الجارّة حرف والرّافعة اسم[1].

فصل: الإعرابُ[2] أَثَرٌ ظاهر أو مُقَدَّر يجلبه العاملُ في آخرِ الكلمة، وأنواعه

---

(١) الخلاصة في هذا الموضوع أن الأصل في الحروف وفي الأفعال البناء، والأصل في الأسماء الإعراب. فلا يسأل عن علة بناء الحرف ولا عن علة بناء الفعل، ويسأل عن علة بناء الاسم، وقد علمنا أن علة بنائه شبهه بالحرف في أحد وجوه الشبه الثلاثة، ويسأل عن إعراب الفعل المضارع، وقد استقر عندهم أن علة إعرابه مشابهته للاسم في وقوعه خبراً وصفة وصلة وحالاً، ثم الأصل في المبني أن يكون بناؤه على السكون فلا يسأل في المبني على السكون ـ سواء أكان اسماً أو فعلاً أو حرفاً ـ لم كان بناؤه على السكون، فإن كان واحد من الثلاثة قد بني على حركة سئل فيه سؤالان: لم بني على حركة؟ ولم كانت الحركة خصوصي الفتحة أو الضمة أو الكسرة، ومن أسباب البناء على حركة إرادة التخلص من الساكنين كما في نحو أمس، ومنها كون الكلمة على حرف واحد كتاء المتكلم، ومنها كون الكلمة عرضة لأن يبتدأ بها كلام الابتداء في نحو «لزيد أكرم من عمرو» ومنها أن يكون للكلمة حالة إعراب كما بنيت قبل وبعد على حركة لأن لهما حالة يعربان فيها، ومنها شبه الكلمة المبنية بكلمة معربة كما بني الفعل الماضي على حركة لأنه أشبه الفعل المضارع المعرب، فتفطن لذلك، وكن منه على ثبت.

(٢) يرد لفظ الإعراب في اللغة العربية لمعان كثيرة أشهرها ستة، الأول البيان، تقول «أعرب فلان عما في نفسه» تريد أبان، والثاني الإجادة، الثالث الحسن، ومنه قولهم «امرأة عروبة» بفتح العين، الرابع التغيير، الخامس إزالة الفساد عن الشيء، تقول «أعرب فلان كذا» تريد أنه أزال فساده، السادس التكلم باللغة العربية. والإعراب في اصطلاح النحاة بناء على القول بأنه معنوي «هو تغيير أواخر الكلم بسبب اختلاف =

أربعة: رفعٌ ونصبٌ في اسم وفعل، نحو: «زَيْدٌ يَقُومُ، وَإِنَّ زَيْداً لَنْ يَقُومَ» وجَرٌّ في اسم نحو: «لِزَيْدٍ» وجَزْمٌ في فعل نحو: «لم يَقُمْ» ولهذه الأنواع الأربعة علاماتٌ أصول، وهي: الضَّمة للرَّفع، والفتحة للنّصب، والكسرة للجر، وحذف الحركة للجزم، وعلاماتٌ فروعٌ عن هذه العلامات، وهي واقعة في سبعة أبواب:

الباب الأول: باب الأسماء الستة، فإنها ترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتخفض بالياء، وهي «ذُو» بمعنى صاحب، والْفَمُ إذا فارقته الميم، والأب، والأخ، والْحَمُ، والْهَنُ، ويشترط في غير «ذو» أن تكون مضافة لا مفردة، فإن أفردت أعربت بالحركات، نحو: ﴿وَلَهُ أَخٌ﴾[1]، و ﴿إِنَّ لَهُ أَبًا﴾[2]، و ﴿بَنَاتُ الأخِ﴾[3]، فأما قوله:

٦ - * خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيمَ وَفَا *

= العوامل الداخلة عليها» وبناء على أنه لفظي هو ما ذكره المؤلف بقوله «أثر ظاهر أو مقدر ـ إلخ».

(١) سورة النساء، الآية: ١٢.

(٢) سورة يوسف، الآية: ٧٨.

(٣) سورة النساء، الآية: ٢٣.

٦ - هذا بيت من مشطور الرجز، وقد نسب النحاة هذا البيت إلى العجاج، وهو غير موجود في أصل ديوان أراجيزه، وبعد البيت قوله:

*صَهْبَاءَ خَرْطُوماً عُقَاراً قَرْقَفا *

اللغة: «خياشيم» جمع خيشوم، وأراد به الأنف «فا» أراد به فاهاً «صهباء» هي الخمر «خرطوماً» هي الخمر أول عصيرها «عقاراً» هي الخمر أيضاً، سميت بذلك لأنها تعقر شاربها «قرقفاً» هي الخمر أيضاً، وأراد بهذه الألفاظ ما تحمله من الأوصاف، ولم يرد بها مجرد الاسمية.

المعنى يريد أن نكهة سلمى طيبة، وأن الريح التي تنبعث من فيها زكية أرجة لأن ريقتها كأنها مزجت بالخمر، ووصف ريح الفم بالطيب مما كثر في الشعر العربي، ومن شواهد النحاة:

وَا، بِأَبِي أَنْتِ وَفُوكِ الأَشْنَبُ كَأَنَّمَا ذُرَّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ

الإعراب: «خالط» فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخمر، والخمر مما يجوز تذكيره وتأنيثه وإن يكن =

فشاذّ، أو الإضافة مَنْوِيّة، أي: خياشِيمَهَا وَفَاهَا، واشترط في الإضافة أن تكون لغير الياء، فإن كانت للياء أعربت بالحركات المُقَدَّرة، نحو: ﴿وَأَخِي هَارُونُ﴾[1]، ﴿إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي﴾[2]، و «ذُو» ملازمة للإضافة لغير

= الأكثر فيه التأنيث «من سلمى» جار ومجرور متعلق بخالط «خياشيم» مفعول به لخالط منصوب بالفتحة الظاهرة «وفا» الواو حرف عطف، فا: معطوف على خياشيم، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، والمضاف إليه محذوف على ما ستعرفه في بيان الاستشهاد بالبيت «صهباء» حال من الضمير المستتر في خالط «خرطوماً عقاراً قرقفاً» أحوال أخرى من ذلك الضمير المستتر.

الشاهد فيه: قوله «وفا» فإن هذه الواو حرف عطف، وقد عطفت «فا» على «خياشيم» المنصوب على أنه مفعول به لخالط، كما تبين لك في الإعراب وهذا المعطوف من الأسماء الستة، وقد نصبه الشاعر بالألف نيابة عن الفتحة، مع أنه غير مضاف في اللفظ إلى شيء، وبهذا الظاهر يبطل قول النحاة: إن شرط إعراب هذه الأسماء الستة بالواو رفعاً وبالألف نصباً وبالياء جراً أن تكون مضافة، لأن الشاعر أعربها هذا الإعراب وليست من الإضافة في شيء وللنحاة في الرد على هذا الاعتراض وجهان، الأول: أن هذا البيت شاذ غير جار على الكثير المستعمل في كلام العرب، وقد علم أن الشاذ يحفظ ولا يقاس عليه، وأنه لا يعترض به على القواعد المتلثبة المطردة في كلام الفصحاء. والثاني: أنا لا نسلم أن «فا» في هذا البيت غير مضاف إلى ضمير عائد إلى المحبوبة محذوفاً مع أنه منوي الثبوت، وأصل الكلام على هذا «خالط من سلمى خياشيمها وفاها» فحذف الضمير من اللفظ وقدره موجوداً، فأعرب الاسم نفس الإعراب الذي يقتضيه وجود المضاف إليه، وكل ما في الباب أننا نتوسع في شرط الإضافة فنقول: سواء أكان المضاف إليه مذكوراً في اللفظ وهو الغالب أم كان مقدراً وهو قليل، وهذا البيت مما فيه الإضافة إلى مقدر، فهو من القليل، وقد ذكر هذا الوجه أبو الحسن الأخفش، وتبعه عليه ابن مالك صاحب الألفية، وعنهما نقل المؤلف هذا التخريج بقوله «أو الإضافة منوية» وهذا الذي قررناه من أن الكلام اشتمل على جوابين عن البيت مبني على أن العبارة «أو الإضافة» وفي نسخة «والإضافة منوية» بالواو، فيكون جواباً واحداً وما بعد الواو تسهيل لوجه الشذوذ.

(١) سورة القصص، الآية: ٣٤.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٢٥.

الياء[1]، فلا حاجة إلى اشتراط الإضافة فيها.

وإذا كانت «ذو» مَوْصُولَةً لزمتها الواو، وقد تعرب بالحروف كقوله:

٧ ـ * فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا *

---

(١) اعلم أولاً أنهم أرادوا أن يصفوا بأسماء الأجناس ـ أي أرادوا أن يجعلوا أسماء الأجناس صفات ـ فلم يتيسر لهم ذلك، لأن النعت لا يكون إلاَّ مشتقاً أو مؤولاً بالمشتق، فاتخذوا كلمة «ذو» وصلة وذريعة إلى الوصف باسم الجنس، والتزموا إضافتها لاسم جنس غير وصف؛ لأنه لو كان اسم الجنس وصفاً لما احتيج في الوصف به إلى وصلة، ومن هنا تعلم أن «ذو» لا تضاف إلى الأعلام، ولا إلى الضمائر، ولا إلى الصفات، ولا إلى الجمل، وقد وردت إضافتها إلى العلم قليلاً في نحو «أنا الله ذو بكة» وورد إضافتها إلى الضمير شذوذاً في قول الشاعر:

إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الفَضْـ ـلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوه

ووردت إضافتها إلى جملة شذوذاً أيضاً في نحو قولهم «اذهب بذي تسلم».

٧ ـ هذا الشاهد من كلمة لمنظور بن سحيم الفقعسي، وقبله:

وَلَسْتُ بِهَاجٍ فِي القِرَى أَهْلَ مَنْزِلٍ عَلَى زَادِهِمْ أَبْكِي وأَبْكِي البَوَاكِيَا

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي... البيت، وبعده:

وَإِمَّا كِرَامٌ مُعْسِرُونَ عَذَرْتُهُمْ وَإِمَّا لِئَامٌ فَادَّخَرْتُ حَيَائِيَا

وَعِرْضِيَ أَبْقَى مَا ادَّخَرْتُ ذَخِيرَةً وَبَطْنِيَ أَطْوِيهِ كَطَيِّ رِدَائِيَا

اللغة «هاج» اسم فاعل من الهجاء، وهو الذم والقدح. تقول: هجاه يهجوه هجواً وهجاء «في القرى» القرى ـ بكسر القاف مقصوراً ـ إكرام الضيف، و«في» هنا دالة على السببية والتعليل مثلها في قوله ﷺ «دخلت امرأة النار في هرة» أي بسببها، يريد أنه لن يهجو أحداً بسبب القرى على كل حال لأن الناس ثلاثة أنواع، وقد ذكر هذه الأنواع الثلاثة وذكر مع كل نوع ما يدعوه إلى ترك هجائه «كرام» جمع كريم، وأراد به الطيب العنصر الشريف الآباء، وقابلهم باللئام «موسرون»: ذوو ميسرة وغنى وعندهم ما يقدمونه للضيفان «معسرون» ذوو عسرة وضيق لا يجدون ما يقرون به الضيف.

الإعراب «إما» حرف شرط وتفصيل مبني على السكون لا محل له. «كرام» فاعل بفعل محذوف يفسره السياق، وتقدير الكلام: إما قابلني كرام «موسرون» نعت لكرام مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم =

....

= المفرد «لقيتهم» فعل ماض وفاعله ومفعوله والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة «فحسبي» الفاء واقعة في جواب الشرط، حسب: اسم بمعنى كاف خبر مقدم، وياء المتكلم مضاف إليه «من» حرف جر «ذي» اسم موصول بمعنى الذي مجرور بمن، والجار والمجرور متعلق بحسب «عندهم» عند: ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول، والضمير مضاف إليه «ما» اسم موصول بمعنى الذي مبتدأ مؤخر مبني على السكون في محل رفع، ويجوز العكس، وهو أن يكون حسب مبتدأ، والاسم الموصول خبراً «كفانيا» كفى: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به، والجملة لا محل لها صلة الموصول وهو ما.

الشاهد فيه: «من ذي عندهم» فإن «ذي» في هذه العبارة اسم موصول بمعنى الذي واعلم أنه قد رويت هذه الكلمة بروايتين، فمن النحاة من رواها «فحسبي من ذو عندهم» بالواو مع أن الكلمة في محل جر بمن، واستدل بهذه الرواية على أن «ذو» الموصولة مبنية مثل سائر الموصولات، ومنهم من رواها «فحسبي من ذي عندهم» بالياء واستدل بهذه الرواية على أن «ذي» الموصولة تعامل معاملة «ذي» التي هي من الأسماء الستة، ومعنى هذا أنها معربة، وأنها ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء، والمؤلف قد أتى بالكلمة هنا على هذه الرواية، واستدل بها لما ذكرناه، والذي عليه جمهور النحاة هو الأول قال ابن منظور في لسان العرب «وأما قول الشاعر:

* فَإِنَّ بَيْتَ تَمِيمٍ ذُو سَمِعْتَ بِهِ *

فإن «ذو» ههنا بمعنى الذي، ولا يكون في الرفع والنصب والجر إلاَّ على لفظ واحد، وليست بالصفة التي تعرب نحو قولك: مررت برجل ذي مال، وهو ذو مال، ورأيت رجلاً ذا مال. وتقول: رأيت ذو جاءك، وذو جاءاك، وذو جاؤوك، وذو جاءتك، وذو جئتك، بلفظ واحد للمذكر والمؤنث. ومن أمثلة العرب: أتى عليه ذو أتى على الناس، أي: الذي أتى عليهم، قال أبو منصور: وهي لغة طيىء، وذو بمعنى الذي» اهـ. وفي كلامه شاهد كالذي معنا على أن ذو بالواو ولو كان موضعها جراً أو نصباً، فإن قوله «ذو سمعت به» نعت لبيت تميم المنصوب على أنه اسم إن، ولو كانت «ذو» معربة لقال: فإن بيت تميم ذا سمعت به، فلما جاء بها بالواو مع ذلك علمنا أنه يراها مبنية.

وإذا لم تفارق الميمُ الفَمَ أعرب بالحركات(١).

فصل: والأفْصَحُ في الهَنِ النَّقْصُ، أي: حَذْفُ اللامِ، فيعربُ بالحركات ومنه الحديث: «مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعِضُّوهُ بِهنِ أَبِيهِ وَلاَ تَكْنُوا»(٢) ويجوز النَّقْصُ في الأب والأخِ والحَم، ومنه قولُه:

٨ ـ بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمْ وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ

---

(١) تستعمل كلمة «فم» بالميم مضافة، وتستعمل مقطوعة عن الإضافة، فأما استعمالها مضافة فنحو قوله ﷺ «لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك» ونحو قول الراجز:

* يُصْبِحُ ظَمْآنَ وَفِي البَحْرِ فَمُهْ *

ومن مجيئها غير مضافة قولهم «هند أطيب الناس فماً» وقد استعمله الشاعر مقصوراً مثل الفتى والعصا في قوله:

يَا حَبَّذَا وَجْهُ سُلَيْمَى وَالْفَمَا وَالْجِيدُ وَالنَّحْرُ وَثَدْيٌ قَدْ نَمَا

ووجه الدلالة أنه لو كان صحيح الآخر لكان بضم الميم.

(٢) تعزّى ـ بوزن تجلّى ـ أي انتسب وانتمى، وهو الذي يقول «يالفلان» ليخرج الناس معه إلى القتال في الباطل، وأعضوه ـ بهمزة قطع وكسر العين وتشديد الضاد ـ أي قولوا له «اعضض على هن أبيك» ومعنى «لا تكنوا» قولوه بلفظه الصريح استهزاء به واحتقاراً لما دعاكم إليه.

٨ ـ من النحاة من نسب هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج، وذكر أنه يمدح فيه عدي بن حاتم الطائي. ولا يوجد البيت في ديوان أراجيز رؤبة، وإن ذكره ناشره في زياداته. وقبل هذا البيت قوله:

أَنْتَ الحَلِيمُ وَالأَمِيرُ المُنْتَقِمْ تَصْدَعُ بِالحَقِّ وَتَنفِي مِنْ ظُلَمْ

اللغة: «الحليم» وصف من الحلم، وهو ضد الخفة والطيش والجهل «تصدع بالحق» تجاهر به وتعلن أمره للناس، وأصل الصدع كسر الإناء ونحوه «ظلم» بضم الظاء وفتح اللام ـ جمع ظلمة «اقتدى» يريد أنه جعله قدوة له إماماً فسار سيرته واتبع أثره «فما ظلم» أحسن ما توجه به هذه العبارة أن يكون معناها أنه لم يظلم أمه لأنه جاء على مثال أبيه الذي ينسب إليه، وذلك لأنه لو خالف أباه لنسب الناس أمه إلى الزنا، وأصله قولهم في المثل «من أشبه أباه فما ظلم» انظر الميداني.

وقولُ بعضهم[1] في التثنية: «أَبَانِ» و«أَخَانِ». وقَصْرُهُنَّ أولى من نقصهن كقوله:

= **الإعراب:** «بأبه» الباء حرف جر. أب: مجرور بالباء، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق باقتدى الآتي «اقتدى» فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف «عدي» فاعل اقتدى مرفوع بالضمة الظاهرة «في» حرف جر «الكرم» مجرور بفي، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف «من» اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، مبني على السكون في محل رفع مبتدأ «يشابه» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الشرطية «فما» الفاء واقعة في جواب الشرط، ما: حرف نفي «ظلم» فعل ماض مبني على الفتح لا محل له، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الشرطية، وله مفعول محذوف، وتقدير الكلام: فما ظلم أمه، على ما بيناه لك في لغة البيت، والجملة من الفعل الماضي المنفي بما وفاعله ومفعوله المحذوف في محل الشرط.

الشاهد فيه: قوله «بأبه» وقوله «يشابه أبه» حيث أعرب الشاعر هاتين الكلمتين بالحركات الظاهرة، فجر الأولى بالكسرة الظاهرة، ونصب الثانية بالفتحة الظاهرة، مع أنهما مضافتان إلى ضمير الغائب، وهذه لغة من لغات العرب في الأسماء الستة: يعربونها بالحركات وإن كانت مضافة لغير ياء المتكلم، وتسمى هذه اللغة لغة النقص، كما أن إعرابها بالحروف ـ الواو والألف والياء ـ تسمى لغة الإتمام، وستأتي لغة ثالثة نبينها في الشاهد التالي، وتسمى لغة القصر. وعلى لغة النقص التي جاء عليها بيت الشاهد موضع حديثنا الآن يقال في تثنية الأب: أبان، وفي تثنية الأخ: أخان، جعلوا الباء والخاء آخر الكلمة ولم يكترثوا باللام المحذوفة؛ وذلك كما قيل في تثنية يدٍ ودمٍ: يدان ودمان، وقيل في جمعه جمع المذكر السالم ـ مع أنه ليس وصفاً ولا علماً ـ أبونَ، وأبين، ومن ذلك قول زياد بن واصل السلمي:

فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أَصْوَاتَنَا بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَنَا بِالأَبِينَ

قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب: «العرب تقول: هذا أبوك، وتقول: هذا أباك، وتقول: هذا أبك، فمن قال هذا أبوك أو قال هذا أباك قال في التثنية هذان أبوان، ومن قال هذا أبك قال في التثنية: هذان أبان» انتهى بإيضاح يسير.

(١) يريد أن من نقص أب وأخ قول بعضهم في التثنية: أبان وأخان، ووجه ذلك ما ذكرناه =

٩ ـ * إنَّ أبَـاهَـا وَأبَـا أبَـاهَـا *

= آخر الكلام على الشاهد السابق رقم ٨ وبيان ذلك بإيضاح أنه ثناه بغير واو فقال «أبان، وأخان» كما تقول في تثنية يد «يدان» فدل ذلك على أنه ثنى أباً وأخاً محذوفي اللام من غير أن يرد لهما اللام المحذوفة، ولو كان يثني أبوك وأخوك أو يثني أباً وأخاً برد لامهما ـ على ما هو الأصل في نظائرهما لوجب أن يقول «أبوان وأخوان» وقد تلخص لك من هذا الكلام أن قولك «أبان، وأخان» لا يحتمل إلاَّ وجهاً واحداً هو أن يكونا تثنية أب وأخ، وأما أبوان وأخوان فيحتملان وجهين، لذلك كان «أبان وأخان» دليلاً على لغة النقص.

٩ ـ نسب بعض الناس هذا الشاهد إلى أبي النجم الفضل بن قدامة العجلي الراجز، ونسبه آخرون إلى رؤبة بن العجاج. وزعم العيني أن أبا زيد رواه بسند عن أبي الغول منسوباً إلى بعض أهل اليمن من غير تعيين. وفي نوادر أبي زيد (ص ٥٨) أبيات على قافية هذا الشاهد ترتفع روايته لها إلى أبي الغول الطهوي، ولكن بيت الشاهد ليس من بينها، والنحاة يروون قبل البيت المستشهد به:

وَاهـا لـرَيَّـا ثُـمَّ وَاهـا وَاهَـا ... هِـيَ المُنَـى لَـوْ أنَّنَـا نِلْنَـاهَـا
يَـا لَيْـتَ عَيْنَـاهَـا لَنَـا وَفَـاهَـا ... بِثَمَـنٍ نُـرْضِـي بِـهِ أبَـاهَـا
إنَّ أبَـاهَـا وَأبَـا أبَـاهَـا ... قَـدْ بَلَغَـا فِـي المَجْـدِ غَـايَتَـاهَـا

اللغة: «واها» كلمة تقال عند التعجب من الشيء، وهي اسم فعل مضارع معناه أعجب، قال الجوهري في صحاحه: «إذا تعجبت من طيب الشيء قلت: واهاً له ما أطيبه» اهـ كلامه. «الريا» يروى في مكانه «السلمى» ويروى «الليلى» وكلهن أسماء نساء «المجد» الشرف ورفعة النسب. قال ابن السكيت: «الشرف والمجد يكونان بالآباء، يقال: رجل شريف ماجد، إذا كان له آباء متقدمون في الشرف، والحسب والكرم يكونان في الرجل نفسه، وإن لم يكن له آباء لهم شرف» اهـ.

الإعراب: «واها» اسم فعل مضارع بمعنى أعجب مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «لسلمى» جار ومجرور متعلق بواها «ثم» حرف عطف «واها» مثل سابقه «واها» تأكيد له «هي المنى» مبتدأ وخبر «لو» حرف شرط معناه امتناع الجواب لامتناع الشرط «أننا» أن: حرف توكيد ونصب، والضمير اسمه «نلناها» فعل ماض وفاعله ومفعوله، والجملة في محل رفع خبر أن، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع يقع فاعلاً لفعل محذوف، وتقدير الكلام: لو ثبت =

وقَوْلِ بعضهم: «مُكْرَهٌ أَخَاكَ لاَ بَطَلٌ»[(١)].

= نيلنا إياها، وهذه الجملة شرط لو، وجواب لو محذوف، والتقدير: لو ثبت نيلنا إياها لكان ذلك غاية المنى. «إن» حرف توكيد ونصب «أباها» اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وضمير الغائبة العائد إلى سلمى مضاف إليه «وأبا» الواو عاطفة، أبا: معطوف على أباها السابق منصوب بفتحة مقدرة على الألف مثله، وهو مضاف وأبا من «أباها» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «بلغا» بلغ: فعل ماض، وألف الاثنين فاعله، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر إن «في المجد» جار ومجرور متعلق ببلغ «غايتاها» غايتا: مفعول به لبلغ منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهذه لغة من يلزم المثنى الألف في أحواله كلها، وغايتا مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر.

الشاهد فيه: في هذه الأبيات عدة شواهد للنحاة، والمقصود الاستشهاد هنا بقوله: «وأبا أباها» حيث أتى بأباها مجروراً بكسرة مقدرة على الألف مع كونه مضافاً لغير ياء المتكلم، فدل ذلك على أن من العرب من يعرف الأسماء الستة مع استيفائها للشروط، إعراب المقصور من نحو فتى وعصى وأشباههما، وهي لغة القصر على ما ذكرنا في شرح الشاهد السابق.

واعلم أن الاستشهاد على هذه اللغة بهذا البيت إنما يتم بالكلمة الثالثة لأن موضعها خفض بإضافة «أبا» الثانية إليها، أما الكلمتان الأولى والثانية فتحتملان الإجراء على هذه اللغة والإجراء على لغة الإتمام التي هي أشهر اللغات الثلاث، وذلك لأنهما منصوبتان الأولى لكونها اسم إن والثانية لكونها معطوفة على الأولى، فيجوز أن يكون نصبهما بالألف نيابة عن الفتحة كما هو أشهر اللغات، ويجوز أن يكون نصبهما بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، على ما هو لغة القصر، التي نحن الآن بصددها، لكن ينبغي لك أن تجريهما على لغة القصر وذلك لأن الكلمة الثالثة تتعين فيها لغة القصر، ولا يجوز أن تجعل البيت ملفقاً من لغتين. فافهم ذلك وتدبره.

(١) هذا مثل من أمثال العرب ذكره الميداني مرتين: إحداهما في حرف الميم (٤١١٧ في ٢/٣١٨) والأخرى في حرف الثاء في أثناء شرح قولهم في المثل «ثكل أرأمها ولداً» (٧٧١ في ١/ ١٥٢) وهو يضرب للرجل يحمله غيره على ما ليس من شأنه. وأصله أن رجلاً اسمه بيهس من بني فزارة بن ذبيان بن بغيض كان سابع سبعة إخوة له، فأغار =

وقَوْلِهِمْ للمرأة «حَمَاةٌ» (١)

= عليهم ناس من أشجع وهم في إبلهم، فقتلوا إخوته جميعاً، وبقي هو وحده، وكان أصغرهم، وكان محمقاً.. وغبر على ذلك دهر، ثم أخبر أن أناساً من أشجع في غار يشربون، فانطلق بخال له يقال له أبو حنش، فقال له: هل لك في غار فيه ظباء لعلنا نصيب منها؟ وانطلق بيهس بخاله حتى أقامه على فم الغار وهو يقول: ضرباً أبا حنش، فقال بعضهم: إن أبا حنش لبطل، فقال أبو حنش: مكره أخاك لا بطل، هكذا روى الميداني، وحكى شارح الكتاب القصة على عكس ذلك، على أن أبا حنش هو الذي دفع بيهساً في الغار، ولعله هو الصواب، فإنه ينسب إلى المتلمس قوله:
قيل: وعزم معاوية بن أبي سفيان على عمرو بن العاص يوماً ليخرجن إلى قتال علي بن أبي طالب، رضي الله عنهم أجمعين، فلما التقيا قال عمرو: مكره أخاك لا بطل فأعرض عنه علي ولم يحاربه، ومنه تعلم أن نسبة قول هذا المثل إلى عمرو بن العاص ليست على ما يقتضيه الظاهر، وإنما تمثل به عمرو.

الإعراب: «مكره» خبر مقدم مرفوع بالضمة الظاهرة «أخاك» أخا: مبتدأ مؤخر، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وأخا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه، مبني على الفتح في محل جر «لا» حرف عطف «بطل» معطوف بلا على مكره، والمعطوف على المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ولا يجوز أن تجعل «مكره» مبتدأ، وتجعل «أخاك» نائب فاعل سد مسد الخبر؛ لأن من شرط صحة ذلك عند جمهرة النحاة أن يكون المبتدأ معتمداً على نفي أو استفهام، نعم لو جريت على مذهب الكوفيين الذين لا يشترطون الاعتماد على النفي أو الاستفهام كان لك أن تعربه هذا الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: «أخاك» حيث أتى بهذه الكلمة بالألف مع كونها في موضع رفع، سواء أجريت على مذهب البصريين فجعلت «أخاك» مبتدأ مؤخراً أم جريت على مذهب الكوفيين فجعلت «أخاك» نائب فاعل بمكره سد مسد خبره ـ ومجيء هذه الكلمة بالألف في موضع الرفع يدل على أن المتكلم اعتبر رفعه بضمة مقدرة على الألف كالأسماء المقصورة.

(١) قد ورد من ذلك قول الراجز:

إنَّ الْحَمَـاةَ أُولِعَـتْ بِـالكَنَّـهْ   وَأُولِعَـتْ كَنَّتُهَـا بِـالْهَنَّـهْ

والكنة: امرأة الابن، ووجه الاستدلال أنهم إذا قالوا للأنثى «حماة» فإنهم يقولون =

الباب الثاني: المُثَنَّى، وهو: ما وُضِعَ لاثنين وأغْنَى عن المتعاطفين (١)، كالزيدان والهندان؛ فإنه يرفع بالألف، وَيجَرّ وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها.

وحملوا عليه أربعة ألفاظ «اثْنَيْنِ» و «اثْنَتَيْن» مطلقاً، و «كِلَا» و «كِلْتَا» مضافين لمضمر؛ فإن أضيفا إلى ظاهرٍ لَزِمَتْهُمَا الألف.

= للمذكر حما ـ بألف مقصورة ـ إذ لا فرق بين المذكر والمؤنث إلا تاء التأنيث كما قالوا «فتى، وفتاة» وأنت تعرب «الفتى» بحركات مقدرة على الألف، وتعرب الفتاة بحركات ظاهرة على التاء، لأن الإعراب الذي كان على ألف الفتى لكونها آخر الكلمة قد انتقل إلى تاء الفتاة لما صارت هي آخر الكلمة، فافهم ذلك.

وحاصل ما ذكره المؤلف من اللغات في الأسماء الستة أن هذه الأسماء على ثلاثة أضرب، ضرب فيه لغة واحدة وهو ذو بمعنى صاحب والفم إذا فارقته الميم، وضرب فيه لغتان النقص والإتمام وهو الهن، وضرب فيه ثلاث لغات: الإتمام، والقصر، والنقص، وهو ثلاثة ألفاظ؛ الأب، والأخ، والحم.

(١) يشترط في كل اسم يراد تثنيته ثمانية شروط:

أحدها: أن يكون مفرداً، فلا يجوز تثنية المثنى ولا المجموع على حده ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، وهو ما كان على صيغة منتهى الجموع.

الثاني: أن يكون معرباً، فلا يجوز أن تثني الاسم المبني، وأما هذان وهاتان في أسماء الإشارة، واللذان واللتان في الأسماء الموصولة؛ فهي كلمات وضعت من أول الأمر على هذه الصورة.

الثالث: ألا يكون مركباً، فلا يجوز أن تثني المركب المزجي ولا المركب الإسنادي، أما المركب الإضافي فلك أن تثني صدره وتضيفه إلى عجزه، فتقول: «عَبْدَا الله».

الرابع: أن يكون منكراً، فلا يجوز أن تثني العلم إلاَّ بعد أن تقدر فيه الشياع، ولذلك تدخل عليه بعد التثنية الألف واللام فتقول: «الزيدان».

الخامس: أن يكون الاثنان متفقي اللفظ، وأما قولهم: الأبوان تريد به الأب والأم؛ وقولهم: العمران تريد أبا بكر وعمر رضي الله عنهما؛ فهو من باب التغليب.

السادس: أن يكونا متفقي المعنى، فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة مع المجاز.

السابع: ألا يستغنى عنه بتثنية غيره.

الثامن: أن يكون له ثان في الوجود.

الباب الثالث: باب جمع المذكر السالم، كالزيدون والمسلمون؛ فإنه يرفع بالواو، ويُجَرُّ وينصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها.

ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع ثَلَاثَةُ شروط؛ أحدها: الخلو من تاء التأنيث، فلا يجمع نحو: «طَلْحَة» و «عَلاّمَة». الثاني: أن يكُون لمذكر، فلا يجمع نحو: «زَيْنَبَ» و «حَائِض». الثالث: أن يكُون لِعَاقِلٍ، فلا يجمع نحو: «وَاشِق» علماً لكلب، و «سَابِق» صفة لفرس.

ثم يشترط أن يكُون إمَّا علماً غير مركب تركيباً إسنادياً ولا مَزْجيّاً؛ فلا يجمع نحو: «بَرَقَ نَحْرُهُ» و «مَعْدِ يكَرِبَ» وإمَّا صفةً تقبل التاء أو تدلُّ على التفضيل نحو: «قَائِم» و «مُذْنِب» و «أفْضَل» فلا يجمع نحو: «جَرِيح» و «صَبُور» و «سَكْرَان» و «أحْمَر»(١).

فصل: وَحَمَلُوا على هذا الجمع أربَعَةَ أنْوَاعٍ:

أحدها: أسماء جموع، وهي: أولُو، وعالَمُونَ، وعِشْرُونَ، وبابه.

والثاني: جموع تكسير، وهي: بَنُونَ، وحَرُّونَ، وأرَضُونَ، وسِنُونَ، وبابه؛ فإن هذا الجمع مُطَّرِد في كل ثلاثي حذفت لامه وَعُوِّضَ عنها هاء التأنيث ولم يُكَسَّرْ،

---

(١) لم يعرف المؤلف جمع المذكر السالم كما عرف المثنى في الفصل السابق، ويعرف بأنه «ضم اسم إلى أكثر منه من غير عطف ولا توكيد؛ ولم يتغير فيه بناء مفرده» فإذا قلت «زيد وزيد وزيد» فقد ضممت اسماً إلى أكثر منه بطريق العطف، وإذا قلت: «زيد زيد زيد» فقد ضممت اسماً إلى أكثر منه بطريق التوكيد، وليس واحد من هذين الطريقين بجمع اصطلاحي، وقولنا: «ولم يتغير فيه بناء مفرده» لإخراج جمع التكسير نحو الرجال والهنود، فإن فيه ضم اسم إلى أكثر منه لكن مفرد جمع التكسير لا بد أن يتغير في الجمع حقيقة أو حكماً.

وكل ما ذكرنا أنه يشترط في الاسم الذي يراد تثنيته يشترط فيما يراد جمعه؛ وانظر إلى قولك: «الزيدون» في جمع «زيد» جمع مذكر سالماً تجد الحركات التي على حروف المفرد وترتيب هذه الحروف واتصال بعضها ببعض هي بنفسها في الجمع؛ ثم انظر إلى جمعه جمع تكسير على «الزيود» تجد التغير واضحاً؛ فتدرك الفرق بين الجمعين.

نحو: عِضَةٍ وعِضِينَ، وعِزَةٍ وعِزِينَ، وثُبَةٍ وثُبِينَ، قال الله تعالى: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾(١) ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾(٢) ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ﴾(٣)، ولا يجوز ذلك في نحو: تَمْرَةٍ لعدم الحذف، ولا في نحو: «عِدَةٍ» و «زِنَةٍ» لأن المحذوف الفاء، ولا في نحو: «يَدٍ» و «دَمٍ»(٤)، وشذ أبُونَ وأخُونَ، ولا في اَسمٍ وأُخْتٍ وبِنت لأن العوض غير التاء، وَشَذَّ بَنُونَ، ولا في نحو: شَاةٍ وشَفَةٍ لأنهما كُسِّرَا على شِيَاه وشِفَاه.

والثالث: جموعُ تصحيحٍ لم تستوف الشروط، كأَهْلُونَ ووَابِلُونَ؛ لأن أَهْلاً ووَابِلاً ليسا عَلَمين ولا صفتين، ولأن وَابِلاً لغير عاقل.

والرابع: ما سُمِّيَ به من هذا الجمع وما ألحق به (٥)كَعِلِّيُّونَ وَزَيْدُونَ مُسَمًّى به، ويجوز في هذا النوع أن يُجْرَى مُجْرَى غِسْلِين في لزُوم الياء والإعراب بالحركات على النون مُنَوَّنَةً، ودون هذا أن يُجْرَى مُجْرَى عَرَبُونٍ في لزوم الواو والإعراب بالحركات على النون مُنَوَّنَة، كقوله:

١٠ ـ * وَاعْتَرَتْنِي الْهُمُومُ بِالمَاطِرُونِ *

(١) سورة المؤمنون، الآية: ١١٢.

(٢) سورة الحجر، الآية: ٩١.

(٣) سورة المعارج، الآية: ٣٧.

(٤) أي لعدم التعويض فيهما.

(٥) ذكر المؤلف في هذا الموضع مما ألحق بجمع المذكر ما سمي به منه، ولم يذكر فيما ألحق بالمثنى ما سمي به منه، وكان خليقاً بأن يذكره، وحاصل القول فيه أنه إذا سمي شخص أو مكان باسم مشتمل على علامة التثنية مثل حسنين وزيدين، فإن هذا الاسم ليس مثنى حقيقة لأن مدلوله فرد واحد، وقد ألحقه العرب بالمثنى، فأعربوه في أشهر لغاتهم ـ كإعراب المثنى: بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً، ومن العرب من يلزمه الألف في الأحوال كلها، ويعربه بالحركات الظاهرة على النون كإعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، وإذا اقترنت به أل جروه بالكسرة كما في قول ابن أحمر:

ألا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبُعَانِ أَمَلَّ عَلَيْهَا بِالْبِلَى المَلَوَانِ

١٠ ـ هذا عجز بيت من الخفيف، وصدره قوله:

* طَالَ لَيْلِي وَبِتُّ كَالمَجْنُونِ *

=

= وفي كلام الشيخ خالد ما يفيد أن الجوهري قد نسب هذا البيت إلى عبد الرحمن بن حسان، وأن ابن بري قد خالفه في ذلك ونسبه إلى أبي دهبل الجمحي (ووقع في جميع نسخه لأبي ذهل الخزاعي، وهو خطأ وتحريف من وجوه) وعثرت على قصيدة لأبي دهبل وهب بن زمعة بن أسيد أحد بني جمح بن عمرو بن هصيص بن كعب يشبه أن يكون البيت مطلعها في رواية بعض الرواة، وهاك أبياتاً من أولها:

طَالَ لَيْلِي وَبِتُّ كَالْمَحْزُونِ   وَمَلِلْتُ الثَّوَاءَ فِي جَيْرُونِ
وَأَطَلْتُ المُقَامَ بِالشَّامِ حَتَّى   ظَنَّ أَهْلِي مُرَجَّمَاتِ الظُّنُونِ
فَبَكَتْ خَشْيَةَ التَّفَرُّقِ جُمْلٌ   كَبُكَاءِ الْقَرِينِ إِثْرَ الْقَرِينِ

وهذه رواية الأدباء وحملة الشعر، ورواية الشاهد على ما في الأصل هي رواية النحاة.

اللغة: «اعترتني» نزلت بي، وتقول: عراه يعروه، واعتراه يعتريه «الهموم» جمع هم «الماطرون» هو في الأصل جمع ماطر، ولم يكن من حقه أن يجمع جمع المذكر السالم، لأنه وصف لغير عاقل، ولكنه جمع هذا الجمع على غير قياس، ثم سمي به موضع بالشام، وصاحب الصحاح يرويه «الناطرون» بالنون ـ على أنه في الأصل جمع ناطر وهو الذي يرقب ويحفظ الأشياء بعينه، ثم سمي به. ولكن المجد قد خطأه في القاموس فقال: «وغلط الجوهري في قوله ناطرون موضع بالشأم، وإنما هو ماطرون بالميم» اهـ.

وقد أنشد الأزهري بيتاً ليزيد بن معاوية يتغزل فيه بنصرانية كانت قد ترهبت في دير خرب عند الماطرون، وهو قوله:

وَلَهَا بِالمَاطِرُونِ إِذَا   أَكَلَ النَّمْلُ الَّذِي جَمَعَا

بالميم، وكذلك رواه ياقوت الرومي في معجم البلدان.

المعنى: يصف طول ليله، وما صار إليه من الحيرة والاضطراب، وما نزل به من الأحزان والآلام، وهو في هذا المكان، بسبب بعده عن أُلَّافِهِ وأحبابه.

الإعراب: «طال» فعل ماض «ليلي» فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم وليل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «وبت» الواو حرف عطف، بات: فعل ماض تام، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع «كالمجنون» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ناء المتكلم، ويجوز أن يكون بات فعلاً ناقصاً وتاء المتكلم اسمه والجار والمجرور متعلقاً بمحذوف خبره «واعترتني» الواو حرف عطف، اعترى: فعل ماض، والتاء علامة على تأنيث الفاعل، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به =

ودون هذه أن تلزمه الواو وفَتْحُ النون[١]، وبعضهم يُجْرِي بنين وبابَ سنين مجرى غِسْلِينٍ، قال:

١١ ـ وَكَانَ لَنَا أَبُو حَسَنٍ عَلِيٌّ أَبـاً بَـرّاً، وَنَحْـنُ لَـهُ بَنِيـنُ

= مبني على السكون في محل نصب «الهموم» فاعل اعترى «بالماطرون» الباء حرف جر، والماطرون: مجرور به وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق باعترى.

الشاهد فيه: قوله: «بالماطرون» فإن الشاعر قد استعمل جمع المذكر السالم المسمى به بالواو في موضع الجر، وجعل إعرابه على النون فجره بالكسرة الظاهرة فمثله مثل الاسم الذي آخره واو ونون مثل زيتون وعربون فإنه يعرب في حالة الرفع بالضمة الظاهرة على آخره وهو النون، وينصب بالفتحة ويجر بالكسرة كذلك، تقول: هذا زيتون جيد، وهذا عربون كثير. وتقول: اشتريت زيتوناً جيداً، ودفعت عربوناً كثيراً. وتقول: أكلت من زيتون جيد، وأخذت من عربون كثير مالاً قليلاً.

(١) من العرب من يلزم هذا النوع ـ وهو جمع المذكر السالم المسمى به ـ الواو ويلزمه مع ذلك فتح النون في الأحوال كلها، ذكر ذلك أبو سعيد السيرافي، وزعم أن ذلك صحيح من كلام العرب، وجعل النحاة هذه اللغة نظير اللغة التي تلزم المثنى الألف وكسر النون في الأحوال كلها، وعلى ذلك يكون رفع جمع المذكر السالم ونصبه وجره بضمة أو فتحة أو كسرة مقدرة على الواو، منع من ظهورها الثقل في الرفع والجر، ومعاملة المنصوب معاملة المرفوع والمجرور في حالة النصب، وقد اعترض على ذلك باعتراضين، أحدهما: أنه يلزم على ذلك تقدير الإعراب في وسط الكلمة، وثانيهما: أن يكون في الأسماء ما آخره واو وقبلها ضمة تقدر عليها حركات الإعراب، ولا نظير لذلك في العربية، وبحسبك هذا.

١١ ـ هذا بيت من الوافر، وقد نسب النحاة هذا البيت إلى أحد أبناء علي بن أبي طالب، ولم يعينوه. والذي ثبت عندي بعد البحث أنه من كلام أحد شيعة علي كرم الله وجهه، وقائله هو سعيد بن قيس يقوله لمعاوية بن أبي سفيان، وقبله قوله:

أَلَا أَبْلِـغْ مُعَـاوِيَـةَ بْـنَ حَـرْبٍ وَرَجْـمُ الغَيْـبِ يَكْشِفُـهُ اليَقِيـنُ
بِـأَنَّـا لَا نَـزَالُ لَكُـمْ عَـدُوًّا طَوَالَ الدَّهْرِ مَا سُمِعَ الْحَنِينُ

اللغة: «رجم الغيب» أراد به الكلام الذي تلقيه على عواهنه ظناً وتخرصاً «يكشفه» أراد أنه يبين فساده وما اشتمل عليه من دخل «عدواً» ذوي عداوة، وهو فعول بمعنى فاعل =

= يستوي فيه الواحد والاثنان والجمع، قال تعالى: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ﴾. وقال جلت حكمته: ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾. وقال سبحانه: ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي﴾. «أبا حسن» هي كنية علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، كني بابنه من فاطمة الزهراء أبي محمد الحسن بن علي «أباً برّاً» يريد أنه عاملنا كما يعامل الآباء البررة الرحماء أبناءهم.

المعنى: يندد بمعاوية بن أبي سفيان، ويذكر له أنهم لا يزالون مصرين على عداوته وبغضه، وأنهم لن يقلعوا عن ذلك فيبغضوا علياً رضي الله عنه؛ لأنهم لا يذكرون له سيئة تحملهم على بغضه؛ فقد كان منهم بمنزلة الأب الرحيم من أبنائه: يعطف عليهم، ويجلب لهم الخير ما استطاع إليه سبيلاً.

الإعراب: «كان» فعل ماض ناقص «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله: «أباً برّاً» الآتي، ويجوز أن يكون هذا الجار والمجرور متعلقاً بكان «أبو» اسم كان مرفوع بالواو نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأسماء الستة، وأبو مضاف و«حسن» مضاف إليه «عليّ» بدل من قوله: أبو حسن، مرفوع بالضمة الظاهرة «أباً» خبر كان منصوب بالفتح الظاهرة «برّاً» نعت لقوله أباً منصوب بالفتحة الظاهرة «ونحن» الواو واو الحال، نحن: ضمير منفصل مبتدأ مبني على الضم في محل رفع «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله: «بنين» الآتي بعد «بنين» خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله: «بنين» فإن الشاعر قد جاء بهذه الكلمة بالياء في موضع الرفع لأن الكلمة واقعة خبراً عن المبتدأ كما علمت في إعراب البيت، وجعل الرفع بضمة ظاهرة على النون كما ينبىء عنه ما روينا من أبيات كلمة الشاهد؛ فدل ذلك على أن من العرب من يجري «بنين» ـ وإن لم يكن علماً ـ مجرى «غسلين» و«يقطين» ونحوهما من كل اسم مفرد آخره نون قبلها ياء، في لزوم الياء والإعراب بحركات ظاهرة على النون، ولا يسقط هذه النون للإضافة، وقد حكى الفراء هذه اللغة عن بني عامر وبني تميم، إلاَّ أنه ذكر أن بني عامر ينونون في الحركات الثلاث؛ فيقولون هؤلاء بنين بررة، وما رأيت بنيناً بررة كبنين فلان، ولقد أعجبت ببنين بررة رأيتهم عند فلان، كما يقولون: هذا يقطين ناضر، وأكلت يقطيناً، وهذه شجرة يقطين ـ بالتنوين في كل ذلك ـ وذكر أن بني تميم لا ينونون، بل يرفعون بضمة ظاهرة من غير تنوين، وهل يجرون بكسرة ظاهرة كذلك؟ حكى بعض شراح التسهيل في هذه الحالة أن الظاهر من كلام ابن مالك أن بني تميم يجرون هذا النوع بالكسرة الظاهرة من غير تنوين؛ ولكن كلام الفراء ظاهر في=

وقال:

١٢ ـ * دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ *

= أنهم يجرونه بالفتحة نيابة عن الكسرة ويعاملونه معاملة الاسم الذي لا ينصرف لشبه العجمة.

قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه: وإذا تذكرت أن فرض الكلام أن هذا النوع من الملحق بجمع المذكر السالم ليس علماً علمت أن الصواب هو كلام ابن مالك لأن منعه من الصرف لشبه العجمة وحده غير صحيح؛ لأن العجمة نفسها لا يمنع الاسم من الصرف إلاّ أن يكون علماً، فاحفظ ذلك وتدبره.

وعلى لغة بني عامر ورد قول رسول الله ﷺ في الدعاء على أهل مكة: «اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف» بتنوين «سنيناً» المنصوب بالفتحة الظاهرة، وإثبات النون من غير تنوين في «سنين» المجرور بالكسرة من غير تنوين لكونه مضافاً إلى ما بعده.

١٢ ـ هذا صدر بيتٍ من الطويل، وعجزه قوله:

* لَعِبْنَ بِنَا شِيباً وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا *

وهذا البيت من كلمة للصمة بن عبد الله القشيري، وكان الصمة قد خطب ابنة عمه فاشتط عليه عمه في المهر، ورغب هو إلى أبيه في أن يسوق إلى عمه المهر الذي يطلبه فبخل عليه، فخرج مغاضباً لأبيه وعمه، وارتحل إلى طبرستان فأقام بها حياته، فهو تارة يحن إلى نجد لأن بها أحباءه، وتارة يذم نجداً لأنها موطن هذين الشيخين اللذين فرطا فيه من أجل بعران: هذا فرط فيه جشعاً وطمعاً، وذلك فرط فيه ضنانة وبخلاً، وأول هذه القصيدة التي منها بيت الشاهد قوله:

خَلِيلَيَّ إِنْ قَابَلْتُمَا الهَضْبَ أَوْ بَدَا لَكُمْ سَنَدُ الْوَرْكَاءِ أَنْ تَبْكِيَا جَهْدَا
سَلاَ عَبْدَ لَغْلَى حَيْثُ أَوْفَى عَشِيَّةً خُزَازَى وَمَدَّ الطَّرْفَ هَلْ أُنْسِيَ النَّجْدَا
فَمَا عَنْ قِلىً لِلنَّجْدِ أَصْبَحْتُ هَا هُنَا إِلَى جَبَلِ الأَوْشَالِ مُسْتَخْبِياً بَرْدَا

اللغة: «دعاني» معناه اتركاني، ويروى في مكانه «ذراني» وهما بمعنى واحد «نجد» هو أحد أقسام بلاد العرب، وهو ما ارتفع من تهامة إلى أرض العراق، وما عداه فهو الغور ـ بفتح الغين المعجمة وسكون الواو ـ «سنينه» جمع سنة، وهي في الأصل العام، وتطلق السنة على الجدب والقحط «مردا» جمع أمرد، وهو الذي لم ينبت الشعر بوجهه.

المعنى: ينهى صاحبيه عن أن يذكرا له نجداً؛ لأنه إذا ذكر له تذكر ما لقيه من الجهد =

وبعضهم يطرد هذه اللُّغَةَ في جمع المذكر السالم وكلِّ ما حمل عليه، وَيُخَرِّجُ عليها قوله:

١٣ - * لاَ يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقِبَابِ *

= والعنت أيام إقامته فيه.

الإعراب: «دعاني» دعا: فعل أمر مبني على حذف النون، وألف الاثنين فاعله، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به «من نجد» جار ومجرور متعلق بدعا «فإن» الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب «سنينه» سنين: اسم إن، منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى نجد مضاف إليه «العبن» لعب: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على آخره، ونون النسوة فاعله، وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر إن «بنا» جار ومجرور متعلق بلعب «شيباً» حال من ضمير المتكلم المجرور محلاً بالباء، منصوب بالفتحة الظاهرة «وشيبننا» الواو حرف عطف، شيب: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره، ونون النسوة فاعله، ونا: مفعول به «مردا» حال من ضمير المتكلم المنصوب محلاً بشيب، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب عطف بالواو على جملة الحال.

الشاهد فيه: قوله: «سنينه» حيث نصبه الشاعر بالفتحة الظاهرة على النون، فجعل النون فيه كالنون التي من أصل الكلمة وقبلها ياء في نحو مسكين وغسلين، ولولا أنه عامله هذه المعاملة لحذفها للإضافة، فأنت تعلم أن النون التي تلي علامة الإعراب في المثنى والجمع الذي على حده تحذف للإضافة كما يحذف التنوين من الاسم المفرد، وهذه لغة لبعض العرب منهم بنو عامر وبنو تميم، على ما ذكرنا لك في شرح الشاهد السابق حكاية عن الفراء، ووافقه على ذلك ابن مالك في تسهيله.

وذهب ابن جني وابن عصفور إلى أن إعراب هذا النوع من الملحق بجمع المذكر السالم هذا الإعراب ضرورة من ضرورات الشعر، لا يجوز أن يتكلم بها متكلم في كلام منثور.

وكلام الفراء في هذه المسألة أحق بأن تأخذ به، فقد أثرنا لك في الشاهد السابق حديثاً تكلم به الرسول ﷺ على هذه اللغة.

١٣ - هذا عجز بيت من الخفيف، وصدره قوله:

* رُبَّ حَـــيٍّ عَـــرَنْـــدَسٍ ذِي طَـــلاَلٍ *

ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين مع كثرة من استشهد به من النحاة.

=

....

= **اللغة:** «عرندس» بزنة سفرجل ـ هو في الأصل القوي الشديد، والأنثى عرندسة ـ بالهاء ـ ويقال؛ حي عرندس، إذا أريد وصفهم بالعز والمنعة. قال ابن منظور: «طلال» بفتح الطاء المهملة، بزنة سحاب ـ اسم جمع واحده طلالة ـ بالهاء وهي الحالة الحسنة والهيئة الجميلة، أو هي الفرح والسرور، أو هي الحسن والرونق والماء «ضاربين القباب» القباب: جمع قبة، وهي الخيمة مطلقاً، أو خاصة بما يضرب على الملوك، وعلى الأول هي كناية عن دوام إقامتهم وثباتهم في بلادهم؛ لأنهم لا يحتاجون إلى الظعن لطلب الكلأ؛ لكثرة الخصب والخير والمال عندهم، وعلى الثاني هي كناية عن عظمة شأنهم ورفعة قدرهم وعلو أمرهم وأنهم بمنزلة الملوك، ويروى في مكانه «لا يزالون ضاربين الرقاب» فهي كناية عن الشجاعة.

الإعراب: «رب» حرف تقليل وجرشبيه بالزائد «حي» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «عرندس» صفة لحي تابعة له في الجر نظراً إلى اللفظ «ذي» صفة ثانية لحي، مجرورة بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة، وذي مضاف و«طلال» مضاف إليه «لا» نافية «يزالون» فعل مضارع ناقص مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة اسمه مبني على السكون في محل رفع «ضاربين» خبر الفعل الناقص منصوب بالفتحة الظاهرة وضاربين مضاف و«القباب» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، وجملة الفعل الناقص واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ المجرور لفظاً بحرف الجر الشبيه بالزائد وهو «حي».

المعنى: قليل من الأحياء الأقوياء الأشداء ذوي الهيئات الحسنة والرونق البهي استمرت إقامتهم في موضع نزولهم لكثرة ما عندهم من أسباب النعمة.

الشاهد فيه: قوله: «ضاربين القباب» حيث نصب «ضاربين» بالفتحة الظاهرة على النون، وجعل النون في هذه الكلمة كالنون التي من أصل الكلمة وقبلها ياء في نحو مساكين ومجانين، ولولا أنه عاملها هذه المعاملة لكان عليه إما أن يحذف هذه النون لإضافة هذه الكلمة إلى ما بعدها، وإما أن ينصب ما بعدها على أنه مفعول به، فلما لم يأت بالكلام على أحد هذين الوجهين علمنا أنه عامل الكلمة معاملة الاسم المفرد الذي آخره نون قبلها ياء. واعلم أن «ضاربين» جمع مذكر سالم؛ فليس هو ملحقاً بجمع المذكر السالم، وليس هو ـ على الأخص ـ من الأسماء الثلاثية التي حذفت لاماتها ثم زيدت عليها الواو والنون فكانت ملحقة بجمع المذكر السالم كسنة وسنين وعزة وعزين وثبة وثبين، وقد نسب المؤلف إلى بعض النحاة ـ غير معين ـ أنه يرى إلزام جمع =

= المذكر السالم وكل ما ألحق به الياء وإعرابه بحركات ظاهرة على النون، وقد صرح الأشموني في شرحه على الألفية بأن هذا رأي الفراء؛ ولكن الذي يقف على كلام الفراء يدرك أنه لا يرى جواز هذه المعاملة إلاَّ مع نحو سنين وبابه مما حذفت لامه، لأنهم لما حذفوا لامه ووقعت هذه النون في مكان اللام توهموا أنها هي اللام فأجروا الإعراب عليها، والفراء يقول في آخر كلامه: «ألا ترى أنهم لا يقولون ذلك في الصالحين والمسلمين وما أشبهه» اهـ. وهذا كلام صريح فيما بيناه من مذهبه. وقال الأعلم الشنتمري: «هو - يعني هذا الإعراب - في السنين والعقود أمثل منه في المسلمين» اهـ. ويريد بالسنين الثلاثي محذوف اللام الذي سبق الاستشهاد لمجيئه على هذه اللغة، ويريد بالعقود العشرين والتسعين وما بينهما.

ويجوز أن يستدل لمجيء هذه اللغة في أوصاف المذكرين التي جمعت جمع المذكر السالم بالأبيات التي ذكرناها مع الشاهد الآتي رقم ١٤.

والذي يتلخص مما أثرناه لك من أقوال النحاة وما نسبوه إلى العرب من اللغات أن مجموع ما ورد في جمع المذكر السالم وما ألحق به خمس لغات:

الأولى: أن يكون إعرابه بالواو في حالة الرفع، وبالياء المكسور ما قبلها في حال الجر والنصب، وزيادة نون مفتوحة بعد الواو أو الياء عوضاً عن تنوين الاسم المفرد، وهذه أعلى اللغات وأجودها وأجراها على ألسنة العرب.

الثانية: أن يؤتى به بالواو في الأحوال الثلاثة، وإلحاق النون مفتوحة من غير تنوين، فيكون إعرابه بحركات مقدرة على الواو، كما ذكرنا في شرح الشاهد رقم ١٠.

الثالثة: أن يؤتى به بالواو في الأحوال كلها، ويجعل إعرابه بحركات ظاهرة على النون مع التنوين، فتضم النون في حال الرفع، وتكسر في حال الجر، وتفتح في حال النصب.

الرابعة: أن يؤتى به بالواو في جميع الأحوال، وبعدها نون غير منونة، فيكون إعرابه بحركات ظاهرة على النون غير المنونة كما ذكرناه في ص ٥٠.

الخامسة: أن يؤتى به بالياء في الأحوال الثلاثة، وتحرك النون منونة بحركات الإعراب: الضمة في حال الرفع، والكسرة في حال الجر، والفتحة في حال النصب، وكأنه اسم مفرد مختوم بياء ونون نحو غسلين ومسكين وسكين.

وقد عرفت منزلة كل لغة من هذه اللغات ونسبتها.

وقوله:

١٤ ـ * وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأرْبَعِينِ *

١٤ ـ هذا عجز بيت من الوافر، وصدره قوله:

* وَمَاذَا تَبْتَغِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي *

وهذا بيت لسحيم بن وثيل الرياحي، وقد أنشده المؤلف مرتين في هذا الباب.

اللغة: «تبتغي الشعراء» يروى في مكانه «يدَّري الشعراء» بتشديد الدال وهو مضارع ادّراه، ومعناه ختله وخدعه.

المعنى: يقول: كيف يطمع الشعراء في خديعتي، وتتمنى أنفسهم ختلي، وقد بلغت سن الحنكة والتجربة والاختبار؟.

الإعراب: «ماذا» اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدم لتبتغي «تبتغي» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل «الشعراء» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «مني» جار ومجرور متعلق بتبتغي «وقد» الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق «جاوزت» فعل وفاعل «حد» مفعول به لجاوز، وحد مضاف و«الأربعين» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «حد الأربعين» فإن الرواية قد وردت في هذه الكلمة بكسر النون من «الأربعين» وقد اختلف النحاة في تخريج هذه الرواية؛ فمنهم من قال: إن هذه الكسرة التي على النون هي كسرة الإعراب التي يقتضيها العامل، وذهب إلى أن أسماء العقود التي هي العشرون والتسعون وما بينهما يجوز فيها أن تلزم الياء ويجعل الإعراب بحركات ظاهرة على النون؛ فتكون مرفوعة بالضمة الظاهرة، ومنصوبة بالفتحة الظاهرة، ومجرورة بالكسرة الظاهرة كما في هذا البيت، وممن ذهب إلى ذلك علي بن سليمان الأخفش والأعلم الشنتمري، وقد جاء المؤلف بهذا البيت في هذا الموضع ليقرر أن من النحاة من خرجه على هذا الوجه.

وقد علمت فيما سبق أن من النحاة من يطرد هذا الإعراب في جمع المذكر السالم وفي كل الأنواع التي ألحقت به، ولا يخص به نوعاً ولا نوعين.

ومن النحاة من ذهب إلى أن هذه الكلمة معربة إعراب جمع المذكر السالم؛ فهي مجرورة بالياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، واعتذر عن كسر النون بأنها كسرت على ما هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، وممن ذهب إلى هذا أبو الفتح بن جني، وذهب ابن مالك إلى أن كسر النون في هذه الحالة لغة من لغات العرب في إعراب جمع المذكر السالم، وسينشد المؤلف هذا البيت مرة أخرى في هذا الباب على هذا التخريج.

=

فصل: نونُ المثنى وما حُمل عليه مكسورةٌ، وفتحُهَا بعد الياء لُغَةٌ، كقوله:

١٥ ـ * عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً *

= وقد جاء لهذا البيت نظائر من كلام العرب في غير باب العقود وغير جمع الاسم المحذوف اللام، من ذلك قول ذي الإصبع العدواني في نونيته الطويلة:

إنِّي أبِيٌّ أبِيٌّ ذُو مُحَافَظَةٍ وَابْنُ أبِيٍّ أبِيٍّ مِنْ أبِيِّينِ

ومن ذلك قول الفرزدق:

مَا سَدَّ مَيْتٌ وعلاَ حَيٌّ مَسَدَّهُمَا إلاَّ الخَلاَئِفُ مِنْ بَعْدِ النَّبِيِّينِ

ومما يدخل في هذا الباب قول الآخر:

وَلَقَدْ وَلَدْتَ بَنِينَ صِدْقٍ سَادَةً وَلأنْتَ بَعْدَ اللهِ كُنْتَ السَّيِّدَا

وقول الآخر:

وَإنْ أتَمَّ ثَمَانِيناً رَأَيْتَ لَهُ شَخْصاً ضَئِيلاً وَكَلَّ السَّمْعُ وَالبَصَرُ

١٥ ـ هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* فَمَا هِيَ إلاَّ لَمْحَةٌ وَتَغِيبُ *

وهذا بيت من كلمة جيدة لحميد بن ثور الهلالي يصف فيها قطاة.

اللغة: «أحوذيين» هو مثنى أحوذي، وأصل الأحوذي السريع في سيره، ثم استعمل في السريع في كل شيء أخذ فيه، وقال أبو عمرو: الأحوذي هو الخفيف في الشيء يحذقه. وفي ديوان الأدب: الأحوذي الراعي المتشمر للرعاية الضابط لما ولي، وأراد حميد بالأحوذيين ها هنا جناحي القطاة «استقلت» ارتفعت وتحاملت وعلت في الجو.

المعنى: يريد أن هذه القطاة قد طارت بجناحين سريعين، فأنت لا تقع عينك عليها إلاَّ مقدار لحظة ثم تغيب عنك، وكنى بذلك عن سرعتها.

الإعراب: «على» حرف جر «أحوذيين» مجرور بعلى، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى، والجار والمجرور متعلق باستقل «استقلت» استقل: فعل ماض، والتاء علامة على تأنيث الفاعل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى القطاة «عشية» ظرف زمان منصوب باستقل «فما» الفاء عاطفة، ما: نافية «هي» ضمير منفصل مبتدأ يعود إلى القطاة «إلاّ» أداة استثناء ملغاة «لمحة» خبر المبتدأ، والكلام على حذف مضافين. وتقديره: فما زمان رؤيتها إلاَّ لمحة «وتغيب» الواو عاطفة، تغيب: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى القطاة، وجملة المضارع وفاعله معطوفة بالواو على جملة المبتدأ والخبر، =

وقيل: لا يختص بالياء، كقوله:

١٦ ـ * أعْرِفُ مِنْهَا الْجِيدَ وَالْعَيْنَانَا *

---

* وفي عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية خلاف، قيل: لا يجوز مطلقاً، وقيل: يجوز مطلقاً، وقيل: يجوز إن كان العاطف هو الواو.

الشاهد فيه: قوله: «أحوذيين» فإن الرواية فيه بفتح النون، ولا يمكن أن يجعل إعراب هذه الكلمة بحركة ظاهرة على النون؛ لأن الكلمة في موضع الجر، والنون مفتوحة كما علمت، فإعرابها يتعين أن يكون بالياء نيابة عن الكسرة، وقد اختلف العلماء في الاعتذار عن فتح النون، فمنهم من زعم أنه ضرورة، وليس في مكنتك أن تقبل هذا؛ لأنه لا محوج إلى هذا الفتح من قافية أو وزن، بل يستقيم البيت بحاله من غير تغيير فيه أصلاً مع الكسر الذي هو الغالب كما استقام مع الفتح، ومن العلماء من ذكر أن فتح نون المثنى بعد الياء لغة من لغات العرب، وقد نقلها الفراء عن بني أسد، وهذا أولى أن يؤخذ به؛ لما قدمنا.

١٦ ـ هذا بيت من مشطور الرجز، وقد نسب كثير من النحاة هذا الشاهد إلى رؤبة بن العجاج، وقد ذكره ناشر ديوانه في زياداته التي حدثتك حديثها مراراً، وقد أنشده أبو زيد في نوادره ضمن أبيات (ص ١٥) عن المفضل الضبي ونسبها لرجل من بني ضبة، وقبله في روايته قوله:

إنَّ لِسُعْدَى عِنْدَنَا دِيوَانَا ... يُخْزِي فُلاَناً وَابْنَهُ فُلاَنا

كَانَتْ عَجُوزاً عُمِّرَتْ زَمَانَا ... وَهِيَ تَرَى سَيِّئَهَا إحْسَانَا

أَعْرِفُ مِنْهَا الأنْفَ وَالْعَيْنَانَا ... وَمَنْخِرَانِ أشْبَهَا ظَبْيَانَا

اللغة: «أعرف منها الجيد» يروى في مكانه «أعرف منها الأنف» كما رويت في رواية أبي زيد، والجيد: العنق «منخرين» بفتح الميم وسكون النون وكسر الخاء بزنة مجلس ومسجد. وقد تكسر الميم إتباعاً لكسرة الخاء ـ أصله موضع النخير ـ وهو الصوت المنبعث من الأنف ـ ثم سمي به خرق الأنف «ظبيانا» زعم جماعة منهم الهروي ـ أنه تثنية ظبي، وهو خطأ ولا معنى له، والصواب أن ظبيان في هذا الموضع علم على رجل بعينه، قال أبو زيد: «ظبيان: اسم رجل، وأراد منخري ظبيان، كما قال عز وجل: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ يريد أهل القرية» اهـ.

الإعراب: «أعرف» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «منها» جار ومجرور متعلق بأعرف «الجيد» مفعول به لأعرف، منصوب=

= بالفتحة الظاهرة «والعينانا» الواو حرف عطف، العينانا: معطوف على الجيد، والمعطوف على المنصوب منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، كذا قال العلماء، وستعرف لنا رأياً في هذا الكلام (في آخر هذه الصفحة) «ومنخران» الواو حرف عطف، منخران: معطوف على الجيد، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد «أشبها» أشبه: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له، وألف الاثنين فاعله مبني على السكون في محل رفع «ظبيانا» مفعول به لأشبه منصوب بالفتحة الظاهرة، والألف للإطلاق، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب صفة لقوله منخران، وقد عرفت أن تقدير الكلام: ومنخران أشبها منخري ظبيان، ولكنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه فانتصب انتصابه.

الشاهد فيه قوله: «والعينانا» وفي هذه الكلمة شاهدان للنحاة: أما الأولى ففي مجيء المثنى بالألف في حالة النصب، وهذه لغة جماعة من العرب منهم كنانة وبنو الحارث بن كعب وبنو العنبر وبنو الهجيم وبطون من ربيعة، وعليها ورد قول رسول الله ﷺ: «لا وتران في ليلة» وعليها خرج بعض العلماء قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ وعليها جاء قول المتلمس واسمه جرير بن عبد المسيح:

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ، وَلَوْ رَأَى ... مَسَاغاً لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا

وقول الآخر:

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُذْنَاهُ طَعْنَةً ... دَعَتْهُ إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمِ

وقال الأزهري في صدد بيت المتلمس: «هكذا أنشده الفراء لناباه على اللغة القديمة لبعض العرب» اهـ.

وأما الشاهد الثاني ففي فتح نون المثنى بعد الألف، ومن النحاة من زعم أن فتح نون المثنى قاصر على الذين يلزمون المثنى الألف في أحواله كلها، وليس هذا الكلام بمستقيم؛ فقد سمعت في شرح بيت حميد بن ثور ـ وهو الشاهد السابق ـ أن من العرب من يفتح نون المثنى بعد الياء.

هذا، واعلم أن أكثر النحاة يروون في بيت الشاهد الذي نحن بصدده «ومنخرين أشبها ظبيانا» بالياء على أنه منصوب بالياء نيابة عن الفتحة كلغة جمهرة العرب، ونحن نستبعد كل الاستبعاد أن يقول الشاعر في أول البيت «والعينانا» بالألف في موضع =

وقيل: البيت مصنوع، ونونُ الجمع مفتوحةٌ، وكَسْرُهَا جائز في الشعر بعد الياء، كقوله:

١٧ ـ * وَأَنْكَــرْنَــا زَعَــانِــفَ آخَــرِيــنِ *

= النصب ثم يقول في نفس البيت «ومنخرين» بالياء، وقد نص العلماء على أنه يكاد يكون من المحال أن يأتي العربي في بيت واحد بلغتين من لغات العرب في كلمة واحدة أو فيما يشبهها. فإن العربي القح لا يتكلم بغير لغة قبيلته، وإنما يفعل ذلك الذين يتعلمون العربية وليست لغتهم، ولأن هذا الذي أنكره هو رواية أكثر النحاة نص ابن هشام على أنه يقال: إن هذا البيت مصنوع. ونحن نستبعد أنه مصنوع، ونحيلك على رواية أبي زيد ـ وهو من الرواة الثقات ـ التي أثرناها في صدر الكلام على هذا البيت؛ فقد اطردت فيها المثنيات على مساق واحد بالألف.

هذا، وقد جاءت النون مضمومة بعد الألف في قول عمر بن أبي ربيعة:

فَلَمَّــا تَقَضَّــى اللَّيْــلُ إِلاَّ أَقَلَّــهُ هَبَبْنَا وَنَـادَى بـالـرَّحِيـلِ سِنَـانُ

رَجَعْنَا وَلَمْ يَنْشُرْ عَلَيْنَا حَدِيثَنا عَـدُوٌّ، وَلَـمْ تَنْطِـقْ بِـهِ شَفَتَـانُ

وفي قول الراجز:

يَــا أَبَتَــا أَرَّقَنِــي القِــذَّانُ فَـالنَّـوْمُ لا تَطْعَمُـهُ العَيْنَـانُ

وحكى أبو عمرو الشيباني أنه سمع بعض العرب يقول: «هما خليلانُ» بضم النون، وأنت لو تأملت في هذه الشواهد الثلاثة وجدت موضع كل واحد منها الرفع، فإن «شفتان» في كلام عمر فاعل تنطق، وكذلك «العينان» في قول الراجز فاعل تطعم، و«خليلان» فيما حكاه أبو عمرو خبر المبتدأ، فتدل هذه الشواهد ـ مع فتح النون في قول الراجز من الشاهد ١٦ «والعينانا»، وهي في موضع النصب ـ على ما قررناه فيما سبق من أن قوماً من العرب يلزمون المثنى الألف ويعربونه بحركات ظاهرة على النون، فيكون نصب «والعينانا» بالفتحة الظاهرة، والرفع في بيتي عمر والراجز بالضمة.

١٧ ـ هذا عجز بيت من الوافر، وصدره قوله:

* عَــرَفْنَــا جَعْفَــراً وَبَنِــي أَبِيــهِ *

هذا البيت أحد أبيات أربعة لجرير بن عطية بن الخطفي، يخاطب بها فضالة العرني، وقبله قوله:

عَـرِيـنٌ مِـنْ عُـرَيْنَـةَ لَيْسَ مِنَّـا بَـرِئْـتُ إِلَى عُـرَيْنَـةَ مِنْ عَـرِيـنِ

اللغة: «عرين» بفتح العين وكسر الراء ـ هو عرين بن ثعلبة بن يربوع، وهو أحد آباء =

وقوله:

* وَقَــدْ جَــاوَزْتُ حَــدَّ الأَرْبَعِيــنِ *[1]

* * *

الباب الرابع: الجمع بألف وتاء مزيدتين، كهندات ومسلمات[2]؛ فإن نَصْبَه

= فضالة العرني «عرينة» بضم العين وفتح الراء ـ بطن من بجيلة «جعفراً» هو جعفر بن ثعلبة بن يربوع، أخو عرين بن ثعلبة «بني أبيه» أراد إخوته ـ وهم جعفر وجهور وعبيد ـ أبناء ثعلبة بن يربوع، ويروى عرفنا جعفراً وبني عبيد «زعانف» جمع زعنفة ـ بكسر الزاي والنون جميعاً بينهما عين ساكنة ـ وهم الأتباع والملحقون، ويقال للئام الناس ورذالهم، وأصل الزعنفة طرف الأديم وهدب الثوب الذي يتحرك منه.

الإعراب: «عرفنا» فعل وفاعل «جعفراً» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة «وبني» الواو حرف عطف، بني: معطوف على جعفر، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم، وبني مضاف وأبي من «أبيه» مضاف إليه، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة، وأبي مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «وأنكرنا» الواو حرف عطف، أنكر: فعل ماض مبني على فتح مقدر، ونا: فاعله «زعانف» مفعول به لأنكر منصوب بالفتحة الظاهرة «آخرين» صفة لزعانف منصوبة بالياء لأنها جمع مذكر سالم.

الشاهد فيه: قوله: «آخرين» حيث أعربه بالياء إعراب جمع المذكر السالم، ثم كسر النون بعدها وهي في لغة جمهرة العرب مفتوحة، وقد علمت في شرح شاهد سابق أن النحاة يختلفون في كسر نون جمع المذكر السالم، فمنهم من يقول: إنها لغة من لغات العرب، ومن هؤلاء ابن مالك صاحب الألفية، وهو حجة فيما ينقل (انظر شرح الشاهد رقم ١٤).

(١) قد سبق الاستشهاد بهذا البيت، وأعاده هنا ليذكر التخريج الأخير الذي حكيناه في الموضع الأول، وخلاصته أن «الأربعين» مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وكسر النون ضرورة أو لغة من لغات العرب على ما بيناه من اختلاف النحاة.

(٢) يجمع بالألف والتاء المزيدتين ستة أنواع: كل اسم مؤنث بالمعنى فقط نحو هندات ودعدات وزينبات في جمع هند ودعد وزينب، وكل اسم مؤنث بالتاء دون المعنى نحو طلحات وحمزات في جمع طلحة وحمزة، إلاّ ثلاث كلمات: شفة، وأمة، وشامة، وكل اسم مؤنث بالتاء والمعنى جميعاً نحو فاطمات ومسلمات، في جمع فاطمة =

بالكَسرة[1] نحو: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمٰوَاتِ﴾[2] وربما نُصِبَ بالفتحة إن كان محذوفَ اللام كسمعت[3] لُغَاتَهُمْ؛ فإن كانت التاء أصليّة كأبْيَاتٍ وَأَمْوَاتٍ أو الألف أصلية كقُضَاة وغُزَاة نُصِبَ بالفتحة.

وحُمل على هذا الجمع شيئان: «أُولَاتُ» نحو: ﴿وإنْ كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ﴾[4]، وَمَا سُمِّيَ به من ذلك نحو: «رَأَيْتُ عَرَفاتٍ» و «سَكَنْت أَذْرِعَاتٍ»، وهي قَرْيَة بالشّام، فبعضُهم يُعربه على ما كان عليه قبل التسمية، وبعضُهم يترك تنوين ذلك، وبعضُهم

= ومسلمة، وكل اسم مؤنث بألف التأنيث المقصورة نحو حبليات في جمع حبلى، وكل اسم مؤنث بألف التأنيث الممدودة نحو عذراوات في جمع عذراء، وكل اسم لغير عاقل نحو إصطبلات في جمع إصطبل، ولا يمنع من تسميته سالماً تغير بناء مفرده في حال الجمع كسجدات وزفرات ـ بفتح ثانيهما ـ في جمع سجدة وزفرة، بسكون ثانيهما، ونحو ظلمات وغرفات ـ بضم ثانيهما ـ في جمع ظلمة وغرفة، بسكون ثانيهما، ونحو حبليات وذكريات بقلب ألف مفرديهما ياء؛ فإنهما جمع حبلى وذكرى، ونحو صحراوات وعذراوات، بقلب همزة مفرديهما واواً؛ فإنهما جمع صحراء وعذراء.

(١) وذهب الأخفش إلى أنه مبني على الكسر في محل نصب، ولا وجه لهذا الكلام.

(٢) سورة العنكبوت، الآية: ٤٤.

(٣) إذا كان المفرد معتل اللام فإما أن ترد له هذه اللام في جمعه بالألف والتاء نحو سنة وسنوات أو سنهات ونحو عضة وعضوات، ونحو أخت وأخوات ونحو هنة وهنوات، وإما ألا ترد له اللام في جمعه بالألف والتاء، نحو لغة ولغات، ونحو ثبة وثبات، ونحو بنت وبنات، فإن كانت اللام المحذوفة من المفرد قد ردت إليه في الجمع المذكور أعرب بالكسرة نيابة عن الفتحة في جميع لغات العرب، ولم يختلف النحاة في ذلك، وإن كانت اللام المحذوفة من المفرد لم ترد إليه في جمعه فقد حكى أحمد بن يحيى ثعلب أن من العرب من ينصبه بالفتحة الظاهرة، نحو «سمعت لغاتهم» ونحو «رأيت بناتك» ووافقه على ذلك الكسائي وابن سيده، ورووا على هذه اللغة قول أبي ذؤيب الهذلي:

فَلَمَّا جَلَاهَا بالأيَامِ تحيزت ثُبَاتاً عَلَيْهَا ذُلَّهَا وَاكْتِئَابُهَا

(٤) سورة الطلاق، الآية: ٦

يُعْرِبه إعرابَ ما لا ينصرف، وَرَوَوْا بالأوجه الثّلاثة قوله:

١٨ ـ تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا بِيَثْرِبَ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي

---

١٨ ـ هذا بيت من الطويل، وهو من قصيدة طويلة لامرىء القيس بن حجر الكندي، ومطلعها قوله:

أَلَا عِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي الْعُصُرِ الْخَالِي

وقبل البيت المستشهد به قوله:

وَمِثْلِكِ بَيْضَاءِ الْعَوارِضِ طَفْلَةٍ لَعُوبٍ تُنَسِّينِي إِذَا قُمتُ سِرْبَالِي
لَطِيفَةِ طَيِّ الْكَشْحِ غَيْرِ مُفَاضَةٍ إِذَا انْفَتَلَتْ مُرْتَجَةٍ غَيْرِ مِتْفَالِ
إِذَا مَا اسْتَحَمَّتْ كَانَ فَيْضُ حَمِيمِهَا عَلَى مَتْنَتَيْهَا كَالْجُمَانِ لَدَى الْجَالِي

تنورتها... البيت، وبعده قوله:

نَظَرْتُ إِلَيْهَا وَالنُّجُومُ كَأَنَّها مَصَابِيحُ رُهْبَانٍ تُشَبُّ لِقُفَّالِ

اللغة: «ومثلك» الواو واو رب: أي كثير من النساء المماثلات لك «بيضاء العوارض» جمع عارض، وهو صفحة الوجه، ولها عارضان، ولكن المثنى قد يجيء بصورة الجمع، أو يكون قد قصد أجزاء العارضين فجمع لذلك «طفلة» بفتح الطاء وسكون الفاء ـ هي الرخصة اللينة الناعمة «سربالي» السربال ـ بزنة القرطاس ـ الثياب «الكشح» الخصر، يريد أنها دقيقة الخصر «غير مفاضة» ليست مسترخية البطن «مرتجة» يهتز جسمها لعبالتها «غير متفال» ليست كريهة الريح «استحمت» صبت الماء الحار عليها «حميمها» الحميم: الماء الحار «متنتيها» أراد جانبي ظهرها «كالجمان» الجمان ـ بضم الجيم، بزنة غراب ـ الفضة البيضاء «الجالي» الصيرف، يريد أن الماء يبقى أبيض كالفضة، وذلك يحتمل معنيين، أحدهما أن الماء يأخذ لون جسمها، وجسمها أبيض ناصع، وثانيهما أن يريد أن الماء لا يتغير بعد أن يمر على جسمها، لأن جسمها نظيف لا تفل عليه «تنورتها» نظرت إلى نارها من بعيد «أذرعات» بلد في أطراف الشام يجاور البلقاء، والنسبة إليها أذرعيّ «يثرب» المدينة التي شرفت فيما بعد بهجرة الرسول صلوات الله وسلامه عليه «أدنى دارها» أقرب مكان من أماكن ديارها «نظر عال» أراد أنه يحتاج إلى نظر بعيد.

المعنى: أراد أنه نظر إلى نار المحبوبة التي يشبها أهلها للقرى، مثلاً، وهو بأذرعات وهم بالمدينة، وفي هذا البيت ـ على ظاهره ـ ضرب من المبالغة يختص باسم الإغراق. وذلك أن المبالغة إن كان المدعي فيها غير ممكن عقلاً سميت غلواً. وإن =

كان المدعى ممكناً وصح وقوعه عادة سميت تبليغاً، وإن كان المدعى ممكناً عقلاً ولم يصح وقوعه عادة سميت إغراقاً، فأما الغلو فنحو قول المهلهل:

فَلَوْلاَ الرِّيحُ أُسْمِعَ مَنْ بِحِجْرٍ صَلِيلَ البِيْضِ يُقْرَعُ بِالذُّكُور

وقد قيل في بيت المهلهل هذا: إنه أكذب بيت قالته العرب، ويقال: إن بين حجر وموضع الوقعة مسيرة عشرة أيام، وأما التبليغ فنحو قول امرىء القيس:

عَدَا بِي عِدَاءً بَيْنَ ثَوْرٍ وَنَعْجَةٍ دِرَاكاً، وَلَمْ يُنْضَحْ بِمَاءٍ فَيُغْسَلِ

لأن من الممكن في حق الفرس أن يدرك الثور والنعجة ولم يعرق فيحتاج إلى أن يغسل. فأما قوله: «تنورتها ـ الخ» فغير ممكن عادة، وكيف يمكن أن يكون إنسان بأذرعات ويشاهد نار يثرب؟ ولكنه يزول العجب إذا علم أن امرأ القيس ابن أخت المهلهل صاحب أكذب بيت قالته العرب! وقد قال ابن قتيبة: إنه لم يرد رؤية العين، وإنما أراد رؤية القلب، والبيت تحزن منه وتمن، ولم يرد أنه رأى بعينه شيئاً.

الإعراب: «تنورتها» فعل وفاعل ومفعول به «من أذرعات» جار ومجرور متعلق بتنور «وأهلها» الواو واو الحال، أهل: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وأهل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه «بيثرب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال «أدنى» مبتدأ، وأدنى مضاف ودار من «دارها» مضاف إليه، ودار مضاف وضمير المؤنثة الغائبة مضاف إليه «نظر» خبر المبتدأ، وهو على تقدير مضاف: أي ذو نظر «عال» صفة لنظر، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل.

الشاهد فيه: قوله: «من أذرعات» فإن هذه الكلمة في هذا البيت تروى على ثلاثة أوجه:

الأول: بكسر التاء المنونة، وعلى هذا الوجه رواية أكثر النحاة، والسر فيها ملاحظة حال «أذرعات» قبل التسمية به، وأنه جمع مؤنث سالم، وجمع المؤنث السالم يجر بالكسرة الظاهرة وينون تنوين المقابلة لا تنوين التنكير.

والوجه الثاني: بكسر التاء غير منونة، وهو وجه جوزه جماعة من النحاة منهم المبرد والزجاج، والسر فيه ملاحظة كونه جمعاً بحسب أصله وكونه علماً لمؤنث بحسب حاله الآن، وقد أعطوه من كل واحد من الأمرين حكماً من أحكامه؛ فجروه بالكسرة كما يجر جمع المؤنث السالم، ومنعوا تنوينه كما يمنع تنوين العلم المؤنث.

والوجه الثالث: بفتح التاء غير منونة، وهو وجه جوزه جماعة من النحاة منهم سيبويه وابن جني، والسر فيه ملاحظة حاله الطارئة، وأنه علم على مؤنث، والعلم المؤنث =

الباب الخامس: ما لا ينصرف، وهو ما فيه عِلّتَانِ [١] من تسع كأحْسَنَ، أو

= يمتنع تنوينه ويجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف.
ومثل هذا البيت في كل ما ذكرناه قول الأعشى ميمون:

تَخَيَّرَهَا أَخُو عَانَاتَ شَهْراً ... وَرَجَّى خَيْرَهَا عَاماً فَعَامَا

(١) اعلم أولاً أن تسمية النحاة كل واحد من العلمية والتأنيث مثلاً «علة» واشتراطهم وجود علتين - مبني على نوع من التساهل والمجاز، لأن كل واحد من الاثنين اللذين يجتمعان في الاسم فيقتضيان منعه من الصرف جزء علة، وليس علة كاملة، فأنت تعلم أن باجتماع الاثنين يحصل الحكم، والدليل على ذلك أن العلمية وحدها لا تقتضي منع الصرف فمحمد مصروف وعلي مصروف مع أنهما علمان، وزيادة الألف والنون وحدها لا تمنع فصنوان وقنوان وسلطان ورمان مصروفة مع زيادة الألف والنون، وبذلك يتقرر أن العلة التامة هي وجود علتين أو وجود واحدة تقوم مقام اثنتين مع ملاحظة شروط كل واحدة منهما.

ثم اعلم ثانياً أن الفعل فيه علتان كل واحدة منهما تدل على أنه فرع عن الاسم، وأن إحدى هاتين العلتين ترجع إلى لفظ الفعل، والثانية ترجع إلى معناه، فأما العلة التي ترجع إلى لفظه فهي عند البصريين كونه مشتقاً ومأخوذاً من لفظ المصدر الذي هو اسم، والمأخوذ فرع عن المأخوذ منه، وإنما قلنا «عند البصريين» لأنهم هم الذين ذهبوا إلى أن المصدر هو أصل المشتقات جميعاً ومنها الفعل بأنواعه الثلاثة، والعلة التي ترجع إلى اللفظ عند الكوفيين هي أنه يدل بمادته أي الحروف التي يتألف منها على الحدث ويدل بهيئته أي صورته التي هو عليها على الزمان، فهو مركب لدلالته على شيئين، والمركب فرع عما لا تركب فيه، والاسم لا تركب فيه لدلالته على شيء واحد، وأما العلة التي ترجع إلى معنى الفعل وتدل على أنه فرع ومحتاج فهي أنه لما دل على الحدث احتاج وافتقر إلى محدث هذا الحدث وهو الفاعل ومن المعلوم أن الفاعل لا يكون إلا اسماً صريحاً أو مؤولاً.

إذا علمت هذا سهل عليك أن تدرك أن في طبيعة الفعل دلالة على أنه فرع من جهة لفظه ومن جهة معناه، وأنت تعلم أن الفعل لا يدخله الجر، فإذا وجد في اسم ما علتان فرعيتان ترجع إحداهما إلى اللفظ وترجع الأخرى إلى المعنى فقد أشبه الفعل من هذه الناحية، وحينئذ ينبغي أن يأخذ الحكم الذي استقر للفعل، وهو ألا يدخله التنوين ولا الجر، وهذا هو الذي يسمى الاسم الذي لا ينصرف. وبحسبك هذا الإيضاح فقد أطلت عليك لتدرك سر هذه اللغة.

واحدة منها تقوم مقامهما كمساجد وصَحْرَاءَ؛ فإنَّ جَرَّهُ بالفتحة نحو: ﴿فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾(١)، إلا إن أضيف نحو: ﴿فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾(٢)، أو دَخَلَتْه أل مُعَرِّفَةً نحو: ﴿فِي الْمَسَاجِدِ﴾(٣)؛ أو موصولة نحو: ﴿كَالأَعْمَىٰ وَالأَصَمِّ﴾(٤)، أو زائدة كقوله:

١٩ ـ * رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكاً *

---

(١) سورة النساء، الآية: ٨٦

(٢) سورة التين، الآية: ٤

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٨٧

(٤) سورة هود، الآية: ٢٤

١٩ - هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* شَدِيداً بِأَعْبَاءِ الْخِلافَةِ كَاهِلُهْ *

والبيت من قصيدة لابن ميادة يمدح فيها أبا العباس الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان. واسم ابن ميادة: الرماح بن أبرد بن ثوبان بن سراقة، وميادة: اسم أمه.

وقبل البيت على ما رواه السيوطي (تاريخ الخلفاء ٢٥٢ بتحقيقنا) قوله:

هَمَمْتُ بِقَوْلٍ صَادِقٍ أَنْ أَقُولَهُ وَإِنِّي عَلَى رَغْمِ الْعُدَاةِ لَقَائِلُهْ

اللغة: «أعباء» جمع عبء ـ بكسر العين المهملة وسكون الباء ـ وهو ما يثقل عليك حمله أو يبهظك أداؤه، وأراد بأعباء الخلافة أمورها الشاقة ومصاعبها التي يؤود حملها القائم بها، ويروى «بأحناء الخلافة» والأحناء: جمع حنو ـ بكسر الحاء المهملة وسكون النون ـ وأحناء الأمور: جوانبها ونواحيها، والأصل فيه «حنو العين» لطرفها، ويقال أحناء الأمور لما تشابه منها وأشكل المخرج منه «كاهله» الكاهل: اسم لما بين الكتفين، ويعبر بشدة الكاهل عن القوة.

المعنى: يمدح الوليد بن يزيد بأنه ميمون النقيبة، مبارك الطلعة، وأنه قوي على الاضطلاع بتكاليف الخلافة، قادر على التخلص مما يعرض لها من المشاكل.

الإعراب: «رأيت» فعل وفاعل «الوليد» مفعول به «ابن» نعت للوليد، وابن مضاف و«اليزيد» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة «مباركاً» حال من الوليد إذا جعلت «رأيت» بصرية، ويكون «مباركاً» مفعولاً ثانياً إذا جعلت «رأيت» علمية «شديداً» معطوف بحرف عطف محذوف على «مباركاً» وقوله «بأعباء» جار ومجرور يتعلق بقوله «شديداً» وأعباء مضاف و«الخلافة» مضاف إليه «كاهله» كاهل: فاعل بشديد، مرفوع بالضمة، و«شديد» صفة مشبهة تعمل عمل الفعل، و«كاهل» مضاف وضمير الغائب=

الباب السادس: الأمثلة الخمسة[1]، وهي: كُلُّ فعلٍ مُضَارِع اتَّصَلَ به ألفُ اثنين نحو: تَفْعَلَانِ ويَفْعَلَانِ، أو واو جمع نحو: تَفْعَلُونَ ويَفْعَلُونَ، أو ياء مخاطبة نحو: تَفْعَلينَ؛ فإنَّ رَفْعَهَا بثبُوت النون، وجَزْمَهَا ونَصْبها بِحَذْفها نحو: ﴿فإن لَمْ

= العائد على الممدوح مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «اليزيد» حيث دخلت «ال» الزائدة على «يزيد» وهو علم موازن للفعل واقع في موقع الجر بإضافة «ابن» إليه، وقد جره الشاعر بالكسرة الظاهرة مع أن فيه العلتين اللتين تقتضيان منعه من الصرف وهما العلمية ووزن الفعل، وهذا يدل على أن الاسم الممنوع من الصرف إذا دخلت عليه الألف واللام كان جره بالكسرة الظاهرة، وأنه لا فرق بين أن تكون «أل» هذه معرفة أو موصولة أو زائدة، والسر في ذلك أن «أل» بجميع أنواعها من خواص الأسماء، وهو إنما منع من الصرف لِشَبَهِهِ بالفعل، فإذا وجد معه ما هو من خصائص الأسماء كأل أو الإضافة فقد بَعُدَ شبهه بالفعل الذي اقتضى منع صرفه، فعاد اسماً خالصاً من شائبة الشبه بالفعل، فأخذ حكم الأسماء المتأصلة في الاسمية.

هذا، وسينشد المؤلف هذا البيت مرة أخرى في أواخر باب المعرف بأداة التعريف.

(١) قالوا: «الأسماء الستة» لأنها ألفاظ معلومة وهي الأب والأخ ـ الخ، وقالوا: «الأمثلة الخمسة» لأنها ليست ألفاظ أفعال معلومة، وإنما يكنى بها عن كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة، وألف الاثنين يكون المضارع معها مبدوءاً بتاء المضارعة للدلالة على الخطاب نحو «أنتما تكتبان» أو بياء المضارعة للدلالة على الغيبة نحو «الزيدان يكتبان» وواو الجماعة يكون المضارع معها كذلك مبدوءاً بالتاء نحو «أنتم تكتبون» أو بالياء نحو «الزيدون يكتبون» أما ياء المؤنثة المخاطبة فلا يكون المضارع معها إلا مبدوءاً بالتاء نحو «أنت تكتبين» فمن هنا كانت الأمثلة خمسة، لكنك لو تدبرت وجدت المضارع المسند إلى ألف الاثنين يتنوع إلى نوعين الأول أن يكون الاثنان مذكرين نحو «أنتما تكتبان يا زيدان» ونحو «الزيدان يكتبان» والثاني أن يكون الاثنان مؤنثتين نحو «أنتما يا هندان تكتبان» ونحو «الهندان تكتبان» فالأمثلة ستة على التفصيل وخمسة على الإجمال الذي يجعل الاثنين نوعاً واحداً، ولهذا عبر المؤلف في بعض مؤلفاته بالأمثلة الستة نظراً إلى التفصيل، وعبر هنا بالأمثلة الخمسة نظراً للإجمال.

تَفْعَلُوا ولَنْ تَفْعَلُوا﴾[(١)] ، وأما ﴿إلاَّ أنْ يَعْفُونَ﴾[(٢)] ، فالواوُ لامُ الكلمةِ، والنونُ ضمير النسوة، والفعل مبنيّ مثل: ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾[(٣)] ، ووزنه يَفْعُلْنَ، بخلاف قولك: «الرِّجَالُ يَعفُونَ»، فالواو ضمير المذكّرين، والنّونُ علامةُ رفعٍ فتحذف نحو: ﴿وأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾[(٤)] ، ووزنه تَفْعُوا، وأصله تَعْفُووا.

الباب السابع: الفعل المضارع المعتل الآخر، وهو: ما آخره ألفٌ كَيَخْشَى[(٥)] ، أو ياء كَيَرْمِي، أو واو كَيَدْعُو؛ فإنَّ جَزْمَهن بحذف الآخر، فأما قوله:

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٤

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٣٧

ثم أنت إذا أسندت «يكتب» إلى نون النسوة قلت «يكتبن» فتسكن آخر الفعل وتلحق به نون النسوة، ونظير ذلك «يعفو» فإنك حين تسنده إلى هذه النون تقول «النسوة يعفون» فتسكن الواو التي هي لام الفعل، وتلحق به نون النسوة. وإذا أسندت «يكتب» إلى واو الجماعة قلت: «الرجال يكتبون» فتزيد واو الجماعة ونون الرفع، فإذا أسندت «يعفو» إلى واو الجماعة قلت: «الرجال يعفون» وأصله «يعفوون» بواوين أولاهما مضمومة وثانيتهما ساكنة ونون الرفع على مثال يكتبون ولكن الواو التي هي اللام يستثقل عليها الضم فتحذف هذه الضمة فيجتمع واوان ساكنان فيحذف أولهما والفرق بين قولك: «الرجال يعفون» وقولك: «النساء يعفون» من أربعة أوجه، الأول: أن لام الكلمة محذوفة في العبارة الأولى لعلة تصريفية اقتضت ذلك،وهي إرادة التخلص من التقاء الساكنين وموجودة في العبارة الثانية، والوجه الثاني: أن النون في العبارة الأولى علامة الرفع كالضمة، وهي في العبارة الثانية ضمير جمع الإناث وهي الفاعل، والوجه الثالث: أن الواو الموجودة في العبارة الأولى كلمة مستقلة وهي ضمير جمع الذكور، وهي في العبارة الثانية جزء من الكلمة هي لامها، والوجه الرابع: وهو أثر الوجه الثاني ـ أن النون في العبارة الأولى تسقط إذا نصب الفعل أو جزم، لأنها علامة الرفع، وهي في العبارة الثانية لا تسقط إذا دخل على الفعل ناصب أو جازم، لأنها الفاعل، والفاعل لا يحذف.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٢٨

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٣٧.

(٥) المدار في اعتبار آخره ألفاً أو ياء على النطق، أما كتابة الألف ياء في يخشى فلكونها رابعة، ولهذا سر تعرفه في علم رسم الحروف «الإملاء».

٢٠ ـ أَلَـمْ يَـأْتِيـكَ وَالأَنْبَـاءُ تَنْمِـي بِمَـا لَاقَـتْ لَبُـونُ بَنِـي زِيَـادِ

---

٢٠ ـ هذا البيت أول مقطوعة لقيس بن زهير بن جذيمة العبسي، وكان قد نشأت بينه وبين الربيع بن زياد العبسي شحناء. وذلك أن قيساً كان عنده درع فساومه فيها الربيع، ثم اهتبل الربيع فرصة، وأخذ درع قيس، ثم انطلق يعدو به فرسه، فتعرض قيس بن زهير لأم الربيع ـ وهي فاطمة بنت الخرشب إحدى المنجبات ـ وأراد أن يأسرها، ثم عدل عن ذلك، واستاق نعم بني زياد، فقدم بها مكة فباعها من عبد الله بن جدعان التيمي معاوضة بأدراع وأسياف، وبعد البيت المستشهد به قوله:

وَمَحْبِسُهَا عَلَى القُرَشِيِّ تُشْرَى بَـأَدْرَاعٍ وَأَسْيَـافٍ حِـدَادِ
كما لَاقَيْتُ مِنْ حَمَلِ بْنِ بَدْرٍ وَإِخْوَتِـهِ عَلَـى ذَاتِ الإِصَـادِ
هُـمُ فَخَرُوا عَلَيَّ بِغَيْرِ فَخْرٍ وَرَدُّوا دُونَ غَـايَتِـهِ جَـوَادِي
وَكُنْتُ إِذَا مُنِيتُ بِخَصْمِ سَوْءٍ دَلَفْـتُ لَـهُ بِـدَاهِيَـةٍ نَـآدِ

اللغة: «الأنباء» جمع نبأ، مثل سبب وأسباب وجمل وأجمال، والنبأ: الخبر وزناً ومعنى، وقيل: الخبر أعم منه؛ لأن النبأ خاص بما كان ذا شأن من الأخبار «تنمي» تزيد وتكثر، وفيه لغتان: يقال: نما الشيء ينمي ـ من باب ضرب يضرب ـ ويقال: نما ينمو ـ من باب نصر ـ والأول أكثر «لبون» بفتح اللام وضم الباء مخففة ـ هي الإبل ذات اللبن «بني زياد» هم الكملة من الرجال: الربيع، وعمارة، وقيس، وأنس، بنو زياد بن سفيان بن عبد الله العبسي، وأمهم ـ كما علمت ـ فاطمة بنت الخرشب الأنمارية، وهي التي سئلت عن أفضل أولادها، فقالت: الربيع، بل عمارة، بل قيس، بل أنس، ثم قالت: ثكلتهم إن كنت أدري أيهم أفضل، هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها «القرشي» أراد به عبد الله بن جدعان، فإنه تيمي، وتيم من قريش «تشرى» تباع، ونظيره قول الله تعالى: ﴿وشَرَوْهُ بثمن بخس﴾ المعنى ـ والله أعلم ـ أنهم باعوه بذلك، ونظير ذلك قول الشاعر وكان قد باع غلاماً له اسمه برد ثم تبعته نفسه:

وَشَـرَيْـتُ بُـرْداً لَيْتَنِـي مِنْ بَعْدِ بُرْدٍ كُنْتُ هَامَهْ

«بأدراع» جمع درع «وأسياف» جمع سيف «حداد» جمع حديد، وهو بالنسبة إلى السيف الصلب القوي على النفاذ في ضريبته، وبالنسبة إلى الدرع الصلب الذي لا يقوى عليه سيف أو سهم «ذات الإصاد» مكان بعينه.

المعنى: يسائل عما إذا كان قد شاع في الناس وعلم كل مخاطب ما قد فعله بإبل بني زياد وهم المغاوير الأبطال الذين يختشاهم الناس ـ حيث استاقها وباعها غير مبالٍ بهم. =

....

= **الإعراب:** «ألم» الهمزة للاستفهام، لم: حرف نفي وجزم وقلب «يأتيك» يأتي فعل مضارع مجزوم بلم، وفي علامة جزمه وجوه سنذكرها في بيان الاستشهاد بالبيت، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب «والأنباء» الواو واو الحال، الأنباء: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «تنمي» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الأنباء، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال «بما» اختلف العلماء في هذه الباء؛ فمنهم من ذهب إلى أنها زائدة، وما: فاعل يأتي، وكأنه قد قال: ألم يأتيك الذي لاقته لبون بني زياد، ومنهم من ذهب إلى أن الباء أصلية، وما: في محل جر بالباء، والجار والمجرور يتعلق بيأتي، وفاعل يأتي ـ على هذا ـ ضمير مستتر فيه تقديره هو يعود إلى مفهوم من المقام وإن لم يجر ذكره، وكأنه قد قال: ألم يأتيك هو (أي النبأ) بالذي لاقته، أو الفاعل محذوف على رأي الكوفيين الذين يجوزون حذف الفاعل للعلم به وأظهر هذه الوجوه الأول. «لاقت» فعل ماض، والتاء علامة على تأنيث الفاعل «لبون» فاعل لاقت، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير محذوف منصوب بلاقت يعود إلى ما، وتقدير الكلام: الذي لاقته، ولبون مضاف و«بني» مضاف إليه، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم، وبني مضاف و«زياد» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «ألم يأتيك» وقبل أن نبين لك وجه الاستشهاد بهذه العبارة نرى أن نذكر لك أمرين على وجه التمهيد لهذه المسألة حتى يكون الأمر واضحاً غاية في الوضوح:

أما الأمر الأول فحاصله أن الفعل المضارع إما أن يكون صحيح الآخر مثل يضرب ويكتب ويفتح، وإما أن يكون معتل الآخر مثل يرمي ويدعو ويرضى، فإن كان الفعل المضارع صحيح الآخر فإنه يجزم بسكون آخره؛ فتقول: لم يضرب، ولم يكتب، ولم يفتح، وذلك لأنه كان يرفع بحركة ظاهرة، فإذا دخل عليه الجازم حذف هذه الحركة الظاهرة، وإن كان الفعل المضارع معتل الآخر فإنه يجزم بحذف حرف العلة الذي هو لام الكلمة، وذلك لأنه كان يرفع بحركة مقدرة على حرف العلة، فإذا دخل عليه الجازم ولم يجد على الحرف حركة ظاهرة يحذفها فإنه يحذف الحرف نفسه.

وأما الأمر الثاني فحاصله أن هذه العبارة تروى على عدة أوجه؛ فتروى على الوجه =

الذي رواها المؤلف عليه، وتروى على وجه ثان، وهو:

* أَلَـــمْ يَـــأْتِـــكَ وَالأَنْبَـــاءُ تَنْمِـــي *

من غير ياء، وهذه رواية رواها ابن جني. وتروى على وجه ثالث. وهو:

* وَهَـــلْ أَتَـــاكَ وَالأَنْبَـــاءُ تَنْمِـــي *

وهي رواية الأصمعي.

فإذا علمت هذا كله فاعلم أولاً أنه لا شاهد في البيت على رواية ابن جني، ولا على رواية الأصمعي؛ لأن العبارة جارية على ما هو الفصيح المستعمل باطراد في كلام العرب، وهو ما قررناه في التمهيد لذلك الكلام، فأما على رواية أكثر النحاة ـ وهي الرواية التي ذكرها المؤلف، ومن أجلها أتى بالبيت هنا ـ فاعلم أن العلماء مختلفون في تخريج هذه الرواية.

فذهب الكثير منهم إلى أن هذه الياء هي لام الكلمة، وأنها ثبتت مع الجازم بتقدير أن هذا الفعل كان مرفوعاً بحركة ظاهرة فلما دخل الجازم حذف هذه الحركة كما هو شأن الفعل المضارع الصحيح الآخر، ويكون «يأتي» مجزوماً وعلامة جزمه السكون معاملة للمعتل معاملة الصحيح. وهؤلاء قالوا: إن الحرف المعتل قد عهد ظهور حركة الإعراب عليه ضرورة في نحو قول أعرابي ضافه رجل فذبح له عنزاً فأعطاه الرجل مالاً كثيراً:

فَقُمْـتُ إِلَـى عَنْـزٍ بَقِيَّـةِ أَعْنُـزٍ فَأَذْبَحُهَا فِعْلَ امْرِىءٍ غَيْرِ نَادِمِ

فَعَوَّضَنِي مِنْهَا غِنَايَ وَلَمْ تَكُنْ تُسَاوِيُ عَنْدِي غَيْرَ خَمْسِ دَرَاهِمِ

الشاهد فيه قوله: «تساوي» فقد جاء به مرفوعاً بالضمة الظاهرة حين اضطر، ومثله قول الآخر:

إِذَا قُلْتُ عَلَّ القَلْبَ يَسْلُوُ قُيِّضَتْ هَوَاجِسُ لاَ تَنْفَكُّ تُغْرِيهِ بِالوَجْدِ

وليس هذا خاصاً بالفعل، بل يجري في الاسم أيضاً، ومن ذلك قول أعرابي من بني كلب، وقد أنشده سيبويه:

فَيَوْماً يُجَارِينَ الهَوَى غَيْرَ مَاضِيٍ وَيَـوْمـاً تَـرَى مِنْهُـنَّ غُـولاً تَغَـوَّلُ

فقوله: «مَاضِيٍ» مجرور بالكسرة الظاهرة على حرف العلة، لأنه لما اضطر عامل المعتل معاملة الصحيح، وإذا كانت الحركة تظهر على حرف العلة للضرورة فعند الجزم يسوغ للشاعر إذا اضطر أن يقدر أن الفعل كان مرفوعاً بالضمة الظاهرة فيجزمه بالسكون، وقد اختار هذا التوجيه أبو السعادات هبة الله بن الشجري في أماليه.

ومن ظهور الحركة على آخر الاسم المعتل بالياء قول أبي خراش الهذلي يصف تيساً: =

= تَرَاهُ ـ وَقَدْ فَاتَ الرُّمَاةَ ـ كَأَنَّهُ أَمَامَ الرُّمَاةِ مُصْغِيُّ الْخَدِّ أَصْلَمُ

ومنه قول ابن قيس الرقيات:

لا بَارَكَ اللّهُ فِي الْغَوَانِي هَلْ يُصْبِحْنَ إِلاَّ لَهُنَّ مُطَّلَبُ

ومنهم من ذهب إلى أن هذه الياء ليست لام الفعل التي يجب حذفها للجزم، بل لام الفعل قد حذفت فعلاً للجزم فصارت العبارة «ألم يأتك» بغير ياء، ثم أشبع كسرة التاء فنشأت عن إشباعها ياء أخرى غير اللام، وهؤلاء قالوا: إن الشاعر كثيراً ما يضطر إلى إشباع الحركة فينشأ عن ذلك الإشباع حرف علة من جنس الحركة، ولذلك أمثلة منها قول عنترة بن شدّاد العبسي:

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ زَيَّافَةٍ مِثْلِ الفَنِيقِ المكْدَمِ

فإنه أراد أن يقول: «ينبع» على وزن يفتح، فأشبع حركة الباء ـ وهي الفتحة ـ فنشأت عنها ألف، ومنها قول الآخر:

وَأَنَّنِي حَيْثُمَا يَثْنِي الْهَوَى بَصَرِي مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ

فإنه أراد أن يقول «فأنظر» فأشبع حركة الظاء ـ وهي الضمة ـ فنشأت عنها واو، وقد اختار هذا التوجيه أبو البركات الأنباري في كتابه «الإنصاف».

ومن العلماء من قال: إن ما ورد في هذا البيت ضرورة من الضرورات التي تسوغ للشاعر، ولا تسوغ لغيره، ومنهم المؤلف في هذا الكتاب، ولم يبين هؤلاء وجه هذه الضرورة، ووجهها ـ عند التحقيق ـ واحد مما ذكرناه أولاً، فاحفظ هذا، واحرص عليه، والله ينفعك به.

ونظير هذا البيت قول الآخر:

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ وَلاَ تَرَضَّاهَا وَلاَ تَمَلَّقِ

الشاهد فيه قوله: «ولا ترضاها» حيث أثبت الألف، وفيه كل ما ذكرناه. ونظيره قول الآخر:

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ

ونظيره قول الآخر، وأنشده أحمد بن يحيى ثعلب:

كَأَنَّ الْعَيْنَ خالطها قَذَاهَا بِعُوَّارٍ فلم تقضي كَرَاهَا

ونظيره قول عبد يغوث بن وقاص الحارثي:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيراً يَمَانِيا

ونظيره ما أنشده القالي عن ثعلب:

كأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيراً مُقَيَّداً وَلاَ رَجُلاً يُرْمَى بِهِ الرَّجَوَانِ

فضرورة.

وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾(١) في قراءة قُنْبُل فقيل «مَنْ» موصولة وتَسْكِينُ «يصبر» إما لتوالي حركات الباء والراء والفاء والهمزة، أو على أنه وَصَلَ بنية الوقف، وإما على العطف على المعنى؛ لأن مَنْ الموصولة بمعنى الشرطية لعمومها وإبهامها.

تنبيه: إذا كان حرف العلة بدلاً من همزة كَيَقْرَأُ وَيُقْرِىء ويَوْضُؤُ، فإن كان الإبدال بعد دخول الجازم فهو إبدال قياسيّ(٢)، ويمتنع حينئذٍ الحذفُ لاستيفاء الجازم مُقْتَضَاهُ، وإن كان قبله فهو إبدال شاذ(٣)، ويجوز مع الجازم الإثبات والحذفُ، بناء على الاعتداد بالعارض وعدمِهِ وهو الأكثر.

* * *

فصل: وتُقَدَّر الحركاتُ الثلاثُ في الاسم المعرب الذي آخِرُه ألفٌ لازمةٌ نحو: الْفَتَى وَالْمُصْطَفَى، ويسمى معتلاً مقصوراً.

والضمة والكسرة في الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها نحو: المُرتَقِي والقَاضِي، ويسمّىٰ منقوصاً.

وخرج بذكر الاسم نحو: يَخْشَى، ويَرْمِي، وبذكر اللّزوم نحو: «رأيت أَخَاكَ» و «مررت بأَخِيكَ»، وباشتراط الكسرة، نحو: ظَبْيٍ وكُرْسِيّ(٤).

وتقدَّرُ الضمة والفتحة في الفعل المعتلِّ بالألف نحو: «هو يَخْشَاهَا» و «لن يَخْشَاهَا».

---

(١) سورة يوسف، الآية: ٩٠

(٢) لأنك حينئذ تقلب الهمزة الساكنة حرف علة من جنس حركة ما قبلها، ونظيره «فأر، ورأل» فإن العرب تسهلهما فتقول: فار، ورال.

(٣) لأنك حينئذ تقلب الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها.

(٤) المراد بنحو يخشى ويرمي كل فعل مضارع كان آخره ألفاً أو ياءً والمراد بنحو رأيت أخاك ومررت بأخيك كل اسم كان آخره ألفاً غير لازمة أو كان آخره ياء غير لازمة كالأسماء الستة والمثنى والمراد بنحو ظبي كل اسم كان آخره ياء ليس قبلها فتحة بل كان قبل الياء حرف ساكن نحو ظبي ورمي وبغي ونفي ونهي.

والضمة فقط في الفعل المعتلّ بالواو أو الياء[1]، نحو: «هُوَ يَدْعُو» «هُوَ يَرْمِي».

وتظهر الفتحة في الواو والياء، نحو: «إنَّ الْقَاضِيَ لَنْ يَرْمِيَ وَلَنْ يَغْزُوَ»[2]

---

(١) قد أظهر بعض الشعراء الضمة على الواو والياء في الفعل المعتل، كما أظهروهما عليهما في الاسم، وقد ذكرنا لك بعض الشواهد التي وردت عنهم مع شرح الشاهد رقم ٢٠.

(٢) قد ورد عن بعض الشعراء حذف الفتحة من الفعل المعتل بالياء اضطراراً، نحو قول حندج المري:

مَا أَقْدَرَ اللّهَ أَنْ يُدْنِي عَلَى شَحَطٍ مَـنْ دَارُهُ الحَزْنُ مِمَّـنْ دَارُهُ صُولُ

الشاهد فيه قوله «أن يدني» حيث سكن الياء ولم يظهر الفتحة عليها.

وقد قرأ الحسن في الآية: ٢٣٧ من سورة البقرة ﴿أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح﴾ بسكون الواو من «يعفو».

ونظيره قول الآخر وهو عامر بن الطفيل:

فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ أَبَى اللّهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلاَ أَبِ

وحذفوا الفتحة من الاسم المعتل بالياء حين اضطروا، ومن ذلك قول الشاعر:

* لاَ تُفْسِـدِ الْقَـوْسَ أَعْـطِ الْقَـوْسَ بَـارِيهَـا *

الشاهد فيه قوله «أعط القوس باريها» فإن قوله باريها مفعول به، وكان حقه أن ينصب بالفتحة الظاهرة، لكنه لما اضطر لإقامة البيت حذف الفتحة.

ومثل ذلك قول راجز يصف إبلاً بالسرعة:

كَأَنَّ أَيْدِيهِنَّ بِالْقَاعِ القَرِقْ أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاطَيْنَ الْوَرِقْ

الشاهد فيه قوله «أيديهن» فإنه اسم كأن، وكان حقه أن ينصب بالفتحة الظاهرة لخفة الفتحة على الياء، لكنه لما اضطر لإقامة الوزن سكن الياء.

ومن ذلك قول أعرابي يصف إبلاً دميت أخفافهن:

كَأَنَّ أَيْدِيهِنَّ بِالْمَـومَـاةِ أَيْدِي جَوَارٍ بِتْنَ نَاعِمَـاتِ

ومن ذلك قول الأعشى:

إِذَا كَانَ هَادِي الْفَتَى فِي البِلا دِ صَـدْرُ القنـاة أَطَـاعَ الأمِيـرَا

في رواية رفع صَدْر.

ومن ذلك قول الراجز يصف نوقاً: =

هذا باب النكرة والمعرفة

الاسم نَكِرَة، وهي الأصل [١]، وهي عبارة عن نوعين [٢].

أحدهما: ما يقبل «أل» المؤثرة للتعريف، كرجل، وفرس، ودار، وكتاب.

والثاني: ما يقع موقع ما يقبل «أل» المؤثرة للتعريف، نحو: «ذِي، ومَنْ، ومَا» في قولك: «مَرَرْتُ برَجُلٍ ذي مَالٍ، وَبِمَنْ مُعْجِبٍ لك، وبِمَا معجب لك» فإنها واقعة موقع «صاحب، وإنسان، وشيء» وكذلك نحو: صَهٍ ـ منوناً ـ فإنه واقع موقع قولك: «سُكُوتاً».

ومعرفة، وهي الفرع، وهي عبارة عن نوعين:

أحدهما: ما لا يقبل «أل» البتة ولا يقع موقع ما يقبلها؛ نحو: زيد، وعمرو..

=

جُــذْبَــاً يَــرمِــنَ الْــوَخْشَــنٌ تَــرَكْــن رَاعِيهِــنَّ مِثْــلَ الشَّــنٌ

ومن ذلك قول الشاعر:

* يَا دَارَ هِنْدٍ عَفَتْ إلاَّ أَنَا فِيهَا *

ومن ذلك قول الأخطل:

إِذَا شئتَ أَنْ تَلْهُو بِبَعْضِ حديثها رَفَعْنَ وأَنْزَلْنَ الْقَطِينَ الْمُوَلَّدَا

(١) إنما كانت النكرة هي الأصل لأنها لا تحتاج في دلالتها على المعنى الذي وضعت له إلى قرينة، بخلاف المعرفة، فإنها تحتاج إلى القرينة، وما يحتاج إلى شيء فرع عما لا يحتاج إليه.

(٢) هذا نوع من التعريف بالرسم، لأن انقسامها إلى هذين القسمين خاصة لها، وأما تعريفها بالحد فهي عبارة عما شاع في جنس موجود أو مقدر، مثال ما شاع في جنس موجود قولك «رجل» فإنه موضوع للإنسان الذكر البالغ، فكل واحد من أفراد هذا الجنس يصدق عليه هذا اللفظ، ومثال ما شاع في جنس مقدر قولك «شمس» و«بدر» و«قمر» فإن «شمساً» موضوع للكوكب النهاري الذي ينسخ ظهوره وجود الليل، وهذا المعنى من حقه أن يصدق على أفراد متعددة على سبيل البدل، لكن حدث أنه لم يوجد له إلاَّ فرد واحد، ولو أنه وجدت أفراد كثيرة لصدق على كل واحد منها ومثله بدر وقمر.

والثاني: ما يقبل «أل» ولكنها غير مؤثرة للتعريف، نحو: «حارث، وعَبَّاس، وضَحَّاك» فإن «أل» الدَّاخلة عليها لِلَمْحِ الأصل بها.

وأقسام المعارف سبعة: المضمر كأنَا وهُمْ، والعَلَم كزيد وهند، والإشارة كذَا وذِي، والموصول كالَّذِي والَّتِي، وذو الأداة كالغلام والمرأة، والمضاف لِواحِدٍ منها كابْنِي وغُلاَمِي، والمنادى نحو: «يَا رَجُلُ» لمعين.

* * *

فصل في المضمر: المضمر والضّمير: اسمان لما وُضِعَ لمتكلم كأنا، أو لمخاطَبٍ كأنْتَ، أو لغائب كهُوَ، أو لمخاطب تارةً ولغائب أخرى، وهو الألف والواو والنون، كقُومَا وقَامَا، وقُومُوا وقَامُوا، وقُمْنَ.

وينقسم إلى بارز ـ وهو ما له صورة في اللّفظ كتاء «قُمْتُ» ـ وإلى مستتر، وهو بخلافه كالمقدّر في «قُمْ».

وينقسم البارز إلى متّصل وهو: ما لا يُفْتَتَحُ به النّطقُ ولا يقع بعد «إلاّ» كياء «ابْنِي» وكاف «أكرمَكَ» وهاء «سَلْنِيهِ» وياثه، وأمَّا قوله:

٢١ - وَمَا عَلَيْنَا إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا أَنْ لاَ يُجَاوِرَنَا إِلاَّكِ دَيَّارُ

---

٢١ - هذا بيت من البسيط، ولم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق رغم البحث الطويل.

اللغة والرواية: «وما علينا» روي في مكان هذه الكلمة «وما نبالي» ونبالي: فعل مضارع من المبالاة بمعنى الاكتراث بالأمر والاهتمام له والعناية به، وأكثر ما يستعمل هذا الفعل بعد النفي، تقول: ما باليته، وما أباليه، وأنا لا أبالي ما تكون عاقبة ذلك، وقد يستعمل في الإثبات إذا جاء معه نظيره بعد نفي، وهذا كما في قول زهير بن أبي سلمى المزني:

لَقَدْ بَالَيْتُ مَظْعَنَ أُمِّ أَوْفَى وَلٰكِنْ أُمُّ أَوْفَى لاَ تُبَالِي

أراد لقد أهمني رحيل هذه المرأة حتى قدرت له واكترثت به، ولكنها هي لا تعبأ بفراقنا ولا تهتم له، فأنت تراه قد استعمل في صدر البيت «باليت» في الإثبات بسبب كونه قد استعمل في عجز البيت «لا تبالي» فدل على ما ذهبنا إليه «ألا يجاورنا إلاك» تروى هذه العبارة على وجهين آخرين، فتروى «ألا يجاورنا حاشاك» وتروى «ألا يجاورنا سواك»=

....

= وستتكلم على هذه الروايات الثلاث عند الكلام على الاستشهاد بالبيت «ديار» معناه أحد، وديار وأحد كلاهما لا يستعمل إلا بعد النفي وشبهه، وانظر إلى قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نُوحٌ رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا﴾ يريد لا تترك منهم أحداً، بل استأصلهم، وانظر إلى قوله سبحانه: ﴿ولم يكن له كفواً أحد﴾ يريد أنه سبحانه لا مثيل له ولا نظير. ويقال: ما في الدار من ديار، وما فيها ديور، تريد ما فيها من أحد أصلاً.

المعنى: إذا جاورتنا وكنت قريبة منا فإنا نكتفي بجوارك ونقنع بقربك، وليس يعنينا ـ بعد ذلك ـ ألا يجاورنا أحد سواك.

الإعراب: «ما علينا» يجوز في «ما» هذه أن تكون اسم استفهام مبتدأ، فهو مبني على السكون في محل رفع، والجار والمجرور بعده يتعلق بمحذوف خبر المبتدأ، والتقدير أي شيء كائن علينا؟ والاستفهام على هذا إنكاري بمعنى النفي، ويجوز أن تكون «ما» نافية والجار والمجرور بعدها متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: ما علينا ضرر، أو نحوه، أو الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والمصدر المؤول في «ألا يجاورنا» مبتدأ مؤخر، وإذا رويت «ما نبالي» جاز أن تكون «ما» نافية، والفعل المضارع منفياً بها، وهو مرفوع بضمة مقدرة على الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن، وله مفعول محذوف لقصد العموم، والتقدير ما نبالي شيئاً، أو مفعوله هو المصدر المؤول في «ألا يجاورنا ـ الخ» ويجوز أيضاً أن تكون «ما» اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، والجملة من الفعل المضارع ـ وهو نبالي ـ وفاعله المستتر فيه وجوباً تقديره نحن في محل رفع خبر المبتدأ، والرابط ضمير محذوف منصوب بالفعل المضارع، وتقدير الكلام: أي شيء الذي نباليه «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان مبني على السكون في محل نصب «ما» زائدة «كنت» كان: فعل ماض ناقص، وضمير المخاطبة اسمه «جارتنا» جارة: خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة، وجارة مضاف ونا مضاف إليه «أن» حرف مصدري ونصب «لا» حرف نفي «يجاورنا» يجاور: فعل مضارع منصوب بأن، ونا: مفعول به «إلاك» إلاّ: أداة استثناء، وضمير المخاطبة مستثنى تقدم في الذكر على المستثنى منه فهو مبني على الكسر في محل نصب «ديار» فاعل يجاور، مرفوع بالضمة الظاهرة، ويجوز في المصدر المنسبك من «أن» وما بعدها أن يكون منصوباً على نزع الخافض، والتقدير: ما علينا في مجاورة غيرك إيانا ضرر، أو أي شيء علينا في عدم مجاورة غيرك إيانا، أو لا نبالي شيئاً في عدم مجاورة غيرك إيانا، أو أي شيء الذي نباليه في عدم ذلك.
=

فضرورة.

وإلى منفصل، وهو: ما يُبْتَدَأُ به ويقع بعد «إلا» نحو: «أنا» تقول: «أنا مؤمن» و «ما قام إلا أنا».

وينقسم المتصل ـ بحسب مواقع الإعراب ـ إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ ما يختصُّ بمحل الرفـع، وهو خمسة: التاء كقُمْتُ، والألف كقَامَا، والواو كقَامُوا، والنّون كقُمْنَ، وياء المخاطبة كقُومِي.

٢ ـ وما هو مشترك بين محلّ النّصب والجر فقط، وهو ثلاثة: ياء المتكلم نحو: ﴿رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾[1]، وكاف المخاطب نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾[2]، وهاء الغائب نحو: ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾[3].

٣ ـ وما هو مشترك بين الثلاثة، وهو «نا» خاصة نحو: ﴿رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا﴾[4].

= **الشاهد فيه** قوله «إلأك» حيث أوقع الضمير المتصل بعد «إلاّ» حين اضطرته إقامة وزن البيت إلى ذلك، وهو لا يسوغ عند الجمهور في سعة الكلام، والقياس عندهم أن يأتي بالضمير بعد «إلاّ» منفصلاً، ولو أن الشاعر راعى ذلك لقال «ألا يجاورنا إلاّ إياك ديار» كما قال عمرو بن معد يكرب الزبيدي:

قَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وَجَارَاتُهَا ... مَـا قَطَّـرَ الْفَـارِسَ إِلاَّ أَنَـا

ونظير بيت الشاهد في وقوع الضمير المتصل بعد «إلا» ضرورة قول الشاعر:

أَعُـوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَـتْ ... عَلَـيَّ، فَمَـا لِـي عَـوْضُ إِلاَّهُ نَـاصِرُ

ومن رواه «سواك» أو رواه «حاشاك» فلا ضرورة في البيت على روايته، لأن الضمير متصل بعامله الذي له فيه الأثر، والفرق بين «إلاّ»، و«سوى» و«حاشا» أنهما عاملان و«إلاّ» ليست عاملاً، وإنما هي دالة على العامل، أو مقوية للعامل المقدر، على الخلاف الذي تعرفه في باب الاستثناء إن شاء الله.

(١) سورة الفجر، الآية: ١٥

(٢) سورة الضحى، الآية: ٣

(٣) سورة الكهف، الآية: ٣٤

(٤) سورة آل عمران، الآية: ١٩٣.

وقال بعضهم[1]: لا يختص ذلك بكلمة «نا» بل الياء، وكلمة «هم» كذلك؛ لأنَّك تقول: «قُومِي» و «أكْرَمَنِي» و «غُلاَمِي» و «هم فَعَلُوا» و «إنّهم» و «لهم مال» وهذا غيرُ سَدِيدٍ؛ لأنَّ ياء المخاطبة غيرُ ياء المتكلم، والمنفصل غير المتَّصل.

وألفاظ الضَّمائر كلُّها مبنيّة[2]، ويختصّ الاستتار بضمير الرّفع[3].

---

(١) قائل ذلك هو أبو حيان، وقد نظر أبو حيان في هذا الاعتراض إلى لفظ الضمير من غير اعتبار لمعناه ولا لكونه متصلاً أو منفصلاً، وهو قصور، وحاصل رد المؤلف وغيره ممن تصدوا للرد على أبي حيان أنه لا بد من النظر إلى معنى الضمير وإلى نوعه، فإن اتحد اللفظ والمعنى والنوع كان ضميراً واحداً، وإن اتحد اللفظ واختلف المعنى كياء المتكلم وياء المخاطبة، أو اتحد اللفظ واختلف النوع ككلمة «هم» فإنها في قولك: «لهم» وقولك: «إنهم» ضمير متصل، وفي قولك: «هم يفعلون» ضمير منفصل، فهما متغايران، بخلاف «نا» فإن لفظها واحد، ومعناها ـ وهو المتكلم المعظم نفسه أو معه مواقع الإعراب الثلاثة الرفع والنصب والجر.

(٢) اتفق النحاة على أن الضمائر كلها مبنية، واتفق جمهورهم على أن سبب بنائها هو شبهها للحرف، ثم اختلفوا في نوع مشابهتها للحرف. فقيل: قد أشبهت الحرف شبهاً وضعياً، لأن أكثر الضمائر على حرف واحد أو حرفين، والقليل الزائد على الحرفين محمول على الكثير، وقيل: أشبهت الحرف شبهاً معنوياً، لأن التكلم والخطاب والغيبة من معاني الحروف، وقيل اشبهت الحرف شبهاً افتقارياً، لأن كل ضمير يحتاج في الدلالة على معناه إلى ضميمة مشاهدة أو غيرها، وقيل: أشبهت الحرف شبهاً جمودياً، وأما غير جمهور النحاة فقالوا: إن سبب بناء الضمائر هو اختلاف صيغها لاختلاف معانيها واختلاف مواقعها من الإعراب، ونحن نعلم أن السبب الحامل على الإعراب هو الدلالة به على المعاني المختلفة، فلما كانت الدلالة على المعاني المختلفة من الفاعلية والمفعولية في الضمائر حاصلة بصيغها المختلفة لم تحتج إلى الإعراب.

(٣) فإن قلت: فإني أجد ضمير النصب مقدراً في نحو «إني أكرم الذي تكرم» أي الذي تكرمه، وفي ضمير الجر نحو قوله تعالى: ﴿ويشرب مما تشربون﴾ أي منه، فكيف تقولون: إن الاستتار لا يكون إلَّا لضمير الرفع؟.

فالجواب أن ننبهك إلى أن ما ذكرت من باب الحذف، أي أن الضمير كان مذكوراً في الكلام ثم حذف، ولا كذلك المستتر؛ فقد التبس عليك الحذف بالاستتار.

وينقسم المستتر إلى مستتر وُجُوباً، وهو ما لا يخلُفُهُ ظاهر ولا ضمير منفصل، وهو: المرفوعُ بأمر الواحد، كـ«قُمْ» أو بمضارع مبدوء بتاء خطاب الواحد، كـ«تَقُومُ» أو بمضارعٍ مبدوء بالهمزة، كـ«ـأقُوم» أو بالنون، كـ«نَقُومُ» أو بفعل استثناء، كـ«خَلاَ، وَعَدَا، وَلاَ يَكُون» في نحو قولك: «قَامُوا ما خَلاَ زيداً، وما عَدَا عَمْراً، ولا يكون زيداً وما عَدَا عَمْراً، ولا يكون زيداً» أو بأَفْعَلَ في التعجب أو بأفْعَلِ التفضيلِ، كـ«ـمَا أَحْسَنَ الزَّيْدَيْنِ» و ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثاً﴾[1]، أو باسمِ فِعْلٍ غير ماضٍ، كـ«أَوَّه، وَنَزَالِ»[2].

وإلى مستتر جوازاً، وهو: ما يخلُفُه ذلك، وهو: المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة، أو الصفات المَحْضَة، أو اسم الفعل الماضي نحو: «زَيْدٌ قَامَ، وَهِنْدٌ قَامَتْ، وزيدٌ قائِمٌ، أو مَضْرُوبٌ، أو حَسَنٌ، وَهَيْهَات»؛ ألا ترى أنه يجوز «زيد قام أبوه» أو «ما قام إلا هو» وكذا الباقي.

تنبيه: هذا التقسيم تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما، وفيه نظر[3]، إذ الاستتار في نحو: «زيد قام» واجب، فإنه لا يقال: «قام هو» على الفاعلية، وأما: «زيد قام أبوهُ» أو «ما قامَ إلا هُوَ» فتركيبٌ آخر، والتحقيق أن يقال: ينقسم العامل إلى

---

(١) سورة مريم، الآية: ٧٤.

(٢) ههنا أمران أحب أن أنبهك إليهما:
الأمر الأول: أنه بقي مما يستتر وجوباً الضمير المرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو قوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ وأيضاً الضمير المستتر في «نعم وبئس» المفسر بنكرة نحو «نعم قوماً معشره» وقوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً﴾ فقد نصوا على أن هذا الضمير لا يجوز إظهاره.
والأمر الثاني: أن أفعل التفضيل قد يرفع الاسم الظاهر في المسألة التي سموها مسألة الكحل، وقد يرفع الضمير البارز في لغة بعض العرب نحو قولهم: رأيت رجلاً أحسن منه أنا.

(٣) وجه هذا الاعتراض أن المؤلف فهم في قول ابن مالك وابن يعيش في تعريف الضمير المستتر «المستتر جوازاً هو ما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل» أن أحدهما يخلفه في تأدية معناه، وليس هذا بمرادهما، بل مرادهما أن أحدهما يخلف المستتر جوازاً في=

ما لا يرفع إلا الضّمير المستتر كأقوم، وإلى ما يرفعه وغيرَه كقَامَ.

* * *

وينقسم المنفصل ـ بحسب مواقع الإعراب ـ إلى قسمين:

١ ـ ما يختصُّ بمحل الرفع، وهو: «أنا، وأنت، وهُوَ» وفروعهن؛ ففرع أنا: نحن[(١)]، وفرع أنتَ: أنتِ، وأنْتُمَا، وأنْتُمْ، وأنْتُنَّ[(٢)]، وفرعُ هُوَ: هِيَ، وَهُمَا، وهُمْ، وهُنَّ.

٢ ـ وما يختصُّ بمحل النّصب، وهو: «إيَّا» مُرْدَفاً بما يدلُّ على المعنى المراد نحو: «إيَّايَ» للمتكلم، و«إيَّاكَ» للمخاطب، و«إيَّاهُ» للغائب، وفروعُهَا: إيَّانَا، وإيَّاكِ، وإيَّاكُمَا، وإيَّاكُمْ، وإيَّاكُنَّ، وإيَّاهَا، وإيَّاهُمَا، وإيَّاهُمْ، وإيَّاهُنَّ.

تنبيه: المختار أن الضّمير نفسُ «إيَّا» وأن اللّواحِق لها حروفُ تكلُّمٍ، وخطابٍ، وغيبةٍ[(٣)].

= رفع العامل إياه، وإن لم يكن المعنى واحداً، وبهذا ينحل اعتراضه ويصير موافقاً لما ذكر هو أنه التحقيق.

(١) إنما كان نحن فرعاً لأنا لأن أنا دال على الواحد المتكلم، ونحن دال على المتكلم المتعدد أو المنزل منزلته، ولا شك أن التعدد فرع عن الواحد.

(٢) إنما كان «أنت» بفتح التاء أصلاً لأنه دال على المخاطب المفرد المذكر، وكان «أنت» بكسر التاء ـ فرعاً لأنه دال على المفرد المؤنث وهو فرع المذكر وكان «أنتما وأنتم وأنتن» فروعاً لدلالتها على المتعدد اثنين أو أكثر، وهو فرع عن الواحد، وقس على هذا ضمائر الغيبة، والضمائر المتصلة، فإن «إياي» أصل لإيانا، وإياك أصل لإياك وإياكما وإياكم وإياكن، و «إياه» أصل لإياها وإياهما وإياهم وإياهن.

(٣) هذا الذي ذكره المؤلف ـ من أن المختار أن «إيا» هي الضمير، والكاف والياء والهاء لواحق ـ هو مذهب سيبويه، وهو معترض بأن تعريف الضمير ـ كما سبق ـ هو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب، و «إيا» بمفردها لا تدل على شيء من ذلك فكيف تسمى ضميراً، وأجاب أنصار سيبويه بأن «إيا» مشتركة بين الثلاثة ـ التي هي المتكلم والمخاطب والغائب ـ وضعاً، فإذا أريد التمييز جيء بأحد اللواحق.

وهذا أحد أربعة مذاهب، وثانيها أن أيا حرف عماد، وما بعدها هو الضمير، وهو =

فصل: القاعدة أنه متى تأتّى اتّصالُ الضّمير لم يُعْدَل إلى انفصاله[1]؛ فنحو: «قُمْتُ» و «أكرمتك» لا يقال فيهما: «قامَ أنَا» ولا «أكْرَمْتُ إياك»، فأما قولُه:

٢٢ ـ * إلا يَـزِيـدُهُـمُ حُبًّـا إلَـيَّ هُـمُ *

= مذهب جماعة من البصريين ومن الكوفيين، واختاره أبو حيان.

وثالثها أن إيا ضمير وما بعدها ضمير أيضاً، وقد أضيف أولهما لثانيهما، وهو مذهب الخليل وجماعة، واختاره ابن مالك.

ورابعها أن إيا اسم ظاهر مضاف لما بعده، وما بعده هو الضمير، وهو مذهب الزجاج.

(١) إنما استعمل العرب الضمائر لقصد اختصار الأسماء، فتاء المتكلم مثلاً وأنا من الضمائر المنفصلة يستعملان في موضع الاسم العلم الموضوع لمن يدل عليه بهذا الضمير، ولا شك أن الضمير المتصل أشد اختصاراً من الضمير المنفصل، وذلك واضح جداً، ولما كان السبب في استعمال الضمير بدل الاسم أو الأسماء الظاهرة قصد الاختصار، وكان الضمير المتصل أشد اختصاراً من المنفصل، كان استعمال الضمير المتصل أبلغ في بلوغ القصد، لهذا لم يعدلوا عن استعمال المتصل إلاَّ عند تعذره.

٢٢ ـ هذا عجز بيت من البسيط، وصدره قوله:

* وَمَـا أُصَـاحِـبُ مِـنْ قَـوْمٍ فَـأَذْكُـرَهُـمْ *

وهذا البيت من قصيدة لزياد بن منقذ العدوي التميمي، يقولها في تذكر أهله والحنين إلى وطنه، وكان قد نزل صنعاء فاستوبأها، وكانت منازل قومه في وادي أشي ـ بضم الهمزة وفتح الشين وتشديد الياء ـ بنجد، وأول هذه الكلمة قوله، فيما رواه أبو تمام في الحماسة:

لاَ حَبَّذَا أنْتِ يَا صَنْعَاءُ مِنْ بَلَدِ ... وَلاَ شَعُوبُ هَوىً مِنِّي وَلاَ نُقُمُ

وَحَبَّذَا حِينَ تُمْسِي الرِّيحُ بَارِدَةً ... وَادِي أُشَـيٍّ وَفِتْيَـانٌ بِـهِ هُضُـمُ

اللغة: «لا حبذا» كلمة تقال عند الذم والهجاء «صنعاء» اسم لموضعين: أحدهما باليمن بينها وبين عدن ثمانية وستون ميلاً، وهي قصبة اليمن وأحسن بلادها، وثانيهما قرية بالغوطة من دمشق، والمراد هنا الأول «شعوب» بفتح المعجمة ـ اسم لبساتين بظاهر صنعاء «نقم» بضم النون والقاف جميعاً، أو بفتحهما ـ اسم لجبل مطل على صنعاء قريب من غمدان «أشيّ» قال ياقوت: «هو موضع بالوشم، والوشم: واد باليمامة فيه نخل، والأشيّ: تصغير الأشاء ـ بزنة سحاب ـ الذي هو اسم لصغار النخل، وواحدته أشاءة، وأشيّ: منازل عدي بن الرباب، وقيل: هو للأحمال من بلعدوية» اهـ. كلامه=

= بتصرف «هضم» بضم الهاء والضاد جميعاً ـ جمع هضوم، والهضوم ـ بفتح الهاء، بزنة صبور وغفور ـ الجواد المتلاف لماله، ويقال: يد هضوم، إذا كانت تجود بما لديها وتلقيه فما تبقيه.

الإعراب: «ما» حرف نفي «أصاحب» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «من» حرف جر زائد «قوم» مفعول به لأصاحب، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «فأذكرهم» الفاء فاء السببية، أذكر: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وضمير الغائبين العائد إلى قومه الذين هم الفتيان الهضم مفعول به مبني على السكون في محل نصب «إلاَّ» أداة استثناء لا عمل لها «يزيدهم» يزيد: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وهم: ضمير جماعة الغائبين العائد إلى قومه أو إلى القوم الذين يصاحبهم مفعول به أول ليزيد مبني على السكون في محل نصب «حباً» مفعول ثان ليزيد منصوب بالفتحة الظاهرة «إليَّ» جار ومجرور متعلق بيزيد «هم» ضمير جماعة الغائبين العائد إلى قومه إن كان الضمير الأول عائداً إلى القوم الآخرين المصاحبين، ويعود إلى القوم الآخرين المصاحبين إن عاد الأول إلى قومه، وهو على كل حال فاعل بيزيد مبني على السكون في محل الرفع.

المعنى: يحتمل هذا البيت معنيين، بناء على اختلاف مرجع ضميري الغائبين في الشطر الثاني منه: أما المعنى الأول فإنه ما يتصل بقوم سوى قومه فيذكر أمامهم قومه إلا أثنوا على قومه وبالغوا في مدحهم فيزيدونه ثقة بقومه، وأما المعنى الثاني فإنه ما يعاشر قوماً فيبلوهم إلاَّ تكشفوا عن أخلاق سيئة وصفات فاسدة فيتذكر مآثر قومه فيزداد لهم حباً ويشتد إليهم حنينه؛ لأنه إنما يألف مكارم الأخلاق، ومحامد الصفات.

الشاهد فيه: قوله: «إلا يزيدهم حباً هم» حيث فصل الضمير المرفوع ـ وهو «هم» الذي في آخر البيت ـ وكان قياس الكلام أن يجيء به ضميراً متصلاً بالعامل الذي هو يزيد فيقول «إلا يزيدونهم» هذا بحسب الظاهر.

ويحتمل أن يكون فاعل «يزيد» ضميراً مستتراً فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المصدر المفهوم من «أذكر» وكأنه قد قال: إلا يزيدهم ذكري لهم حباً إلي، وعلى هذا يكون الضمير البارز المرفوع في آخر البيت توكيداً لذلك الضمير المستتر، قاله ابن هشام، وعلى هذا التوجيه يخرج البيت عن الضرورة، ولا يكون فيه شاهد.

وقد يقال على هذا التخريج: كيف يؤكد ضمير الواحد بضمير الجمع؟ وكيف يطلق =

وقولُه:

٢٣ ـ * إيَّاهُمُ الأرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيرِ *

= «هم» وهو خاص بالعقلاء على التذكر وهو غير عاقل؟.

٢٣ ـ هذا بيت من البسيط، وصدره قوله:

* بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الأمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ *

وهذا البيت من كلمة للفرزدق يمدح فيه يزيد بن عبد الملك بن مروان، وقبله قوله:

يَا خَيْرَ حَيٍّ وَقَتْ نَعْلٌ لَهُ قَدَماً وَمَيِّتٍ بَعْدَ رُسْلِ الله مَقْبُورِ

إنِّي حَلَفْتُ وَلَمْ أحْلِفْ عَلَى فَنَدٍ فِنَاءَ بَيْتٍ مِنَ السَّاعِينَ مَعْمُورِ

اللغة: «وقت» فعل ماضٍ متصل بتاء التأنيث من الوقاية، وهي الحفظ «فند» بفتح الفاء والنون جميعاً ـ الكذب، وفي القرآن الكريم: ﴿لَوْلاَ أنْ تُفَنِّدُون﴾ أي: تنسبوني إلى الكذب «فناء» هو بزنة كتاب ـ ساحة البيت، وأراد بالبيت بيت الله الحرام وهو الكعبة، وبالساعين الذي يطوفون حوله لأنهم يسعون إليه من أقطار الأرض «الباعث» الذي يبعث الأموات ويحييهم «الوارث» الذي ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك، وهما اسمان من أسماء الله تعالى «ضمنت» اشتملت عليهم، ومثله تضمنت، وقد يكون معناه أن الأرض تكفلت بهم لأنها ستلفظهم عند البعث «الدهارير» جمع لا واحد له من لفظه، ومثله عباديد، ومحاسن، وملامح، والدهارير: الشدائد.

الإعراب: «بالباعث» جار ومجرور متعلق بحلفت في البيت السابق «الوارث» صفة للباعث «الأموات» يجوز لك فيه وجهان؛ أحدهما أن تجره بالكسرة الظاهرة على أنه مضاف إليه، والمضاف هو الباعث أو الوارث على مثال قولهم: قطع الله يد ورجل من قالها، وقول الشاعر:

يَا مَنْ رَأى عَارِضاً أُسَرُّ بِهِ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأسَدِ

والوجه الثاني: أن تنصبه بالفتحة الظاهرة على أنه مفعول به تنازعه الوصفان قبله فأعمل فيه الثاني ولم يعمل الأول في ضميره بل حذفه لكونه فضلة «قد» حرف تحقيق «ضمنت» ضمن: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والتاء علامة على تأنيث الفاعل «إياهم» إيا: ضمير منفصل مفعول به لضمن، مبني على السكون في محل نصب، وهم: حرف دال على الغيبة «الأرض» فاعل ضمن مرفوع بالضمة الظاهرة «في دهر» جار ومجرور متعلق بضمن، ودهر مضاف و«الدهارير» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة. =

فضرورةٌ.

ومثال(١) ما لم يتأتّ فيه الاتصال أن يتقدم الضمير على عامله، نحو: ﴿إِيَّاكَ

= الشاهد فيه: قوله: «ضمنت إياهم» حيث أتى بالضمير منفصلاً حين اضطر إلى إقامة الوزن، ولم يأت به متصلاً على ما يقتضيه القياس، ولو أنه أتى به متصلاً على ما يقتضيه القياس لقال «قد ضمنتهم الأرض» والإتيان بالضمير منفصلاً مع التمكن من الإتيان به متصلاً مما لا يسوغ ارتكابه عربية إلا لضرورة الشعر.

ومثل هذا البيت والبيت السابق قول طرفة بن العبد البكري:

أَصَرَمْتَ حَبْلَ الْوَصْلِ؟ بَلْ صَرَمُوا   يَا صَاحِ، بَلْ قَطَعَ الْوِصَالَ هُمُ

(١) ذكر المؤلف موضعين لا يتأتى فيهما المجيء بالضمير المتصل، ويتعين في كل واحد منهما الإتيان بالضمير منفصلاً، وقد بقي عليه اثنا عشر موضعاً من هذه البابة لم يذكرها، ونحن نذكرها لك تتميماً للبحث، وفي وجازة واختصار:

الأول: أن يكون الضمير فاعلاً لمصدر أضيف إلى مفعوله، نحو قول الشاعر:

بِنَصْرِكُمْ نَحْنُ كُنْتُمْ ظَافِرِينَ، وَقَدْ   أَغْرَى الْعِدَى بِكُمُ اسْتِسْلَامُكُمْ فَشَلَا

وعلى هذا تقول: عجبت من ضرب زيد أنت، فتكون إضافة ضرب لزيد من إضافة المصدر لمفعوله.

الثاني: أن يكون الضمير مفعولاً لمصدر أضيف إلى فاعله الظاهر، نحو قولك: عجبت من ضرب زيد إياك، فإن كان فاعل المصدر ضميراً أيضاً كانت من المسألة الأولى التي يجوز فيها الأمران.

ومن الموضع الثاني قول الأسود بن يعفر:

أحقاً بني أبناء سلمى بن جندل   وعيدكم إياي وسط المجالس

الثالث: أن يكون الضمير مرفوعاً بصفة جارية على غير من هي له، مطلقاً عند البصريين، ومع خوف اللبس عند الكوفيين، على ما تعرفه مفصلاً في باب المبتدأ والخبر إن شاء الله، نحو زيد عمرو ضاربه هو.

الرابع: أن يكون عامل الضمير محذوفاً، نحو قول لبيد بن ربيعة العامري:

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ   لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الأوائِلُ

ونحو قول الآخر:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَزْرَعْ وأبْصَرْتَ حَاصِداً   نَدِمْتَ عَلَى التَّفْرِيطِ فِي زَمَنِ الْبَذْرِ

ومن ذلك قول السموأل:

=

نَعْبُدُ﴾[١]، أو يلي «إلاّ»، نحو: ﴿أَمَرَ أَنْ لاَ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ﴾[٢].

---

* وَإِنْ هُـوَ لَـمْ يَحْمِـلْ عَلَـى النَّفْـسِ ضَيْمَهَـا *

الخامس أن يكون عامل الضمير حرفاً من حروف النفي، نحو قوله تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ وقوله: ﴿وما أنا بطارد الذين آمنوا﴾ وقوله: ﴿وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ إِنْ أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾.

السادس أن يقع الضمير بعد واو المعية، نحو قول الشاعر:

فَآلَيْتُ لاَ أَنْفَكُّ أَحْذُو قَصِيدَةً تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلاً بَعْدِي

السابع أن يكون الضمير تابعاً لمعمول آخر لعامله، كالضمير المعطوف في قول الله تعالى ﴿تُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ وفي قول قيس بن زهير:

فَإِنْ تَـكُ حَـرْبـاً فَلَمْ أَجْنِهَـا جَنَتْهَـا خِيَـارُهُـمْ أَوْ هُـمُ

الثامن: أن يقع الضمير بعد «إما» نحو قولك: «يتولى الأمر إما أنا وإما أنت».

التاسع: أن يكون عامل الضمير معنوياً ـ وهو الابتداء ـ ومعنى هذا أن يكون الضمير مبتدأ، نحو «أنا مؤمن» و «أنت مجتهد» و «هو كسلان» ومن أمثلة ذلك صدر الشاهد رقم ٢٤ ومن ذلك قول سحيم:

* أنا ابـن جـلا وطـلاع الثنـايـا *

العاشر: أن يقع الضمير بعد اللام الفارقة، الداخلة في خبر إن المخففة، كقول الشاعر:

إِنْ وَجَدْتُ الصَّدِيقَ حَقًّا لإِيَّا كَ فَمُـرْنِـي فَلَـنْ أَزَالَ مُطِيعَـا

الحادي عشر: أن يكون الضمير منادى، نحو «يا أنت» ونحو «يا إياك» وسيأتي في باب المنادى أن نداء المضمر شاذ، ومنه قول الراجز:

يَـا أَبْجَـرُ بْـنَ أَبْجَـرٍ يَـا أَنْتَـا أَنْـتَ الَّـذِي طلقْـتَ عَـامَ جُعْتَـا

الثاني عشر: أن يكون الضمير ثاني ضميرين متحدي الرتبة معمولين لعامل واحد، وليس مرفوعاً؛ نحو «ظننتني إياي» و «ظننتك إياك» وسيذكر المؤلف هذا الموضع في ثنايا شرح مسألتي الجواز.

---

(١) سورة الفاتحة، الآية: ٤.

(٢) سورة يوسف، الآية: ٤٠.

ومنه قوله:

٢٤ ـ . . . . وَإِنَّمَـــــا ❊ يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي ❊

٢٤ ـ هذه قطعة من بيت من الطويل، وهو بتمامه:

أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الذِّمَارَ، وَإِنَّمَا ❊ يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

وهذا بيت من قصيدة للفرزدق يعارض بها جريراً ويفخر عليه، وبعد هذا البيت قوله:

فَمَهْمَا أَعِشْ لاَ يَضْمَنُونِي وَلاَ أُضِعْ ❊ لَهُمْ حَسَباً مَا حَرَّكَتْ قَدَمِي نَعْلِي

اللغة: «الذائد» اسم فاعل من ذاد الشيء يذوده، إذا دفعه، وتقول: فلان يذود عن قومه، وأنت تريد أنه يدفع عنهم كل ما هم بصدد أن ينزل بهم، فهو يدفع الأذى ويرد غائلة الأعداء ويكسر من شوكتهم «الذمار» بكسر الذال بزنة الكتاب ـ كل ما لزمك أن تحافظ عليه وتحميه «أحساب» جمع حسب ـ بفتح الحاء والسين جميعاً ـ وهو كل ما يعده الإنسان من مفاخر آبائه، وقيل: الحسب المال، والأول أشهر «لا يضمنوني» أراد أنه لا يجر عليهم جريرة ولا يجني جناية فيكفلوه أو يغرموا عنه «لا أضع» هو مضارع مجزوم بالعطف على جواب الشرط، أجوف، من الإضاعة، وقد حذفت عينه للتخلص من التقاء الساكنين «ما حركت قدمي نعلي» ما هذه مصدرية ظرفية، والمعنى: مدة تحريك قدمي نعلي، وأراد بذلك طول حياته، لأنه ما دام حياً يحرك قدمه فتتحرك نعله بحركة قدمه.

الإعراب: «أنا» ضمير منفصل مبتدأ «الذائد» خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «الحامي» صفة للذائد، أو هو خبر ثان للمبتدأ، والحامي مضاف و«الذمار» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، ويجوز أن يكون الذمار منصوباً على أنه مفعول به للحامي «إنما» حرف دال على القصر مبني على السكون لا محل له من الإعراب «يدافع» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة «عن» حرف جر «أحسابهم» أحساب: مجرور بعن، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وأحساب مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «أنا» ضمير منفصل فاعل يدافع مبني على السكون في محل رفع «أو» حرف عطف «مثلي» مثل: معطوف على الضمير المنفصل، ومثل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «إنما يدافع عن أحسابهم أنا» حيث أتى بالضمير المنفصل ـ وهو «أنا ـ لكونه واقعاً بعد «إلاّ» في المعنى والتأويل، والذي يقع بعد «إلاّ» هو الضمير المنفصل، وإنما كان الضمير ههنا في المعنى والتأويل واقعاً بعد «إلاّ» لأن معنى قوله: «إنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي» هو بعينه معنى قولك: لا يدافع عن أحسابهم إلاّ أنا أو مثلي.

لأن المعنى مَا يُدَافعُ عن أَحْسَابِهم إلاّ أَنَا.

ويستثنى من هذه القاعدة مسألتان:

إحداهما: أن يكون عاملُ الضميرِ عاملاً في ضَمِيرٍ آخَرَ أَعْرَفَ منه مقدمٍ عليه وليس مرفوعاً؛ فيجوز حينئذ في الضّمير الثّانِي الوجهان، ثم إن كان العامل فعلاً غير ناسخ، فالوصل أرْجَحُ كالهاء من «سَلْنِيهِ» قال الله تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾(١) ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾(٢) ﴿إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا﴾(٣)، ومن الفصل: «إنَّ اللَّهَ مَلَّكَكُمْ إِيَّاهُمْ»(٤)، وإن كان اسْماً فالفصل أرْجَحُ، نحو: «عجبت من حُبِّي إِيَّاهُ» ومن الوصل قولُه:

٢٥ ـ * لَقَـدْ كَـانَ حُبِّيـكِ حَقّـاً يَقِينـا *

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٣٧

(٢) سورة هود، الآية: ٢٨

(٣) سورة محمد، الآية: ٣٧

(٤) هذا جزء من حديث، وتتمته «ولو شاء لملكهم إياكم» والفصل الذي في هذه التتمة واجب، وليس جائزاً كالفصل الذي في الجزء الذي أثره المؤلف، والسر في هذا الفرق أن الضمير الأول في التتمة ليس أعرف من الضمير الثاني، لأن الأول ضمير غائب، والثاني ضمير مخاطب، وقد عرفت أن ضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب، أما في الجزء الذي أثره المؤلف فالأمر على عكس ذلك، ومن ذلك قول الشاعر:

يُـذَكِّـرُنِيـكَ حَنِيـنُ العَجُـولِ وَصَوْتُ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلاَ

وقد جاء على الوصل والعامل فعلٌ قولُ أبي منصور العبدوني:

أبا أحمد ضَيَّعْتَ بالخُرْقِ نعمةً أَفَـادَكَهَـا الـسلطـانُ والأَبَـوَانِ

ومن الوصل والعامل فعلٌ قول الأعشى في قصة السموأل:

وسـوف يُعْقِبنيـهِ إن ظَفِرْتَ بِـهِ رَبٌّ كـريـمٌ وَبِيضٌ ذَاتُ أطهـارِ

٢٥ ـ هذا عجز بيت من المتقارب، وصدره قوله:

* لَئِنْ كَانَ حُبُّكِ لِي كَاذِباً *

وهذا بيت من كلمة اختارها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة، ولم ينسبها ولا نسبها أحد شراحه إلى قائل معين، وقبل البيت المستشهد بعجزه قوله:

لَئِـنْ كُنْـتِ أَوْطَـأْتِنـي عَشْـوَةً لَقَـدْ كُنْـتُ أَصْفَيْتُـكِ الْـوُدَّ حِينَـا

وَمَـا كُنْـتُ إلاَّ كَـذِي نُهْـزَةٍ تَبَـدَّلَ غَثّـاً وَأَعْطَـى سَمِينَـا =

= **اللغة:** «عشوة» بفتح العين المهملة وسكون الشين ـ وهي الأمر الخفي الذي استتر عنك صوابه، ويقال: وطىء فلان عشوة، وأوطأته إياها، إذا ركب أمراً على غير بيان أو أركبته إياه، ويروى «بهزة» بالباء الموحدة ـ وهي الغلبة.

الإعراب: «لئن» اللام موطئة للقسم، إن: حرف شرط جازم «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط، مبني على الفتح في محل جزم «حبك» حب: اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة، وحب مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه «لي» جار ومجرور متعلق بحب «صادقاً» خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة «لقد» اللام واقعة في جواب القسم، قد: حرف تحقيق «كان» فعل ماض ناقص مبني على الفتح لا محل له «حبيك» حب: اسم كان مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وحب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، وضمير المخاطبة مفعول به للمصدر مبني على الكسر في محل نصب «حقاً» خبر كان «يقيناً» صفة لحقاً، وجملة كان واسمه وخبره لا محل لها جواب القسم، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم:

الشاهد فيه: قوله: «حبيك» حيث أتى بالضمير الثاني ـ وهو ضمير المخاطبة ـ متصلاً، وهو أمر جائز لا ضرورة فيه ولا شذوذ، ويجوز الانفصال أيضاً، ولو أتى الشاعر به منفصلاً لقال: «لقد كان حبي إياك» والانفصال في هذه الحالة ـ وهي أن يكون العامل اسماً كحب في هذا الشاهد ـ أرجح.

ومثل هذا الشاهد قول سعد بن مطرف المجاشعي، وأنشده القالي: «الأمالي ١/ ٢١٩»:

لا وحُبِّيه، لا وحقِّ هواه ما تناسَيْتُهُ ولا خُنْتُ عهدا

ومن الاتصال قول شاعر من بني تميم وهو من مقطوعة اختارها أبو تمام:

أَبَيْتَ اللَّعْنَ إنَّ سَكَابِ عِلْقٌ نَفِيسٌ لاَ يُعَارُ وَلاَ يُبَاعُ
فَلاَ تَطْمَعْ أَبَيْتَ اللَّعْنَ فِيهَا وَمَنْعُكَهَا بِشَيءٍ يُسْتَطَاعُ

والاستشهاد به في قوله: «ومنعكها» حيث أتى بالضمير الثاني ـ وهو «ها» ـ متصلاً، ولو أتى به منفصلاً لقال: ومنعك إياها، وكلا التعبيرين صحيح جائز في سعة الكلام من غير شذوذ ولا ضرورة.

ومن الفصل قول جحظة «الأمالي ١/ ٢١٢»:

ومن طاعتي إياه أمطر ناظري له حين يبدي من ثناياه لي برقا

وقول المؤلف: «إن كان العامل اسماً» يشمل المصدر واسم الفاعل، فأما المصدر =

وإن كان فعلاً ناسخاً نحو: «خِلْتَنِيهِ» فالأرْجَحُ عند الجمهور الفَصْلُ، كقوله

٢٦ ـ * أَخِـي حَسِبْتُـكَ إِيَّـاهُ *

= فمثاله هذا البيت المستشهد به، وما سننشده من بيت قيس وقول جحدر وما أنشدناه من قول التميمي، وأما اسم الفاعل فمثاله قول الشاعر:

لاَ تَرْجُ أَوْ تَخْشَ غَيْرَ اللهِ، إنَّ أَذَىً وَاقِيكَـهُ لاَ يَنْفَـكُّ مَأْمُونَـا

الشاهد في قوله: «واقيكه» حيث وصل الضميرين والأول منهما كاف المخاطب والثاني هاء الغائب التي تعود إلى أذى.

ونظير البيت الشاهد قول قيس بن الملوح:

تَضَعَّفَنِي حُبِّيكِ حَتَّى كأنني مِنَ الأهْلِ وَالمَالِ التِّلَادِ خَلِيعُ

ومثله قول جحدر أحد لصوص العرب (معجم البلدان ٣/ ٢٩).

عَلَى قَلَائِصَ قَدْ أَفْنَى عَرَائِكَهَا تَكْلِيفُنَاهَا عَرِيضَاتِ الْفَلَا زُورَا

ومثله قول الأخطل (أنشده ابن هشام في السيرة ٢/ ٤٠١):

وَتَكْلِفُنَاها كلَّ طَامِسَةِ الصُّوَى شَطُونٍ ترى حِرْبَاءَهَا يَتَمَلْمَلُ

٢٦ ـ هذه قطعة من بيت من البسيط، وهو بتمامه:

أَخِي حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ، وَقَدْ مُلِئَتْ أَرْجَاءُ صَدْرِكَ بالأضْغَانِ والإِحَنِ

ولم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق.

اللغة: «حسبتك إياه» ظننت أنك أخي «أرجاء» جمع رجا بزنة عصا ـ وهو الناحية «الأضغان» جمع ضغن ـ بكسر الضاد وسكون الغين المعجمتين، بزنة حمل وأحمال ـ وهو الحقد «الإحن» بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة ـ جمع إحنة ـ بكسر فسكون ـ وهي الحقد أيضاً، فالعطف للتفسير.

المعنى: لقد كنت أظنك أخي الذي يأخذ بناصري ويدفع عني عوادي الدهر، ولكني وجدت صدرك ممتلئاً بالأحقاد مليئاً بالضغينة والغل.

الإعراب: «أخي» أخ: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وأخ مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «حسبتك» حسب: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعله، وضمير المخاطب مفعوله الأول «إياه» مفعول ثان لحسب، وجملة الفعل وفاعله ومفعوليه في محل رفع خبر المبتدأ، ويجوز أن يكون «أخي» مفعولاً لفعل محذوف يفسره ما بعده، فهو حينئذ من باب الاشتغال «وقد» الواو واو الحال، وقد: حرف تحقيق «ملئت» فعل ماض مبني للمجهول، والتاء علامة على تأنيث المسند إليه «أرجاء» نائب فاعل، =

وعند الناظم والرُّمَّانِي وابن الطَّرَاوة الوَصْلُ، كقوله:

٢٧ ـ * بُلِّغْتُ صُنْعَ امْرِئٍ بَرٍّ إخَالُكَهُ *

= وأرجاء مضاف، وصدر من «صدرك» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وصدر مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «بالأضغان» جار ومجرور متعلق بملىء «والإحن» الواو حرف عطف، والإحن: معطوف على الأضغان، والجملة من الفعل ونائب فاعله في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قولك «حسبتك إياه» حيث أتى بالضمير الثاني ـ وهو «إياه» منفصلاً، وهو مفعول ثان لفعل ناسخ للابتداء ـ وهو هنا «حسب» ـ والإتيان بثاني الضميرين منفصلاً في هذه الحالة جائز لا ضرورة فيه ولا شذوذ، والإتيان به متصلاً جائز أيضاً، ولو أنه جاء به متصلاً لقال: «حسبتكه».

وقد اختلف النحاة في أرجح الوجهين، فأما الجمهور ومنهم سيبويه فقد ذهبوا إلى أن الانفصال أرجح من الاتصال حينئذ، ووجهه عندهم أن ثاني الضميرين أصله خبر مبتدأ، ومن حق الخبر الانفصال، وذهب ابن مالك وابن الطراوة والرماني إلى أن الاتصال حينئذ أرجح، وسيأتي لهذا الكلام مزيد توضيح في شرح الشاهد الآتي.

٢٧ ـ هذا صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

* إذْ لَمْ تَزَلْ لاكْتِسَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرَا *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق.

اللغة: «بر» بفتح الباء وتشديد الراء ـ هو الصادق، ومنه قولهم: بر فلان في يمينه، إذا صدق «إخالكه» بكسر همزة المضارعة، وذلك هو المشهور في هذا الفعل، ومعناه أظنكه «مبتدراً» مسرعاً، تقول: ابتدر فلان الشيء، وبادر إليه، وبدر غيره إليه، وبدر إليه ـ من باب دخل ـ إذا أردت أنه أسرع إلى عمله.

الإعراب: «بلغت» بلغ: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء ضمير المتكلم نائب فاعل على الضم في محل رفع، وهو المفعول الأول لبلغ «صنع» مفعول ثاني منصوب بالفتحة الظاهرة، وصنع مضاف و«امرىء» مضاف إليه «بر» صفة لامرىء «إخالكه» إخال: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والكاف ضمير المخاطب مفعول أول لإخال مبني على الفتح في محل نصب، والهاء ضمير الغائب العائد على امرىء مفعول ثاني لإخال مبني على الضم في محل نصب «إذ» أداة دالة على التعليل، يقال هي حرف، وعليه يكون مبنياً على السكون لا محل له =

الثانية: أن يكون منصوباً بكان أو إحدى أخواتها، نحو: «الصديق كنتَه» أو «كَانَهُ زيدٌ» وفي الأرجح من الوجهين الخلافُ المذكورُ، ومن ورود الوصل الحديثُ: «إن يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عليه»⁽¹⁾ ومن ورود الفَصْل قولُه:

= من الإعراب، ويقال هو ظرف، وعليه يكون مبنياً على السكون في محل نصب ويكون متعلقاً بإخال «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تزل» فعل مضارع مجزوم بلم، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لاكتساب» جار ومجرور متعلق بقوله مبتدراً الآتي، واكتساب مضاف و«الحمد» مضاف إليه، مجرور وخبره في محل جر بإضافة إذ إليها، هذا إذا جريت على أن «إذ» ظرف، فإذا جريت على أن «إذ» حرف كانت الجملة لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: «إخالكه» حيث أتى بالضمير الثاني ـ وهو هنا الهاء ـ متصلاً وهو مفعول ثان لفعل ناسخ للابتداء ـ وهو هنا «إخال» والإتيان بثاني الضميرين في هذه الحالة متصلاً جائز لا شذوذ فيه ولا ضرورة على ما عرفت في شرح الشاهد السابق.

وقد اختار ابن مالك ومن ذكرهم المؤلف معه الاتصال في هذه الحالة، ووجهه عندهم أن اتصال الضمير هو الأصل؛ لأن الضمير إنما وضع لاختصار الأسماء، ولهذا كانت حروفه غالباً أقل من أقل ما يبنى عليه الاسم، والمتصل أشد تأدية لهذا الغرض، ومن أجل ذلك لم يعدل عن المتصل إلاَّ إذا تعذر، ولم يتعذر ههنا، وكنا بصدد أن نوجب الاتصال في مثل هذه الحال لما بيّنا، غير أنه ورد عن العرب الانفصال ـ وكان للانفصال وجه من القياس وهو ما ذكرناه في توجيه اختيار الجمهور الانفصال ـ فكان وروده عن العرب مع هذا الوجه سبباً في تجويزه مع تمسكنا بالأصل.

والحاصل أن ههنا أصلين: أولهما أن الأصل في الضمير الاتصال، وثانيهما أن الأصل في الخبر الانفصال، وقد تأيد كل واحد من هذين الأصلين بالسماع، فكان كل منهما جائزاً عند الجميع، ثم منهم من رجح اعتبار الأصل الأول فقضى بأن اتصال الضمير في هذه الحالة أرجح، ومنهم من رجح اعتبار الأصل الثاني فقضى بأن انفصال الضمير في هذه الحالة أرجح.

(١) هذه قطعة من حديث، وتتمته «وإلاَّ يكنه فلا خير لك في قتله» وفي هذه التتمة شاهد لمثل الذي آثر المؤلف الجزء الأول للاستدلال عليه، وكان النبي ﷺ قد وصف المسيخ الدجال لأصحابه، ثم جاءت فتنة ابن صياد، ورآه النبي وأصحابه، فظهر لعمر بن الخطاب أنه يشبه المسيخ الدجال، فهم بأن يقتله، فقال له النبي ﷺ هذا الكلام، يريد=

٢٨ ـ * لئِن كانَ إيَّاهُ لَقَدْ حالَ بَعْدَنا *

= إن يكن هذا الذي تراه هو المسيخ الدجال فإنك لن تقتله لأنني أخبرتكم أن الذي يقتله هو المسيح عيسى ابن مريم عليه الصلاة والسلام، وإن لم يكن الذي تراه هو المسيخ الدجال فلا خير لك في قتله.

٢٨ ـ هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* عَنِ الْعَهْدِ، وَالإنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ *

وهذا بيت من قصيدة جيدة لعمر بن أبي ربيعة المخزومي، وأول هذه القصيدة قوله:

أَمِنْ آلِ نُعْمٍ أَنْتَ غادٍ فَمُبْكِرُ غَدَاةَ غَدٍ أَمْ رَائحٌ فَمُهَجِّرُ

اللغة: «غاد» اسم فاعل من غدا يغدو ـ من باب سما يسمو ـ إذا جاء في وقت الغداة، وهي أول النهار «مبكر» اسم فاعل من أبكر إبكاراً، إذا جاء في وقت البكرة، وتقول بكر ـ من باب دخل ـ وأبكر إبكاراً، وبكر تبكيراً «رائح» آت وقت الرواح، وهو من أول زوال الشمس إلى الليل «مهجر» سائر في وقت الهاجرة وهي نصف النهار عند اشتداد الحر «حال» معناه تغير، وتحولت حاله عما كنا نعلمه فيه. والأصل في هذه المادة قولهم: حالت القوس، إذا انقلبت عن حالها وحصل في قالبها اعوجاج «عن العهد» عما عهدناه من جماله وشبابه.

الإعراب: «لئن» اللام موطئة للقسم، إن: حرف شرط جازم «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «إياه» خبر كان «لقد» اللام واقعة في جواب القسم، قد: حرف تحقيق «حال» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «بعدنا» بعد: ظرف زمان متعلق بحال، وبعد مضاف ونا مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، وجملة حال وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب القسم، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم «عن العهد» جار ومجرور متعلق بحال «الإنسان» الواو واو الحال، الإنسان. مبتدأ «قد» حرف تقليل «يتغير» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الإنسان، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال، ورابط جملة الخبر بالمبتدأ الضمير المستتر الواقع فاعلاً، ورابط جملة الحال الواو.

الشاهد فيه: قوله: «كان إياه» حيث أتى بالضمير الواقع خبراً لكان الناسخة للمبتدأ والخبر ـ وهو قوله: «إياه» منفصلاً، والمجيء بالضمير منفصلاً في هذه الحالة جائز لا =

....

= ضرورة فيه ولا شذوذ، والإتيان به متصلاً جائز أيضاً، وقد ورد منه متصلاً قوله عليه الصلاة والسلام في حديث عن ابن صياد «إن يكنه فلن تسلط عليه، وإلاَّ يكنه فلا خير لك في قتله». وقد مر ذكر هذا الحديث قريباً، وأوله قد استشهد به المؤلف، كما مر أن تقديره إن يكن ابن صياد هو المسيخ فلن تسلط عليه ولن تمكن من قتله؛ لأن الذي يقتل المسيخ الدجال معين معروف، وإن لم يكن ابن صياد هو المسيخ الدجال فلا خير لك في قتله.

ونظير الشاهد في الإتيان بخبر كان أو إحدى أخواتها ضميراً منفصلاً قول الشاعر، وينسب إلى العرجي:

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّا كِ وَلاَ نَخْشَى رَقِيبَا

الشاهد في قوله: «ليس إياي» فإن ليس فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، واسمه ضمير مستتر تقديره هو، وإياي: خبره وهو ضمير منفصل، ولو أنه أتى به متصلاً لقال «ليسني» كما قالوا «عليه رجلاً ليسني» أي ليس (هو) الرجل الذي يلزمه إياي، ومثله قول مساور العبسي، وينسب إلى العجاج:

لَو أَنَّهُ أَبَانَ أَوْ تَكَلَّمَا لَكَانَ إِيَّاهُ، وَلَكِنْ أَعْجَمَا

ومثله الشاهد رقم ٨٣ الآتي في باب كان، وهو قول الشاعر:

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك إياه عليك يسير

وقد استعمل الناظم ذلك في باب المبتدأ والخبر، وذلك قوله:

وإن تكن إياه معنى اكتفى بها، كنطقي الله حسبي وكفى

وقد اختلف العلماء في أرجح الوجهين على مثال ما ذكرناه في شرح الشاهد السابق. ومن الاتصال في باب «كان» ما ذكرناه من قولهم «عليه رجلاً ليسني» ومنه قول الراجز، وهو الشاهد رقم ٣١ الآتي قريباً:

عَدَدْتُ قَوْمِي كعديد الطَّيس إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيسي

وسيأتي هذا مشروحاً، ومنه قول أبي الأسود الدؤلي ـ وكان له غلام يحمل تجارته، وكان الغلام كلما مضى بالتجارة شرب الخمر فاضطرب أمر التجارة ـ ففي ذلك يقول له أبو الأسود الدؤلي:

دَعِ الْخَمْرَ يَشْرَبْهَا الغُوَاةُ فَإِنَّنِي رَأَيْتُ أَخَاهَا مُجْزِياً بِمَكَانِهَا
فَإِلاَّ يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا =

ولو كان الضمير السابق في المسألة الأولى مرفوعاً وجب الوصْلُ، نحو: «ضربته» ولو كان غيرَ أَعْرَفَ وجب الفَصْلُ، نحو «أعطاه إياك» أو «إياي» أو «أعطاك إياي»[1]، ومن ثُمَّ وجب الفَصْلُ إذا اتحدت الرّتبة، نحو: «مَلَّكْتَنِي إيَّايَ» و«مَلَّكْتُكَ إيَّاكَ» و«مَلَّكْتُهُ إيَّاهُ»، وقد يُبَاحُ الوصل إن كان الاتحاد في الغَيْبَةِ، واختلف لفظُ الضّميرين، كقوله:

٢٩ ـ * أَنَالَهُمَاهُ قَفْوُ أَكْرَمِ وَالِدِ *

= والاستشهاد هنا بقوله: «يكنها أو تكنه» حيث أتى بالضمير الواقع خبراً لكان في الموضعين متصلاً على ما ترى، يريد: إن لم يكن النبيذ الخمر أو تكن الخمر النبيذ فإنه أخوها شربا من عروق شجرة واحدة.

ومثل قول المجنون في ليلاه:

كَادَ الغَزَالُ يَكُونُهَا لَوْلاَ الشَّوَى وَنُشُوزُ قَرْنِهِ

(١) نسب إلى أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه أنه قال «أراهمني الباطل شيطاناً» بوصل الضميرين وأولهما ليس أعرف من الثاني لأن الأول ضمير غيبة والثاني ضمير متكلم، ومعنى العبارة أن الباطل أراهم إياي شيطاناً: أي جعلهم يرونني شيطاناً.

٢٩ ـ هذا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* لِوَجْهِكَ فِي الإِحْسَانِ بَسْطٌ وَبَهْجَةٌ *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق.

اللغة: «بسط» بشاشة وطلاقة «بهجة» حسن، وسرور «أنالهماه» معناه المراد عود وجهك البسط والبهجة «قفو» اتباع، وهو مصدر قفاه يقفوه، وأصله كان من مكانه في جهة قفاه، ثم قيل لمن يتبع واحداً ويسير على إثره.

الإعراب: اللام حرف جر، وجه: مجرور باللام وعلامة جره الكسرة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، ووجه مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر «في الإحسان» جار ومجرور متعلق ببسط «بسط» مبتدأ مؤخر «وبهجة» الواو حرف عطف، بهجة: معطوف على بسط «أنالهماه» أنال: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وضمير الغائب المثنى العائد إلى البسط والبهجة مفعول أول لأنال وضمير الغائب المفرد العائد إلى الوجه مفعول ثان لأنال، ورجح جماعة أن يكون ضمير المثنى مفعولاً ثانياً تقدم على المفعول الأول الذي هو ضمير المفرد «قفو» فاعل أنال مرفوع بالضمة الظاهرة، وقفو مضاف و «أكرم» =

فصل: مضى أن ياء المتكلم من الضّمائر المشتركة بين محلَّي النصب والخفض.

فإن نَصَبَهَا فعلٌ أو اسْمُ فعلٍ أو «لَيْتَ» وجب قبلها نون الوقاية، فأما الفعل

= مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، وأكرم مضاف و«والد» مضاف إليه.

الشاهد فيه: «أنالهماه» حيث أتى بالضمير الثاني ـ وهو ضمير المفرد الغائب الذي هو الهاء ـ متصلاً، والأكثر في مثل هذه الحال الانفصال، ولو جاء بالكلام على ما هو الأكثر لقال «أنالهماه إياه» ومع ذلك ليس الاتصال شاذاً ولا ضرورة.

وإنما جاز الاتصال والانفصال في الضميرين المتحدي الرتبة إذا كانا ضميري غيبة دون ضميري التكلم والخطاب لصحة تعدد مدلولي ضميري الغيبة، ألا ترى أن مدلول الضمير الأول في هذه العبارة مثنى غائب وهو البسط والبهجة، وأن المدلول الضمير الثاني مفرد غائب وهو الوجه، وليس مدلول أحد الضميرين بمدلول الآخر ولا بعض مدلول الآخر، فأما ضميرا المتكلم مثلاً فإنهما ـ وإن جاز أن يكون لفظ أحدهما غير لفظ الآخر، بأن يكون أحدهما ياء المتكلم والثاني نا ـ لا يمكن أن يختلف مدلولهما على هذا الوجه من الاختلاف، بل لا بد أن يكون مدلول أحدهما هو عين مدلول الآخر أو بعضه، بأن يعبر المتكلم عن نفسه وحده بالياء ثم يعبر عن نفسه أيضاً بنا، أو يعبر عن نفسه بالياء ثم يشرك معه غيره فيعبر بنا، فلما اجتمع في ضميري الغيبة أمران: اختلاف لفظهما واختلاف مدلولهما، نزل ذلك منزلة اختلاف الضميرين، وجاز فيهما الأمران، وكان الانفصال في ثانيهما أرجح نظراً إلى حقيقة الأمر، ولما لم يمكن أن يجتمع الأمران في ضميري التكلم وضميري الخطاب لم يجز فيهما إلاَّ وجه واحد وهو الانفصال.

ومثل هذا الشاهد قول مغلس بن لقيط:

وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهِمَاهَا يَقْرَعُ العَظْمَ نَابُهَا

الاستشهاد بقوله «لضغمهماها» حيث جاء بالضمير الثاني ـ وهو «ها» ـ متصلاً، ولو جاء منفصلاً لقال «لضغمهما إياها».

وجواز الأمرين في ضميري الغيبة هو ما اختاره ابن مالك تبعاً لإمام النحاة سيبويه، وقد أوجب الرضي في الثاني منهما الانفصال كما في ضميري التكلم وضميري الخطاب طرداً للباب على وتيرة واحدة، وهو غير ما ثبت بالسماع وبالتعليل، فاعرف ذلك وكن منه على بصيرة.

فنحو: «دَعَانِي»(١) و«يُكْرِمُنِي» و«أَعْطِنِي» وتقول: «قام القوم ما خَلاَنِي» و«ما عَدَانِي» و«حَاشَانِي» إن قَدَّرْتَهُنَّ أفعالاً، قال:

٣٠ـ * تُمَلُّ النَّدَامىٰ مَا عَدَانِي فَإِنَّنِي *

---

(١) ومن ذلك قول الشاعر:

دَعَـانِي أَخِـي وَالخَيْـلُ بَيْنِي وَبَيْنَـهُ ... فَلَمَّـا دَعَـانِـي لَـمْ يَجِدْنِـي بِقُعْـدُدِ

الشاهد فيه قوله «دعاني» في المرتين، فإنه فعل ماض عمل في ياء المتكلم وقد أتى قبل ياء المتكلم بنون الوقاية، وفي قوله «لم يجدني» فإنه فعل مضارع عمل في ياء المتكلم أيضاً، وقد أتى قبلها بنون الوقاية، وهو ظاهر جداً.

وقد تحذف ياء المتكلم وهي مقصودة فتبقى النون مكسورة للدلالة على الياء وقد ورد من ذلك في القرآن الكريم الآية ٥٤ من سورة الحجر ﴿قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَى أَنْ مَسَّنِيَ الكِبَرُ؟ فَبِمَ تُبَشِّرُونِ﴾ فإن الأصل ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَنِي﴾ فحذفت نون الرفع تخفيفاً، ثم حذفت ياء المتكلم اكتفاءً بكسر ما قبلها، ومن ذلك قول عروة بن حزام:

خَلِيلَيَّ مِن عُلْيَا هِلاَلِ بْنِ عَامِرٍ ... بِعَفْـرَاءَ عُـوجَـا اليَـوْمَ وانْتَظِـرَانِ

أصله وانتظراني، فحذف الياء اجتزاء بكسرة نون الوقاية دالة عليها.

٣٠ـ هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِيَ مُولَعُ *

ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق.

اللغة: مضارع مبني للمجهول من الملل، وهو السأم، وتقول: مللت الشيء أمله، ومللت منه، مللاً وملالة، مثل سئم يسأم سأماً وسآمة وزناً ومعنى «الندامى» جمع ندمان، مثل سكران وسكارى، والندمان ـ ومثله النديم ـ هو الذي يجالسك على الشراب «مولع» وصف من قولهم: أولع بالشيء، إذا أغري به وأحبه، وهو من أفعال ملازمة للبناء للمجهول.

الإعراب: «تمل» فعل مضارع مبني للمجهول، مرفوع بالضمة الظاهرة «الندامى» نائب فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذّر «ما عداني» ما: موصول حرفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب، عدا: فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب، وما مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة ظرف مقدر، والتقدير: =

وتقول: «ما أَفْقَرَنِي إلى عفو الله» و «مَا أَحْسَنَنِي إنِ اتَّقَيْتُ الله»، وقال بعضهم: «عليه رَجُلاً لَيْسَنِي» أي: لِيَلْزَمْ رجلاً غيري، وأما تجويز الكوفي «ما أَحْسَنِي»، فمبنيٌّ على قوله إن «أَحْسَنَ» ونحوه اسمٌ، وأما قولُه:

٣١ ـ * إذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِي *

= تمل الندامى وقت مجاوزتهم إياي «فإنني» الفاء حرف دال على التعليل، إن: حرف توكيد ونصب، والنون نون الوقاية، وياء المتكلم اسم إن مبني على السكون في محل نصب «بكل» جار ومجرور متعلق بقوله مولع الآتي، وكل مضاف و«الذي» اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «يهوى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «نديمي» نديم: فاعل يهوى مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، ونديم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر، والجملة من الفعل المضارع وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول وهو الذي، والعائد من جملة الصلة إلى الاسم الموصول ضمير منصوب المحل بقوله يهوى، وتقدير الكلام: بكل الذي يهواه نديمي «مولع» خبر إن، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «ما عداني» فإن «عدا» في هذه العبارة فعل ماض، بدليل تقدم «ما» المصدرية الظرفية عليه، ولهذا دخلت عليه نون الوقاية حين اتصلت به ياء المتكلم.

٣١ ـ هذا بيت من مشطور الرجز، وقد نسب جماعة منهم ابن منظور في اللسان هذا البيت لرؤبة بن العجاج، وهو موجود في زيادات الديوان، وليس موجوداً في أصله، وقبله قوله:

* عَـدَدْتُ قَـوْمِـي كَعَـدِيـدِ الطَّيْـسِ *

اللغة: «عديد» العديد كالعدد، يقال: هؤلاء قوم عديد الثرى، والمعنى أنهم عدد الثرى، والمراد كثرتهم وأنهم فوق العد «الطيس» قال قوم: كل من على ظهر الأرض من الأنام فهو من الطيس، وقال بعضهم: بل هو كل خلق كثير النسل نحو النمل والذباب والهوام، وقال قوم: الطيس هو الكثير من الرمل «ليسي» أراد غيري، استثنى نفسه من القوم الكرام الذين ذهبوا.

المعنى: يفخر بقومه، ويتحسر على ذهابهم، فيقول: عهدي بقومي الكرام الكثير عددهم حاصل، إذ ذهبوا إلاّ إياي فإني بقيت بعدهم خلفاً عنهم. وقد يكون المعنى: إني أرى قوماً كثيري العدد كثرة الرمل، ولكني لا أجد فيهم كريماً، فقد ذهب من عداي =

فضرورة.

وأما نحو: ﴿تَأْمُرُونِي﴾[1] فالصحيح أن المحذوف نون الرّفع.

= من الكرام، ومثله في هذا المعنى قول الشاعر:

إِنِّي لأَفْتَحُ عَيْنِي حِينَ أَفْتَحُهَا عَلَى كَثِيرٍ وَلَكِنْ لاَ أَرَى أَحَداً

الإعراب: «عددت» عد: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعله «قومي» قوم: مفعول به، وياء المتكلم مضاف إليه «كعديد» جار ومجرور يتعلق بمحذوف يقع صفة لموصوف محذوف، وتقدير الكلام: عددت قومي عداً مماثلاً لعديد، وعديد مضاف و«الطيس» مضاف إليه «إذا» أداة تعليل، ظرف مبني على السكون في محل نصب، أو حرف مبني على السكون لا محل له «ذهب» فعل ماض «القوم» فاعله «الكرام» صفة للقوم «ليسي» ليس: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود إلى البعض المفهوم من كله السابق، وياء المتكلم خبره.

الشاهد فيه: قوله «ليسي» حيث حذف نون الوقاية التي تلحق الأفعال عند اتصالها بياء المتكلم لتقيها الجر. وهذا الحذف شاذ لا يجوز أن يقاس عليه، وكان ينبغي أن يقول «ليسني» كما قال بعضهم «عليه رجلاً ليسني». والذي سهل هذا الشذوذ أن «ليس» فعل جامد لا يتصرف، فأشبه الاسم كغلام، وأنت إذا وصلت ياء المتكلم بالاسم لم تلحق به نون الوقاية، فتقول «غلامي، وكتابي» وما أشبه ذلك؛ فعامل الراجز هذا الفعل الجامد معاملة الأسماء لما أشبهها، وشيء آخر سهل الشذوذ، وذلك أن «ليسي» بمنزلة «غيري» في المعنى، ولما كانت نون الوقاية لا تتصل بغير إذا وصلت بياء المتكلم عامل الكلمة التي بمعنى غير معاملة غير نفسها لاشتراكهما في المعنى.

(١) سورة الزمر، الآية: ٦٤

واعلم أن للعرب في الفعل المضارع الذي يرفع بالنون إذا اتصلت به نون الوقاية نحو «تضربونني» ثلاث لغات: إحداها أن تأتي بالنونين على حالها، والثانية أن تأتي بهما وتدغم إحداهما في الأخرى، وبهذه اللغة قرىء ﴿تأمروني أعبد﴾ - بتشديد النون - والثالثة أن تأتي بنون واحدة وتحذف الأخرى، كل هذا مستعمل سائغ، وبالثالثة قرىء ﴿تأمروني﴾ وهي القراءة التي ذكرها المؤلف هنا وهي بتخفيف النون، وقد اختلف النحاة في المحذوف من النونين ورجح المؤلف أن المحذوفة هي نون الرفع، ووجه رجحان ذلك أمران، الأول: أن نون الرفع قد عهد حذفها اطراداً في النصب والجزم ونادراً في غيرهما، والثاني: أن نون الوقاية مأتي بها لغرض فلا تحذف، وهذا مذهب

وأما اسم الفعل فنحو: «دَرَاكِنِي» و«تَرَاكِنِي» و«عَلَيْكَنِي» بمعنى أدْرِكْنِي وبمعنى اتركْنِي وبمعنى الزَمْنِي.

وأما ليت فنحو: ﴿يا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لحياتي﴾(١) وأما قوله:

٣٢ ـ * فَيَا لَيْتِي إذَا مَا كَانَ ذَاكُمْ *

= سيبويه، وذهب الأخفش والمبرد وأبو علي وابن جني إلى أن المحذوف نون الوقاية، محتجين بأن التكرار إنما حصل بنون الوقاية، لأن نون الرفع سابقة عليها، والتكرار هو الذي دعا إلى التخفيف، فكانت نون الوقاية أولى بالحذف عند قصد التخفيف، وأيضاً فإن نون الرفع علامة للإعراب فهي أولى بالمحافظة عليها، والشواهد على حذف إحدى النونين كثيرة، وحسبك أنه قرىء به في القرآن الكريم.

(١) سورة الفجر، الآية: ٢٤

٣٢ ـ هذا صدر بيت من الوافر، وعجزه قوله:

* وَلَجْتُ وَكُنْتُ أوَّلَهُمْ وُلُوجَا *

وهذا البيت من كلام ورقة بن نوفل ابن عم خديجة بنت خويلد أم المؤمنين، رضي الله عنها.

اللغة: «يا ليتني» أراد يا هؤلاء ليتني، فحذف المنادى «إذا ما كان ذاكم» كان هنا تامة بمعنى حدث، واسم الإشارة يعود إلى ما حدث به ميسرة غلام خديجة سيدته من كلام بحيرا الراهب في شأن رسول الله ﷺ وأنه يبعث رسولاً ويكون من شأنه كيت وكيت «ولجت» تقول: ولج يلج ولوجاً، من باب جلس يجلس جلوساً، ومعناه الدخول، يريد بهذا دخوله في الإسلام ونصرة الرسول، وهذا كقوله في هذا المعنى أيضاً:

يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعْ أخُبُّ فِيهَا وَأضَعْ

الإعراب: «يا ليتني» يا: حرف نداء، والمنادى محذوف، أو يا حرف تنبيه، وليت حرف تمنٍّ ونصب، وياء المتكلم اسمه «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بولج «ما» حرف زائد «كان» فعل ماض تام مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «ذاكم» ذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع فاعل بكان، والكاف حرف خطاب «ولجت» ولج: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعله، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر ليت «وكنت» الواو حرف عطف. كان، فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه «أولهم» أول: خبر كان، منصوب بالفتحة

. . . .

= الظاهرة، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «ولوجاً» تمييز.

الشاهد فيه: قوله «يا ليتي» حيث حذف نون الوقاية عند اتصال «ليت» التي هي حرف تمن ونصب بياء المتكلم، والذي جاء عليه الكثير من الاستعمال العربي اقتران هذا الحرف بنون الوقاية، كقول عمرو بن ضابىء البرجمي:

هَمَمْتُ وَلَمْ أَفْعَلْ، وَكِدْتُ، وَلَيْتَنِي ... تَرَكْتُ عَلَى عُثْمَانَ تَبْكِي حَلاَئِلُهْ

ونظيره قول الشاعر:

يَا لَيْتَنِي وَهُمَا نَخْلُو بِمَنْزِلَةٍ ... حَتَّى يَرَى بَعْضُنَا بَعْضاً وَنَأْتَلِفُ

ونظيره قول أعرابي:

أُكَاتِمُ أَصْحَابِي هَوَاهَا، وَلَيْتَنِي ... لِمَا بَيْنَ أَيْدِي المُصطَلِينَ وَقُودُ

ونظيره قول أمية بن أبي الصلت:

لَيْتَنِي كُنْتُ قَبْلَ مَا قَدْ بَدَا لِي ... فِي رُؤُوس الْجِبَالِ أَرْعَى الوُعُولاَ

ومنه قول الشاعر:

يَا لَيْتَنِي لَيْلَةً إِذَا هَجَعَ الـ ... ـنَّاسُ وَنَامَ النَّيَامُ ـ صَاحِبُهَا

ومن أجل ذلك قال سيبويه: إن «ليتي» بغير نون الوقاية شاذ لا يجوز إلاّ في ضرورة الشعر.

ومذهب الفراء أن الاقتران بالنون وعدم الاقتران بها جائزان في سعة الكلام من غير ضرورة ولا شذوذ، مستدلاً بورود الاستعمالين في الكلام العربي.

أما الاقتران بنون الوقاية فلم يستعمل القرآن الكريم غيره نحو قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ﴾ وقوله: ﴿يَا لَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّي أَحَداً﴾ وقوله: ﴿يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا﴾ وقوله: ﴿يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلاً﴾ وقوله: ﴿يَا وَيْلَتَا لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلاَناً خَلِيلاً﴾ وقوله: ﴿يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَه﴾ وقول: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ تُرَاباً﴾ وقوله: ﴿يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾ وشواهده في كلام العرب كثيرة جداً منها ما أنشدنا في شرح هذا البيت وفي بيان الاستشهاد به.

وأما عدم الاقتران بالنون فمن شواهد البيت المستشهد به هنا (رقم ٣٢) ومنها قول زيد الخيل:

كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي ... أُصَادِفُهُ وَأُفْقِدُ جُلَّ مَالِي

وأنصار سيبويه يردون ذلك بأن كل ما تمسك به الفرّاء شعر يجوز أن يكون ترك النون فيه للضرورة، وليس ذلك بشيء.

فضرورة عند سيبويه، وقال الفراء: يجوز «لَيْتَنِي» و«لَيْتِي».

وإن نَصَبَهَا «لعلَّ» فالحذفُ نحو: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ﴾[1] أكثَرُ من الإثبات، كَقَوْله:

٣٣ ـ * أرِينِي جَوَاداً مَاتَ هُزْلاً لَعلّنِي *

(١) سورة غافر، الآية ٣٦

٣٣ ـ هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* أرَى مَا تَرَيْنَ أوْ بَخِيلاً مُخَلَّداً *

وقد نسب قوم هذا البيت إلى حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي، ونسبه في ديوان الحماسة إلى حطائط ابن أخي الأسود بن يعفر النهشلي.

اللغة: «جواداً» رجلاً كريماً يجود بأمواله «هزلاً» بضم فسكون ـ ضعفاً وذهاب منة، ومثله الهزال ـ بضم الهاء وفتح الزاي مخففة «بخيلاً» ضنيناً بماله لا ينفقه «مخلداً» دائم الحياة باقياً، أو طويل العمر.

المعنى: لامته لائمة على تبذير ماله وإعطاء سائليه، فأجابها بأن بقاء المال في يد مالكه لا يطيل حياته، وتفريقه في صالح الأعمال وفي البر والعود على ذوي الحاجات لا يكون سبباً في هزال المنفق وضعفه. وانظري في الناس، فهل ترين رجلاً اشتهر بالجود وترينه ـ مع ذلك ـ قد مات من الهزال والضعف، أو تجدين مقتراً طالت حياته؟

الإعراب: «أريني» أري: فعل أمر مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول أول «جواداً» مفعول ثان «مات» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى جواد، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب مفعول ثالث لأرى إذا اعتبرتها علمية، أو في محل نصب صفة لجواد إذا اعتبرت أرى بصرية، وهذا أحسن «هزلاً» مفعول لأجله «لعلني» لعل: حرف ترج ونصب، والنون للوقاية، وياء المتكلم اسم لعل مبني على السكون في محل نصب «أرى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «ما» اسم موصول مفعول به لأرى المضارع، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر لعل «ترين» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وياء المخاطبة فاعله، وجملة هذا الفعل المضارع وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد محذوف، والتقدير: ما ترينه «أو» حرف عطف «بخيلاً» معطوف على قوله «جواداً» السابق «مخلداً» صفة لقوله بخيلاً. =

وهو أكثر من «لَيْتِي»، وغَلِطَ ابن الناظم فجعل «لَيْتِي» نادراً، و«لَعَلّنِي» ضرورة.

وإن نصبها بقيةُ أخوات ليت ولعل ـ وهي: إنَّ، وَأَنَّ، ولكنَّ، وكأنَّ ـ فالوجهان كقوله:

٣٤ ـ * وَإِنِّي عَلَى لَيْلَى لَزَارٍ، وَإِنَّنِي *

= الشاهد فيه: قوله «العلني» حيث جاء بنون الوقاية مع لعل.

وحذف نون الوقاية مع «لعل» أعرف وأشهر عربية، وبالحذف وحده نطق القرآن الكريم في كل ما ورد فيه، من ذلك قوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ﴾ وقوله جلت كلمته: ﴿لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحاً فِيمَا تَرَكْتُ﴾ وقوله سبحانه: ﴿لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ وقوله: ﴿إِنِّي آنَسْتُ نَاراً لَعَلِّي آتِيكُمْ مِنْهَا بِقَبَسٍ﴾ وقوله: ﴿إِنِّي آنَسْتُ نَاراً لَعَلِّي آتِيكُمْ مِنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ جَذْوَةٍ مِنَ النَّارِ﴾ وقوله: ﴿فَاجْعَلْ لِي صَرْحاً لَعَلِّي أَطَّلِعُ إِلَى إِلٰهِ مُوسَىٰ﴾

ومنه قول العباس بن الأحنف، ونسب إلى مجنون بني عامر:

أَسِرْبَ القَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ

ومنه قول الفرزدق:

وَإِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِي لَعَلِّي ـ وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا ـ أَزُورُهَا

ومنه قول الآخر:

وَلِيَ نَفْسٌ تُنَازِعُنِي إِذَا مَا أَقُولُ لَهَا لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

وثبوت النون مع «لعل» ليس شاذاً ولا ضرورة خلافاً لابن الناظم، وقد وردت منه جملة صالحة من الشواهد، فمن ذلك البيت المستشهد به، ومن ذلك قول الشاعر:

فَقُلْتُ أَعِيرَانِي القَدُومَ لَعَلَّنِي أَخُطُّ بِهَا قَبْراً لأبْيَضَ مَاجِدِ

ومن ذلك قول المجنون، وأنشده القالي في أماليه ١/ ٢١٩ بولاق:

وَأَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ البُيُوتِ لَعَلَّنِي أُحَدِّثُ عَنْكِ النَّفْسَ فِي السِّرِّ خَالِيَا

٣٤ ـ هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه:

* عَلَى ذَاكَ فِيمَا بَيْنَنَا مُسْتَدِيمُهَا *

وهذا بيت لمجنون ليلى قيس بن الملوح.

اللغة: «زار» اسم فاعل منقوص فعله زرى عليه يزري ـ من باب ضرب ـ زرياً وزراية، =

....

ومعناه عتب عليه يعتب، ومنه قولهم:

يَـا أَيُّهَـا الـزَّارِي عَلَـى عُمَـرٍ قَـدْ قُلْـتَ فِيـهِ غَيْـرَ مَـا تَعْلَـمْ

«مستديمها» مستبق مودتها، طالب دوام حبها.

المعنى: إني لعاتب على ليلى إن هجرتني وتاهت علي، وإنني - مع ذلك - لطالب لبقاء محبتها عامل على إرضائها.

الإعراب: «إني» إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه، مبني على السكون في محل نصب «على ليلى» جار ومجرور متعلق بزارٍ الآتي «لزارٍ» اللام لام الابتداء، زار: خبر إن، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل «وإنني» الواو حرف عطف، إن: حرف توكيد ونصب، والنون للوقاية، وياء المتكلم اسم إن مبني على السكون في محل نصب «على» حرف جر «ذاك» ذا: اسم إشارة في محل جر بعلى، والكاف حرف خطاب، والجار والمجرور متعلق بقوله مستديم الآتي «فيما» في: حرف جر، ما: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بفي «بيننا» بين: ظرف مكان متعلق بمحذوف صلة الموصول، وبين مضاف ونا مضاف إليه «مستديمها» مستديم: خبر إن، ومستديم مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «إني» وقوله فيما بعد «وإنني» حيث حذف نون الوقاية مع إن عند اتصالها بياء المتكلم في الكلمة الأولى، وأثبتها معها في الكلمة الثانية.

وحذف نون الوقاية وإثباتها مع «إن» أمران جائزان في سعة الكلام واختياره بغير شذوذ ولا ضرورة، وليس أحدهما بأولى من الآخر في الاستعمال، وقد جاء في القرآن الكريم الاستعمالان، فمن الحذف قوله تعالى: ﴿إِنِّي آنَسْتُ نَاراً﴾ ومن الإثبات قوله تعالى: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ ومثل «إن» في ذلك: كأن، وأن المفتوحة الهمزة، ومن شواهد الحذف مع إن المكسورة قول عامر بن الطفيل:

وَإِنِّـي إِذَا أَوْعَـدْتُـهُ أَوْ وَعَـدْتُـهُ لمخلِفُ إِيعَادِي وَمُنْجِزُ مَوْعِدِي

وقول أمية بن أبي الصلت:

إِنِّـي إِذَا مَـا حَـدَثٌ أَلَمَّـا أَقُـولُ: يَـا اللَّهُـمَّ يَـا اللَّهُمَّـا

ومنه قول الشاعر:

إِنِّي لأَفْتَـحُ عَيْنِي حِيـنَ أَفْتَحُهَـا عَلَى كَثِيرٍ، وَلٰكِنْ لاَ أَرَى أَحَدَا

. . . .

= ومنه قول الأحوص:

وإنّي وإنْ فُنِّدْت في طلب الصبا لأعلم أنّي لَسْتُ في الحب أوْحَدَا
وإنـي لأهْـوَاهَـا وَأهْـوَى لِقَـاءَهَـا كما يَشْتَهِي الصَّادِي الشَّراب المبرَّدا

ومنه قول جرير:

ألاَ حَيِّ الـدِّيَـارَ بِسُعْـدَ إنـي أحبُّ لحب فاطمة الدِّيـارا

ومنه قول عوف بن الأحوص:

فإني وقَيْساً كالمُسَمِّنِ كَلْبَهُ تُخَـدِّشُـه أنْيَـابُـه وأظـافِـرُهْ

ومن شواهد الإثبات مع «إن» المكسورة قول أبي الأسود الدؤلي:

دَعِ الْخَمْرَ يَشْرَبْهَا الْغُوَاةُ فَإِنَّنِي رَأَيْتُ أَخَاهَا مُجْزِياً بِمَكَانِهَا

وقول النابغة الذبياني:

فَحَلَفْـتُ يَـا زُرْعَ بْنَ عَمْرو إِنَّنِي رَجُلٌ يَشُقُّ عَلَى الْعَدُوِّ ضِرَارِي

وقول النابغة الذبياني أيضاً:

جَمِّـعْ مَحَاشَـكَ يَا يَزِيدُ فَإِنَّنِي أعْـدَدْتُ يَـرْبُـوعـاً لَكُـمْ وَتَمِيمَـا

وقول كثير عزة:

أَمُوتُ أَسًى يَوْمَ الرِّجَامِ، وَإِنَّنِي يَقِيناً لَـرَهْـنٌ بِـالـذِي أَنَـا كَـائِـدُ

وقول الفرزدق:

دَعْدِعْ بِأَعْنُقِكَ التَّوائِمَ إِنَّنِي فِي بَاذِخٍ يَا ابْنَ المَرَاغَةِ عَالِي

وقول الفرزدق أيضاً:

أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي، وَإِنَّنِي لَبَيْـنَ رِتَـاجٍ مُقْفَـلٍ وَمَقَـامِ

وقول الشاعر:

فَإلاَّ يَكُنْ جِسْمِي طَوِيلاً فَإِنَّنِي لَهُ بِالفِعَالِ الصَّالِحَاتِ وَصُولُ

ومنه قول الشاعر:

لعمـرُكَ إننـي لأحـبُّ سَلْعـاً لرُؤْيَتِهَا، ومَنْ بِجَنُوبِ سَلْعِ

وقال بعده:

تقـرُّ بقـربهـا عَيْنِـي وإنـي لأخْشَى أن تكون تريدُ فَجْعِي

فمجيء «إنني» في البيت الأول و«إني» في تاليه يدل على أنهما سواء. ومن شواهد الحذف مع «كأن» قول امرىء القيس:

كَـأَنِّـيَ لَـمْ أَرْكَـبْ جَـوَاداً لِلَـذَّةٍ وَلَمْ أَتَبَطَّنْ كَاعِباً ذَاتَ خَلْخَالِ =

....

وقوله أيضاً:

كَأَنِّي غَدَاةَ الْبَيْنِ يَوْمَ تَحَمَّلُوا لَدَى سَمُرَاتِ الْحَيِّ نَاقِفُ حَنْظَلِ

وقول وعلة الجرمي:

نَجَوْتُ نَجَاء لَيْسَ فِيهِ وَتِيرَةٌ كَأَنِّي عُقَابٌ دُونَ تَيْمَاء كَاسِرُ

وقول أوس بن حجر:

كَأَنِّي حَلَوْتُ الشِّعْرَ يَوْمَ مَدَحْتُهُ صَفَا صَخْرة صمَّاء يَبْسٍ بِلاَلُهَا

ومن شواهد الإثبات معها قول النابغة الشيباني:

كَأَنَّنِي نَصِبٌ مُضْنًى تُمَاطِلُهُ حُمَّى تَخَوَّنُهُ حُمَّى وَتَنْدَمِلُ

ومن الحذف مع «لكن» قول الله تعالى: ﴿ولكني أراكم قوماً تجهلون﴾ ومن الإثبات معها قول متمم بن نويرة:

وَلٰكِنَّنِي أَمْضِي عَلَى ذَاكَ مُقْدِماً إِذَا بَعْضُ مَنْ يَلْقَى الْخُطُوبَ تَكَعْكَعَا

وقول الآخر، وهو عامر بن الطفيل:

وَلٰكِنَّنِي أَحْمِي حِمَاهَا، وَأَتَّقِي أَذَاهَا، وَأَرْمِي مَنْ رَمَاهَا بِمنكب

وقول لبيد:

رَمَتْنِي بَنَاتُ الدَّهْرِ مِنْ حَيْثُ لاَ أَدْرِي فَكَيْفَ بِمَنْ يُرْمَى وَلَيْسَ بِرَامِ

فَلَوْ أَنَّنِي أُرْمَى بنبل رأيتها وَلٰكِنَّنِي أُرْمَى بِغَيْرِ سِهَامِ

وقول النابغة الذبياني:

وَلٰكِنَّنِي كُنْتُ امْرأً لَهُ جَانِبٌ مِنَ الأَرْضِ فِيهِ مُسْتَرَادٌ وَمَذْهَبُ

وقول الآخر، وهو من شواهد الكوفيين التي لا يعرف قائلها ولا تكملتها:

* وَلٰكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ *

ومن الحذف مع «أن» المفتوحة الهمزة قول الله تعالى: ﴿ذلك ليعلم أني لم أخنه بالغيب﴾ وقول أبي حية النميري:

أَبِالمَوْتِ الَّذِي لاَ بُدَّ أَنِّي مُلاَقٍ لاَ أَبَاكِ تُخَوِّفِينِي

وقول زهير بن أبي سلمى، وينسب لصرمة الأنصاري:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ آتِيَا

وقول الحماسي:

وَلَوْ أَنِّي بُلِيتُ بِهَاشِمِيٍّ خُؤُولَتُهُ بَنُو عَبْدِ الْمَدَانِ

لَهَانَ عَلَيَّ مَا أَلْقَى، وَلٰكِنْ تَعَالَوْا فَانْظُرُوا بِمَنِ ابْتَلاَنِي

ومنه قول سعيد بن عبد الرحمن بن حسان:

أنـت زوَّدْتنـي جـوىً ... بئـسَ زَادُ المُـزَوِّدِ
غَيْـرَ أنِّـي أعَلِّـلُ الـ ... ـنَّفسَ بِاليَـوْمِ أوْ غَـدِ

ومنه قول عَوف بن الأحوص «الحيوان ١/ ١٩١»:

فإنِّي وقَيْساً كالمُسَمِّنِ كلبه ... تخدِّشه أنيابه وأظافِرُهُ

ومن الإثبات معها قول امرىء القيس الكندي:

أَلَا زَعَمَتْ بَسْبَاسَةُ الْيَومَ أَنَّنِي ... كَبِرْتُ، وَأَنْ لَا يُحْسِنُ السِّرَّ أَمْثَالِي

وقوله أيضاً:

أَصْبَحْتُ وَدَّعْتُ الصِّبَا غَيْرَ أَنَّنِي ... أُرَاقِبُ خَلَّاتٍ مِنَ العَيْشِ أَرْبَعَا

ومنه قول الشنفرى من لاميته:

وَكُلٌّ أَبِيٌّ بَاسِلٌ غَيْرَ أَنَّنِي ... إِذَا عَرَضَتْ أُولَى الطَّرَائِدِ أَبْسَلُ

وقول دريد بن الصمة:

فَلَمَّا عَصَوْنِي كُنْتُ مِنْهُمْ وَقَدْ أَرَى ... غَـوَايَتَهُـمْ وَأَنَّنِـي غَيْـرُ مُهْتَـدِ

وقول عبد يغوث بن وقاص الحارثي:

وَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّنِي ... أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيَا

وقول الشاعر:

أَلَمْ تَعْلَمِي يَا عَمْرَكِ اللَّهَ أَنَّنِي ... كَرِيمٌ عَلَى حِينَ الكِرَامُ قَلِيلُ

وقول الشاعر:

إِذَا الْقَوْمُ قَالُوا مَنْ فَتًى خِلْتُ أَنَّنِي ... دُعِيتُ، فَلَمْ أَكْسَلْ وَلَمْ أَتَبَلَّدِ

وقد جمع معبد بن شعبة التميمي (الحيوان ١/ ٣٢١) في بيت واحد بين الحذف والإثبات ـ وذلك قوله:

أَظَنَّ ضِرَارٌ أَنَّنِي سَأُطِيعُهُ ... وَأَنِّي سَاعْطِيهِ الَّذِي كنتُ أَمْنَعُ

واعلم أن النون إذا اتصلت بأن وإن وكأن ولكن اجتمعت ثلاث نونات: اثنتان منها وضع الحرف عليهما، وثالثتها هي نون الوقاية، فإذا قلت «إني» أو «أني» أو «كأني» أو «لكني» فقد حذفت إحدى هذه النونات الثلاث؛ وقد اختلف النحاة في المحذوفة منهن، فمنهم من ذهب إلى أن المحذوفة هي أولى هذه النونات، ومنهم من قال: المحذوفة هي الثانية التي هي آخر الحرف، ومنهم من قال: المحذوفة هي الثالثة التي هي نون الوقاية، وهذا هو الذي نرجحه، لأنه قد ثبت عن الأوائل من النحاة جواز =

وإن خَفَضَها حرفٌ: فإن كان «مِنْ» أو «عَنْ» وجبت النونُ، إلاَّ في الضرورة، كقوله:

٣٥ - أيُّهــا السَّــائِــلُ عَنْهُــمْ وَعَنِــي لَسْــتُ مِــنْ قَيْــسَ وَلاَ قَيْــسُ مِنِــي

وإن كـان غيرهمـا امتنعت، نحو «لِي» و«بِي» و«فِيَّ» و«خَلاَيَ» و«عَدَايَ» و«حَاشَايَ» قال:

= الأمرين الإتيان بنون الوقاية وعدمه في هذه الكلمات، ولأن نون الوقاية تسقط مع غير هذه الأحرف مع عدم وجود الأمثال فحذفها فيهن مع وجود الأمثال من باب الأولى، والقولان الأول والثاني يدلان على وجوب نون الوقاية معهن ولا قائل به.

٣٥ - هذا بيت من الرمل، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق، وقد رأيت ابن الناظم نسبه إلى بعض النحاة، ذهاباً منه إلى أنه مصنوع، ورأيت ابن هشام يقول في شأنه: «وفي النفس من هذا البيت شيء؛ لأنا لم نعرف له قائلاً، ولا نظيراً» ا. هـ.

اللغة: «قيس» هو قيس بن عيلان بن مضر بن نزار بن معد، واسم عيلان الناس ـ بنون مفتوحة وآخره سين مهملة ـ وقد يراد بقيس القبيلة فيمنع الصرف للعلمية والتأنيث.

الإعراب: «أيها» أي: منادى بحرف نداء محذوف، مبني على الضم في محل نصب، وها: حرف تنبيه «السائل» نعت لأي باعتبار اللفظ مرفوع بالضمة الظاهرة «عنهم» جار ومجرور متعلق بالسائل «وعني» الواو حرف عطف، عني: جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق «لست» ليس: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه «من قيس» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس. ويجوز أن يكون جر «قيس» بالكسرة الظاهرة مع التنوين، كما يجوز أن يكون جره بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، والوزن يحتمل الوجهين «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي «قيس» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «مني» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ويجوز في «قيس» التنوين وعدمه أيضاً، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة بالواو على جملة ليس واسمها وخبرها.

الشاهد فيه: قوله «عني» وقوله «مني» حيث حذف نون الوقاية من الحرفين عند اتصالهما بياء المتكلم، وهذا الحذف ضرورة عند سيبويه، والذي يجب في اختيار الكلام أن تقول «مني» و«عني» بتشديد النون في الحرفين لتكون نون الوقاية حفظاً للسكون الذي هو الأصل فيما يبنون.

٣٦ ـ فِـي فِتْيَـةٍ جَعَلُـوا الصَّلِيـبَ إِلَهَهُـمْ   حَـاشَـايَ إِنِّـي مُسْلِـمٌ مَعْـذُورُ

٣٦ ـ هذا بيت من الكامل، وهذا بيت للمغيرة بن عبد الله، وهو شاعر إسلامي، وكان يلقب بالأقيشر لأنه كان أحمر الوجه.

اللغة: «معذور» هو بالعين المهملة والذال المعجمة ـ ومعناه مقطوع قلفة الذكر ويقال له أيضاً «مختون» وهذا من سنن الفطرة التي رغب بها الإسلام، والنصارى لا يختتنون.

الإعراب: «في» حرف جر «فتية» مجرور بفي، وعلامة جره الكسرة الظاهرة «جعلوا» جعل: فعل ماض، وواو الجماعة العائد إلى فتية فاعله، وجملة الفعل والفاعل في محل جر صفة لفتية «الصليب» مفعول أول لجعل منصوب بالفتحة الظاهرة «إلههم» إله: مفعول ثان لجعل، وضمير الغائبين العائد إلى فتية مضاف إليه «حاشاي» حاشا: حرف استثناء وجر؛ وياء المتكلم مبني على الفتح في محل جر به «إني» إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه «مسلم» خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة «معذور» صفة لمسلم، أو خبر ثان لإن.

الشاهد فيه: قوله «حاشاي» حيث لم يصل بحاشا نون الوقاية عند اتصاله بياء المتكلم، والسر في أن نون الوقاية لا تلحق «حاشا» عند اتصاله بياء المتكلم أن آخر هذا الحرف ألف، والألف حرف هجائي لا يقبل الحركة بحال من الأحوال؛ فلا يخشى عند اتصال «حاشا» بياء المتكلم أن ينكسر آخره لمناسبة الياء، فلما أمنا أن يتغير آخر هذا الحرف لم نصل به نون الوقاية، ونظير هذا الكلام يقال في «خلا» و«عدا» إذا كانا حرفين، فإذا كانا فعلين اقترنت بهما نون الوقاية ليجري باب انفعل كله مجرى واحداً، ومن ذلك قول الشاعر:

تُمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنَّنِي   بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِيَ مُولَعُ

فأجروا «عدا، وخلا» مجرى دعا وقلا من كل فعل انقلبت لامه ألفاً لانفتاح ما قبلها، وإن كان حذف نون الوقاية مع هذا النوع من الأفعال لا يترتب عليه كسر آخر الفعل، وانظر إلى ما قال الشاعر، وهو حكيم الدّيلي:

فَلَمَّـا رَآنِـي زَوَى وَجْهَـهُ   وَقَرَّبَ مِنْ حَاجِبٍ حَاجِبَا

وإلى ما قال الآخر، وهو النابغة الذبياني:

أَتَانِي أَبَيْتَ اللَّعْنَ أَنَّكَ لُمْتَنِي   وَتِلْكَ الَّتِي أَهْتَمُّ مِنْهَا وَأَنْصَبُ

وإلى ما قال كعب بن زهير بن أبي سلمى:

وَبِالعَفْوِ وَصَّانِي أَبِي وَعَشِيرَتِي   وَبِالدَّفْعِ عَنْهَا فِي أُمُورٍ تَرِيبُهَا

=

وإن خَفَضَها مضاف: فإن كان «لَدُنْ» أو «قَطْ» أو «قَدْ» فالغالبُ الإثباتُ، ويجوز الحذفُ فيه قليلاً، ولايختص بالضرورة، خلافاً لسيبويه، وغلط ابن الناظم، فجعل الحذف في «قَدْ، وقَطْ» أعْرَفَ من الإثبات، ومثالهما: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْراً﴾[1]، قرىء مُشَدَّداً ومُخَفَّفاً، وفي حديث النار: «قَطْنِي قَطْنِي» و«قَطِي قَطِي»، وقال:

٣٧ ـ *قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِي *

وإن كان غَيْرَهُنَّ امتنعت، نحو: «أبي» و«أخِي».

= ونظائر لهذا كثيرة في شعر الشعراء وكلام الفصحاء، فإنهم كذلك يفعلون مع «عدا، وخلا» إذا كانا فعلين؛ إذ لا فرق بين فعل وفعل.

(١) سورة الكهف، الآية

٣٧ ـ هذا بيت من الرجز المشطور، وبعده قوله:

* لَيْسَ الإمَامُ بِالشَّحِيحِ المُلْحِدِ *

وقد اضطرب العلماء في ضبط اسم قائله، والصواب أنه من كلام حميد بن مالك الأرقط، من أرجوزة يقولها في شأن عبد الله بن الزبير المتغلب على الدولة المروانية.

اللغة: «قدني» قد: هي ههنا اسم بمنزلة قط، ومعناهما حسب، أو اسم فعل معناه يكفيني «الخبيبين» تروى هذه الكلمة على صورة المثنى، وتروى على صورة جمع المذكر السالم؛ فمن رواه مثنى ذهب إلى أنه عنى عبد الله بن الزبير وابنه خبيباً الذي كان يكنى به، وغلب خبيباً في التثنية لتركب عبد الله، وإفراد خبيب، ويقال: عنى أبا خبيب وأخاه مصعب بن الزبير، ومن رواه جمعاً ذهب إلى أنه عنى عبد الله وشيعته كلهم «الإمام» الذي يتولى إمامة المسلمين والإمرة عليهم «الشحيح» البخيل، وكان ابن الزبير مبخلاً لا تبض يده، ومن شواهد النحاة وفيه هجاء له:

أرى الحَاجَاتِ عَنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ، وَلاَ أُمَيَّةَ بِالبِلاَدِ

«الملحد» الذي يستحل حرمة الله وينتهكها.

الإعراب: «قدني» قد: اسم بمعنى حسب مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، والنون للوقاية، وقد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «من نصر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ونصر مضاف و«الخبيبين» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله مجرور بالياء نيابة عن الكسرة، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد=

هذا باب العَلَم[1]

وهو نوعان: جِنسِيٌّ وسيأتي، وشَخْصِيٌّ، وهو: اسم يُعَيِّن مُسَمَّاه تعييناً مطلقاً[2]، فخرج بذكر التعيين النكراتُ، وبذكر الإطلاق ما عدا العَلَمَ من المعارف؛

= «قدي» توكيد للأول «ليس» فعل ماض ناقص «الإمام» اسم ليس، مرفوع بالضمة الظاهرة «بالشحيح» الباء حرف جر زائد، الشحيح: خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «الملحد» صفة للشحيح باعتبار لفظه.

الشاهد فيه :قوله: «قدني» في أول البيت، وقوله: «قدي» في آخره، حيث أثبت نون الوقاية في الأولى، ولم يأت بها في الثانية. وللعلماء في هذا الموضوع اضطراب وكلام لا يلتقي بعضه ببعض، فيذهب سيبويه إلى أن «قد» لا تكون إلاَّ اسماً بمعنى حسب وإلى أن نون الوقاية مع «قد» و«قط» لازمة لا يجوز أن تسقط إلاَّ في ضرورة الشعر، وعلى هذا يكون ثبوتها في الكلمة الأولى قياساً وسقوطها في الثانية شاذاً، وذهب ابن مالك إلى أن اقتران الكلمتين بنون الوقاية جائز، وأن حذف النون معها جائز أيضاً، ولكنه أقل من الإثبات، وعلى هذا يكون الإثبات والحذف في البيت جاريين على القياس، وذهب الكوفيون إلى أن «قد» و«قط» إذا كانتا بمعنى حسب لم تقترن بهما نون الوقاية، وإن كانتا اسم فعل اقترنتا بالنون، وعلى هذا يكون سقوط النون في الكلمة الثانية واجباً إذا اعتبرت «قد» اسماً بمعنى حسب ويكون ثبوتها في الأولى شاذاً إذا اعتبرتها كذلك، فإن اعتبرت «قد» في الموضعين اسم فعل كان ثبوت النون في الكلمة الأولى واجباً وسقوطها في الثانية شاذاً، فإن علقت واعتبرت «قد» الأولى اسم فعل والثانية اسماً بمعنى حسب كان الإثبات والحذف واجبين، ولكن كلام المؤلف في هذا الموضع في «قد» التي هي اسم بمعنى حسب لأن الكلام في ياء المتكلم المجرورة محلاً بإضافة «قط» إليها، ولو كانت «قد» اسم فعل لكانت الياء منصوبة المحل.

(١) يطلق العلم في اللغة على الجبل، ومنه قول الخنساء في رثاء أخيها صخر:

وإنَّ صَخْراً لَتَأْتَمُّ الهُدَاةُ بِهِ ... كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِي رَأْسِهِ نَارُ

ويطلق أيضاً على الراية التي تكون أمارة للجيش أو لفريق منه.

(٢) اعترض على هذا التعريف بأنه غير مانع وغير جامع، أما أنه غير مانع فلأنه يصدق على بعض أفراد النكرة نحو شمس وقمر، فإنك إذا قلت «شمس» تعين مسماه وهو الكوكب=

فإن تعيينها لمسمياتها تعيينٌ مُقَيَّدٌ، ألا ترى أن ذا الألف واللام مثلاً إنما تعين مُسَمَّاه ما دامت فيه «أل» فإذا فارقَتْهُ فارقَهُ التعيينُ، ونحو: «هذا» إنما يعين مُسمَّاه ما دام حاضراً، وكذا الباقي.

* * *

فصل: وَمُسَمَّاه نوعان: أُولُو العِلْمِ من المذكَّرِينَ كجَعْفَر، والمؤنثاتِ كخِرْنِق، وما يُؤْلَفُ: كالقبائل كقَرَنَ، والبلاد كعَدَن، والخيل كلاَحِقٍ، والإبل كشَذْقَم، والبقر كعَرَارِ، والغنم كهَيْلَة، والكلابِ [نحو] وَاشِقٍ.

* * *

فصل: وينقسم إلى مُرْتَجَلٍ، وهو: ما استعمل من أول الأمر علماً، كأُدَدٍ لرجل، وسُعَاد لامرأة، ومنقول ـ وهو الغالب ـ وهو: ما استعمل قبل العلمية لغيرها، وَنَقْلُه إما من اسم إما لحدث كزَيْدٍ وفَضْل، أو لعين كأسد وثَوْر، وإما من

= الذي يطلع نهاراً فينسخ وجوده وجود الليل، وكذلك قمر، وأما أنه غير جامع فلأنه يخرج عنه الأعلام التي عرض لها الاشتراك في مسمياتها، كما إذا كان لك ثلاثة أصدقاء كل واحد منهم اسمه محمد، فإن محمداً علم، ولكن إذا قال لك قائل «جاء محمد» لم تدر أي الثلاثة هو الآتي، فلم يصدق على هذا العلم أنه عين مسماه بدون حاجة إلى قرينة.

والجواب عن هذين الاعتراضين واحد، وهو أننا حين قلنا إن العلم يعين مسماه بدون حاجة إلى قرينة. إنما أردنا أنه كذلك بحسب وضعه، والنكرة التي صادف أنه لم يوجد لها إلا فرد واحد لم توضع لهذا الفرد الواحد، وإنما وضعت لتصدق على كل ما عساه أن يوجد، فتعيين النكرة للفرد الذي وجد ليس بسبب الوضع. وكذلك يقال في الأعلام التي حصل الاشتراك فيها بسبب تعدد المسمين بالاسم الواحد: إن وضع الاسم لكل واحد منهم على أن يدل عليه بمجرد إطلاقه، وعدم تعينه عند الإطلاق عارض بعد الوضع بسبب هذا الاشتراك، فافهم ذلك، ولا تغفل عنه.

بقي أن نقول لك: إن معنى قولنا «تعييناً مطلقاً» أن تعيين العلم لمسَمَّاه لا يحتاج إلى قرينة لفظية ولا إلى قرينة معنوية غير الوضع، وقد بين لك المؤلف أن ما عدا العلم من المعارف يحتاج في تعيين مسماه إلى قرينة لفظية كأل في المحلى بأل والصلة في الموصولات أو قرينة معنوية كما في الضمائر وأسماء الإشارة.

وَصْفٍ إما لفاعل كحَارِثٍ وحَسَنٍ، أو لمفعول كمنصور ومحمد، وإما من فعل إما ماض كشَمَّر، أو مُضَارع كيَشْكُر[1]، وإما من جملة إما فعلية كشَابَ قَرْنَاهَا، أو اسمية كزيد منطلق، وليس بمسموع، ولكنهم قَاسُوهُ، وعن سيبويه الأعلام كلها منقولة، وعن الزجاج كلها مُرْتَجلة.

فصل: وينقسم أيضاً إلى مُفْرَد، كزَيْد وهِنْد، وإلى مركَّب، وهو ثلاثة أَنْوَاعٍ:

١ - مركَّب إسنادِيّ، كـ«بَرَقَ نَحْرُهُ» و «شَابَ قَرْنَاهَا» وهذا حكمه الحكاية، قال:

٣٨ - * نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ *

---

(١) وقد يكون العلم منقولاً من فعل الأمر، فقد سمى العرب صحراء معينة «اصمت» وفيها يقول الشاعر وهو الراعي النميري:

أَشْلَى سَلُوقِيَةً بَاتَتْ وَبَاتَ لَهَا ... بِوَحْشِ إِصْمِتَ في أَصْلاَبِهَا أَوَدُ

٣٨ - هذا بيت من الرجز المشطور، وبعده قوله:

* ظُلْماً عَلَيْنَا لَهُمُ فَدِيدُ *

وقد نسب النحاة هذا الشاهد لرؤبة بن العجاج، ولا يوجد إلاَّ في زيادات ديوانه.

اللغة: «نبئت» بالبناء للمجهول وبتضعيف وسطه - معناه أعلمت وأخبرت «أخوالي» الخال: أخو الأم، وجمعه أخوال «يزيد» هكذا في رواية النحاة، ومنهم الزمخشري وقال ابن يعيش في شرح المفصل: «الصواب تزيد بالتاء المثناة من فوق، وهو اسم رجل تنسب إليه الثياب التزيدية» اهـ. ؛ فإن كان كلامه مبنياً على الرواية في هذه الكلمة بذاتها فمسلم له بعد ثبوتها، وإلاَّ فمن بين أسماء العرب «يزيد» بالياء التحتية، ومنهم يزيد بن أبي سفيان، ويزيد بن منصور الحميري، ويزيد بن قسمة بن ربيعة، وغير هؤلاء «ظلماً» الظلم: هو وضع الشيء في غير موضعه أو منعه أن يقع في محله «فديد» صياح وجلبة واختلاط أصوات.

الإعراب: «نبئت» نبيء: فعل ماض مبني للمجهول يقتضي ثلاثة مفاعيل، وتاء المتكلم نائب فاعله وهو مفعوله الأول «أخوالي» مفعول ثان لنبيء منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «بني». بدل من أخوال منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم، وبني مضاف و«يزيد» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية «ظلماً» مفعول =

٢ ـ ومركَّب مَزْجِيٌّ، وهو: كل كلمتين نُزِّلَتْ ثانيتهما منزلَةَ تاء التأنيث مما

= لأجله عامله محذوف، تقديره يصيحون لأجل الظلم «علينا» جار ومجرور متعلق بقوله ظلماً السابق، أو بقوله فديد الآتي، أو متعلق بالعامل المحذوف «لهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فديد» مبتدأ مؤخر، مرفوع بالضمة الظاهرة، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول ثالث لنبىء.

الشاهد فيه: قوله: «يزيد» حيث سمي به، وأصله فعل مضارع ماضيه زاد مشتمل على ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، فهو منقول من جملة مؤلفة من فعل وفاعل.

وإنما قدرنا نقله من الفعل ولم نقدره منقولاً من المضارع وحده لأنا وجدنا عادة العرب المستمرة في كلامهم أنهم إذا نقلوا العلم من الفعل المضارع وحده أن يعربوه إعراب ما لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل المضارع، ولو كان ما هنا من هذه البابة لكان يجب أن يكون مجروراً بالفتحة نيابة عن الكسرة، لأن ما قبله مضاف إليه؛ ولكنهم إذا نقلوا من الفعل وفاعله أبقوا الفعل على لفظه الذي كان عليه قبل النقل. فإن كان ماضياً بقي على فتحه، وإن كان مضارعاً بقي على رفعه، وهو هنا كذلك، فمن أجل هذا حكمنا بأنه منقول عن الجملة محكي.

والعرب تسمي الأشخاص بالجملة الفعلية كثيراً كتسميتهم «تأبط شراً» و«برق نحره» و«ذرى حباً» ومن ذلك قوله الشاعر:

كَذَبْتُمْ وَبَيْتِ اللهِ لاَ تَنْكِحُونَهَا ... بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تُصَرُّ وَتُحْلَبُ

ومن ذلك قول الآخر:

إذَا مـا قِيـلَ: أَيُّ النَّـاسِ شَـرٌّ؟ ... فَشَـرُّهُـمُ بَنُـو يَتَلَمَّظَـانِ

ومن ذلك قول الآخر:

وَكُنْتُ ابْنَ عَمّ بَاذِلاً فَوَجدتُكُمْ ... بَنِي جُدَّ ثَدْيَاهَا عَلَيَّ وَلاَ لِيَا

ومن ذلك قول الآخر:

خُـذُوا هٰـذِهِ ثُـمَّ اسْتَعِـدُّوا لِمِثْلِهَـا ... بَنِي يَشْتَهِي رُزْءُ الْخَلِيلِ الْمُنَاوِبِ

ومن ذلك قول الآخر:

أَعَيْـرَ بَنِـي يَـدِبُّ إذَا تَعَشَّـى ... وَعَيْـرَ بَنِـي يَهِـرُّ عَلَـى الْعَشَـاءِ؟

ولم يرد عن العرب شاهد يحتج به في التسمية بالجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر، ولكن النحاة قاسوها على الجملة الفعلية لاشتراكهما جميعاً في الجملية؛ فأطلقوا القول إطلاقاً بأن العلم إذا كان منقولاً عن جملة حكي على ما كان قبل النقل.

قبلها، فحكم الأول أن يُفْتَحَ آخِرُه، كـ«بَعْلَبَكَّ» و«حَضْرَمَوْتَ» إلا إن كان ياء فيسكن، كـ«مَعْدِيكَرِبَ» و«قَالِي قَلَا» وحُكْمُ الثاني أن يُعْرَب بالضمة والفتحة، إلا إنْ كان كلمة «وَيْهِ» فيبنى على الكسر، كـ«سِيبَوَيْهِ» و«عَمْرَوَيْهِ».

٣ - ومركَّب إضافي، وهو الغالب، وهو: كل اسمين نُزِّل ثانيهما منزلَةَ التنوين مما قبله، كـ«عَبْد اللّه» و«أبي قُحَافة»، وحكمه أن يُجْرَى الأولُ بحسب العوامل الثلاثة رفعاً ونصباً وجرًّا، ويجر الثاني بالإضافة.

فصل: وينقسم أيضاً إلى اسم، وكُنْيَةٍ، ولَقَبٍ[(١)]:

فالكُنْيَة: كل مركَّب إضافي في صَدْرِه أبٌ أو أمٌّ، كأبي بكر، وأُم كلثوم.

واللّقَب: كل ما أشْعَرَ بِرَفْعَة الْمُسَمَّى أو ضَعَتِهِ، كزين العابدين وأنْفِ النَّاقة[(٢)]

والاسم ما عَدَاهُما، وهو الغالب[(٣)]، كزيد وعمرو.

---

(١) ظاهر كلام المؤلف أن هذه الأقسام بهذه المعاني التي ذكرها متباينة، ولكنك لو أمعنت النظر وجدتها على غير ذلك، انظر مثلاً إلى محمد ومحمود ومنصور ومرتضي تجدها دالة على المدح مع أنها أسماء، وانظر إلى أبي الخير وأم بركة تجدها دالة على المدح مع أنها كنى حسب تعريفه، وأحسن من هذا أن نقول: ما سمي الوالدان ولدهما به أول الأمر فهو اسم، سواء أكان دالاًّ على مدح أو ذم أم لا، وسواء أكان صدره أباً أو أماً أم لا، فقد يسمي الوالدان ولدهما ساعة يولد بأبي اليسر فهو اسم وإن صدر بأب، وقد يسمي الوالدان ولدهما ساعة يولد زين العابدين فهو اسم وإن أشعر بمدح، ثم ما يطلق بعد ذلك على صاحب الاسم إن صدر بأب أو أم فهو كنية، وإلا فهو لقب ولا بد حينئذ أن يشعر بمدح أو بذم، فافهم.

(٢) من الذين لقبوا بزين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وأنف الناقة لقب جعفر بن قريع، وكان بنوه يأنفون من هذا اللقب، إلى أن قال الحطيئة في مدحهم:

قوم هم الأنف والأذناب غيرهم ... ومن يسوي بأنف الناقة الذنبا

فصاروا يفخرون به، فكان ذماً ثم صار مدحاً.

(٣) إنما كان الاسم هو الغالب لأن كل إنسان له اسم، ولا يلزم أن يكون له لقب أو كنية، فالغالب هنا بمعنى الكثير في مقابل اللقب والكنية.

ويؤخَّرُ اللقب عن الاسم، كـ«زَيد زَيْن العابدين» وربما يُقَدَّم كقوله:

٣٩ ـ * أنَـا ٱبْـنُ مُـزَيْقِيَـا عَمْـرٍو، وَجَـدِّي *

---

٣٩ ـ يروي النحاة هذا الشاهد صدر بيت من الوافر، وعجزه:

* أَبُوهُ مُنْذِرٌ مَاءُ السَّمَاءِ *

وهذا البيت من كلام أوس بن الصامت بن قيس بن أصرم، وهو شاعر خزرجي أنصاري، له صحبة برسول الله ﷺ، وشهد بدراً والمشاهد كلها، وقد كان منه أول ظهار حدث في الإسلام، وهو أخو عبادة بن الصامت، رضي الله عنهما!.

اللغة: «مزيقيا» بضم الميم وفتح الزاي وسكون الياء وكسر القاف ـ هو لقب عمرو بن مالك، وهو ملك من ملوك اليمن، وهو جد الأنصار، قيل: إنه كان يمزق كل يوم حلة فيخلعها على أصحابه «أبوه منذر» هذه رواية النحاة، وهي لا تتفق مع نسب الشاعر؛ إذ ليس في آبائه من اسمه المنذر، ورواية ابن منظور وعلماء الرواية الأثبات «أبوه عامر» وهي الموافقة لنسب مزيقيا المتقدم؛ ومن الناس من صحح رواية النحاة على أن المنذر في نسب مزيقيا من جهة أمه، وذلك أن عامراً تزوج بنت عمرو بن المنذر بن ماء السماء فولدت له عمرو بن عامر مزيقيا وسمته عمراً باسم أبيها، فيكون المراد بجدي هو مزيقيا نفسه الذي ذكره أولاً؛ ويكون المراد بقوله «أبوه» أبا أمه، وقد جرى عليه الشيخ خالد فقد فسر رواية النحاة بقوله: «ومنذر أحد أجداده لأمه» اهـ. ثم قال بعد ذلك: «وأراد أوس بذلك أنه كريم الطرفين نسيب الجهتين» اهـ.

الإعراب: «أنا» ضمير منفصل مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ، وابن مضاف و«مزيقيا» مضاف إليه «عمرو» بدل أو عطف بيان على مزيقيا «وجدي» الواو حرف عطف، جد: مبتدأ أول، وجد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «أبوه» أبو: مبتدأ ثان، وضمير الغائب مضاف إليه «منذر» خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «ماء» بدل أو عطف بيان لمنذر، وماء مضاف و«السماء» مضاف إليه. هذا إعراب ذكره العيني، وليس بسديد، وأحسن منه أن يكون قوله: «أبوه» بدلاً من المبتدأ الذي هو قوله: «جدي» والضمير مضاف إليه، ولا يعود هذا الضمير على الجد، وإنما يعود على مزيقيا، والمعنى: إن أبي هو عمرو الملقب بمزيقيا، وإن جدي أبا عمرو هذا هو عامر ماء السماء، وتدرك ذلك تماماً إذا أردت تطبيق مدلول الكلام على النسب الصحيح للشاعر.

الشاهد فيه: قوله: «مزيقيا عمرو» حيث جمع بين اللقب الذي هو قوله: «مزيقيا»=

ولا ترتيبَ بين الكنْيَة وغيرها، قال:

٤٠ ـ * أَقْسَمَ بِاللّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ *

= والاسم الذي هو قوله: «عمرو»، وقدم اللقب على الاسم، والقياس المطرد في كلام العرب أن يقدم الاسم على اللقب كما صنع في قوله: «منذر ماء السماء» حيث قدم الاسم الذي هو قوله: «منذر» على اللقب الذي هو قوله: «ماء السماء».

٤٠ ـ هذا بيت من الرجز المشطور، وبعده قوله:

مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلاَ دَبَر   فَاغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إنْ كَانَ فَجَرْ

وهذا الرجز من كلام أعرابي كان قد وفد على أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، فقال له: إني على ناقة دبراء عجفاء نقباء، وطلب إليه أن يعطيه من بيت مال المسلمين ناقة سليمة يرتحلها إلى مقصده، فأبى عليه ذلك، وقال له: ما أرى بناقتك من نقب ولا دبر.

اللغة: «أبو حفص» هي كنية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، والحفص: الأسد وكني بذلك إيماء إلى جرأته وشجاعته، ويقال: كني بحفصة ابنته أم المؤمنين وزوج رسول الله ﷺ، والأول أشهر «نقب» بفتح النون والقاف جميعاً ـ هو رقة أخفاف البعير، ويقال: بعير أنقب، وناقة نقباء، ورقة الخف مما يصعب معه تتابع السير «دبر» بفتح الدال والباء جميعاً ـ هو الجرح الذي يكون في ظهر البعير، وقيل: هو أن يقرح خف البعير، وتقول: بعير أدبر، وناقة دبراء «فجر» كذب، ومال عن الصدق.

الإعراب: «أقسم» فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «بالله» جار ومجرور متعلق بأقسم «أبو» فاعل أقسم، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف و«حفص» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة «عمر» بدل أو عطف بيان لأبي حفص، مرفوع بالضمة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله: «أبو حفص عمر» حيث قدم الكنية ـ وهي قوله: «أبو حفص» ـ على الاسم الذي هو قوله: «عمر» والنحويون متفقون على جواز ذلك، وعلى جواز عكسه، وهو أن يقدم الاسم على الكنية، فتقول: أقسم بالله عمر أبو حفص، وإذ كانوا يجوزون تقديم الكنية على الاسم مع أن الاسم يجب عند الأكثرين تقديمه على اللقب؛ فإنهم يجوزون تقديم الكنية على اللقب من باب أولى؛ فيجوز أن تقول: هذا أبو حفص الفاروق، كما يجوز أن تقول: هذا الفاروق أبو حفص، فافهم ذلك واحرص عليه، والله ينفعك به. =

وقال حسان:

٤١ ـ وَمَا اهْتَزَّ عَرْشُ الله مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ سَمِعْنَا بِهِ إلاَّ لِسَعْدِ أَبِي عَمْرِو

= ومثل هذا الشاهد في تقديم الكنية على الاسم قول الجارود بن أبي سبرة المتوفى سنة ١٢٠ هـ:

أَلَم تَرَ أَنَّ الله رَبِّي بِحَولِهِ وَقوَّتِهِ أَخْزَى ابْنَ عَمْرَةَ مَالِكَا

٤١ ـ هذا بيت من الطويل، وقد نسب كثير من النحاة كالمصنف هذا البيت إلى حسان بن ثابت الأنصاري شاعر سيدنا رسول الله ﷺ، ولم أجده في نسخ ديوانه المطبوعة، ورواه أبو منصور الثعالبي في «ثمار القلوب ص ٦٤» منسوباً إلى حسان، وفيه اختلاف يسير ضاع بسببه الاستشهاد به وقد أنشده مع بعض تغيير الفقيه المحدث أبو عمر يوسف بن عبد البر في كتاب «الاستيعاب، في أسماء الأصحاب» في ترجمة سعد بن معاذ، ونسبه إلى رجل من الأنصار، غير معين، ويظهر لي أن الكلام في نسبة البيت كان «قال الأنصاري» فزاد المتأخرون اسم «حسان» لاشتهاره بهذه النسبة. والبيت في رثاء سعد بن معاذ الأنصاري سيد الأوس، رضي الله عنه.

اللغة: «اهتز» تحرك «عرش الله» هذه الكلمة مأخوذة عن سيدنا رسول الله ﷺ، فقد ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله وغيره أن سعد بن معاذ رمي بسهم يوم الخندق، فعاش بعد ذلك شهراً حتى حكم في بني قريظة، وأجيبت دعوته في ذلك، ثم انتقض جرحه فمات، فلما مات قال رسول الله ﷺ: «اهتز العرش لموت سعد بن معاذ»: وهو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرىء القيس بن زيد بن عبد الأشهل بن جشم بن حارث بن الخزرج بن النبيت بن مالك بن الأوس الأنصاري الأشهلي «هالك» ميت.

الإعراب: «ما» نافية «اهتز» فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «عرش» فاعل اهتز مرفوع بالضمة الظاهرة، وعرش مضاف و«الله» مضاف إليه «من أجل» جار ومجرور متعلق باهتز، وأجل مضاف و«هالك» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «سمعنا» فعل وفاعل «به» جار ومجرور متعلق بسمع، وجملة الفعل وفاعله في محل جر صفة لهالك «إلا» أداة استثناء ملغاة «لسعد» جار ومجرور متعلق باهتز «أبي» بدل أو عطف بيان لسعد، وأبي مضاف و«عمرو» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «لسعد أبي عمرو» حيث قدم الاسم الذي هو قوله: «سعد» على الكنية التي هي قوله: «أبي عمرو».

وفي نسخة من الخلاصة ما يقتضي[١] أنَّ اللّقب يجب تأخيره عن الكُنْيَة، كـ«أبي عبد اللّه أنف النَّاقة» وليس كذلك[٢]

ثم إن كان اللقب وما قبله مضافين، كـ«ـعبد اللّه زين العابدين» أو كان الأول مفرداً والثاني مضافاً، كـ«ـزيد زين العابدين» أو كانا بالعكس، كـ«ـعبد اللّه كرز» أَتْبَعْتَ الثاني للأول: إما بَدَلاً، أو عَطْفَ بيانٍ، أو قَطَعْتَهُ عن التبعية: إما برفعه خبراً لمبتدأ محذوف، أو بنصبه مفعولاً لفعل محذوف، وإن كانا مفردين، كـ«سعيد كُرْز» جاز ذلك ووَجْهٌ آخر، وهو إضافة الأول إلى الثاني[٣]، وجمهورُ البصريين يوجب

(١) النسخة التي يشير إليها المؤلف في هذه العبارة هي النسخة المشهورة التي بين أيدينا والتي شرح عليها الأشموني وابن عقيل وغيرهما، والعبارة التي يشير إليها المؤلف هي قول الناظم:

وَٱسْمـاً أَتَـىٰ وَكُنْيَـةً وَلَقَبَـا   وَأَخِّـرَنْ ذَا إِنْ سِـوَاهُ صَحِبَـا

و«ذا» اسم إشارة، والمراد به اللقب، والضمير في «سواه» يعود إلى اللقب أيضاً، وتعني هذه العبارة أن اللقب يجب تأخيره عما يصاحبه من النوعين الآخرين اللذين هما الاسم والكنية، فإذا صحب اللقب الكنية وجب تقديم الكنية وتأخير اللقب، وهذا ما يعترض عليه المؤلف، وإذا صحب اللقب الاسم وجب تأخير اللقب، وهذا ما لا خلاف فيه.

(٢) اعلم أن اعتراض المؤلف على عبارة الناظم التي بيناها في الفقرة السابقة مبني على مذهب الجمهور الذين يجوزون ـ فيما إذا اجتمع اللقب والكنية ـ أن تتقدم الكنية على اللقب، وأن يتقدم اللقب على الكنية، وقد كنت جاريت المؤلف والذين اتبعوه من الكتّاب فكتبت على هامش نسختي من شرح الأشموني تصحيحاً لعبارة الألفية هكذا: «لو كان الناظم قد قال * وأخرن هذا إن اسماً صحبا * لكان أولى» ثم بعد مرور زمن اطلعت على نصوص لابن مالك وغيره تدل دلالة صريحة على أن المختار عند ابن مالك أنه يجب تأخير اللقب عما يصاحبه من النوعين الآخرين، سواء أكان المصاحب له اسماً أم كنية، وحينئذ علمت أنه لا يجوز تصحيح عبارته في الألفية بشيء أما الاعتراض عليها فإن كان الاعتراض من جهة أنها تخالف ما عليه الجمهور فمسلم، ولا يضره ـ وهو من هو ـ أن يخالف ما عليه الجمهور، فكم له من الآراء قد خالف فيها الجمهور، وإن كان الاعتراض بأنها تخالف ما عليه الاستعمال العربي المطرد الكثير فكان الواجب أن يستدل لذلك.

(٣) اعلم أولاً أن تجويز الإضافة هو قول الكوفيين والزجاج، وهو الصحيح، وثانياً أن=

هذا الوجه، ويردُّه النَّظَر، وقولُهم: «هٰذَا يَحْيَى عَيْنَانُ»[١].

فصل: والعَلَم الجنسي اسمٌ يعيِّنُ مسماه بغير قيدِ تعيينَ ذِي الأداة الجنسية أو الحضورية، تقول: «أُسَامَةُ أَجْرَأُ مِنْ ثُعَالَةَ»، فيكُون بمنزلة قولك: «الأسد أجرأ من الثعلب» و«أل» في هذين للجنس، وتقول: «هٰذَا أُسَامَةُ مُقْبِلاً»، فيكُون بمنزلة قولك: «هذا الأسد مقبلاً» و«أل» في هذا لتعريف الحضور، وهذا العَلَمُ يُشْبه عَلَم الشخص من جهة الأحكام اللفظية؛ فإنه يمتنع من «أل» ومن الإضافة، ومن الصَّرْفِ إن كان ذا سببٍ آخَرَ، كالتأنيث في: «أسامة» و«ثُعَالَة»؛ وَكَوَزْنِ الفعل في: «بَنَاتِ أَوْبَرَ» و«ابن آوَى»، وَيُبْتَدَأ به، ويأتي الحالُ منه، كما تقدم في المثالَيْنِ[٢]، ويُشْبه

= الإتباع أقيس، والإضافة أكثر في الاستعمال، وثالثاً أن جواز الإضافة مشروط بما إذا لم يوجد ما يمنعها، ومما يمنعها أن يكون الاسم مقروناً بأل نحو «الحارث قفة» «والنعمان بطة» و«الفضل كنزة» أو يكون اللقب مقروناً بأل نحو «هرون الرشيد» «ومحمد الأمين» و«محمد المهدي».

(١) رد المؤلف مذهب البصريين بشيئين: الأول أن النظر لا يساعده، ووجهه أن إضافة الاسم إلى اللقب ـ وهما دالان على شيء واحد تستلزم إضافة الشيء إلى نفسه وقد علم أنه لا يضاف الاسم إلى ما اتحد به معنى، والثاني السماع كقولهم: «هذا يحيى عينان» فقد ورد مرفوعاً ـ قيل بالألف لأنه مثنى فالنون مكسورة، وقيل بالضمة لأنه وصف مثل سكران فالنون مضمومة، وضعفوه ـ ولو كانا متضايفين لقيل «عينين» بالجر.
فإن قلت: لو كانت نون «عينان» مكسورة لجاز فيه أن يكون مضافاً إليه مجروراً بالكسرة الظاهرة إما لأنه وصف، وإما لأنه مثنى جاء على لغة من يلزم المثنى الألف في الأحوال الثلاثة، وإما لأنه مثنى مسمى به عومل معاملة سلمان كما هو في لغة جماعة من العرب.
قلت: أما أنه وصف فلا يسلم لأن الوصف المختوم بالألف والنون يمنع الصرف فكان يجر بالفتحة، وأما أنه مثنى ألزموه الألف فيضعفه أنه جاء بضم النون، وأيضاً لزوم المثنى الألف لغة مهجورة قديمة لا يصار إليها بمجرد الاحتمال، وأما أنه مسمى به وأجري على لغة من يعامله معاملة سلمان فقد كان ينبغي فتح النون، ولم ترد به رواية، بل هي مضمومة أو مكسورة.

(٢) المثالان المتقدمان أحدهما «أسامة أجرأ من ثعالة» وقد وقع فيه علم الجنس مبتدأ، وثاني المثالين «هذا أسامة مقبلاً» وقد جاء فيه الحال من علم الجنس.

النَّكِرَة من جهة المعنى، لأنه شائع في أمَّتِهِ لا يختص به واحد دون آخر.

فصل: وَمُسَمَّى عَلَم الجنس ثلاثَةُ أنواع:

أحدها: وهو الغالب ـ أعْيَانٌ لا تُؤْلَفُ، كالسِّبَاع والحشرات كأسامة، وثُعَالة، وأبي جَعْدَةَ للذئب، وأُم عِرْيَطٍ للعقرب.

والثاني: أعيان تؤلف، كهَيَّان بن بَيَّان للمجهول العين والنسب، وأبي المَضَاء للفرس، وأبي الدَّغْفَاء للأحمق.

والثالث: أمور معنوية، كسُبْحَان للتسبيح، وكَيْسَان لِلْغَدْرِ(١)، ويَسَارِ للمَيْسَرَة(٢)، وفَجَارِ للفَجْرَة، وبَرَّة للمبرة(٣).

هذا باب أسماءِ الإشارة

والمُشَار إليه إما واحد، أو اثنان، أو جماعة، وكلٌّ واحد منها إما مذكر وإما مؤنث، فللمفرد المذكر «ذا»(٤)، وللمفرد المؤنث عشرة، وهي: ذِي، وتِي، وذِهِ، وتِهِ، وذِهْ، وتِهْ، وذِه، وتِه، وذات، وتا، وللمثنى ذَانِ، وتَانِ رفعاً، وذَيْنِ وتَيْنِ جراً ونصباً، ونحو: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾(٥)، مؤول، ولجمعهما: «أولاء» ممدوداً عند

---

(١) ومن ذلك قول ضمرة بن ضمرة:

إذَا ما دَعَوْا كَيْسَان كَانَتْ كُهُولُهُمْ ... إلَى الْغَدْرِ أسْعَى مِنْ شَبَابِهِم المُرْدِ

(٢) ومن ذلك قول الشاعر:

(٣) قد ورد برة وفجار معاً في قول النابغة:

إنَّـا اقْتَسَمْنَـا خُطَّتَيْنَـا بَيْنَنَـا ... فَحَمَلْتُ بَرَّةَ وَاحْتَمَلْتَ فَجَارِ

(٤) ويضاف إلى «ذا» في الإشارة للمفرد المذكر ثلاثة ألفاظ أخرى. وهي «ذاء» بهمزة مكسورة بعد الألف، و«ذائه» بزيادة هاء مكسورة، و«ذاؤه» بضم الهمزة والهاء، وقد جاء قول الراجز:

هَـذَاؤُهُ الـدَّفْتَـرُ خَيْـرُ دَفْتَـرِ ... فِي كَفِّ قَرْمٍ مَـاجِدٍ مُصَـوَّرِ

بكسر الهاء وبضمها، فهو شاهد على اللغتين الأخيرتين.

(٥) سورة طه،الآية: ٦٣؛ وقد أطال المؤلف في «شرح الشذور» في تخريج هذه الآية، ومما أولت به أن «إن» بمعنى نعم وهذان مبتدأ، ومما أولت به أن «إن» مؤكدة، واسمها =

الحجازيين ومقصوراً عند تميم، ويقلُّ مجيئه لغير العقلاء كقوله:

٤٢ ـ * وَالْعَيْشَ بَعْدَ أُولئِكَ الأَيَّام *

= ضمير شأن محذوف، وهذان مبتدأ، ولساحران خبر المبتدأ، والمبتدأ وخبره جملة في محل رفع خبر إن، ولن تجد كلاماً مفصلاً مثل ما تجده فيه فارجع إليه (ص ٤٨ بتحقيقنا).

٤٢ ـ هذا عجز بيت من الكمال، وصدره قوله:

* ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى *

وهذا بيت من قصيدة لجرير بن عطية بن الخطفي يهجو فيها الفرزدق، وقبله وهو مطلع القصيدة ـ قوله:

سَرَتِ الْهُمُومُ فَبِتْنَ غَيْرَ نِيَامِ وَأَخُو الْهُمُومِ يَرُومُ كُلَّ مَرَامِ

اللغة: «مرام» يحتمل هذا اللفظ أن يكون مصدراً ميمياً من قولهم: رام الشيء يرومه روماً ومراماً، ويحتمل أن يكون اسم مكان أو اسم زمان من هذا الفعل أيضاً، والميم زائدة على كل حال، ووزنه مفعل مثل مفتح ومدخل، وفيه إعلال بالنقل والقلب «المنازل» جمع منزل أو منزلة، وكونه هنا جمع منزلة أولى لقوله فيما بعد «منزلة اللوى» والمنزل والمنزلة مكان النزول «اللوى» بكسر اللام وفتح الواو مقصوراً ـ هو في الأصل منقطع الرملة، وهو هنا اسم مكان بعينه، وقد أكثرت الشعراء من ذكره، وهو واد من أودية بني سليم، ويوم اللوى: موقعة كانت فيه، وكان الظفر فيها لبني ثعلبة على بني يربوع.

الإعراب: «ذم» فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، ويجوز تحريكه بالحركات الثلاث: فإن حركته بالفتح فإنك تقول: وحرك بالفتح طلباً للتخفيف، وإن حركته بالضم فإنك تقول: وحرك بالضم لاتباع آخره أوله، وإن حركته بالكسر فإنك تقول: وحرك بالكسر على ما هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المنازل» مفعول به لذم، منصوب بالفتحة الظاهرة «بعد» ظرف متعلق بذم، أو متعلق بمحذوف حال من المنازل، وبعد مضاف و«منزلة» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، ومنزلة مضاف و«اللوى» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «والعيش» الواو حرف عطف، العيش: معطوف على المنازل، والمعطوف على المنصوب منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «بعد» ظرف متعلق بذم، أو متعلق بمحذوف حال من العيش، وبعد =

فصل: وإذا كان المُشَار إليه بعيداً لحقته كافٌ حَرْفية تتصرَّف تَصَرُّفَ الكاف الاسمية غالباً، ومن غير الغالب: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾[(١)]، ولك أن تزيد قبلها لاماً[(٢)]،

= مضاف واسم الإشارة في «أولئك» مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر، والكاف حرف خطاب «الأيام» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة، وبدل المجرور مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «أولئك الأيام» حيث أشار بأولاء إلى الأيام، والأيام: جمع يوم، وهو من غير العقلاء، وفي ذلك دليل على جواز الإشارة بأولاء إلى جمع غير العاقل ومثله قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالبَصَرَ وَالفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مسؤولاً﴾. وقد قال ابن هشام: «ويروى الأقوام بدل الأيام، فلا شاهد فيه. وزعم ابن عطية أن هذه الرواية هي الصواب، وأن الطبري غلط إذ أنشده الأيام، وأن الزجاج اتبعه في هذا الغلط» اهـ. كلامه. قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه: ورواية النقائض لمحمد بن حبيب «الأقوام» كما ذكره ابن عطية.

(١) سورة المجادلة، الآية: ١٢؛ ووجه الدلالة من هذه الآية أن الخطاب لجمع الذكور بدليل قوله سبحانه (لكم) وقد اقتصر في اسم الإشارة على كاف الخطاب مفتوحة من غير أن يضم إليها ميم الجمع، ودون هذه اللغة لغة ثالثة، وهي أي تلحق اسم الإشارة كاف مفتوحة في جميع الأحوال، ومن شواهد الاكتفاء بالكاف مع غير الواحد المذكر قول الشاعر، ولو أنه في غير اسم الإشارة:

وَلَسْتُ بِسَائِلٍ جَارَاتِ بَيْتِي أَغُيَّابٌ رِجَالُكَ أَمْ شُهُودُ؟

(٢) قالوا في المفرد المذكر «ذلك» وفي المفردة المؤنثة «تلك» كما قالوا «تالك» بزيادة لام وكاف على اسم الإشارة الموضوع لكل منهما، وشواهد الأول والثاني كثيرة، قال الله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾ وقال سبحانه: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ﴾ ومن شواهد اللفظ الثالث قول القطامي:

تَعَلَّمْ أَنَّ بَعْدَ الغَيِّ رُشْداً وَأَنَّ لِتَالِكَ الغُمَرِ انْقِشَاعَا

وأصل لام البعد هذه أن تكون ساكنة، فلما قالوا «ذالك» التقى ساكنان الألف في اسم الإشارة واللام، فكسروا اللام للتخلص من التقاء الساكنين، وكانت الحركة هي الكسرة لأنها الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، ولما قالوا: «تيلك»، اجتمع الساكنان، فحذفوا الياء للتخلص منهما ولأن الكسرة التي قبلها تدل عليها.

إلا في التثنية مطلقاً، وفي الجمع في لغة من مَدَّهُ[1]، وفيما سَبَقَتْهُ «ها»، وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقاً.

فصل: ويشار إلى المكان القريب[2] بهُنَا أو هٰهُنَا، نحو: ﴿إِنَّا هَٰهُنَا قَاعِدُونَ﴾[3]، وللبعيد بهُنَاكَ أو هٰهُنَاكَ أو هُنَالِكَ أو هَنَّا أو هِنَّا أو هنت أو ثَمَّ، نحو: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الْآخَرِينَ﴾[4].

هذا باب الموصول

وهو ضربان: حرفي، واسمي:

فالحرفيُّ: كلُّ حرفٍ أُوِّلَ مع صِلَتِهِ بمصدر، وهو ستة: أَنَّ، وأَنْ، ومَا، وكَيْ، ولَوْ، والّذي، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا﴾[5] ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾[6] ﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾[7] ﴿لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾[8] ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ

---

(١) احترز بهذه العبارة عمن لغتهم قصر «أولاء» فإن منهم من يأتي باللام، وهؤلاء هم قيس وربيعة وأسد ومن شواهد ذلك قول شاعرهم:

أولَالِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أُشَابَةً وَهَلْ يَعِظُ الضِّلِّيلَ إلَّا أُولَالِكَا

وإنما قلنا: «إن منهم من يأتي باللام» لأن بني تميم ممن لغتهم القصر، وهم لا يأتون باللام مطلقاً، كما قال المؤلف. والأشابة ـ بضم الهمزة ـ الأخلاط من الناس، يريد أن قومه من أب واحد.

(٢) لا تظن أنه لا يشار إلى المكان إلاَّ بهذه الألفاظ، فإن ذلك ليس مراداً وإنما المراد أن هذه الألفاظ لا يشار بها إلاَّ إلى المكان، في حين أن الألفاظ التي سبق تعدادها يشار بها إلى المكان وإلى غير المكان، تقول: هذا المكان طيب الهواء، وهذه الأمكنة فسيحة الأرجاء.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٢٤.

(٤) سورة الشعراء، الآية: ٦٤.

(٥) سورة العنكبوت، الآية: ٥١.

(٦) سورة البقرة، الآية: ١٨٤.

(٧) سورة ص، الآية: ٢٦.

(٨) سورة الأحزاب، الآية: ٣٧.

يُعَمَّرُ﴾[1] ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾[2].

(١) سورة البقرة، الآية: ٩٦.
(٢) سورة التوبة، الآية: ٦٩.

ومما يجب أن تعلمه أن «أنّ» المفتوحة الهمزة المشددة النون توصل بجملة اسمية، وتؤول مع معموليها بمصدر، ثم إن كان خبرها مشتقاً نحو «علمت أن زيداً نائم» كان المصدر من لفظه، أي علمت قيام زيد، وإن كان خبر أن جامداً، نحو علمت أن زيداً أخوك» كان المصدر من لفظ الكون مضافاً إلى اسمها، أي علمت كون زيد أخاك، وإن كان خبرها ظرفاً نحو «علمت أن زيداً عندك» أو جاراً ومجروراً نحو «علمت أن زيداً في الدار» كان المصدر لفظ الاستقرار أو ما في معناه مضافاً إلى الاسم، أي علمت استقرار زيد في الدار، أو عندك.

وأما «أن» المفتوحة الهمزة الساكنة النون أصالة فتوصل بالجمل الفعلية، التي فعلها مضارع إجماعاً نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ والتي فعلها ماض نحو: «رضيت أن صاحبت زيداً» والتي فعلها أمر نحو «أرسلت إلى زيد أن اصنع ما كلفتك» على خلاف في الأخيرين.

وأما «ما» المصدرية فتوصل بالجملة الاسمية نحو «لا أصحبك ما زيد صديقك» وبالجمل الفعلية التي فعلها متصرف غير أمر، نحو «لا أرضى عنك ما صاحبت زيداً».

وأما «لو» فتوصل بالجمل الفعلية بشرط أن يكون فعلها متصرفاً غير أمر، نحو قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾. وأما مجيء «الذي» موصولاً حرفياً فهو وجه حكاه أبو علي الفارسي عن يونس بن حبيب، وقد مثلوا له بقوله تعالى: ﴿وخُضْتُمْ كالَّذِي خَاضُوا﴾ وسبب ذلك عندهم أن «الذي» مفرد، وما بعده جمع، فلو كان موصولاً اسمياً لقيل «كالذي خاض» أو لقيل «كالذين خاضوا» وقد يجاب عن ذلك بأحد جوابين، الأول أن «الذي» اسم موصول صفة لموصوف محذوف، وتقدير الكلام: خضتم خوضاً كالخوض الذي خاضوا، والعائد ضمير محذوف منصوب بخاضوا: أي خاضوه، والجواب الثاني أن «الذي» اسم موصول للجميع، وأصله «الذين» فحذفت النون، كما حذفت في قول الأشهب بن رميلة:

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ ... هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ

فإن الكلام يدل على أنه أراد «وإن الذين حانت بفلج دماؤهم» فحذف النون، ونظيره قول الراجز:

يَا رَبِّ عَبْسٍ لاَ تُبَارِكْ فِي أَحَدْ ... فِي قَائِمٍ مِنْهُمْ وَلاَ فِيمَنْ قَعَدْ =

والاسميُّ ضربانِ: نَصٌّ، ومشترك.

فالنصُّ ثمانية: منها للمفرد المذكر «الذي» للعالم وغيره، نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ﴾[1] ﴿هَذَا يَوْمُكُمُ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾[2]، وللمفرد المؤنث: «التي» للعاقلة وغيرها، نحو: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾[3] ﴿مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا﴾[4]، ولتثنيتهما: «اللّذَانِ» و«اللّتَانِ» رفعاً، و«اللّذَيْنِ» و«اللّتَيْنِ» جرّاً ونصباً، وكان القياسُ في تثنيتهما وتثنية: «ذَا» و«تَا»، أن يقال: اللّذِيَانِ وَاللّتِيَانِ وَذَيَانِ وَتَيَانِ، كما يقال القَاضِيَانِ ـ بإثبات الياء ـ وَفَتَيَانِ ـ بقلب الألف ياء ـ ولكنهم فرّقوا بين تثنية المبني والمعرب، فحذفوا الآخر، كما فرقوا في التصغير، إذ قالوا: اللّذَيَّا وَاللّتَيَّا وَذَيَّا وَتَيَّا، فأبقوا الأوّلَ على فتحه، وزادوا ألفاً في الآخر عِوَضاً عن ضمة التصغير، وتميم وقيس تُشَدِّد النون فيهما تعويضاً من المحذوف أو تأكيداً للفرق، ولا يختصُّ ذلك بحالة الرفع خلافاً للبصريين؛ لأنه قد قرىء في السبع ﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِّ﴾[5] ﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِّ﴾[6]، بالتشديد، كما قرىء ﴿وَاللَّذَانِّ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ﴾[7]، ﴿فَذَانِّكَ بُرْهَانَانِ﴾[8]، وَبَلْحَرِثُ بن كَعْب وبعضُ ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان، قال:

=

* إلاَّ الَّذِي قَامُوا بِأَطْرَافِ المَسَدْ *

فإن الكلام يدل على أنه أراد «إلاَّ الذين قاموا» والنون تحذف من المثنى والجمع في الموصولات كالشاهدين ٤٣ و٤٤ الآتيين لطول الاسم الموصول بالصلة والعائد، وسيأتي هذا الكلام موضحاً.

(١) سورة الزمر، الآية: ٧٤.

(٢) سورة الأنبياء، الآية: ١٠٣.

(٣) سورة المجادلة، الآية: ١.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٤٢.

(٥) سورة فصلت، الآية: ٢٩.

(٦) سورة القصص، الآية: ٢٧.

(٧) سورة النساء، الآية: ١٦.

(٨) سورة القصص، الآية: ٣٢.

٤٣ - * أَبَنِـي كُلَيْـبٍ إِنَّ عَمَّـيَّ اللَّـذَا *

---

٤٣ - هذا صدر بيت من الكامل، وهو للأخطل التغلبي النصراني، واسمه غياث بن غوث، من كلمة يهجو فيها جريراً، وعجزه قوله:

* قَتَـلا الْمُلُـوكَ وَفَكَّكَـا الأَغْـلاَلاَ *

اللغة: «بني كليب» أراد بهم قوم جرير، وأبوهم كليب بن يربوع «عميّ» مثنى عم مضاف إلى ياء المتكلم، والعم: أخو الأب، وأراد بعميه أبا حنش عصم بن النعمان، قاتل شرحبيل بن الحارث بن عمرو آكل المرار يوم الكلاب الأول، ودوكس بن الفدوكس، وقيل: عمه الآخر هو عمرو بن كلثوم التغلبي قاتل عمرو بن هند «الأغلال» جمع غل ـ بضم الغين المعجمة، بزنة قفل وأقفال ـ والغل: حديدة تجعل في عنق الأسير. ونسب الشيخ خالد البيت الشاهد إلى الفرزدق، وقال: «وعمي ـ بالتثنية ـ هما هذيل بن هبيرة وهذيل بن عمران الأصغر» وهو كلام خال عن التحقيق والرجوع إلى الرواية.

المعنى: يفتخر على جرير بأن قومه فوارس شجعان صناديد، وأن منهم اللذين قتلا ملكين عظيمين واستنقذا منهما الأسارى.

الإعراب: «أبني» الهمزة حرف لنداء القريب، بني: منادى منصوب بالياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وبني مضاف و«كليب» مضاف إليه «إن» حرف توكيد ونصب «عمي» اسم إن، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقديراً لأنه مثنى، وياء المتكلم المدغمة في ياء التثنية مضاف إليه «اللذا» خبر إن «قتلا» قتل: فعل ماض، وألف الاثنين فاعل «الملوك» مفعول به، والجملة لا محل لها صلة «وفككا» الواو عاطفة، فكك: فعل ماض، وألف الاثنين فاعله، مبني على السكون في محل رفع «الأغلال» مفعول به، والألف للإطلاق، والجملة لا محل لها عطف على جملة الصلة.

الشاهد فيه: قوله «اللذا» حيث حذف النون من مثنى الذي المرفوع، وقد عرفت في إعراب البيت أن قوله «اللذا» خبر إن.

وإنما استجاز بلحرث بن كعب أجمعون وبعض بني ربيعة حذف نون «اللذان» وحذف نون «اللتان» لأن الموصول لما طال بالصلة والعائد أرادوا تقصيره لكون الصلة والموصول كالشيء الواحد. واعلم أنه لم يرد عنهم هذا الحذف في هاتين الكلمتين إلاَّ في حالة الرفع، وقد ورد عن بعض العرب حذف نون «الذين» جمع الذي في لغة من =

وقال:

٤٤ ـ * هُمَـا اللّتَـا لَـوْ وَلَـدَتْ تَمِيـمُ *

= جاء به بالياء، وفي لغة من جاء به بالواو، فأما الأول فمنه قول الشاعر في بعض تخريجاته، وقد أنشدناه من قبل:

وَإنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ   هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ

وخرج عليه بعض العلماء قول الله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ فقد زعموا أن التقدير: وخضتم كالذين خاضوا، وأما الثاني فمنه قول الشاعر:

نَحْنُ الـذُّو بِعُكَاظِ طَيَّرُوا شَرَراً   من رُوسِ قَوْمِكَ ضَرْباً بِالمَصَاقِيلِ

قالوا أراد «نحن الّذون» على لغة من جاء به بالواو في حال الرفع ـ وستأتي مشروحة ـ فحذف النون تخفيفاً.

٤٤ ـ هذا بيت من الرجز المشطور، ينسب إلى الأخطل التغلبي صاحب الشاهد السابق، وبعده قوله:

* لَقِيلَ فَخْرٌ لَهُمْ صَمِيمُ *

اللغة: «تميم» اسم قبيلة، وأبوها تميم بن مر بن أد بن طابخة، ويجوز فيها التأنيث باعتبار القبيلة والتذكير باعتبار الأب «فخر» الفخر ـ بفتح فسكون هنا، وقد تحرك خاؤه، ومثله الفخار والفخارة ـ بفتح فائهما ـ هو التمدح بالخصال، وأراد هنا الشرف وعظيم المنزلة «صميم» خالص لا شائبة تشوبه أصلاً.

المعنى: يمدح امرأتين بأنه لو ولدتهما تميم لكان لتميم بهذه الولادة الفخر الذي لا يشوبه شيء.

الإعراب: «هما» ضمير منفصل مبتدأ «اللتا» اسم موصول خبر المبتدأ «لو» حرف شرط غير جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب «ولدت» ولد: فعل ماض، والتاء دالة على تأنيث الفاعل «تميم» فاعل ولد، مرفوع بالضمة الظاهرة «لقيل» اللام واقعة في جواب لو، قيل: فعل ماض مبني للمجهول «فخر» خبر مبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: هذا فخر «لهم» جار ومجرور متعلق بفخر أو بمحذوف صفة له «صميم» صفة لفخر، ويجوز أن يكون قوله «فخر» مبتدأ، والجار والمجرور بعده متعلقاً بمحذوف خبر، والذي سوغ الابتداء به مع كونه نكرة شيئان: أحدهما وصفه بصميم، وثانيهما كونه في معنى الفعل نحو (سلام على آل ياسين) ونحو «عجب لك» وعلى أية حال تكون جملة المبتدأ وخبره في محل رفع نائب فاعل لقيل، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها صلة الموصول. =

ولا يجوز ذلك في ذَانِ وتَانِ للإلباس.

وتلَخّص أن في نون الموصول ثلاثَ لُغَاتٍ، وفي نون الإشارة لُغتَان.

ولجمع المذكَّرِ كثيراً ولغيره قليلاً «الأُلَى» مقصوراً، وقد يُمَدُّ، و«الّذِينَ» بالياءِ مطلقاً، وقد يقال بالواو رفعاً، وهو لُغة هُذَيْل أو عُقَيْل، قال:

= **الشاهد فيه:** قوله «اللتا» حيث حذف النون من مثنى التي المرفوع، فقد عرفت أنه خبر المبتدأ الذي هو الضمير المنفصل، وقد أخبرناك في شرح الشاهد السابق أن هذا الحذف مما يجوز في لغة بلحرث بن كعب أجمعين وبعض بني ربيعة، وأن الذي حفظه العلماء عنهم حذف النون من المثنى المرفوع، ولم يحفظ عنهم حذف النون من المثنى المنصوب والمخفوض.

فإن قلت: فما عسى أن يكون السر في تجويزهم الحذف من المثنى في حالة الرفع دون حالتي النصب والخفض؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك: إن امتناع التباس المثنى بالمفرد في حالة الرفع قد أباحت لهم الحذف، وإن جواز التباس المفرد بالمثنى في حالتي النصب والجر هو الذي منعهم من الحذف، ألا ترى أنك لو قلت «إن التي لو ولدت تميم لكان لتميم بذلك الفخر كل الفخر» لم يدر أردت المفرد فلا حذف، أم أردت المثنى فحذفت النون؟ ولهذا تجدهم لم يجيئوا في «ذان» و«تان» بحذف النون؛ لأن حذفها في حال الرفع يوقع في اللبس فلا يدرى أمثنى أراد المتكلم أم مفرداً.

فإن قلت: فكيف يمكن الالتباس وقد علمنا أن صلة الموصول لا بد أن تشتمل على ضمير يربط الموصول بالصلة، وهذا الضمير يجب أن يكون مطابقاً للموصول في إفراده وتثنيته وجمعه، فأنا آمن ـ بوجود هذا العائد ـ من التباس المفرد بالمثنى!؟

فالجواب عن هذا أن نقول لك: لقد حفظت شيئاً وغابت عنك أشياء! فإن هذا الضمير ـ وإن يكن مما لا بد منه ـ غير واجب الذكر، بل قد يكون مذكوراً، وقد يكون محذوفاً وهو مراد، فلو حذف هذا الضمير لالتبس الكلام كما في المثال الذي ذكرناه لك، ثم إن الصلة لا يجب أن تكون جملة يظهر فيها الضمير أحياناً، بل قد تكون الصلة ظرفاً نحو أن تقول «إن الذي ـ أو التي ـ عندك من قوم صالحين» فلا يدري المخاطب أمفرداً أردت أم جمعاً، فلما كان الالتباس حادثاً في كثير من صور الكلام امتنعوا من الحذف، فتفهم هذا القول والله يرشدك.

٤٥ ـ نَحْنُ الَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

ولجمع المؤنث: «اللاتِي» و«اللائِي»، وقد تحذف ياؤهما، وقد يتقارض الألَى واللائِي، قال:

---

٤٥ ـ هذا بيت من الرجز المشطور، وقد اختلفت كلمة العلماء في نسبة هذا البيت إلى قائله اختلافاً كثيراً، ونسبه أبو زيد (النوادر ٤٧) إلى رجل جاهلي من بني عقيل سماه أبا حرب الأعلم، ونسبه الصاغاني في العباب إلى ليلى الأخيلية، ونسبه جماعة إلى رؤبة بن العجاج، وهو غير موجود في ديوانه. وبعد الشاهد في رواية أبي زيد:

نَحْنُ قَتَلْنَا المَلِكَ الْجَحْجَاحَا وَلَمْ نَدَعْ لِسَارِحٍ مُرَاحَا
إلاَّ دِيَاراً أَوْ دَماً مُفَاحَا نَحْنُ بَنُو خُوَيْلِدٍ صُرَاحَا

* لاَ كَذِبَ الْيَوْمَ وَلاَ مِزَاحَا *

اللغة: «نحن الذون» هكذا وقع في رواية النحويين لهذا البيت، والذي رواه الثقة أبو زيد في نوادره على الوجه المشهور في لغة عامة العرب «نحن الذين» وقوله «صبحوا» معناه جاؤوا بعددهم وعددهم في وقت الصباح مباغتين للعدو، وعلى هذا يجري قول الله تعالى: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ مُصْبِحِينَ﴾ «النخيل» ـ بضم النون وفتح الخاء ـ اسم مكان بعينه «غارة» اسم من الإغارة على العدو «ملحاحا» هو مأخوذ من قولهم «ألح المطر» إذا دام، وأراد أنها غارة شديدة تدوم طويلاً «مفاحا» بضم الميم ـ قد أريق حتى يسيل «صراحا» يريد أن نسبهم إليه صريح خالص لا شبهة فيه ولا ظنة، وهو بزنة غراب. وجعله العيني وتبعه البغدادي بكسر الصاد جمع صريح، مثل كريم وكرام.

الإعراب: «نحن» ضمير منفصل مبتدأ «الذون» اسم موصول خبره «صبحوا» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها صلة «الصباحا، يوم» ظرفان يتعلقان بقوله «صبحوا» ويوم مضاف، و«النخيل» مضاف إليه «غارة» مفعول لأجله، ويجوز أن يكون حالاً بتأويل المشتق، أي: مغيرين، وقوله «ملحاحا» نعت لغارة.

الشاهد فيه: قوله «الذون» حيث جاء به بالواو في حالة الرفع كما لو كان جمع مذكر سالماً، وبعض العلماء قد اغتر بمجيء «الذون» في حالة الرفع ومجيء «الذين» في حالتي النصب والجر، فزعم أن هذه الكلمة معربة وأنها جمع مذكر سالم حقيقة، وذلك بمعزل عن الصواب، والصحيح أنه مبني جيء به على صورة المعرب، والظاهر أنه مبني على الواو والياء.

٤٦ ـ * مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الأُلَى كُنَّ قَبْلَهَا *

---

٤٦ ـ هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* وَحَلَّتْ مَكَاناً لَمْ يَكُنْ حُلَّ مِنْ قَبْلُ *

وقد نسبوا هذا البيت إلى مجنون ليلى قيس بن ملوح العامري، ولم أجده في ديوان شعره، ووجدت صاحب تزيين الأسواق (١/ ٦٥) قد نسبه إليه ثالث ثلاثة أبيات، والبيتان اللذان قبله هما قوله:

أَظُنُّ هَوَاهَا تَارِكِي بِمَضَلَّةٍ ... مِنَ الأَرْضِ لاَ مَالٌ لَدَيَّ وَلاَ أَهْلُ

وَلاَ أَحَدٌ أُفْضِي إِلَيهِ وَصِيَّتِي ... وَلاَ صَاحِبٌ إِلاَّ المَطِيَّةُ والرَّحْلُ

اللغة: «محا» تقول: محوت الكتابة أمحوها محواً ـ من باب نصر ـ إذ أزلتها «الألى كن قبلها» أراد النساء اللاتي عرفهن وأحبَّهن من قبل أن يتعرف إلى ليلى «وحلت مكاناً ـ الخ» أراد أن حبها لم يكتف بأن أزال كل أثر في قلبه لمن كان قبلها، بل زاد على ذلك أن حل مكاناً كان فارغاً من الهوى.

المعنى: أراد أن حب هذه المرأة قد ملك عليه كل قلبه، وأنه غطى على كل حب كان قبلها، وأنه لم يترك له متصرفاً.

الإعراب: «محا» فعل ماض «حبها» حب: فاعل محا، وحب مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه «حب» مفعول به، وحب مضاف و «الألى» اسم موصول مضاف إليه «كن» كان: فعل ماض ناقص، ونون النسوة العائد على الألي اسمها «قبلها» قبل: ظرف متعلق بمحذوف خبر كان، وقبل مضاف وضمير الغائبة العائد إلى المحبوبة مضاف إليه، وجملة كان واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول «وحلت» الواو عاطفة، حل: فعل ماض، والتاء علامة على تأنيث الفاعل، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «مكاناً» مفعول به لحل «لم» نافية جازمة «يكن» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المكان «حل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم يكن، وجملة الفعل ونائب فاعله في محل نصب خبر يكن، وجملة يكن واسمه وخبره في محل نصب صفة لمكان «من» حرف جر «قبل» ظرف زمان مبني على الضم في محل جر بمن، والجار والمجرور متعلق بحل المبني للمجهول.

الشاهد فيه: قوله «الألى كن قبلها» حيث استعمل لفظ «الألى» في جماعة الإناث =

أي حب اللاتي، وقال:

٤٧ - فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمَنَّ مِنْهُ عَلَيْنَا اللَّاءِ قَدْ مَهَدُوا الْحُجُورَا

أي الذين.

= العاقلات والدليل على ذلك شيئان: أولهما المعنى، فإنه يريد أن حب هذه المرأة قد أزال حب النساء الألى كن قبلها، وثانيتهما الضمير الموضوع لجماعة الإناث في قوله «كن قبلها» فإنه يدل على ما ذكرناه من أن المراد بالألى جماعة الإناث. ومثل هذا الشاهد قول الآخر:

فأمَّا الأُولَى يَسْكُنَّ غَوْرَ تِهَامَةٍ فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الْحِجْلَ أَفْصَمَا

والأصل في «الأولى» أن يستعمل في جمع الذكور، نحو قول الشاعر:

رَأَيْتُ بَنِي عَمِّي الأُولَى يَخْذُلُونَنِي عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ إِذْ يَتَقَلَّبُ

وسنذكر له شاهد آخر ـ كما سنذكر للممدود شواهد ـ مع شرح الشاهد التالي.

٤٧ ـ هذا البيت من الوافر، وهو لرجل من بني سليم لم يعينه العلماء.

اللغة: «أمن» أفعل تفضيل من قولهم «من عليه» إذا أنعم عليه «مهدوا» ـ بفتح الهاء مخففة ـ من قولك «مهدت الفراش مهداً» إذا بسطته، ووطأته، وهيأته ومن هنا سمي الفراش مهداً لوثارته وبسطه، وقال الله تعالى: ﴿فَلِأَنْفُسِهِمْ يَمْهَدُونَ﴾ أي: يوطئون. ومن ذلك تمهيد الأمور، أي: تسويتها وإصلاحها «الحجور» جمع حجر ـ بفتح الحاء أو كسرها أو ضمها ـ وهو حضن الإنسان. ويقال «نشأ فلان في حجر فلان» ـ بكسر الحاء أو فتحها ـ يريدون في حفظه وستره ورعايته.

المعنى: ليس آباؤنا ـ وهم الذين أصلحوا شأننا ومهدوا أمرنا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد ـ أكثر نعمة علينا وفضلاً من هذا الممدوح.

الإعراب: «ما» نافية بمعنى ليس «آباؤنا» آباء: اسم ما، وآباء مضاف والضمير مضاف إليه «بأمن» الباء زائدة، وأمن: خبر ما «منه، علينا» كلاهما جار ومجرور متعلق بأمن، وقوله «اللاء» اسم موصول صفة لآباء «قد» حرف تحقيق «مهدوا» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها صلة الموصول «الحجورا» مفعول به لقوله مهدوا، والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله «اللاء» حيث أطلقه على جماعة الذكور العقلاء، فجاء به وصفاً لآباء، وهو قليل، وإنما يطلق عليهم أصالة «الألى» مقصوراً أو ممدوداً، فمن الأول قول أبي ذؤيب الهذلي: =

والمشترك ستة: مَنْ، ومَا، وأيٌّ، وألْ، وذُو، وذا.

فأما «مَنْ» فإنها تكون للعالِمِ، نحو: ﴿وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الكِتَابِ﴾.[1] ولغيره في ثلاث مسائل:

إحداها: أن يُنَزَّلَ منزلتَهُ نحو: ﴿مَنْ لاَ يَسْتَجِيبُ له﴾[2] وقوله:

٤٨ ـ * أسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ *

= وَتُبْلِي الأُلَى يَسْتَلْئِمُونَ عَلَى الأُلَى تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كالحِدَإِ القُبْلِ

والاستشهاد هنا في قوله «يستلئمون» ومن الثاني قوله خلف بن حازم:

إلَى النَّفَرِ البِيضِ الأُلاَءِ كَأَنَّهُمْ صَفَائِحُ يَوْمَ الرَّوْعِ أَخْلَصَهَا الصَّقْلُ

(١) سورة الرعد، الآية: ٤٣

(٢) سورة الأحقاف، الآية: ٥

٤٨ ـ هذا صدر بيت من الطويل، وهو من بيت آخر سابق عليه هكذا:

بَكَيْتُ عَلَى سِرْبِ الْقَطَا إذ مَرَرْنَ بِي فَقُلْتُ وَمِثْلِي بِالْبُكَاءِ جَدِيرُ:
أَسِرْبَ القَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إلَى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ

والبيتان للعباس بن الأحنف، أحد الشعراء المولدين. وقد جاء بهما المؤلف تمثيلاً لا استشهاداً، كما يفعل المحقق الرضي ذلك كثيراً فيمثل بشعر المتنبي والبحتري وأبي تمام، وقيل: قائلهما مجنون ليلى، وهو ممن يستشهد بشعره، وقد وجدت بيت الشاهد ثابتاً في كل ديوان من الديوانين ديوان المجنون وديوان العباس، وذلك من خلط الرواة.

اللغة: «سرْب» السرب: جماعة الظباء والقطا ونحوهما، و«القطا» طائر «جدير» لائق وحقيق «هويت» ـ بكسر الواو ـ أي أحببت.

الإعراب: «بكيت» فعل وفاعل «على سرب» جار ومجرور متعلق ببكيت، وسرب مضاف و«القطا» مضاف إليه «إذ» ظرف زمان متعلق ببكيت مبني على السكون في محل نصب «مررن» فعل وفاعل «بي» جار ومجرور متعلق بمر «فقلت» فعل وفاعل «ومثلي» الواو للحال، مثل: مبتدأ، وياء المتكلم مضاف إليه «بالبكاء» جار ومجرور متعلق بقوله «جدير» الآتي «جدير» خبر المبتدأ «أسرب» الهمزة حرف نداء، وسرب: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وسرب مضاف، و«القطا» مضاف إليه «هل» حرف استفهام «من» مبتدأ «يعير» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى=

وقوله:

٤٩ ـ أَلَا عِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالِي وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي العُصُرِ الْخَالِي

= من، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «جناحه» جناح: مفعول به ليعير، والضمير مضاف إليه «لعلي» لعل: حرف ترجٍّ ونصب، والياء اسمها «إلى» حرف جر «من» اسم موصول مبني على السكون في محل جر بإلى، والجار والمجرور متعلق بقوله «أطير» الآتي «قد» حرف تحقيق «هويت» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة في محل رفع خبر «لعل».

الشاهد فيه: قوله «من يعير» حيث استعمل «من» في غير العاقل، فأطلقه على القطا، لأنه ناداه أول الأمر بقوله «أسرب القطا» والنداء معناه طلب إقبال من تناديه عليك، ولا يتصور أن تطلب الإقبال إلاَّ من العاقل الذي يفهم الطلب ويفهم الإقبال ويصنعه، فلما تقدم بندائه استساغ أن يطلق عليه اللفظ الذي لا يستعمل إلاَّ في العقلاء بحسب وضعه ومثل ذلك الشاهد الذي يلي هذا وهو قول امرىء القيس بن حجر الكندي:

أَلَا عِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالِي وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي العُصُرِ الخَالِي

٤٩ ـ هذا بيت من الطويل، وهو مطلع قصيدة لامرىء القيس بن حجر الكندي.

اللغة: «عم صباحاً» هذه إحدى تحيات العرب في الجاهلية، كانوا يقولون: عم صباحاً، وعم مساءً، وعم ظلاماً، ويقولون: انعم صباحاً، وانعم مساءً. وقد اختلفوا في «عم» فقال بعض أهل اللغة: هو فعل أمر من المثال الواوي وماضيه وعم، وقال بعضهم: بل هو مقتطع من «انعم» بحذف همزة الوصل والنون الساكنة بعدها «الطلل» كل ما بقي شاخصاً مرتفعاً من آثار ديار الأحبة، وأما ما بقي فيها لاصقاً بالأرض فهو الرسم «البالي» اسم فاعل من بلي الشيء يبلى ـ على مثال رضي يرضى ـ إذا أصابه البلى «العصر» بضمتين ـ لغة في العصر بفتح فسكون «الخالي» الماضي.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح «عم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «صباحاً» ظرف زمان منصوب بعم «أيها» أي: منادى بحرف نداء محذوف، مبني على الضم في محل نصب، وها: حرف تنبيه «الطلل» نعت لأي «البالي» نعت للطلل «وهل» حرف استفهام «يعمن» فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبني على السكون لا محل له «من» اسم موصول فاعل يعم، مبني على السكون في محل رفع «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الاسم الموصول «في العصر» جار ومجرور متعلق =

فدُعاء الأصنام ونِداء القَطَا والطّلَل سَوَّغَ ذلك.

الثانية: أن يجتمع مع العاقل فيما وقعت عليه «مَنْ» نحو: ﴿كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾ (١)، لشمُوله الآدميينَ والملائكةَ والأصنامَ، ونحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمٰوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ﴾ (٢)، ونحو: ﴿مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ﴾ (٣)، فإنه يشمل الآدميَّ والطائرَ.

الثالثة: أن يقترن به في عمومٍ فُصِّل بمن، نحو: ﴿مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ﴾ (٣) و ﴿مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾ (٣) لاقترانهما بالعاقل في عموم ﴿كلَّ دابة﴾ (٣).

وأما «ما» فإنها لما لا يَعْقِلُ وَحْدَه، نحو: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ﴾ (٤)، وله مع العاقل، نحو: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمٰوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ﴾ (٥)، ولأنواع مَنْ يعقل، نحو: ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ﴾ (٦)، وللمُبهَمِ أمْرُهُ كقولك وقد رأيت شَبَحاً: «انْظُرْ إِلَى مَا ظَهَرَ».

والأربعة الباقية للعاقِلِ وغيرِه؛ فأما «أيٌّ» فخالَفَ في موصوليتها ثعلب، ويردُّه قوله:

= بمحذوف خبر كان «الخالي» نعت للعصر. والجملة من كان ومعموليها لا محل لها صلة من.

الشاهد فيه: قوله «يعمن من ـ الخ» حيث استعمل «من» الموصولة في معنى المفرد المذكر غير العاقل؛ لإن المراد بها ههنا الطلل البالي، والأصل في «من» آن يكون استعمالها في العاقل، وإنما استعملت هنا في غيره مجازاً. والذي مهد لهذا التجوز نداء الطلل من قبل في قوله «أيها الطلل» فإن نداءه جعله حينئذ بمنزلة العقلاء، إذ لا ينادى ولا يدعى إلاَّ العاقل، لأن الغرض من النداء إقبال من تناديه عليك، والغرض من الدعاء إجابة من تدعوه، فتفهم ذلك واحفظه.

(١) سورة النحل، الآية: ١٧

(٢) سورة الحج، الآية: ١٨

(٣) سورة النور، الآية: ٤٥

(٤) سورة النحل، الآية: ٩٦

(٥) سورة الحشر، الآية: ١

(٦) سورة النساء، الآية: ٣

٥٠ ـ * فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ *

---

٥٠ ـ هذا عجز بيت من المتقارب، وصدره قوله:

* إذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ *

والبيت لغسان بن وعلة أحد الشعراء المخضرمين من بني مرة بن عباد، وأنشده أبو عمرو الشيباني في كتاب الحروف، وابن الأنباري في كتابه الإنصاف، وقال قبل إنشاده: «حكى أبو عمرو الشيباني عن غسان، وهو أحد من تؤخذ عنهم اللغة من العرب، أنه أنشد» وذكر البيت.

الإعراب: «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائدة «لقيت» فعل وفاعل والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وهي جملة الشرط «بني» مفعول به للقي، وبني مضاف و«مالك» مضاف إليه «فسلم» الفاء داخلة على جواب الشرط، وسلم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «على» حرف جر «أيهم» يروى بضم «أي» وبجره، وهو اسم موصول على الحالتين، فعلى الضم هو مبني، وهو الأكثر في مثل هذه الحالة، وعلى الجر هو معرب مجرور بالكسرة الظاهرة، والضمير مضاف إليه «أفضل» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير «هو أفضل» وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله «أيهم أفضل» حيث أتى بأي مبنية على الضم ـ في الرواية المشهورة الكثيرة ـ فدل على أنها موصولة، لأن غير الموصولة معربة لا مبنية، وإنما بنيت هنا لكونها مضافة، وقد حذف صدر صلتها وهو المبتدأ الذي قدرناه في إعراب البيت، وهذا هو مذهب سيبويه وجماعة من البصريين في هذه الكلمة: أنها تأتي موصولة وتكون مبنية إذا اجتمع فيها أمران، أحدهما: أن تكون مضافة لفظاً، والثاني أن يكون صدر صلتها محذوفاً، وذهب الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب ـ وهما شيخان من شيوخ سيبويه ـ إلى أن أياً لا تجيء موصولة، وهي إما شرطية وإما استفهامية، وذهب جماعة الكوفيين إلى أنها قد تأتي موصولة، ولكنها معربة في جميع الأحوال: أضيفت أو لم تضف، حذف صدر صلتها أو ذكر.

وزعم يونس بن حبيب والخليل بن أحمد أن «أيهم» في هذا البيت اسم استفهام مرفوع على أنه مبتدأ خبره أفضل، والجملة عند الخليل مقول لقول محذوف يقع صفة لموصوف محذوف، وهذا الموصوف هو مجرور حرف الجر، وتقدير الكلام عنده: =

ولا تُضَاف لنكرة خلافاً لابن عصفور، ولا يعمل فيها إلا مُسْتَقبَل مُتَقدِّم[1] نحو: ﴿ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[2] خلافاً للبصريين، وسُئِلَ الكسائيُّ: لم لا يجوز «أعجبني أَيُّهُمْ قَامَ»؟ فقال: أيٌّ كذا خُلِقَتْ[3]، وقد تؤنث وتُثَنَّى وتجمع، وهي

فسلم على شخص مقول فيه أيهم أفضل، وفي هذا التقدير من التكلف ما يبعثنا على عدم الأخذ بالقول الذي استوجبه.

(١) اشترطوا في العامل في «أي» الموصولة شرطين، الأول أن يكون مدلوله الزمان المستقبل، والثاني أن يقدم عليها في الكلام، أما شرط الاستقبال فسنتكلم على تعليله في الكلام على عبارة الكسائي المشهورة «أي كذا خلقت» وأما وجوب تقديم العامل فيها فإنما أرادوا به أن يظهر من أول الأمر فرق ما بين الموصولة هذه وبين الشرطية في نحو قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُو فَلَهُ الأَسمَاءُ الْحُسْنَى﴾ والاستفهامية في نحو قوله سبحانه: ﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ فإنك تعلم أن أسماء الاستفهام وأسماء الشرط لا يعمل فيها ما قبلها، لأن لها صدر الكلام، فلو عمل فيها ما قبلها لصارت حشواً أي في وسط الكلام، وذلك يخالف وضعها، ولهذا لما كان مذهب الخليل «أي» لا تكون موصولة وأنها في الآية الكريمة ﴿أيهم أشد﴾ استفهامية اضطر إلى أن يقدرها مقطوعة عما قبلها، وأن يجعلها مبتدأ، وأن يقدر لما قبلها معمولاً محذوفاً، على ما شرحناه لك في شرح الشاهد ٥.

(٢) سورة مريم، الآية: ٦٩

(٣) «خلقت» أراد أن وضعها على هذا، ووجه ذلك ابن السراج بأن «أيّاً» وضعت على أن تستعمل في مبهم، وأنت لو قلت «يعجبني أيهم يقوم» كنت كأنك قد قلت: يعجبني الشخص الذي يقع منه القيام المستقبل كائناً من كان، أما لو قلت «يعجبني أيهم قام» والفعل الماضي يدل على حصول حدثه قبل زمن التكلم ـ فإن المعنى حينئذ: يعجبني الشخص المعين الذي وقع القيام منه، فيكون ذلك مخالفاً لما وضعت أي على أن تستعمل فيه، ووجه ذلك ابن الباذش بما توضيحه أن الزمان المستقبل لا يدرى مقطعه (أي منتهاه) ولا مبدؤه، فهو مبهم تام الإبهام، وأما الماضي والحال فإنهما محصوران لانقطاع الماضي ولحضور الحال، والفعل الذي لا يصلح للدلالة على المستقبل المبهم هو الفعل المضارع، فلما كانت «أي» موضوعة على أن تكون مبهمة في استعمالها لم يصلح لها الماضي وصلح لها المضارع، وإن اختلف إبهام المضارع فإن=

معربة؛ فقيل مطلقاً، وقال سيبويه: تُبْنَى على الضم إذا أضيفت لفظاً وكان صَدْرُ صلتها ضميراً محذوفاً، نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾(١) وقوله:

* عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ *(٢)

وقد تعرب حينئذ كما رويت الآية بالنصب والبيت بالجر.

* * *

وأمَّا «أل»، فنحو: ﴿إِنَّ المُصَّدِّقِين وَالمُصَّدِّقَاتِ﴾(٣)، ونحو: ﴿وَالسَّقْفِ المَرْفُوعِ وَالبَحْرِ المَسْجُورِ﴾(٤)، وليست موصولاً حَرْفِيًّا خلافاً للمازني ومَنْ وافقه، ولا حرفَ تعريف خلافاً لأبي الحسن.

* * *

وأما «ذو» فخاصة بطيِّئٍ، والمشهور بناؤها، وقد تعرب، كقوله:

* فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا(٥) *

= ذلك لا يضرنا؛ لأنا لم ندع أن إبهامهما واحد، وإنما ادعينا أن الإبهام يناسب الإبهام ولا يناسب التعيين.

(١) سورة مريم، الآية: ٦٩

(٢) قد مضى قريباً ذكر هذا الشاهد وبيان وجه الاستشهاد به (وهو الشاهد رقم ٥٠).

(٣) سورة الحديد، الآية: ١٨.

(٤) سورة الطور، الآية: ٥

(٥) هذا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ *

وقد تقدم ذكر هذا البيت مشروحاً في باب المعرب والمبني من هذا الكتاب (وهو الشاهد رقم ٧) وقدمنا ذكر قائله والأبيات التي ترتبط به في المعنى. ومكان الاستشهاد فيه قوله «من ذي» فيمن رواه بالياء، فإنه يدل على أن «ذو» الموصولة قد تكون معربة إعراب «ذي» بمعنى صاحب: بالواو رفعاً، وبالياء جراً، وبالألف نصباً، والذي رواه بالياء هو أبو الفتح بن جني في كتابه المحتسب، وهذه الرواية التي تقتضي الإعراب مشكلة، لأن سبب البناء ـ وهو شبهها بالحرف شبهاً افتقارياً ـ موجودة في هذه الكلمة ولم يعارضه شيء مما يختص بالاسم حتى يراعى هذا المعارض فتعرب.

فيمن رواه بالياء، والمشهور أيضاً إفرادُها وتذكيرها، كقوله:

٥١ ـ * وَبِئْـرِي ذُو حَفَـرْتُ وَذُو طَـوَيْـتُ *

---

٥١ ـ هذا عجز بيت من الوافر، وصدره قوله:

* فَـــإِنَّ المَـــاءَ مَـــاءُ أَبِـــي وَجَـــدِّي *

وهذا البيت من كلمة لسنان بن الفحل الطائي، أوردها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة، وكان بنو جرم من طيىء وبنو هرم بن العشراء من فزارة قد لج بهم الخصام في شأن ماء من مياههم، فترافعوا إلى عبد الرحمن بن الضحاك والي المدينة، وكان صهراً للفزاريين، فخشي الطائيون أن يميل في حكومته إلى أصهاره، فبرك سنان بن الفحل أمامه وأنشد بين يديه الكلمة التي منها بيت الشاهد.

اللغة: «ذو حفرت» أراد التي حفرتها «وذو طويت» أراد التي طويتها، وطيّ البئر: بناؤه بالحجارة.

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «الماء» اسم إن «ماء» خبر إن، وهو مضاف وأب من «أبي» مضاف إليه، وأب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «وجدي» الواو عاطفة، وجد: معطوف على أبي، وياء المتكلم مضاف إليه «وبئري» الواو للاستئناف، بئر: مبتدأ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «ذو» خبر المبتدأ «حفرت» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها صلة ذو الموصولة «وذو» الواو عاطفة، ذو: معطوف على ذو السابقة «طويت» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها صلة، وقد حذف العائد على الموصولين من جملتي الصلة، وأصل الكلام: وبئري ذو حفرتها وذو طويتها، ويجوز أن تكون الواو في «وبئري» عاطفة وقد عطفت جملة المبتدأ والخبر على جملة إن واسمها وخبرها، كما يجوز أن تكون عاطفة وقد عطفت «بئري» على اسم إن و«ذو حفرت» على خبر إن، فيكون من العطف على معمولي عامل واحد، وهو مما لا نزاع في جوازه.

الشاهد فيه: قوله «ذو حفرت وذو طويت» حيث استعمل «ذو» في الجملتين اسماً موصولاً بمعنى التي، وأجراه على غير العاقل، لأن المعنى والمقصود بذو في الموضعين البئر، والبئر مؤنثة بغير علامة تأنيث، وهي غير عاقلة، وذلك واضح، ومن استعمال ذو في المفرد المذكر العاقل قول قوال الطائي:

فَقُولاَ لِهٰذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِياً هَلُـمَّ فَـإِنَّ الْمَشْـرَفِيَّ الفَـرَائِـضُ

يريد: فقولا لهذا المرء الذي جاء ساعياً، ومن استعمال ذو في المفرد المذكر غير =

وقد تُؤَنَّثُ وتُثَنَّى وتُجْمَعُ، حكاه ابن السَّراج(١)، ونازَعَ في ثبوت ذلك ابنُ مالك، وكلُّهم حكى «ذَاتُ» للمفردة، و«ذَوَاتُ» لجمعها، مضمومتين، كقوله: «بِالفَضْلِ ذُو فَضَّلَكُمُ اللَّهُ بِهِ، وَالكَرَامَةِ ذَاتُ أَكْرَمَكُمُ اللَّهُ بَهْ»(١) وقوله:

٥٢ ـ * ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ *

= العاقل قول قوال هذا أيضاً:

أَظُنُّكَ دُونَ المَالِ ذُو جِئْتَ طَالِباً سَتَلْقَاكَ بِيضٌ لِلنُّفُوسِ قَوَابِضُ

أراد دون المال الذي جئت طالبه، ومنه الشاهد السابق، فإن المراد: حسبي من المال الذي عندهم ما كفانيا.

(١) هذه لغة جماعة من طيىء، يقولون في المفرد المذكر «ذو قام» وفي مثناه «ذوا قاما» وفي جمعه «ذوو قاموا» وفي المفردة المؤنثة «ذات قامت» وفي مثناها «ذواتا قامتا» وفي جمعها «ذوات قمن» وقد حكى ابن السراج ذلك عن جميع طيىء ذكر ذلك في كتابه الأصول، وتبعه في هذا ابن عصفور في كتابه المقرب، ونازعهما العلامة ابن مالك في شرح التسهيل، فأنكر أن تكون هذه لغة جميع طيىء، ولكنه لا ينكر أن بعض طيىء يقولون ذلك، ولما كانت عبارة ابن هشام لا تنص على موضع النزاع آثرنا أن نبينه لك.

(٢) قائل هذا الكلام رجل من طيىء، وقد رواه الفراء في لغات القرآن قال: سمعنا أعرابياً من طيىء يسأل ويقول: «بالفضل ذو فضلكم ـ الخ» اهـ، يريد الأعرابي أسألكم بالفضل الذي فضلكم الله به، والكرامة التي أكرمكم الله بها ـ فأنت تراه قد بنى «ذات» على الضم، وأما «به» الأخيرة فهي بفتح الباء وسكون الهاء، وأصلها «بها» بياء الجر المكسورة وضمير المؤنثة العائد على الكرامة، فألقى حركة الهاء وهي الفتحة على باء الجر بعد سلب حركتها، وحذف ألف «ها» ووقع بالسكون.

٥٢ ـ هذا بيت من الرجز المشطور، وقد أنشد الفراء هذا البيت، ولم ينسبه إلى قائل معين، وحكاه عنه في اللسان غير منسوب، ونسبه قوم منهم العيني إلى رؤبة بن العجاج، والبيت موجود في زيادات ديوان أراجيز رؤبة، وقبله في رواية الجميع:

* جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنُقٍ مَوَارِقِ *

اللغة: «أينق» جمع ناقة، ولسيبويه في هذه الكلمة مذهبان، أحدهما أصلها أنوق ـ بضم الواو ـ فقدمت الواو على النون فصارت أونقاً ـ بسكون الواو ـ ثم قلبت الواو ياء للتخفيف فصارت أينقاً ـ على وزان أعفل ـ ففي الكلمة على هذا الوجه قلب مكاني وإعلال بالقلب. والمذهب الثاني أن أصلها أنوق ـ بضم الواو كالأول ـ فحذفت هذه =

وحكي إعرابهما إعرابَ ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات[1].

= الواو، ثم عوض عنها ياء قبل الفاء التي هي النون فصارت الكلمة أينقاً ـ على وزان أيفل ـ ففي الكلمة على هذا الوجه إعلال بالحذف وزيادة حرف التعويض في غير موضع المعوض من الكلمة «موارق» أراد سريعات السير، وأصل هذه الكلمة قولهم: مرق السهم من الرمية يمرق مروقاً، إذا نفذ وأسرع، ويروى في مكانه «سوابق» جمع سابقة «ذوات» أي اللاتي «ينهضن» يقمن أو يسرعن «سائق» اسم فاعل من السوق بفتح السين.

المعنى: يصف إبلاً له بأنها مختارة منتقاة، وأنه جمعها من نوق سريعات السير لا يحتجن إلى سائق.

الإعراب: «جمعتها» جمع: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعله، وضمير الغائبات مفعول به «من أينق» جار ومجرور متعلق بجمع «موارق» صفة لأينق «ذوات» صفة ثانية لأينق مع أن «أينق» نكرة و«ذوات» اسم موصول معرفة، وهذا الإعراب جار على مذهب الكوفيين الذي يجوزون تخالف النعت والمنعوت في التعريف والتنكير إذا كان النعت للمدح أو الذم، وعلى مذهب البصريين الذين لا يجيزون ذلك يحتمل وجوهاً من الإعراب، فإنه يجوز أن يكون «ذوات» بدلاً من أينق، ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف كأنه قال: هن اللواتي «ينهضن» فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، ونون النسوة فاعله، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول «بغير» جار ومجرور متعلق بينهضن. وغير مضاف و«سائق» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «ذوات ينهضن» حيث أتى فيه بذوات بمعنى اللواتي، وبناه على الضم، وصلته جملة «ينهضن بغير سائق».

هذا، وقد أنكر بعض النحاة أن يكون «ذوات» في هذا الشاهد بمعنى اللواتي، وقال: هي بمعنى صاحبات، وأضيفت إلى الفعل بتأويله بالمصدر، وكأنه قد قال: ذوات نهوض بغير سائق، كما قالوا «اذهب بذي تسلم» وهم يريدون اذهب بذي سلامة، وذوات على هذا وعلى تسليم رواية الرفع خبر مبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: هن ذوات نهوض بغير سائق، ومعناه هن صاحبات سبق.

(١) أما ذات فحكى إعرابها بالحركات أبو حيان في الارتشاف، وعليه ترفع بالضمة وتنصب بالفتحة وتجر بالكسرة، مع التنوين في الأحوال الثلاثة إذ لا إضافة، وأما ذوات فحكى =

وأما «ذا» فشرط موصوليتها ثلاثة أمور:

أحدها: أن لا تكُون للإشارة، نحو: «مَنْ ذَا الذّاهِبُ»؟ و «مَاذَا التَّوَانِي؟»[(١)].

والثاني: ألا تكُون مُلْغَاة، وذلك بتقديرها مركبة مع «ما» في نحو: «ماذَا صَنَعْتَ»[(٢)] كما قَدَّرها كذلك من «قال عَمَّاذَا تَسْأَلُ» فأثبت الألف لتوسُّطِها، ويجوز الإلغاء عند الكُوفيين وابن مالك على وجه آخر، وهو تَقْدِيرُهَا زائدةً[(٣)].

= إعرابها بالحركات أبو جعفر النحاس الحلبي، وعليه ترفع بالضمة وتجر بالكسرة وتنصب بالكسرة نيابة عن الفتحة كجمع المؤنث، وتنون في الأحوال الثلاثة أيضاً.

(١) إنما كانت «ذا» في هذين المثالين غير موصولة لأن ما بعدها فيهما اسم مفرد، والاسم المفرد لا يصلح أن يكون صلة لغير أل، ومتى لم تصلح لأن تكون موصولة كانت اسم إشارة إذ هي لا تكون إلاّ على أحد هذين الوجهين، فإذا انتفى أحدهما ثبت الآخر.

(٢) ههنا فائدة، وحاصلها أن «ماذا» التي تركبت فيها «ما» مع «ذا» وصارتا كلمة واحدة دالة على الاستفهام: هل يجب لها الصدارة كبقية أسماء الاستفهام فلا يعمل فيها ما قبلها؟ أم تميزت بالتركيب عن بقية أخواتها وصارت بحيث يجوز أن تتأخر عن العامل فيها؟ من العلماء من ذهب إلى أنها كبقية أخواتها، وكما كانت قبل التركيب لا يجوز أن يعمل فيها ما قبلها فهي كذلك بعد التركيب، فكما لا تقول «صنعت ما» لا يجوز أن تقول «صنعت ماذا»، ومن العلماء من قال: تختص «ماذا» من بين أدوات الاستفهام بجواز تقديم العامل فيها عليها، وهو الذي نرجحه، ونستدل عليه بحديث رواه البغوي في مصابيح السنة(١/ ٥ بولاق) في إسلام عمرو بن العاص، وفيه أن عمراً قال للنبي ﷺ: أريد أن أشترط، فقال له النبي ﷺ: «تشترط ماذا» وبما روي في حديث الإفك أن عائشة رضي الله عنها كانت تقول: «أقول ماذا» و«أفعل ماذا» فاعرف هذا واحرص عليه.

(٣) ههنا أربعة أمور أحب أن أنبهك إليها.

الأول: أن المؤلف ذكر لإلغاء «ذا» معنيين، أحدهما أن تركب مع ما بحيث يصيران كلمة واحدة دالة على الاستفهام، والثاني أن تعتبر «ذا» زائدة، و«ما» اسم استفهام.

الأمر الثاني: أنك إذا قلت «ما صنعت» واعتبرت «ذا» موصولة كانت «ما» اسم استفهام مبتدأ، و«ذا» اسم موصول خبر المبتدأ، وجملة «صنعت» لا محل لها من الإعراب صلة، والعائد محذوف، وتقدير الكلام: أي شيء الذي صنعته، فإن اعتبرت» ذا ملغاة=

والثالث: أن يتقدمها استفهام بما باتفاق، أو بِمَنْ على الأصح، كقول لبيد:

٥٣ ـ * أَلَا تَسْأَلَانِ المَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ *

= بالمعنى الأول كان «ماذا» اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول مقدم، وصنعت: فعل وفاعل، وكأنك قلت: أي شيء صنعت، وإن اعتبرت «ذا» ملغاة بالمعنى الثاني كان «ما» وحده اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول مقدم، و«ذا» زائد ـ والأظهر أنه لا يدل على شيء ولا معنى له، لأن هذا حكم الزائد.

الأمر الثالث: أن المؤلف ذكر تركب ذا مع ما وزيادة ذا مع ما، ولم يصرح بأن «ذا» تركب مع من، كما لم يصرح بأن «ذا» تزاد مع من، والذي وجدناه أن أبا البقاء وأحمد بن يحيى ثعلباً لا يجيزان تركيب «ذا» مع من، ونقل عنهما أن التركيب خاص بذا مع ما، وعللا هذا الحكم بأن «ما» أكثر إبهاماً من «من» فيحسن فيها أن تجعل مع غيرها كاسم واحد ليكون ذلك أظهر لمعناها، هذا من جهة التركيب، فأما من جهة الزيادة فإن الكوفيين لا يأبون القول بزيادة الأسماء، والبصريين لا يجيزون زيادة الأسماء؛ فلو أننا اتخذنا ذلك أصلاً لجاز لنا أن نقول: إن الكوفيين يجيزون أن تكون «ذا» زائدة مع من، وإن لم ينقل لنا نقل صريح يدل على ذلك، ويقوي ذلك أنهم صرحوا بزيادة «ذا» مع ما، كما نقول: إن البصريين لا يجيزون ذلك كما لم يجيزوا زيادة «ذا» مع ما.

الأمر الرابع: أنه يدل على اعتبار «ذا» موصولة أو ملغاة مجيء البدل بعدها، فإن كان البدل مرفوعاً كما في بيت لبيد (الشاهد ٥٣) دل على أن ذا موصولة وسنبين لك وجهه في شرح البيت، إن شاء الله، وإن كان البدل منصوباً دل على إلغاء «ذا» واعتبار الاستفهام مفعولاً مقدماً.

٥٣ ـ هذا صدر بيت من الطويل للبيد بن ربيعة العامري، وعجزه قوله:

* أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلُ *

اللغة: «يحاول» من المحاولة، وهي استعمال الحيلة، وهي الحذق في تدبير الأمور وتقليب الفكر حتى يهتدى إلى المقصود «أنحب» يطلق النحب ـ بفتح النون وسكون الحاء ـ على عدة معان، منها النذر، وهو ما يوجبه الإنسان على نفسه، فإن أريد به هنا هذا المعنى كان مراده من البيت أن يقول: اسألوا هذا الحريص على الدنيا المهتم بها الذي لا يدع طريقاً إلَّا سلكه لبلوغ مآربه منها عن هذا الذي هو سادر فيه، أهو نذر=

أوجبه على نفسه فهو دائب على العمل لإنفاذه أم هو ضلال وباطل من أمره؟ .

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح «تسألان» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وألف الاثنين فاعل «المرء» مفعول به «ما» اسم استفهام مبتدأ «ذا» اسم موصول بمعنى الذي خبر المبتدأ «يحاول» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المرء، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة ذا الموصولة، والعائد ضمير منصوب بيحاول محذوف: أي ما الذي يحاوله «أنحب» الهمزة حرف استفهام، نحب: بدل من ما الاستفهامية الواقعة مبتدأ، وبدل المرفوع مرفوع «فيقضى» الفاء حرف عطف يقضى: فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل مستتر فيه «أم» حرف عطف، «ضلال» معطوف على نحب «وباطل» معطوف على ضلال.

الشاهد فيه: قوله «ماذا يحاول» حيث استعمل «ذا» موصولة بمعنى الذي، وأخبر بها عن «ما» الاستفهامية، وأتى لها بصلة هي جملة «يحاول»، على ما بيناه في إعراب البيت.

فإن قلت: فلم لا يكون «ماذا» اسم استفهام وتكون «ذا» قد ألغيت لتركها مع «ما» حتى صارتا كلمة واحدة؟ .

قلنا في الجواب عن هذا: لو كان الشاعر قد ركب «ذا» مع «ما» وصيرهما كلمة واحدة لكان موقع هذه الكلمة من الإعراب مفعولاً به مقدماً ليحاول؛ فتكون منصوبة المحل، وإنه ليمنع من ذلك أنه جاء بالبدل مرفوعاً، فإن رفع البدل يدل على أن المبدل منه مرفوع، فاتضح أن هذا الوجه لا يجوز في هذا البيت، وكذلك كل ما جاء على نهجه.

فإن قلت: فلماذا تلتزمون أن يكون «ماذا» مفعولاً به مقدماً ليحاول؟ وهلا جعلتم «ماذا» مبتدأ، وجملة «يحاول» خبره؟ وعلى هذا يكون البدل مطابقاً للمبدل منه؟ .

قلنا في الجواب عن هذا: إنا لو جعلنا «ماذا» مبتدأ، وجملة «يحاول» خبره لكان الرابط بين جملة الخبر والمبتدأ محذوفاً، وحذف الرابط في مثل ذلك ضعيف حتى أباهِ سيبويه ولم يجوزه، فلما لزم ـ إذا سرنا على ما أردت أن تسير عليه ـ ارتكاب هذا الوجه الضعيف الذي أباه شيخ النحاة ـ لم نرتض هذا الوجه من الإعراب.

وإذا لم يصح هذا الوجه لهذه العلة، ولم يصح الوجه الذي قبله للعلة التي بينا تعين أن يكون «ما» غير مركب مع «ذا» وأنهما كلمتان، لا كلمة واحدة، على ما أوضحناه في إعراب البيت، نعم لو كان ما بعد الاستفهام منصوباً كما جاء في قوله تعالى: ﴿مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ لكان «ذا» مركباً مع «ما» وكان مجموعهما مفعولاً مقدماً. ولو =

وقوله:

٥٤ - * فَمَــنْ ذَا يُعَــزِّي الْحَــزِينَـا *

= كان الفعل الواقع بعد «ذا» قد نصب مفعوله فقلت «ماذا يحاوله أنحب» لجاز أن يكون «ذا» قد ركب مع «ما» وأنهما جميعاً كلمة واحدة مبتدأ، والجملة بعدها خبر في محل رفع، فأما والبدل مرفوع، والفعل غير ناصب للضمير، والأصل عدم التقدير، فليس إلاّ ما ذكرنا.

ومثله قول العلاء بن حذيفة الغنوي:

وَمَاذَا عَلَيْكُمْ إنْ أَطَافَ بِأَرْضِكُمْ مُطَالِبُ دَيْنٍ أَوْ نَفَتْهُ حُرُوبُ

٥٤ - هذه قطعة من عجز بيت من المتقارب، وهو بتمامه:

أَلَا إنَّ قَلْبِي لَـدَى الظَّـاعِنِيـنَ حَزِينٌ، فَمَنْ ذَا يُعَزِّي الْحَزِينَا؟

وقد نسب ابن مالك هذا البيت إلى أمية بن أبي عائذ الهذلي، ونسبه العيني إلى أمية بن أبي الصلت، والصواب ما قاله ابن مالك، فإن البيت مطلع قصيدة عدتها ٥١ بيتاً لأمية بن أبي عائذ الهذلي يمدح فيها عبد العزيز بن مروان، وهي موجودة في شرح أشعار الهذليين صنعة أبي سعيد السكري (ص ٥١٥).

اللغة: «الظاعنين» جمع ظاعن، وهو اسم فاعل من ظعن بمعنى سار، ضد أقام، وأراد بهم أحبابه الذين فارقوه «حزين» وصف من الحزن، وهو انقباض النفس وانصرافها عما يسر «يعزي» يسلي ويبعث الصبر إلى نفسه، ويقول: عزيته أعزيه تعزية، مثل سليته أسليه تسلية وزناً ومعنى.

المعنى: يصف نفسه وما فعل به فراق أحبابه حيث غادروه كئيباً بلا قلب، ثم سأل عمن يعزيه، فيقول: إن قلبي أسير قد استلبه أحبابنا المرتحلون عنا المفارقون لمآلفنا ومراتع أنسنا بهم، وإن هذا القلب لحزين، فهل له من يسليه عن أحبابه؟ والأحسن أن يكون الاستفهام هنا إنكارياً بمعنى النفي، وكأنه قال: ليس له من يعزيه.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح «إن» حرف توكيد ونصب «قلبي» قلب: اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وقلب مضاف وياء مضاف و«الظاعنين» مضاف إليه «حزين» خبر ثان لإن «فمن» اسم استفهام مبتدأ «ذا» اسم موصول بمعنى الذي خبر المبتدأ «يعزي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذا=

والكوفيُّ لاَ يَشْتَرِط مَا ولا مَنْ، واحتجَّ بقوله:

٥٥ ـ * أَمِنْتِ وَهٰذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ *

= «الحزينا» مفعول به ليعزي، والألف للإطلاق، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة ذا.

الشاهد فيه: قوله «فمن ذا يعزي» حيث أتى بذا اسماً موصولاً بمعنى الذي بعد من الاستفهامية، وجاء لذا بصلة هي جملة «يعزي الحزين».

٥٥ ـ هذا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* عَدَسْ، مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إمَارَةٌ *

والبيت ليزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري ويقال: إن ربيعة هو مفرغ نفسه، وكان يزيد حليف قريش، ولما ولي سعيد بن عثمان بن عفان خراسان طلب إلى يزيد أن يصحبه، فأبى ورغب في صحبة زياد بن أبي سفيان، ولكنه ما عتم أن كره البقاء معه، فأتى عباد بن زياد في سجستان فأقام معه، ثم ما لبث أن هجاه، فأخذه عُبَيد اللّه بن زياد أخو عباد فحبسه وعذبه وبلغ ذلك معاوية بن أبي سفيان فأمر بإطلاقه، وفي ذلك يقول قصيدة منها بيت الشاهد، وبعده قوله:

طَلِيقُ الَّذِي نَجَّى مِنَ الْحَبْسِ بَعْدَمَا ... تَلاَحَمَ فِي دَرْبٍ عَلَيْكِ مَضِيقُ

ذَرِي أَوْ تَنَاسَيْ مَا لَقِيتِ، فَإِنَّهُ ... لِكُلِّ أُنَاسٍ خَبْطَةٌ وَخَرِيقُ

اللغة: «عدس» اسم زجر للبغل ليسرع، وهو مبني على السكون، وربما أعربه الشاعر إذا اضطر، وربما سموا البغل نفسه عدساً «إمارة» حكم وولاية «طليق» فعيل بمعنى مفعول، يريد أنه قد أطلق من الأسر وأفرج عنه فصار حراً، وإذا لم يكن لعباد حكم على البغل فلأن لا يكون له حكم على صاحب البغل وراكبه أولى «درب» بفتح فسكون ـ هو باب الطريق الواسع «مضيق» هو فاعل تلاحم قبله «خبطة» بفتح الخاء وسكون الباء ـ هو شيء كالزكمة يأخذ قبل الشتاء، وفعله خبط ـ بالبناء للمجهول ـ «خريق» هي الريح الباردة الهبابة الشديدة، ويقال لها: خروق ـ بزنة صبور ـ أيضاً.

الإعراب: «عدس» اسم صوت مبني على السكون لا محل له من الإعراب «ما» حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب «لعباد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «عليك» جار ومجرور متعلق به الجار والمجرور السابق «إمارة» مبتدأ مؤخر «أمنت» فعل ماض، وتاء المخاطبة فاعله «وهذا» الواو واو الحال، واسم الإشارة مبتدأ =

أي: والذي تحملِينَهُ طليق، وعندنا أن «هذا طليق» جملة اسمية، و«تحملين» حال، أي: وهذا طليق محمولاً.

فصل: وتفتقر كلُّ الموصولات إلى صلة متأخرة عنها مشتملة على ضمير مطابق لها يسمى العائد[1].

= «تحملين» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون وياء المؤنثة المخاطبة فاعل، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب حال من اسم الإشارة على رأي سيبويه الذي يجوز مجيء الحال من المبتدأ، أو حال من الضمير المستكن في خبره عند الجمهور «طليق» خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة، هذا إعراب البصريين وهو الذي ارتضاه جمهرة النحاة المتأخرين، وتقدير الكلام عليه: أمنت والحال أن هذا طليق حال كونه محمولاً لك، وستعرف في بيان الاستشهاد بالبيت إعراب الكوفيين له.

الشاهد فيه: قوله «وهذا تحملين طليق» فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن «ذا» اسم موصول وقع مبتدأ، ولم يمنعهم اتصال حرف التنبيه به من أن يلتزموا موصوليته، كما لم يمنعهم عدم تقدم ما أو من الاستفهاميتين من التزام موصوليته، وعندهم أن التقدير والذي تحملينه طليق، فذا: اسم موصول مبتدأ، وجملة «تحملين» لا محل لها صلة، والعائد ضمير منصوب محذوف، وطليق: خبر المبتدأ، وعند الكوفيين أن جميع ما يكون اسم إشارة قد يكون اسم موصول، وخرجوا على ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ قالوا: «ما» اسم استفهام مبتدأ، و«تلك» اسم موصول بمعنى التي خبره، و«بيمينك» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة. وخرجوا عليه أيضاً قول الله جل شأنه: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ وقوله تباركت آلاؤه: ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ وتقدير الآية الأولى عندهم: ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم، وتقدير الثانية عندهم: ها أنتم الذين جادلتم عنهم في الحياة الدنيا، وكل ذلك غير مسلم لهم.

(١) إنما افتقرت الموصولات الاسمية إلى الصلة لأن كل واحد منها اسم ناقص لا يتم معناه في نفسه إلاَّ بضميمة تنضم إليه، وهذه الضميمة هي الصلة بشروطها التي سينص المؤلف عليها، وإنما شرطوا في جملة الصلة أن تكون خبرية ـ أي محتملة للصدق والكذب بالنظر إلى ذاتها، لا بالنظر إلى المتكلم ـ لأنهم إنما أرادوا بالاسم الموصول أن يكون وصلة لنعت الاسم المعرفة بالجمل، ومن المعلوم أن الجملة لا تصلح للنعت بها إلاَّ إذا كانت خبرية، وإنما شرطوا فيها أن تكون معهودة للمخاطب لأن=

والصلة: إما جملة، وشرطُهَا: أن تكون خبرية، معهودة، إلا في مقام التهويل والتفخيم، فيحسن إبهامها، فالمعهودة كـ«جاء الذي قامَ أبُوهُ»، والمبهمة نحو: ﴿فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾[١]، ولا يجوز أن تكون إنشائية كـ«بِعْتُكَه» ولا طلبية كـ«اضْرِبْهُ» و«لاَ تَضْرِبْهُ»[٢]، وإما شِبْهُهَا، وهي ثلاثة: الظرف المكاني، والجار والمجرور، التامّان، نحو: «الذي عندك» و«الذي في الدار» وَتَعَلُّقُهُمَا باستقرَّ محذوفاً، وَالصِّفَةُ الصَّرِيحة، أي الخالصة للوصفية، وتختص بالألف واللام، كـ«ـضارب» و «مضروب» و«حَسَنٍ» بخلاف ما غَلَبَتْ عليها الاسميةُ، كأبْطَحِ وأجْرَعِ وصاحب وراكب[٣]، وقد تُوصَلُ بمضارع، كقوله:

= الاسم الموصول في ذاته مبهم، فإذا جئت له بصلة لا يعرفها المخاطب لم تكن قد أزلت عنه من إبهامه شيئاً، هذا إن كنت تريد بالاسم الموصول معهوداً، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ فإن كنت لا تقصد بالموصول معيناً وإنما أردت الجنس لم يلزم أن تكون الصلة معهودة، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ﴾ وإن أردت التعظيم أبهمت الصلة، كالآية التي تلاها المؤلف.

(١) سورة طه، الآية: ٧٨.

(٢) إنما امتنع أن تكون جملة الصلة طلبية أو إنشائية لأن كلاًّ من الإنشاء والطلب ليس له خارج يدل عليه حين التكلم، وإنما يحصل خارجه عقيب الكلام، وإذا كان أمرهما كذلك لم يكونا معهودين للمخاطب، ويستثنى من الجملة الإنشائية جملة القسم فإنها وإن كانت إنشائية يصح أن تقع صلة نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُم لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ﴾ وقيل: الصلة هي جملة جواب القسم وهي خبرية فلا استثناء، ويستثنى من الجملة الخبرية جملة التعجب فلا يجوز أن تكون صلة نحو جاء الذي ما أحسنه، لأن في التعجب إبهاماً فلا تصلح جملته لإزالة إبهام الموصول، وبقي أنه يشترط في جملة الصلة ألا تكون مستدعية لكلام قبلها نحو جاء الذي لكنه شجاع.

(٣) أما الأبطح فإنه في الأصل وصف لكل مكان منبطح من الوادي ثم غلب على الأرض المتسعة، وأما الأجرع فإنه في الأصل وصف لكل مكان متسع، ثم غلب اسماً للأرض المستوية من الرمل التي لا تنبت شيئاً، وأما صاحب فإنه في الأصل وصف للفاعل ثم غلب على صاحب الملك، وأما راكب فإنه في الأصل وصف لكل فاعل الركوب، =

* مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ(١) *

ولا يختص ذلك عند ابن مالك بالضرورة.

فصل: ويجوز حَذْفُ العائد المرفوع إذا كان مبتدأ مخبراً عنه بمفرد(٢)، فلا

= سواء أكان مركوبه فرساً أم حماراً أم غيرهما ثم غلب على راكب الإبل دون غيرها، ويدل على أن هذه الأسماء قد انسلخت عن الوصفية بثلاثة أشياء، الأول أنها أصبحت لا تقع صفات لموصوفات، والثاني أنها لا تعمل عمل الصفات فلا ترفع ولا تنصب، والثالث أنها لا تتحمل ضميراً كما تتحمله الصفات.

(١) قد تقدم ذكر هذا الشاهد مشروحاً (وهو الشاهد رقم ٣) فلا حاجة بنا إلى إعادة شيء منه، فارجع إلى الفصل الذي يتكلم فيه المؤلف على علامات اسم.

(٢) أنت تعلم أن الموصول وصلته والعائد من الصلة إلى الموصول، هذه الأشياء الثلاثة تكون اسماً مفرداً، فقولك «الذي ضربته» بمقام قولك محمد، مثلاً، ولأن هذه الثلاثة في قوة كلمة واحدة استطالوها فاستساغوا الحذف فيها، فأحياناً يحذفون الموصول وهم يريدونه، وأحياناً يحذفون الصلة وهم يريدونها، وأحياناً يحذفون العائد، وقد تكفل المؤلف بالكلام على حذف العائد.

فأما حذف الموصول فإن كان موصولاً حرفياً لم يجز حذفه، لضعف الحرف عن أن يؤثر وهو محذوف، وإن كان الموصول اسمياً فإن الكوفيين ومعهم الأخفش يجيزون حذفه مطلقاً، ومن العلماء من يجيز حذفه بشرط أن يكون معطوفاً على موصول آخر نحو قوله تعالى: ﴿ آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ أي بالذي أنزل إلينا والذي أنزل إليكم، لأن المنزل إلى الفريقين ليس واحداً، ومن ذلك قول حسان بن ثابت:

أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ

أي من يهجو رسول الله منكم ومن يمدحه وينصره سواء، لأن الذي يهجوه وينصره ليس واحداً.

وأما حذف الصلة فإنهم أجازوا حذفها إذا دل عليها دليل أو قصد المتكلم الإبهام، نحو قولهم «بعد اللتيا والتي» أي بعد الخطة التي بلغت فظاعة شأنها ألا تستطيع العبارة أن تدل عليها، ومن ذلك قول عبيد بن الأبرص:

نَحْنُ الأُولَى فَاجْمَعْ جُمُوعَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُم إِلَيْنَا

أي نحن الذين عرفوا.

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقاً، سواء أكان=

يُحْذَفُ في نحو: «جَاءَ اللَّذَانِ قَامَا» أو «ضُرِبَا» لأنه غير مبتدأ، ولا في نحو: «جاء الذي هو يقوم» أو «هو في الدار» لأن الخبر غير مفرد؛ فإذا حُذِفَ الضميرُ لم يَدُلَّ دليل على حذفه، إذ الباقي بعد الحذف صالحٌ لأن يكون صلة كاملة، بخلاف الخبر المفرد، نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[1]، ونحو: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ﴾[2]، أي: هو إلهٌ في السماء، أي: معبود فيها، ولا يكثر الحذفُ في صلة غير «أيٍّ» إلا إنْ طَالَتِ[3]

= الموصول أيّاً أم غيره، وسواء أطالت الصلة أم لم تطل. وذهب البصريون إلى جواز حذف هذا العائد إذا كان الموصول أيّاً مطلقاً، فإن كان غير أي أجازوه بشرط طول الصلة، فالخلاف بين الفريقين منحصر فيما إذا لم تطل الصلة وكان الموصول غير أي:
فأما الكوفيون فاستدلوا بالسماع؛ فمن ذلك قراءة يحيى بن يعمر: ﴿تماماً على الذي أحسن﴾ قالوا: التقدير على الذي هو أحسن، ومن ذلك قراءة مالك بن دينار وابن السماك: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا﴾ قالوا: التقدير مثلاً الذي هو بعوضة فما فوقها. ومن ذلك قول الشاعر:

لَا تَنْوِ إِلَّا الَّذِي خَيْرٌ فَمَا شَقِيَتْ ... إِلَّا نُفُوسُ الأُلَى لِلشَّرِّ نَاوُونَا

قالوا: التقدير: لا تنو إلاّ الذي هو خير. ومن ذلك قول الآخر:

مَنْ يُعْنَ بِالْحَمْدِ لم يَنْطِقْ بِمَا سَفَهٌ ... وَلَا يَحِدْ عَنْ سَبِيلِ المَجْدِ وَالْكَرَمِ

قالوا: تقدير هذا البيت من يُعْنَ بالحمد لم ينطق بالذي هو سفه. ومن ذلك قول عديّ بن زيد العبادي:

لَمْ أَرَ مِثْلَ الْفِتْيَانِ فِي غَبَنِ الـ ... ـأَيَّامِ يَدْرُونَ مَا عَوَاقِبُهَا

قالوا: ما موصولة، والتقدير: يدرون الذي هو عواقبها.
وبعض هذه الشواهد يحتمل وجوهاً من الإعراب غير الذي ذكروه، فمن ذلك «ما» في الآية الثانية يجوز أن تكون زائدة، وبعوضة خبر مبتدأ محذوف. ومن ذلك أن «ما» في بيت عدي بن زيد يحتمل أن تكون استفهامية، وما بعدها خبرها والجملة في محل نصب مفعول ليدرون، وقد علق عنها لأنها مصدرة بالاستفهام، وكلها عند البصريين شاذ.

(١) سورة مريم، الآية: ٦٩.
(٢) سورة الزخرف، الآية: ٨٤.
(٣) أنت تعلم أن «أي» الموصولة ملازمة للإضافة إما لفظاً نحو «أيهم أشد» وإما تقديراً نحو «أي أشد» فلما كان لا بد لها من المضاف إليه إما في اللفظ وإما في التقدير جعلوا ذلك =

الصِّلَةُ، وَشَذّتْ قراءة بعضهم: ﴿تَمَاماً عَلَى الّذِي أحْسَنُ﴾[1]، وقوله:

٥٦ ـ * مَنْ يُعْنَ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهٌ *

= بمنزلة طول الصلة، فلم يشترطوا شيئاً في جواز حذف العائد من صلتها، واشترطوا ذلك في صلة غير أي لأن غيرها من الموصولات لا يلزم الإضافة بل لا يقبلها.

بقي أنه يستثنى من اشتراط طول الصلة صلة «ما» في قولهم «لا سيما زيد» إذا رفعت زيداً؛ فإن رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة ما، والتقدير: ولا سي الذي هو زيد، فحذف المبتدأ وهو العائد وليست الصلة طويلة، والحذف في هذا الموضع مقيس وليس بشاذ.

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٥٤.

٥٦ ـ هذا صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

* وَلاَ يَحِدْ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالكَرَمِ *

وهذا البيت من الشواهد التي لم يتيسر لنا الوقوف على نسبتها إلى قائل معين. ولا عثرنا له على سوابق أو لواحق، وقد استشهد به كثير من النحاة منهم الأشموني (ش ١١٣).

اللغة: «يعن» بالبناء للمجهول لزوماً كما هو المشهور في هذا الفعل ـ أي: يهتم؛ فأما عنى بمعنى قصد فهو مبني للمعلوم، وتقول: عني فلان بحاجتي يعنى بها فهو معني، ومعناه أنه اهتم لها وجعلها بمكان العناية منه «الحمد» أراد به الثناء والشكر له «سفه» هو رقة العقل وضعفه، وأراد به لازمه، وهو مقال السوء الناشىء عن سخف العقل وطيش الحلم «يحد» يمل وينحرف.

المعنى: من اهتم بأن يكون محمود السيرة لم يجر على لسانه قول السفاهة، ولم يمل عن الطريق الذي سنه أهل المكارم وفضائل الأخلاق.

الإعراب: «من» اسم شرط مبتدأ «يعن» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على اسم الشرط «بالحمد» جار ومجرور متعلق بيعن «لم» حرف نفي وجزم «ينطق» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من، والجملة في محل جزم جواب الشرط «بما» الباء حرف جر، وما: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بالباء، والجار والمجرور متعلق بينطق «سفه» بالرفع: خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هو سفه، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من =

والكوفيون يَقِيسُونَ على ذلك.

ويجوز حَذفُ المنصوب إن كان متصلاً، وناصبه فعلٌ أو وَصْفٌ غيرُ صِلَةِ الألف واللام، ونحو: ﴿وَيَعْلَمُ ما تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾[1]، وقوله:

٥٧ - * مَا اللّهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ *

= الإعراب صلة الموصول «ولا» الواو حرف عطف، لا: حرف زائد لتأكيد النفي «يحد» فعل مضارع معطوف على ينطق «عن سبيل» جار ومجرور متعلق بيحد، وسبيل مضاف و«المجد» مضاف إليه «والكرم» الواو حرف عطف، الكرم: معطوف على المجد.

الشاهد فيه: قوله «بما سفه» حيث حذف العائد إلى الاسم الموصول من الجملة الصلة مع كون هذا العائد مرفوعاً بالابتداء ولم تطل الصلة، إذ لم تشتمل الصلة إلاّ على المبتدأ والخبر. وهذا العائد المحذوف هو الضمير الذي قدرناه في إعراب البيت، وللعلماء في هذا الموضوع خلاف قد ألممنا إليه في كلمتنا التي تقدمت على شرح هذا الشاهد.

(١) سورة التغابن، الآية: ٤، والتقدير في هذه الآية على جعل «ما» موصولاً اسمياً: يعلم الشيء الذي يسرونه والشيء الذي يعلنونه، ويجوز أن تكون ما موصولاً حرفياً سابكة لما بعدها بمصدر، والتقدير على هذا: يعلم سرهم وعلانيتهم.

ومثل الآية الكريمة - في حذف العائد المنصوب بالفعل - قول جران العود:

ذَكَرْتَ الصِّبَا فَانْهَلَّتِ الْعَيْنُ تَذْرِفُ ... وَرَاجَعَكَ الشَّوْقُ الَّذِي كُنْتَ تَعْرِفُ

أي تعرفه.

٥٧ - هذا البيت من البسيط، وعجزه قوله:

* فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلاَ ضَرَرُ *

وهذا البيت مما لم أقف له على نسبته إلى قائل معين: ولا عثرت له مع طويل البحث على سوابق أو لواحق تتصل به.

اللغة: «موليك» اسم فاعل مضاف إلى ضمير المخاطب، وفعله أولى يولي - على مثال أكرم يكرم - والمراد به مانحك ومعطيك ومنعم به عليك «فضل» منة وعطاء مبتدأ منه لا تستوجبه عليه بما تقدم من عمل «فاحمدنه به» اشكره عليه بدوام العبادة وبجميل معاملتك خلقه.

المعنى: إن الذي يمنحك الله من النعم فضل منه عليك وإحسان جاءك من عنده، من غير أن تستحق عليه سبحانه شيئاً من ذلك، فاحمد الله عليه، واعلم أنه هو الذي ينفعك =

بخلاف «جاء الذي إياه أكرمت» و«جاء الذي إنه فاضل» أو «كأنَّهُ أَسَد» أو «أنا الضاربُهُ»(١)، وَشَذّ قولُه:

= ويضرك، وأن غيره لا يملك لك شيئاً من ضر أو نفع.

الإعراب: «ما» اسم موصول مبتدأ «الله» مبتدأ «موليك» مولي: خبر عن لفظ الجلالة، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله الأول، ومفعوله الثاني محذوف، وأصل الكلام موليكه، وجملة المبتدأ الذي هو لفظ الجلالة وخبره مع معمولاته لا محل لها صلة الاسم الموصول «فضل» خبر المبتدأ الذي هو الاسم الموصول «فاحمدنه» الفاء للسببية، احمد: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، والهاء ضمير الغائب مفعول «به» جار ومجرور متعلق باحمد «فما» الفاء حرف تعليل، ما: حرف نفي «لدى» ظرف بمعنى عند متعلق بمحذوف خبر مقدم وهو مضاف وغير من «غيره» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «نفع» مبتدأ مؤخر «ولا» الواو حرف عطف، لا: حرف زائد لتأكيد النفي «ضرر» معطوف على نفع، والمعطوف على المرفوع مرفوع.

الشاهد فيه: قوله «ما الله موليك» حيث حذف من جملة الصلة الضمير العائد على الاسم الموصول، وهذا العائد منصوب بوصف وهو مول، وأصل الكلام: ما الله موليكه فضل، أي الذي الله موليكه فضل ـ إلخ، وقد بان لك ذلك من إعراب البيت.

ويجوز أن يكون التقدير: الذي الله موليك إياه فضل ـ إلخ، بل هذا التقدير أولى، لأن الانفصال في ثاني الضميرين المعمولين لاسم أرجح من الاتصال، على ما عرفت في مباحث الضمير، وإنما قدرناه في أول الكلام متصلاً مع مرجوحية الاتصال ليطابق قول المصنف «ويجوز حذف المنصوب إن كان متصلاً ـ إلخ» وننبهك هنا إلى أن المراد ألا يكون الضمير منفصلاً لغرض إفادة الحصر كما في المثال الذي ذكره المؤلف بعد، فإن كان متصلاً، أو كان منفصلاً لغير إفادة الحصر ـ جاز حذفه، فاحفظ ذلك.

ومثل بيت الشاهد قول القتال الكلابي:

بِهِنَّ مِنَ الداءِ الَّذِي أَنَا عَارِفٌ ... وَمَا يَعْرِفُ الأَدْوَاءَ إِلَّا طَبِيبُهَا

أي الذي أنا عارفه.

(١) أما المثال الأول فلم يجز حذف العائد فيه لأن هذا العائد ضمير منفصل لغرض الحصر، ففات فيه شرط اتصال الضمير، وأما المثال الثاني فلم يجز فيه حذف العائد =

٥٨ ـ * مَا المُسْتَفِزُّ الهوَى مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ *

= لأن العامل في العائد هو إن، ففات فيه شرط كون العامل فيه فعلاً أو وصفاً، وأما المثال الثالث فلم يجز حذف العائد فيه لمثل السبب الذي ذكرناه في المثال الثاني، وإنما جاء بمثالين للعائد المعمول لحرف، لأن الحرف العامل إما أن يغير معنى الجملة مثل كأن وإما ألا يغيرها مثل إن، وأما المثال الرابع فلم يجز حذف العائد فيه لكون العامل فيه وصفاً واقعاً صلة لأل.

٥٨ ـ هذا صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

* وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلاَ كَـدَرِ *

وهذا البيت من الشواهد التي لم يتيسر لنا الوقوف على نسبتها إلى قائل معين، ولا عثرنا له على سوابق أو لواحق تتصل به.

اللغة: «المستفز» اسم فاعل فعله استفز، وتقول: استفز فلان فلاناً، ومعناه أزعجه واستخفه وأفزعه «الهوى» صبوة النفس وميلها نحو ما تشتهي «أتيح» هيىء وقدر.

المعنى: ليس الذي يستخفه الهوى وتزعجه صبوة النفس ويعبث بقلبه الميل إلى الشهوات محمود العواقب، وإن كنت تراه في عيش صاف لا تكدره المحن فإنما هو صفو غير مأمون.

الإعراب: «ما» حرف نفي «المستفز» مبتدأ، أو اسم ما إن قدرت حجازية «الهوى» فاعل بالمستفز، مرفوع بضمة مقدرة على الألف «محمود» يجوز فيه الرفع على أنه خبر المبتدأ إن قدرت ما تميمية مهملة، ويجوز فيه النصب على أنه خبر ما بتقديرها حجازية عاملة، ومحمود مضاف و«عاقبة» مضاف إليه «ولو» الواو عاطفة على محذوف، لو: حرف شرط غير جازم «أتيح» فعل ماض مبني للمجهول «له» جار ومجرور متعلق بأتيح «صفو» نائب فاعل أتيح «بلا» الباء حرف جر، ولا: اسم بمعنى غير ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية، وهو مضاف و«كدر» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لصفو.

الشاهد فيه: قوله «ما المستفز» حيث حذف العائد من الصلة على الموصول، مع كون الموصول هو «أل» والصلة صفة متصلة به، وأصل الكلام: ما المستفزه الهوى محمود عاقبة، والحذف في هذا ونحوه شاذ، وفي عبارة التسهيل ما يفيد أن حذف العائد المنصوب بصلة «أل» قليل لا شاذ، وهو خلاف ما درج عليه جمهرة النحاة من المتقدمين عليه والمتأخرين عنه.

وحذفُ منصوبِ الفعل كثيرٌ، ومنصوب الوصفِ قليلٌ[(١)].

ويجوز حَذْفُ المجرور بالإضافة إنْ كان المضافُ وصفاً غيرَ ماضٍ، نحو: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾[(٢)]، بخلاف «جاء الذي قَامَ أبُوهُ» و «أنَا أمْسِ ضَارِبُهُ».

والمجرور بالحرفِ[(٣)] إنْ كان الموصول أو الموصوف بالموصول مجروراً

---

(١) إنما كان حذف العائد المنصوب بفعل كثيراً لأن الأصل في العمل للفعل، فهم من أجل ذلك يتصرفون في معموله كثيراً: بالحذف تارة، وبالتقديم تارة، وبالفصل بين الفعل ومعموله تارة، ولما كان حذف العائد المعمول لوصف فرعاً في العمل، ومن شأن الفرع أن يكون ضعيفاً، فلا يتصرف في معموله، ومن التصرف في المعمول الحذف كما أنبأتك، ومن أجل هذا كان حذف العائد المنصوب بالوصف قليلاً جداً، حتى قال أبو علي الفارسي: إنه لا يكاد يسمع من العرب، وقال ابن السراج: إنهم أجازوه على قبح، وقال المبرد: هو رديء جداً، وتأمل في كلامهم هذا مع قول ابن مالك «والحذف عندهم كثير منجلي في عائد متصل إن انتصب بفعل أو وصف» فإن هذا الكلام يتضمن التسوية بين الفعل والوصف في حذف العائد المنصوب بهما، ومع أن المنصوب فضلة، والأصل في الفضلة أنه لا يلزم ذكره بل يجوز الاستغناء عنه في سعة الكلام، وكيف ساغ لهم أن يحكموا بقبح حذف المنصوب بالوصف أو برداءته أو بأنه لا يكاد يسمع من العرب مع أنه يجوز اعتبار الوصف مضافاً والضمير المحذوف مضافاً إليه، كما في الآية الكريمة التي تلاها المؤلف، وهم لا يقولون في ذلك شيئاً مما قالوه على تقديره منصوباً.

(٢) سورة طه، الآية: ٧٢. والتقدير: فاقض الذي أنت قاضيه، ويجوز أن تكون «ما» موصولاً حرفياً يسبك ما بعده بمصدر، والتقدير: فاقض قضاءك.

(٣) ههنا أمران أحب أن أنبهك إليهما، الأمر الأول: أن هذه الطريقة التي سلكها المؤلف تبعاً لابن مالك غير الطريقة التي سلكها من قبلهما من النحاة، وسار عليها الرضي، وحاصل تلك الطريقة أنهم أجازوا حذف العائد المجرور بحرف جر إذا كان العامل في ذلك الجار والمجرور يتعين معه حرف لئلا يلتبس بعد الحذف الحرف المحذوف بغيره، وقد مثلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿أنسجد لما تأمرنا﴾ أي تأمرنا به أي بإكرامه، وقوله سبحانه: ﴿فاصدع بما تؤمر﴾ أي به، وقول الشاعر:

فَقُلْتُ لَهَا: لاَ وَالَّذِي حَجَّ حَاتِمٌ ... أَخُونُكِ عَهْداً إنَّنِي غَيْرُ خَوَّانِ =

بمثل ذلك الحرف مَعْنًى وَمُتَعَلّقاً، نحو: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾[1]، أي: منه، وقوله:

٥٩ ـ لاَ تَرْكَنَنَّ إِلَى الأَمْرِ الَّذي رَكَنَتْ أَبْنَاءُ يَعْصُرَ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ

= تقديره: والذي حج حاتم له لا أخونك عهداً.

والأمر الثاني: أن هذا الحذف يقع في التقدير على التدرج، فيقدر أولاً حذف حرف الجر فيتصل الضمير بالعامل، فيصير منصوباً ثم يحذف، وصرح بهذا الكسائي، وذهب سيبويه والأخفش إلى أن الجار والمجرور حذفا معاً، والمسوغ لهذا الحذف هو طول الصلة؛ لأن الجار والمجرور من متعلقات الصلة، وهما زائدان على المسند والمسند إليه.

(١) سورة المؤمنون، الآية: ٣٣.

٥٩ ـ هذا بيت من البسيط، وقد نسب العيني هذا البيت إلى كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني.

اللغة: «لا تركنن» أي لا تمل، والمشهور في هذا الفعل أنه من باب علم، وقد جاء من باب نصر أيضاً، وقد سمع فيه ركن يركن ـ على مثال يفتح بفتح ـ وهذا الأخير مخالف لما عليه باب فتح من أنه لا يجيء إلاّ فيما عينه أو لامه حرف من حروف الحلق الستة، ولهذا قال الجوهري: إنه من باب الجمع بين لغتين، ومعنى ذلك أن المتكلم به من العرب قد استعمل الماضي من اللغة الثانية التي تأتي به على مثال نصر واستعمل المضارع من اللغة الأولى التي تأتي به على مثال علم يعلم، ويسمى هذا تداخل اللغات «يعصر» اسم رجل، وهو أبو قبيلة من باهلة.

الإعراب: «لا» حرف نهي مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تركنن» تركن: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل جزم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب «إلى الأمر» جار ومجرور متعلق بتركن «الذي» اسم موصول نعت للأمر «ركنت» ركن: فعل ماض، والتاء علامة على تأنيث الفاعل «أبناء» فاعل ركن مرفوع بالضمة الظاهرة، وأبناء مضاف و«يعصر» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل «حين» ظرف زمان منصوب بركنت «اضطرها» اضطر: فعل ماض، وضمير الغائبة العائد إلى أبناء يعصر باعتبارهم قبيلة مفعول به مبني على السكون في محل نصب «القدر» فاعل اضطر مرفوع بالضمة الظاهرة، =

وَشَذَّ قوله:

٦٠ - * وَأَيُّ الـدَّهْـرِ ذُو لَـمْ يَحْسُـدُونِـي *

= والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة حين إليها.

الشاهد فيه: قوله «لا تركنن إلى الأمر الذي ركنت أبناء يعصر» حيث حذف العائد من جملة الصلة إلى الموصول؛ لكون ذلك العائد مجروراً بحرف جر مماثل للحرف الذي جر الموصوف بالموصول في اللفظ والمعنى، ومتعلق الحرفين متحد أيضاً في اللفظ والمعنى؛ إذ المادة واحدة، وليس يضر اختلاف الصيغتين.

ومثل ما ذكرنا من الاستشهاد في هذا البيت جار في موضعين من قوله:

إنْ تُعْنَ نَفْسُكَ بِالأمْرِ الّذِي عُنِيَتْ نُفُوسُ قَوْمٍ سَمَوْا تَظْفَرْ بِمَا ظَفِرُوا

وهذا البيت منسوب لكعب بن زهير صاحب البيت الشاهد، وهو بيت أنشده العيني على أنه سابق على بيت الشاهد. وموضع الاستشهاد الأول فيه قوله «إن تعن نفسك بالأمر الذي عنيت نفوس قوم» فإن تقدير الكلام فيه: إن تعن نفسك بالأمر الذي عنيت به نفوس قوم، فحذف «به» لكون الموصوف بالموصول قد جر بباء مماثلة للباء الجارة للضمير في اللفظ والمعنى، ولكون متعلق الحرفين واحداً في اللفظ والمعنى أيضاً، والموضع الثاني قوله «تظفر بما ظفروا» فإن التقدير: تظفر بما ظفروا به، فحذف «به» لكون الموصول مجروراً بباء مماثلة للباء الجارة للضمير في اللفظ والمعنى ولكون متعلق الحرفين واحداً في المادة والمعنى وإن اختلفت صيغتهما.

ومثل هذا الشاهد قول قيس بن ذريح:

فَيَا قَلْبُ صَبْراً وَاعْتِرافاً لِما تَرَى وَيَا حُبَّها قَعْ بِالّذِي أَنْتَ وَاقِعُ

أصله: قع بالذي أنت واقع به، ومثل ذلك قول الآخر:

وَقَدْ كُنْتَ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً فَبُحْ لاَنَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحُ

أصله فبح الآن منها بالذي أنت بائح به.

٦٠ - هذا عجز بيت من الوافر، وصدره قوله:

* وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَيَّ قَوْمِي *

وقد نسب بعض النحاة منهم الأشموني والشيخ خالد والعيني هذا البيت إلى حاتم، وراجعت ديوان شعره كله برواية ابن الكلبي فلم أجده فيه.

اللغة: «من حسد» معنى من ههنا التعليل، يريد أنهم بسبب الحسد يجورون عليه، =

....

= والحسد: تمني زوال نعمة المحسود «يجور عليَّ قومي» يظلمونني ويجاوزون معي الحدود «وأي الدهر ذو لم يحسدوني» يريد وأي وقت من الأوقات الذي لم يحسدوني فيه، يعني أن حسدهم إياه دائم متواصل.

الإعراب: «من حسد» جار ومجرور متعلق بقوله «يجور» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة «عليَّ» جار ومجرور متعلق بيجور أيضاً «قومي» قوم: فاعل يجور، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «وأي» الواو استئنافية، أي: اسم استفهام مبتدأ، وهو مضاف و«الدهر» مضاف إليه «ذو» اسم موصول بمعنى الذي خبر المبتدأ الذي هو أي «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يحسدوني» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة فاعله، والنون الموجودة للوقاية، وياء المتكلم مفعول به، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول، والعائد إلى الموصول من هذه الجملة ضمير مجرور بفي محذوف، والتقدير: لم يحسدوني فيه.

الشاهد فيه: قوله «ذو لم يحسدوني» حيث حذف العائد إلى الموصول من جملة الصلة، أما الموصول فهو قوله «ذو» ومعناه الذي، وأما جملة الصلة فهي قوله «لم يحسدوني» وأما العائد فهو ضمير مجرور بحرف جر محذوف أيضاً، والتقدير: لم يحسدوني فيه، والحذف في هذه الحالة ـ عند جمهرة العلماء ـ شاذ لا يسوغ أن يقاس عليه، لأن الموصول أو الموصوف به لم يقع مجروراً بحرف مثل الحرف الذي جر العائد المحذوف. وقد سهَّل الحذف في هذا البيت كون الموصوف بالموصول تقديراً اسماً مراداً به زمان وكون الضمير العائد إليه مجروراً بفي التي تخطر بالبال كما خطر به اسم الزمان، ألا ترى أنك إذا قلت «سرني اليوم الذي جئت» فهم من ذلك المراد وأنك تقصد «سرني اليوم الذي جئت فيه» فأما غير اسم الزمان فإن الجار ما لم يذكر لم يتعين في الذهن، ومن أجل ذلك ذهب بعض العلماء إلى أن الحذف في مثل هذا البيت قياسي، وعلى ذلك يكون المدار عند هؤلاء في جواز حذف العائد المجرور: أن يتعين في الذهن مع حذفه، ولهذا التعين أسباب: أولها أن يكون الموصول أو موصوفه مجروراً بمثله إلخ، وثانيها أن يعهد تعدية الفعل المذكور في الكلام به، وثالثها أن يكون الموصوف بالموصول زماناً والحرف في، وهذه الطريقة هي التي اختارها المحقق الرضي كما فصلناه لك فيما سبق. =

أي: فيه، وقولُه:

٦١ - * وَهُـوَّ عَلَـى مَـنْ صَبَّـهُ اللّـهُ عَلْقَـمُ *

---

٦١ - هذا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* وَإِنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا *

وهذا بيت قد استشهد به جماعة من متقدمي النحاة منهم الرضي والفارسي وقطرب والليث، ولم ينسبه واحد منهم إلى قائل معين، وأكثر ما قيل في نسبته: إنه لرجل من همدان.

اللغة: «هوّ» بتشديد الواو - ضمير الواحد الغائب، وهذه لغة همدان إحدى قبائل اليمن، فإنهم يشددون الواو من «هو» والياء من «هي» ومثال ذلك في «هي» قول شاعرهم:

وَالنَّفْسُ مَا أُمِرَتْ بِالعُنْفِ آبِيَةٌ وَهِيَّ إِنْ أُمِرَتْ بِاللُّطْفِ تَأْتَمِرُ

«شهدة» بضم الشين وسكون الهاء - أصله العسل ما دام في شمعه «علقم» هو الحنظل، وهو شجر له ثمر مر كريه الطعم.

المعنى: شبه لسانه حين يثني على من يريد الثناء عليه بشهدة تستريح النفس إلى مذاقها، وشبهه حين يريد أن ينال ممن يناوئه ويعاديه بالحنظل تعاف النفس مذاقه وتمج طعمه.

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «لساني» لسان: اسم إن، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «شهدة» خبر إن «يشتفى» فعل مضارع مبني للمجهول «بها» جار ومجرور متعلق بيشتفى على أنه نائب فاعله، وجملة الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله في محل رفع صفة لشهدة «وهو» ضمير منفصل مبتدأ، مبني على الفتح في محل رفع «على» حرف جر «مَنْ» اسم موصول مجرور محلاً بعلى، والجار والمجرور متعلق بعلقم الآتي، لأنه في تأويل المشتق، والتقدير: وهو كريه على من - إلخ «صبه» صب: فعل ماض، وضمير الغائب العائد إلى اللسان مفعول به «الله» فاعل صب، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة من المجرور محلاً بعلي، والعائد إلى الموصول محذوف، والتقدير: على من صب الله عليه «علقم» خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله «على من صبه الله» حيث حذف العائد إلى الموصول من جملة الصلة، أما الموصول فهو «مَنْ» المجرور محلاً بعلى، وأما جملة الصلة فهي قوله «صبه الله» وأما العائد فهو ضمير مجرور محلاً بحرف جر محذوف، وتقدير الكلام: =

أي: عليه، فحذَفَ العائِدَ المجرورَ مع انتفاء خَفْضِ الموصول في الأول، ومع اختلاف المتعلَّقِ في الثاني وهما: «صَبَّ» و«عَلْقَمُ»(١).

هذا باب المعرفة بالأداة

وهي «أل» لا اللامُ وَحْدَها، وفاقاً للخليل وسيبويه، وليست الهمزةُ زائدةً، خلافاً لسيبويه(٢).

= وهو علقم على من صبه الله عليه، ومتعلق الجار للموصول هو «علقم» الذي أولناه بمشتق، ومتعلق الجار للعائد هو «صب» فقد اتحد الجار للموصول ولكن اختلف متعلقاهما في المادة، والحذف ـ مع اختلاف المتعلقين في المادة ـ شاذ لا ينبغي أن يقاس عليه، وهذا الكلام جار على الطريقة التي اختارها ابن مالك.

(١) بقي على المؤلف مواضع يمتنع فيها حذف العائد المجرور، ونحن نذكرها لك على سبيل الإجمال.

الموضع الأول: أن يكون هذا الضمير محصوراً، كأن تقول «مررت بالذي ما مررت إلاّ به» أو تقول «مررت بالذي إنما مررت به» وقد ذكر ابن مالك هذا الموضع في باب المفعول به من الخلاصة حيث قال:

وحذف فضلة أجز إن لم يضر ... كحذف ما سيق جواباً أو حصر

الموضع الثاني: أن يكون المجرور مع الجار قد وقعا موقع النائب عن الفاعل نحو أن تقول «مررت بالذي مر به» ببناء مر للمجهول.

الموضع الثالث: أن يكون حذفه موقعاً في اللبس، نحو أن تقول «رغبت في الذي رغبت فيه» فإنك لو حذفت «فيه» لم يدر السامع أأردت أن تقول «فيه» أو أن تقول «عنه» فلا يظهر المعنى الذي أردت، وذكر «في» جارة للموصول لا يعين أن الجار للعائد هو «في» مثلها، لأنك قد تحب من يحبه وقد تحب من يبغضه، فافهم ذلك ولا تغتر بما قاله الشيخ خالد.

الموضع الرابع: أن يكون في الكلام ضميران لا يتعين أحدهما للربط، نحو أن تقول «مررت بالذي مررت به في داره» لأنك لو حذفت «به» تغير المعنى عما أردت.

(٢) للعلماء في تعيين المعرف أربعة مذاهب، الأول: أن المعرف هو أل برمتها والألف =

وهي: إما جنسية، فإن لم تخلُفْها «كلٌّ» فهي لبيان الحقيقة، نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾(١)، وإن خَلَفَتْهَا «كلٌّ» حقيقةً فهي لشُمُول أفراد الجنس، نحو: ﴿وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفاً﴾(٢)، وإن خلفتها مجازاً فلشمول خصائص الجنس مبالَغَةً، نحو: «أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْماً».

وإما عَهْدِيَّةٌ، والعهد إما ذِكْرِيّ نحو: ﴿فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾(٣)، أو عِلْمِيٌّ نحو: ﴿بِالْوَادِي الْمُقَدَّسِ﴾(٤). ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾(٥)، أو حُضُورِيٌّ نحو: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾(٦).

فصل: وقد تَرِدُ «أل» زائدة، أي غير مُعَرِّفَةٍ، وهي إما لازمة كالتي في عَلَم قَارنَتْ وَضْعه كالسَّمَوْأَلِ وَالْيَسَعِ وَاللاَّتِ وَالْعُزَّى، أو في إشارة وهو «الآن» وفاقاً للزجاج والناظم، أو في موصول وهو «الذي» و «التي» وفروعهما، لأنه لا يجتمع تعريفان، وهذه معارف بالعَلَمية والإشارة، والصِّلَة، وإما عارضة: إما خاصة بالضرورة، كقوله:

٦٢ ـ * وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ *

= أصلية لا زائدة، والثاني: أن المعرف هو أل برمتها والألف زائدة، والثالث: أن المعرف هو اللام وحدها، والرابع: أن المعرف هو الألف وحدها واللام زائدة فرقاً بين همزة الاستفهام والهمزة المعرفة، والأول هو مذهب الخليل بن أحمد، والثاني هو مذهب سيبويه، والثالث هو مذهب كثير من النحاة، والرابع هو مذهب المبرد، ولكل واحد من هذه الأقوال الأربعة حجة لا نطيل هنا بذكرها.

(١) سورة الأنبياء، الآية: ٣٠.

(٢) سورة النساء، الآية: ٢٨.

(٣) سورة المزمل، الآية: ١٦.

(٤) سورة طه، الآية: ١٢.

(٥) سورة التوبة، الآية: ٤٠.

(٦) سورة المائدة، الآية: ٣.

٦٢ ـ هذا عجز بيت من الكامل، وصدره قوله:

* وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وَعَسَاقِلاً * =

وقوله:

٦٣ ـ * صَـدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو *

الشاهد فيه: قوله «بنات الأوبر» حيث زاد «أل» في العلم مضطراً؛ لأن «بنات أوبر» علم على نوع من الكمأة رديء، والعلم لا تدخله «أل»؛ فراراً من اجتماع معرفين العلمية وأل، فزادها هنا ضرورة. قال الأصمعي: «وأما قول الشاعر:

* وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ *

فإنه زاد الألف واللام للضرورة، كقول الراجز:

بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ لَدَى قُصُورِهَا

وقال الآخر:

يَا لَيْتَ أُمَّ العَمْرِو كَانَتْ صَاحِبِي مَكَانَ مَنْ أَشْتَى عَلَى الرُّكَائِبِ

وقال: وقد يجوز أن أوبر نكرة فعرفه باللام، كما حكى سيبويه أن عرساً من ابن عرس والبيت من الشواهد التي لم يذكروا لها قائلاً معيناً، وممن استشهد به أبو زيد في النوادر.

اللغة: «جنيتك» معناه جنيت لك، ومثله ـ في حذف اللام وإيصال الفعل إلى ما كان مجروراً ـ قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ﴾ و﴿يَبْغُونَهَا عِوَجاً﴾ و﴿وَالقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾ «أكمؤاً» جمع كمء ـ مثل فلس وأفلس ـ ويجمع الكمء على كمأة أيضاً؛ فيكون المفرد خالياً من التاء وهي في جمعه، على عكس تمرة وتمر، وهذا من نوادر اللغة «وعساقلاً» جمع عسقول ـ بزنة عصفور ـ وهو نوع من الكمأة، وكان أصله عساقيل، فحذفت الياء كما حذفت في قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الغَيْبِ﴾ فإنه جمع مفتاح، وكان قياسه مفاتيح فحذفت الياء. ويقال: المفاتح جمع مفتح، وليس جمع مفتاح، فلا حذف. وكذا يقال: العساقل جمع عسقل ـ بزنة جعفر ـ و«بنات الأوبر» هي كمأة صغار مزغبة كلون التراب، قاله أبو زيد، وقال أبو حنيفة الدينوري: بنات أوبر كمأة كأمثال الحصى صغار وهي رديئة الطعم.

الإعراب: «ولقد» الواو للقسم، واللام للتأكيد، وهي الواقعة في جواب القسم، وقد: حرف تحقيق «جنيتك» فعل وفاعل ومفعول أول «أكمؤاً» مفعول ثان «وعساقلاً» معطوف عليه «ولقد» الواو عاطفة، واللام واقعة في جواب القسم، وقد: حرف تحقيق «نهيتك» فعل وفاعل ومفعول «عن» حرف جر «بنات» مجرور به، وهو مضاف و«الأوبر» مضاف إليه.

. . . .

قد نكره بعضهم فقال: «هذا ابن عرس مقبل» اهـ.

ومما بيناه لك تعلم أن «بنات أوبر» وضع علماً على هذا النوع من الكمأة بجمع لفظ بنت، كما أن «بنت أوبر» وضع بوضع آخر علماً عليه، فلا يقال: إن العلم هو «بنت أوبر» وإنه لما جمعه على «بنات أوبر» كان لا بد له من قصد تنكيره فاقترانه بأل بعد الجمع لازم، كما تقول في تثنية محمد: المحمدان، وفي جمعه: المحمدون.

٦٣ ـ هذا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* رَأَيْتكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا *

والبيت لرشيد بن شهاب اليشكري، وزعم التوزي ـ نقلاً عن بعضهم ـ أنه مصنوع لا يحتج به، وليس كذلك.

اللغة: «رأيتك» الخطاب لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكري، وهو المذكور في آخر البيت «وجوهنا» أراد بالوجوه ذواتهم، ويروى «لما أن عرفت جلادنا» أي: ثباتنا في الحرب وشدة وقع سيوفنا «صددت» أعرضت ونأيت «طبت النفس» يريد أنك رضيت «عمرو» كان صديقاً حميماً لقيس، وكان قوم الشاعر قد قتلوه.

المعنى: يندد بقيس؛ لأنه فر عن صديقه لما رأى وقع أسيافهم، ورضي من الغنيمة بالإياب.

الإعراب: «رأيتك» فعل وفاعل ومفعول، وليس بحاجة لمفعول ثان لأن «رأى» هنا بصرية «لما» ظرفية بمعنى حين تتعلق برأى «أن» زائدة «عرفت» فعل وفاعل «وجوهنا» وجوه: مفعول به لعرف، ووجوه مضاف والضمير مضاف إليه «صددت» فعل وفاعل وهو جواب «لما» و«طبت» فعل وفاعل، والجملة معطوفة على جملة صددت «النفس» تمييز «يا قيس» يا: حرف نداء، قيس: منادى مبني على الضم في محل نصب، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين العامل ومعموله «عن عمرو» متعلق بصددت، أو بطبت على أنه ضمنه معنى تسليت.

الشاهد فيه: قوله «طبت النفس» حيث أدخل الألف واللام على التمييز ـ الذي يجب له التنكير ـ ضرورة، وذلك إنما هو في اعتبار البصريين، وقد ذكر النحاة أن الكوفيين لا يوجبون تنكير التمييز، بل يجوز عندهم أن يكون معرفة وأن يكون نكرة، وعلى ذلك لا تكون «أل» في هذا الشاهد زائدة، بل تكون معرفة، لكن كلام المؤلف وغيره يقتضي ما يقوله البصريون.

لأن «بنات أوبر» عَلَم، و «النفس» تمييز، فلا يَقْبلَان التعريفَ، ويلتحق بذلك ما زِيدَ شذوذاً نحو: «ادْخُلُوا الأوّلَ فَالأوّلَ»[١].

وإما مُجَوِّزَةٌ لِلمْحِ الأصل، وذلك أن العَلَم المنقول مما يقبل «أل» قد يُلْمَحُ أَصْلُهُ فتدخل عليه أل، وأكثر وقوع ذلك في المنقول عن صِفَةٍ كحارثٍ وقاسمٍ وحَسَنٍ وحُسَيْنٍ وعَبّاس وضَحّاك، وقد يَقَعُ في[٢] المنقول عن مصدر كفَضْل، أو اسم عَيْنٍ كنُعمان[٣]، فإنه في الأصل اسمٌ للدَّم، والبابُ كلُّه سماعيٌّ، فلا يجوز في نحو مُحمَّد وصالح ومَعْروف، ولم تَقَعْ في نحو: «يزيد» و «يَشْكُر»، لأن أصله الفعل وهو لا يقبل أل، وأما قوله:

= ومن العلماء من قال: «النفس» مفعول به لصددت، وتمييز طبت محذوف، والتقدير على هذا: صددت النفس وطبت نفساً يا قيس عن عمرو؛ وعلى هذا لا يكون في البيت شاهد، ولكن في هذا التقدير من التكلف ما لا يخفى.

(١) لا شك أن قصد المتكلم بهذا المثال أن يدخل الأول في علم المخاطبين ثم الأول الذي يليه في علمهم أيضاً، وعلى هذا تكون أل في «الأول» للعهد الذهني، وليست زائدة، لأنها لو كانت زائدة لم تدل على المعنى المراد، لأن الحرف الزائد لا معنى له، ثم اعلم أنهم لما أعربوا «الأول» حالاً وقد قرروا أن الحال لا يكون إلاّ نكرة لم يستطيعوا أن يدعوا زيادة أل بمعنى عدم دلالتها على التعريف؛ لأن هذا المعنى لا يمكن تركه، ولذلك قالوا: إن هذه المعرفة بتأويل اسم منكر يدل على المعنى المراد ـ وهو ـ «مترتبين» ثم اعلم أن الصواب هو أن الحال مجموع اللفظين «الأول فالأول» وإن كان ثانيهما معطوفاً في اللفظ على أولهما.

(٢) ظاهر عبارة المؤلف أن المنقول عن مصدر والمنقول عن اسم عين في درجة واحدة، فإنه جمع بينهما، ولكن ابن مالك قد صرح بأن المنقول عن اسم عين في درجة متأخرة عن المنقول عن المصدر، وهما جميعاً يقعان مرتبين بعد درجة المنقول عن الصفة، قال «وأكثر وقوعها على منقول من صفة، ويليه دخولها على منقول من مصدر، ويليه دخولها على منقول من اسم عين» اهـ.

(٣) تجد العلماء تارة يمثلون بالنعمان للعلم الذي قارنت أل وضعه فتكون لازمة، وتارة يمثلون به للعلم الذي زيدت فيه أل للمح الأصل فتكون غير لازمة، والخطب في ذلك =

﴿ رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكاً ﴾[١]

فضرورة سَهَّلَهَا تَقَدُّم ذكر الوليد.

فصل: من المُعَرَّفِ بالإضافة أو الأداة ما غَلَبَ على بعض مَنْ يستحقُّه حتى الْتَحَقَ بالأعلام؛ فالأول كابن عباس، وابن عُمَرَ بن الخطاب، وابن عَمْرو بن العاص، وابن مسعود، غَلَبَتْ على الْعَبَادلة[٢] دون مَنْ عداهم من إخوتهم، والثاني كالنَّجْم للثُّرَيَّا، والعَقَبَة والبيت والمدينة والأعشى، و «أل» هذه زائدة لازمة، إلا في نداء أو إضافة فيجب حذفها، نحو: «يَا أَعْشَى بَاهِلَةَ»، و «أَعْشَى تَغْلِبَ»، وقد يحذف في غير ذلك، سمع «هٰذَا عَيُّوقٌ طَالِعاً»، و «هٰذَا يَوْمُ اثْنَيْنِ مُبَارَكاً فِيهِ»[٣].

= سهل، لأنا نزعم أن العرب سموا «النعمان» مصاحباً لأل، وسموا «نعمان» غير مقترن بأل، فتمثيل كل جماعة باعتبار، ومن تسميتهم بالمجرد قول الشاعر:

أَيَا جَبَلَيْ نُعْمَانَ بِاللّٰهِ خَلِّيَا نَسِيمَ الصَّبَا يَخْلُصْ إِلَيَّ هُبُوبُهَا

وقول الآخر:

زِيَادَتَنَا نُعْمَانُ لَا تَحْبِسَنَّهَا تَقِ اللهَ فِينَا وَالكِتَابَ الَّذِي تَتْلُو

(١) هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

﴿ شَدِيداً بِأَعْبَاءِ الخِلَافَةِ كَاهِلُهُ ﴾

وقد تقدم ذكر هذا البيت مشروحاً الشرح الوافي مع بيان مكان الاستشهاد منه، فلا حاجة بنا إلى إعادة شيء من القول عليه هنا (وهو الشاهد رقم ١٩).

(٢) العبادلة: جمع عبدل ـ بزنة جعفر ـ نحتوه من «عبد الله» كما قالوا: بسملة، وطلبقة، وحمدلة، وعبشم، وعبقس، وعبدر، وهكذا، ومن العلماء من زعم أن الصواب هو وضع «ابن الزبير» في مكان «ابن مسعود» لأن عبد الله بن مسعود مات قبل أن يطلق لفظ «العبادلة» على هؤلاء، ولكن المؤلف لا يقصد هذا، وإنما يقصد أن لفظ «ابن عمر» غلب على عبد الله بن عمر من بين إخوته، ولفظ «ابن مسعود» غلب على عبد الله بن مسعود من بين إخوته، وهلم جراً، وآية أنه يريد ذلك أن كلامه في المعرف بالإضافة، فأما لفظ العبادلة فقد جمع به «عبد الله» على طريق النحت.

(٣) الدليل على أن «يوم اثنين» علم أن الحال قد جاءت منه، ولو كان نكرة كما يقول المبرد لرفعوا في هذا المثال الوصف ليكون نعتاً له، فإذا قالوا «يوم الاثنين» مقترناً بأل، فقد =

هذا باب المبتدأ والخبر

المبتدأ: اسمٌ أو بمنزلته، مُجَرَّدٌ عن العوامل اللفظية أو بمنزلته، مُخْبَرٌ عنه، أو وصفٌ رافعٌ لمكْتَفًى به.

فالاسمُ، نحوُ: «اللّهُ رَبُّنَا» و «مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا» والذي بمنزلته، نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾[١]، و ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾[٢]، و «تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِيّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»[٣].

= توهموا فيه الوصفية فزادوا أل للمح الوصف كما زادوها في الحارث.

(١) سورة البقرة، الآية: ١٨٤.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٦.

(٣) اعلم أن ههنا أربعة أمور.

(الأول) أن المراد بالاسم المؤول بالصريح المصدر الذي ينسبك من الفعل والحرف المصدري، سواء أكان الحرف السابك هو «ما» المصدرية نحو «ما فعلت حسن» ونحو «ما تفعل مرضي عنه» أم كان الحرف المصدري هو «أن» نحو قول العرب «أن ترد الماء بماء أكيس» ونحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ أم كان الحرف المصدري هو همزة التسوية بعد لفظ سواء، نحو «سواء علينا أقمت أم قعدت» ونحو قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ ونحو قوله جلت كلمته: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُن مِنَ الْوَاعِظِينَ﴾.

وقد اختلف العلماء في إعراب هاتين الآيتين ونحوهما، فالجمهور على أن «سواء» خبر مقدم، والمصدر المتصيد من الفعل الذي يليه مبتدأ مؤخر، والمصدر المتصيد من الفعل التالي لأم معطوف على المصدر الأول، وتقدير الكلام على هذا إنذارك وعدم إنذارك سواء عليهم، ووعظك وعدم وعظك سواء عليهم، فإن قلت: فإن «سواء» مفرد، وقد أخبر به عن اثنين، فالجواب أن أصل هذا اللفظ الذي هو «سواء» مصدر، والمصدر يخبر به عن الواحد والاثنين والجمع، وقد اعترض أبو علي الفارسي هذا الإعراب بأن «سواء» على هذا الإعراب واقع في حيز الاستفهام، وما يقع في حيز الاستفهام لا يتقدم عليه، وأجيب بأن ما في حيز الاستفهام لا يتقدم عليه إذا كان الاستفهام حقيقياً، والاستفهام هنا ليس على حقيقته لأن المراد بالكلام الخبر، وقد أعرب قوم «سواء» على أنه خبر «إن» في صدر الآية، والمصدر الذي يتصيد من الفعل =

....

= بعده فاعل بسواء ويفسرونه بوصف، وكأنه قيل: إن الذين كفروا مستوٍ عليهم إنذارك وعدم إنذارك، وأعرب فريق ثالث «سواء» على أنه مبتدأ، وهو نكرة تعلق بها الجار والمجرور الذي يليها فتخصصت به، وخبره المصدر المتصيد من الفعل الذي يليه، وهذا أضعف وجوه الإعراب في هذا الأسلوب.

(الأمر الثاني) أن رأس هذه الحروف وأمها وأكثرها تصرفاً في الكلام هو «أن» ولذلك لا يقدر سواه إذا لم يوجد في الكلام حرف سابك، وهو - مع هذه المنزلة - ضعيف العمل، ولذا إذا حذف لم يبق عمله - وهو النصب - في الفعل. بل ينبغي أن يزول عمله ويرتفع الفعل، إلاّ في المواضع التي تذكر في باب نواصب الفعل المضارع، فإن وجود حرف كحتى ولام الجحود وكي التعليلية والفاء والواو يهون من أمر عمل «أن» محذوفاً، على أن عمل «أن» نفسها في هذه المواضع مختلف فيه، ومن النحاة من يجعل العمل لنفس الحروف الموجودة تمشياً مع قاعدة أن العامل الضعيف لا يعمل محذوفاً.

(الأمر الثالث) أن هذا المثل - وهو قولهم «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه» يروى على ثلاثة أوجه: أولها «لأن تسمع بالمعيدي خير» بلام الابتداء وأن المصدرية وهذه الرواية لا إشكال فيها، وذلك لأن المبتدأ فيها مصدر منسبك بواسطة حرف موجود في الكلام. وثانيها «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه» بنصب الفعل المضارع مع حذف أن، وفي هذه الرواية شذوذ من جهة حذف الحرف المصدري الضعيف وبقاء عمله، وثالثها «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه» برفع المضارع - وهو تسمع - بعد حذف أن، وقد جاءت هذه الرواية على الأصل في حذف الحرف المصدري مع زوال عمله. وقد اختلفت كلمة العلماء في توجيهها، فذهب أكثرهم إلى أن الحرف المصدري مقدر لسبك الفعل بالمصدر حتى يقع مبتدأ، لأن المبتدأ لا يكون إلاّ اسماً، وذهب قوم إلى أن الفعل إذا أريد به مجرد الحدث صح أن يسند إليه ويضاف إليه، ولا حاجة عند هؤلاء إلى تقدير الحرف المصدري، ويكون من باب استعمال اللفظ من جزء معناه، وذلك لأن الفعل يدل على الحدث الذي هو مدلول المصدر وعلى الزمان، وقد جرد ههنا من الدلالة على الزمان، واقتصر فيه على الجزء الأول الذي هو الحدث.

(الأمر الرابع) أن هذا مثل من أمثال العرب يضرب لمن يكون خبره والحديث عنه أفضل من مرآه ونظره، وأول من قاله هو المنذر بن ماء السماء، وانظر حديثه في الجزء =

والمجرد كما مثلنا، والذي بمنزلة المجرد، نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾[1]، و «بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ» لأن وجود الزائد كلا وُجُودٍ، ومنه عند سيبويه: ﴿بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾[2]، وعند بعضهم: «وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ»[3].

= الأول من مجمع الأمثال للميداني (رقم ٦٥٥ في ١/ ١٢٩ بتحقيقنا).

(١) سورة فاطر، الآية: ٣، و«خالق» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، و«غير الله» نعت لخالق، وقد علمت أن كلمة «غير» متوغلة في الإبهام فلا تتعرف بالإضافة فلهذا وقعت صفة للنكرة، وجملة «يرزقكم» صفة ثانية، وليست خبراً للمبتدأ لأن الإخبار بالفعل عن المبتدأ الواقع بعد هل ضعيف، وخبر المبتدأ محذوف: أي موجود.

(٢) سورة القلم، الآية: ٦، وقد ذهب سيبويه إلى أن «أيكم» مبتدأ، والباء حرف جر زائد، والذي حمله على ذلك أمران: الأول أن مجيء المصدر على زنة مفعول مما لم يثبت عنده، والثاني أن سياق الآية الكريمة يقتضي أن الاستفهام إنما هو لطلب تعيين الشخص الذي وقعت عليه الفتنة من بين المخاطبين، وإذا بقي المفتون اسم مفعول وكان الاستفهام على المعنى الذي ذكرنا كانت الباء زائدة، وأي: اسم استفهام مبتدأ، والمفتون: خبر المبتدأ. وزعم أبو الحسن الأخفش أن الباء أصلية والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والمفتون: مبتدأ مؤخر، وهو عنده مصدر جاء على زنة اسم المفعول وله نظائر كالميسور والمعسور والمجلود والمحلوف والمعقول بمعنى اليسر والعسر والجلد والحلف والعقل، وعدم ثبوت ذلك عند سيبويه لا يدل على عدم وجوده في كلام العرب، لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ ومعنى الباء عند أبي الحسن إما السببية وإما الظرفية، وكأنه قد قيل: بسبب أيكم الفتنة؟ أو قيل: في أيكم الفتنة.

(٣) هذه قطعة من حديث نبوي روي في صحيح مسلم من حديث ابن مسعود، وهو بتمامه «يا معشر الشباب، من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أحصن للفرج وأغض للبصر، ومن لم يستطع فعليه بالصوم، فإنه له وجاء» وهذا التخريج الذي أشار المؤلف إليه هو تخريج الأستاذ ابن عصفور، ذهب إلى أن الباء في قوله صلوات الله عليه «بالصوم» زائدة، والصوم مبتدأ، وعليه: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وكأنه قد قيل: الصوم واجب عليه. وذهب غيره إلا أن «عليه» اسم فعل أمر، ومعناه ليلزم، =

وَالوَصْفُ نحو: «أَقَائِمٌ هٰذَانِ»، وَخَرَجَ نحوُ: «نَزَالِ»، فإنه لا مُخْبَرٌ عنه ولا وَصْفٌ، ونحوُ: «أَقَائِمٌ أَبَوَاهُ زَيْدٌ»، فإن المرفوع بالوصف غيرُ مُكْتَفًى بِهِ، فزيدٌ: مبتدأ، وَالوَصْفُ خبرٌ.

ولا بُدَّ لوصف المذكور من تَقَدُّم نَفْيٍ أو استفهام[1]، نحو:

٦٤ ـ * خَلِيلَـيَّ مَـا وَافٍ بِعَهْـدِيَ أَنْتُمَـا *

= وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً، و«بالصوم» مفعول به زادت معه الباء، وهو حسن من جهة المعنى، ولكنه ضعيف من جهة الصناعة، وذلك لأن الأصل في فعل الأمر أن يكون للمخاطب لا للغائب، ولأن زيادة الباء مع المفعول غير ثابتة في غير هذا الموضع حتى يحمل عليها ما هنا.

(١) ههنا أمران أريد أن أنبهك إليهما:

الأول: هل تقدم النفي أو الاستفهام شرط عند البصريين في عمل اسم الفاعل ونحوه النصب في مفعول به نحو «أضارب زيد عمراً» ـ وأنت خبير أنه يعمل النصب إذا كان مجرداً من أل متى كان المقصود به الحال أو الاستقبال، ولا يعمل متى كان المقصود به الماضي ـ أم أن هذا شرط في أن يكتفي الوصف بالمرفوع عن الخبر! والذي تحصل لنا من كلام النحاة أن منهم من ذهب إلى أن تقدم النفي أو الاستفهام شرط في عمله النصب، فأما الاكتفاء بالمرفوع عن الخبر فليس ذلك شرطاً فيه، ومنهم من ذهب إلى أن هذا شرط في الاكتفاء بالمرفوع عن الخبر كما أنه شرط في عمل النصب، وكلام المؤلف هنا ككلام الناظم يدل على هذا المذهب.

والأمر الثاني: أنه لا فرق في النفي بين أن يكون بالحرف نحو «ما قائم الزيدان» أو بالفعل نحو «ليس قائم الزيدان» فليس: فعل ماض ناقص، وقائم: اسمه، والزيدان: فاعل بقائم أغنى عن خبر ليس، أو بالاسم نحو «غير قائم الزيدان» فغير: مبتدأ، وقائم: مضاف إليه، والزيدان: فاعل قائم أغنى عن خبر غير، كما أنه لا فرق في الاستفهام بين أن يكون بالحرف نحو «أقائم الزيدان» ومنه الشاهد ٦٥ والاستفهام بالاسم نحو «كيف جالس العمران» فكيف اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال، وجالس: مبتدأ، والعمران: فاعل سد مَسدّ الخبر.

٦٤ ـ هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ * =

. . . .

= ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به.

اللغة: «واف» اسم فاعل من «وفى» بتخفيف الفاء ـ إذا أكمل، وتقول: وفى فلان الكيل والوزن، إذا أكمله ولم ينقص منه شيئاً، وتقول: وفى فلان بوعده ووفى وعده إذا أنجزه ولم يخلف، فكأنه أكمل ما حدث به أولاً «عهدي» العهد بين الرجلين: توثق ما بينهما من آصرة، وفي الأساس: عهد إليه ـ وبابه فهم ـ واستعهد منه، إذا وصاه وشرط عليه «أقاطع» أهجر.

المعنى: يقول لصديقيه: إنكما إذا لم تكونا لي على من أعاديه، وإذا لم تقاطعا من أقاطع من الناس من أجلي، فإنكما لم تفيا بما بيننا من عهد الصداقة والوداد.

الإعراب: «خليلي» منادى بحرف نداء محذوف، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً والمكسور ما بعدها تقديراً لأنه مثنى، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «ما» حرف نفي «واف» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين «بعهدي» الجار والمجرور متعلق بواف، وعهد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «أنتما» فاعل بواف، سد مسد الخبر «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تكونا» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف النون، وألف الاثنين اسمه «لي» جار ومجرور متعلق بتكونا «على» حرف جر «من» اسم موصول مبني على السكون في محل جر بعلى، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر تكونا الناقص «أقاطع» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة من الفعل المضارع وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة من المجرورة محلاً بعلى، والعائد من جملة الصلة إلى الموصول محذوف، وتقدير الكلام: إذا لم تكونا لي على الذي أقاطعه، وجملة تكونا واسمه وخبره في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إذا لم تكونا على من أقاطع فما واف بعهدي أنتما.

الشاهد فيه: قوله «واف . . . أنتما» والنحاة يستشهدون بهذه العبارة على شيئين:
أولهما أن فاعل الوصف الواقع مبتدأ بعد حرف النفي قد سد مسد خبره. والوصف هنا قوله «واف» فإنه اسم فاعل من وفى على ما عرفت في لغة البيت، وفاعله هو «أنتما» =

ونحو:

٦٥ ـ * أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنا *

= وقد وقع هذا الوصف بعد «ما» النافية، وهذا هو الذي أراده المؤلف بالإتيان ببيت الشاهد.

وثانيهما أن الضمير البارز في هذا الموضع كالاسم الظاهر، يجوز أن يقع كل واحد منهما فاعلاً مغنياً عن خبر الوصف الواقع مبتدأ، وقد منع جماعة من النحاة وقوع الضمير البارز فاعلاً مغنياً عن الخبر، والتزموا في كل ما ظاهره وقوع ذلك أن يكون الوصف خبراً مقدماً والضمير البارز مبتدأ مؤخراً، وهذا الشاهد يرد عليهم أوضح الرد؛ فإنه لا يجوز فيه أن يكون «واف» خبراً مقدماً، و«أنتما» مبتدأ مؤخراً، لأن «واف» مفرد، و«أنتما» دال على المثنى، ولا يجوز الإخبار بالمفرد عن المثنى، وإذا لم يجز فيه هذا الوجه من الإعراب تعين أن يكون «واف» مبتدأ و«أنتما» فاعلاً سد مسد خبره، لأنه ليس لنا إلاّ وجهان، وقد بطل أحدهما فتعين الآخر.

٦٥ ـ هذا صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

* إنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا *

ولم أعثر ـ رغم طول البحث ـ على نسبة هذا البيت إلى قائل معين، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به.

اللغة: «قاطن» اسم فاعل من قطن فلان بالمكان ـ من باب قعد ـ إذا أقام فيه «ظعناً» هو بفتح العين ـ الاسم من ظعن ـ وبابه نفع ـ ومعناه ارتحل، والظعن بسكون العين ـ مصدر ذلك الفعل ـ ويقال: الساكن والمتحرك كلاهما مصدر، ويجوز أن يكون أصله السكون وفتحت العين لأنها حرف حلق كما يقولون: البحر، والشعر، بفتح الوسط وأصله السكون.

المعنى: يستفسر عن قوم سلمى التي يحبها، أهم باقون على ما كان يعهدهم في مكانهم أم اعتزموا أن يرتحلوا عنه ويفارقوه؟ فإن كانوا قد نووا الرحيل فما أعجب عيش الذي يبقى بعدهم ولا يلحق بهم!.

الإعراب: «أقاطن» الهمزة للاستفهام، قاطن: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «قوم» فاعل بقاطن سد مسد الخبر، وقوم مضاف و«سلمى» مضاف إليه «أم» حرف عطف «نووا» فعل وفاعل «ظعناً» مفعول به لنوى «إن» حرف شرط جازم «يظعنوا» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف النون، وواو الجماعة فاعله «فعجيب» الفاء واقعة في جواب =

خلافاً للأخفش والكوفيين (١)، ولا حُجَّةَ لهم في نحو:

٦٦ - * خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلاَ تَكُ مُلْغِياً *

= الشرط، عجيب: خبر مقدم «عيش» مبتدأ مؤخر، وعيش مضاف و«من» اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «قطنا» قطن: فعل ماض، والألف فيه للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط.

الشاهد فيه: قوله «أقاطن قوم سلمى» فإن قوله «قاطن» وصف لكونه اسم فاعل على ما عرفت في لغة البيت، وقد وقع هذا الوصف مبتدأ، وجاء بعده اسم مرفوع على أنه فاعل بهذا الوصف، ولا يصلح أن يكون الوصف خبراً مقدماً و«قوم سلمى» مبتدأ مؤخراً؛ لأن «قوم سلمى» دال على معنى الجمع بسبب كونه اسم جمع، و«قاطن» مفرد، ولا يكون المفرد خبراً عن الجمع ولا عما يدل عليه وإذا امتنع هذا الوجه من وجوه الإعراب للعلة التي ذكرناها تعين الوجه الآخر إذ لا يحتمل هذا الأسلوب إلاَّ وجهين. وقد سبق هذا الوصف بهمزة الاستفهام، فدل ذلك على أن الوصف الواقع مبتدأ يجوز أن يكتفي بمرفوعه عن الخبر إذا سبقته أداة استفهام.

(١) ذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه يجوز أن يرفع الوصف فاعلاً أو نائب فاعل مكتفى به، وإن لم يعتمد هذا الوصف على نفي أو استفهام، وعبارة الناظم في الألفية تدل على موافقة هذا المذهب، حيث يقول * وقَدْ يَجُوزُ نحو «فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ» * فكان يجب على المؤلف أن يشير إلى موافقة الناظم للأخفش والكوفيين.

٦٦ - هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ *

والبيت ينسب إلى رجل طائي، ولم يعين أحد اسمه فيما بين أيدينا من المراجع.

اللغة: «خبير» من الخبرة، وهي العلم بالشيء «بنو لهب» جماعة من بني نصر بن الأزد يقال: إنهم أزجر قوم وأعيفهم وأعرفهم بما تدور عليه حركات الطير.

المعنى: إن بني لهب عالمون بالزجر والعيافة، فإذا قال أحدهم كلاماً فاستمع له ولا تلغ ما يذكره لك إذا زجر أو عاف حين تمر الطير عليه.

الإعراب: «خبير» مبتدأ، والذي سوغ الابتداء به ـ مع كونه نكرة ـ أنه عامل فيما بعده «بنو» فاعل سد مسد الخبر، وبنو مضاف، و«لهب» مضاف إليه «فلا» الفاء عاطفة، لا: =

خلافاً للناظم وابنه؛ لجواز كون الوصف خبراً مقدماً، وإنما صحَّ الإخبار به

= ناهية «تك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلا، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ملغياً» خبره، وهو اسم فاعل فيحتاج إلى فاعل، وفاعله ضمير مستتر فيه «مقالة» مفعول به لملغ «لهبي» مضاف إليه «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان، ويجوز أن يكون مضمناً معنى الشرط «الطير» فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده، والتقدير: إذا مرت الطير، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وهي الشرط، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام، والتقدير: إذا مرت الطير فلا تك ملغياً ـ إلخ «مرت» فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على «الطير» والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة.

الشاهد فيه: قوله «خبير بنو لهب» حيث استغنى بفاعل خبير عن خبر المبتدأ، مع أنه لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام، هذا توجيه الكوفيين والأخفش للبيت، ومن ثم لم يشترطوا تقدم النفي أو نحوه على الوصف.

ويرى البصريون ـ ما عدا الأخفش ـ أن قوله «خبير» خبر مقدم، وقوله «بنو» مبتدأ مؤخر. وهذا هو الراجح الذي نصره العلماء كافة، فإن زعم أحد أنه يلزم على هذا محظور، وسببه أن شرط المبتدأ والخبر أن يكونا متطابقين: إفراداً، وتثنية، وجمعاً، وهنا لا تطابق بينهما؛ لأن «خبير» مفرد و«بنو لهب» جمع، فلزم على توجيه البصريين الإخبار عن الجمع بالمفرد، فالجواب على هذا أيسر مما تظن؛ فإن «خبير» في هذا البيت يستوي فيه المذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والجمع، بسبب أنه على زنة المصدر مثل الذميل والصهيل، والمصدر يخبر به عن الواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد، تقول: محمد عدل، والمحمدان عدل، والمحمدون عدل، ومن عادة العرب أن يعطوا الشيء الذي على زنة شيء حكم ذلك الشيء، وقد وردت صيغة فعيل مخبراً بها عن الجماعة، والدليل على أنه كما ذكرنا وروده خبراً ظاهراً عن الجمع في نحو قوله تعالى: ﴿والملائكة بعد ذلك ظهير﴾ وقول الشاعر:

* هُنَّ صَدِيقٌ لِلَّذِي لَمْ يَشِبِ *

وإذا علمت هذا أدركت أن الغرض هو إبطال حجة الكوفيين والأخفش بأن هذا الدليل الذي استدلوا به قد تطرق إليه الاحتمال، ومتى تطرق الاحتمال للدليل سقط الاستدلال به.

=

عن الجمع لأنه على فَعِيل، فهو على حد: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾(١).

وإذا لم يُطابق الوصف ما بعده تَعَيَّنَت ابتدائيتُه(٢)، نحو: «أَقَائِمٌ أَخَوَاك»، وإن طَابَقَهُ في غير الإفراد تَعَيَّنَتْ خبريَّتُهُ، نحو: «أَقَائِمَانِ أَخَوَاك»، و «أَقَائِمُونَ إِخْوَتُكَ»، وإن طَابَقَهُ في الإفراد احْتَمَلَهما، نحو: «أَقَائِم أَخُوكَ»(٣).

وارتفاعُ المبتدأ بالابتداء، وهو التجرُّد للإسناد، وارتفاع الخبر بالمبتدأ، لا بالابتداء، ولا بهما، وعن الكوفيين أنهما ترَافَعَا(٤).

---

(١) سورة التحريم، الآية: ٤، وانظر توجيه هذه الآية في شرح الشاهد السابق.

(٢) لا شك أن مراد المؤلف أنه إذا لم يطابق الوصف ما بعده في كلام صحيح في العربية بأن كـان الوصف مفرداً والمرفوع بعده مثنى كالمثال الذي ذكره، أو جمعاً نحو «أقائم إخوتك» أما إذا كان الوصف مثنى أو جمعاً والمرفوع مفرداً نحو «أقائمان أخوك» ونحو «أقائمون أخوك» فإن الكلام يكون فاسداً في العربية، لا يصح على وجه من الوجوه.

(٣) من هذا الكلام يتبين لك أن للوصف مع مرفوعه ثلاثة أحوال:
الحالة الأولى: أن يتعين فيه كون الوصف خبراً مقدماً والمرفوع بعده مبتدأ مؤخراً. وذلك إذا كان الوصف والمرفوع مثنيين نحو «أقائمان الزيدان» أو مجموعين نحو «أقائمون الزيدون» وإنما لم يجز في هاتين الحالتين كون الوصف مبتدأ والمرفوع فاعلاً أغنى عن الخبر لأن العامل في الفاعل لا تتصل به علامة تثنية ولا علامة جمع على الفصيح من لغات العرب، فإن جريت على غير الفصيح ـ وهو المعروف بلغة «أكلوني البراغيث» جاز ذلك.
الحالة الثانية: أن يتعين جعل الوصف مبتدأ والمرفوع فاعلاً، وذلك إذا كان الوصف مفرداً والمرفوع مثنى نحو «أقائم الزيدان» أو جمعاً نحو «أقائم الزيدون» وإنما لم يجعل الوصف خبراً والمرفوع مبتدأ مؤخراً في هاتين الصورتين لأنه لا يجوز الإخبار بالمفرد المقابل للتثنية والجمع عن المثنى أو المجموع.
والحالة الثالثة: أن يجوز الأمران، وذلك في صورة واحدة وهي أن يكون الوصف مفرداً والمرفوع مفرداً أيضاً.

(٤) الذي ذهب إلى أن المبتدأ هو الذي رفع الخبر هو سيبويه شيخ النحاة، وجرى عليه ابن مالك، وتبعه المؤلف، ووجه هذا أن المبتدأ طالب للخبر طلباً لازماً لكونه لا يؤدي معنى يحسن السكوت عليه بدونه، وذهب ابن السراج إلى أن المبتدأ والخبر جميعاً =

فصل: والخبرُ الجزءُ الذي حَصَلَتْ به الفائدة مع مبتدإ غير الوصف المذكور، فخرج فاعلُ الفعل، فإنه ليس مع المبتدأ، وفاعلُ الوَصْفِ.

وهو: إما مفرد، وإما جملة. والمفرد: إما جامد فلا يتحمَّلُ ضمير المبتدأ، نحو: «هَذَا زَيْدٌ»، إلا إنْ أُوِّل بالمشتق، نحو: «زَيْدٌ أَسَدٌ»، إذا أُريدَ به شُجَاع، وإما مشتق فيتحمل ضميرَهُ، نحو: «زيد قائم»، إلا إنْ رفع الظَّاهِرَ، نحو: «زيد قائم أبَوَاهُ»، ويبرز الضميرُ المتحمَّلُ إذا جَرَى الوصْفُ على غيرِ مَنْ هو له، سواء ألْبَسَ، نحو: «غُلَامُ زَيْدٍ ضَارِبُهُ هُوَ» إذا كانت الهاء للغلام، أم لم يُلْبِسْ، نحو: «غُلَامَ هِنْدٍ ضَارِبَتُهُ هِيَ»، وَالكُوفِيُّ إنما يلتزم الإبراز عند الإلباس(١)، تمسكاً بنحو قوله:

= مرفوعان بالابتداء، وصحح أبو البقاء هذا المذهب، من جهة أن الابتداء مقتض للمبتدأ وللخبر، وقد رفع المبتدأ فيجب أن يرفع الخبر، لأنهما منه بمنزلة سواء، وذهب قوم من البصريين أيضاً إلى أن الابتداء وحده لا يقوى على العمل في الخبر وقد عمل في المبتدأ، فيجب أن يكون العامل في الخبر هو مجموع الابتداء والمبتدأ؛ لأن الابتداء عامل ضعيف بسبب كونه معنوياً، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل في شيئين، فضم إليه المبتدأ في العمل في الخبر ليقوى به.

(١) كلام المؤلف هنا تبعاً لابن مالك في الوصف الذي يقع خبراً، وقد تسأل عن الفعل الماضي أو المضارع إذا وقع أحدهما خبراً، فهل يجري فيه هذا الكلام فيقال: إذا جرى على من هو له تحمل ضميراً مستتراً، وإذا جرى على غير من هو له وجب إبراز الضمير، أم لا يقال شيء من ذلك؟.

والجواب عن ذلك أن نقول لك: إن ابن مالك زعم أن هذا الكلام خاص بالوصف ولا يجرى نظيره في الفعل ماضياً أو مضارعاً؛ لأن الوصف هو الذي يتوقع فيه الإلباس وأما الفعل فلا يتوقع معه الإلباس، وبيان ذلك أنك إذا قلت «زيد عمرو مكرمه» كان في «مكرمه» ضميران أحدهما مرفوع مستتر والآخر منصوب بارز وهو الهاء، ويحتمل أن يكون العائد إلى زيد هو الضمير المرفوع فيكون زيد مكرماً لعمرو، ويحتمل أن يكون العائد إلى زيد هو المنصوب البارز فيكون عمرو هو الذي أكرم زيداً، أما الفعل الماضي فإن استعملته خبراً فإن ضمائر الرفع التي تلحقه تميز لك الأمر تمييزاً لا يدع مجالاً للتردد في المعنى؛ فأنت تقول: زيد أكرمته، وزيد أكرماه، وزيد هند أكرمته، وفي المضارع حروف المضارعة في أوله تكشف أمره، نحو زيد أكرمه، وزيد يكرمه عمرو. =

٦٧ ـ * قَـوْمِـي ذُرَا المَجْـدِ بَـانُـوهَـا... *

= وزيد تكرمه، وزيد تكرمه هند.

ونحن نرى أن في هذا الكلام قصوراً، وذلك لأن للفعل ـ ماضياً أو مضارعاً ـ صوراً لا يحدث فيها إلباس كالأمثلة التي ذكرها ابن مالك، وله صور يقع فيها إلباس كما لو قلت: «زيد عمرو أكرمه» أو قلت: «زيد عمرو يكرمه» فإن في الفعل الماضي في المثال الأول وفي الفعل المضارع في المثال الثاني ضميرين أحدهما مرفوع مستتر والثاني منصوب بارز، وكل من الضميرين يحتمل أن يعود إلى الاسم الأول فيعود الثاني إلى الاسم الثاني، فيقع اللبس، فالصواب إذن أن نقول: إن الوصف والفعل يستويان في توقع الإلباس عند عدم القرينة، وإلى عدم الإلباس عند وجود القرينة، ومن القرائن أحياناً حروف المضارعة وضمائر الرفع البارزة، كما أن من القرائن مع الوصف تاء التأنيث في نحو «زيد هند ضاربته» وهاء الغائب في نحو «زيد هند ضاربها» وألف الاثنين في نحو «زيد العمران ضارباه» وواو الجماعة في نحو «زيد البكرون ضاربوه» فافهم ذلك، ولا تكن أسير التقليد.

٦٧ ـ هذه قطعة من بيت من البسيط وهو بتمامه هكذا:

قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوهَا، وَقَدْ عَلِمَتْ ... بِكُنْـهِ ذَلِـكَ عَـدْنَـانٌ وَقَحْطَـانُ

اللغة: «ذرا» بضم الذال ـ جمع ذروة، وهي من كل شيء أعلاه «المجد» الكرم «بانوها» جعله العيني فعلاً ماضياً بمعنى زادوا عليها وتميزوا عنها، ويحتمل أن يكون جمع «بان» جمعاً سالماً ـ مثل قاض وقاضون وغاز وغازون ـ وحذفت النون للإضافة كما حذفت في قولك «قاضو المدينة ومفتوها» «كنه» كنه كل شيء: غايته ونهايته.

الإعراب: «قومي» قوم: مبتدأ أول، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «ذرا» مبتدأ ثان، وذرا مضاف و«المجد» مضاف إليه «بانوها» بانو: خبر المبتدأ الثاني، والضمير مضاف إليه، وجملة المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول «قد» حرف تحقيق «علمت» علم: فعل ماض، والتاء للتأنيث «بكنه» جار ومجرور متعلق بعلمت، وكنه مضاف، واسم الإشارة في «ذلك» مضاف إليه، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب «عدنان» فاعل علمت «وقحطان» معطوف عليه.

الشاهد فيه: قوله: «قومي ذرا المجد بانوها» حيث جاء بخبر المبتدأ مشتقاً ولم يبرز الضمير، مع أن المشتق غير جار على مبتدئه في المعنى، ولو أبرز الضمير لقال: «قومي ذرا المجد بانوها هم» وإنما لم يبرز الضمير ارتكاناً على انسياق المعنى =

والجملة إما نفسُ المبتدأ في المعنى؛ فلا تحتاج إلى رَابِطٍ ، نحو: ﴿هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[١] إذا قُدِّرَ «هو» ضميرَ شأنٍ، ونحو: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[٢]، ومنه «نُطْقِي اللَّهُ حَسْبِي» لأن المراد بالنطق المَنْطُوقُ به.

وإما غَيْرُه فلا بُدَّ من احتوائها على معنى المبتدأ الذي هي مَسُوقَة له[٣]، وذلك

= المقصود إلى ذهن السامع من غير تردّد، فلا لبس في الكلام بحيث يفهم منه معنى غير الذي يقصد إليه المتكلم، فإنه لا يمكن أن يتسرب إلى ذهنك أن «ذرا المجد» بانية؛ ولكنك ستفهم لأول وهلة أن «بانوها» وصف للمبتدأ الأول الذي هو «قومي»، وهذا الذي يدل عليه هذا البيت ـ من عدم إبراز الضمير إذا أمن الالتباس، وقصر وجوب إبرازه على حالة الالتباس ـ هو مذهب الكوفيين في الخبر والحال والنعت والصلة، قالوا في جميع هذه الأبواب: إذا كان واحد من هذه الأشياء جارياً على غير من هو له ينظر: فإن كان يؤمن اللبس ويمكن تعيين صاحبه من غير إبراز الضمير فلا يجب إبرازه، وإن كان لا يؤمن اللبس واحتمل عوده على من هو له وعلى غير من هو له وجب إبرازه، والبيت حجة لهم في ذلك، والبصريون يوجبون إبراز الضمير بكل حال، ويرون مثل هذا البيت غير موافق للقياس الذي عليه أكثر كلام العرب؛ فهو شاذ.
ومنهم من خرج هذا البيت على أن «ذرا المجد» ليس مبتدأ كما أعربه الكوفيون، بل هو مفعول به لوصف محذوف يدل عليه الوصف المذكور، و«بانوها» المذكور بعده بدل من الوصف المحذوف، وتقدير الكلام: قومي بانون ذرا المجد بانوها؛ فالخبر محذوف وهو جار على من هو له، وفي هذا التخريج من التكلف ما لا يخفى.

(١) سورة الإخلاص، الآية: ١.

(٢) سورة الأنبياء، الآية: ٩٧.

(٣) يشترط في الجملة التي تقع خبراً عن المبتدأ ثلاثة شروط:
الأول: أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ، وقد ذكر المؤلف هذا الشرط، وفصل القول فيه.
والشرط الثاني: ألا تكون الجملة ندائية؛ فلا يجوز أن تقول: محمد يا أعدل الناس، على أن تكون جملة «يا أعدل الناس» خبراً عن محمد.
الشرط الثالث: ألا تكون مصدرة بأحد الحروف: لكن. وبل. وحتى.
وقد أجمع النحاة على ضرورة استكمال جملة الخبر لهذه الشروط الثلاثة؛ وزاد ثعلب =

بأن تشتمل على اسم بمعناه، وهو إما ضميرُه مذكوراً نحو: «زيد قائم أبُوهُ»، أو مُقَدَّراً نحو: «السَّمْن مَنَوَانِ بِدِرْهَم»، أي: منه، وقراءة ابن عامر: ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾[1]، أي: وَعَدَهُ، أو إشارةٌ إليه نحو: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾[2]، إذا قُدِّر «ذلك» مبتدأ ثانياً، لا تابعاً للباس. قال الأخفش: أو غيرهما[3]، نحو: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾[4]، أو على

= شرطاً رابعاً، وهو ألا تكون جملة الخبر قسمية، وزاد ابن الأنباري ألا تكون إنشائية، والصحيح عند الجمهور صحة وقوع القسمية خبراً عن المبتدأ، كأن تقول: زيد والله إن قصدته ليعطينك، كما أن الصحيح عند الجمهور جواز وقوع الإنشائية خبراً للمبتدأ كأن تقول: زيد اضربه. وذهب ابن السراج إلى أنه إن وقع خبر المبتدأ جملة طلبية فهو على تقدير قول؛ فالتقدير عنده في المثال الذي ذكرناه: زيد مقول فيه اضربه، تشبيها للخبر بالنعت، وهو غير لازم عند الجمهور في الخبر وإن لزم في النعت، وفرقوا بين الخبر والنعت بأن النعت يقصد منه التمييز فيجب أن يكون معلوماً قبل الكلام، والخبر يقصد منه الحكم فلا يلزم أن يكون معلوماً قبل الكلام.

(١) سورة الحديد، الآية: ١٠.

(٢) سورة الأعراف، الآية: ٢٦، وقد أشار المؤلف إلى أن الاستدلال بهذه الآية الكريمة إنما يتم إذا جعلت اسم الإشارة مبتدأ ثانياً فيكون «ذلك خير» جملة من مبتدأ وخبر، وهذه الجملة في محل رفع خبر أما إذا جعلت «ذلك» نعتاً للباس التقوى أو بدلاً منه كان الخبر مفرداً.

(٣) يريد «أو غير الضمير والإشارة العائدين إلى المبتدأ» وغيرهما هو إعادة المبتدأ بلفظ غير لفظه الأول، وستعرف ذلك في الكلام عن الآية الكريمة التالية لهذا الكلام.

(٤) سورة الأعراف، الآية: ١٧٠.

وقد جعل الأخفش «الذين» مبتدأ، وجملة «يمسكون بالكتاب» صلة، وجملة «أقاموا الصلاة» معطوفة على جملة الصلة، وجملة «إنا لا نضيع أجر المصلحين» خبر المبتدأ، والرابط بين هذه الجملة وبين المبتدأ هو إعادة المبتدأ فيها بلفظ غير لفظه الأول ـ وهو إعادته بمعناه ـ وذلك لأن «المصلحين» هم بأعينهم «الذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة» في المعنى، ورد ذلك بمنع أن يكون «الذين يمسكون» في موضع رفع على أنه مبتدأ، بل هو في موضع جر عطف على «الذين يتقون» في قوله سبحانه: ﴿والدار الآخرة خير للذين يتقون﴾، وعلى تسليم أن يكون «الذين يمسكون بالكتاب» في موضع =

اسمٍ بلفظه ومعناه، نحو: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾[1]، أو على اسمٍ أعَمَّ منه، نحو: «زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ» وقوله:

٦٨ - * فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلاَ صَبْرا *

= رفع مبتدأ فلا نسلم أن خبرهُ جملة «إنا لا نضيع أجر المصلحين» بل الخبر محذوف، وهذا الكلام مسوق للتعليل، والتقدير: والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة مأجورون لأنا لا نضيع أجر المصلحين، ولئن سلمنا الابتداء وأن الخبر هو هذه الجملة فلا نسلم أن الرابط هو ما ذكر الأخفش من إعادة المبتدأ بمعناه، بل الرابط أحد شيئين: الأول ضمير محذوف، والتقدير: إنا لا نضيع أجر المصلحين منهم، وحذف الرابط المجرور بمن لا نزاع في جوازه، والثاني العموم، وذلك لأن المصلحين أعم من الذين يمسكون بالكتاب، كما سيذكره المؤلف بعد هذا في «زيد نعم الرجل» وفي بيت الرماح بن أبرد، فاحفظ هذا الكلام واحرص عليه والله يوفقك.

(١) سورة الحاقة، الآية: ١.

٦٨ - هذه قطعة من بيت من الطويل، وهو بكماله:

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ جَحْدَرٍ سَبِيلٌ؟ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلاَ صَبْرا

وهذا البيت من كلام ابن ميادة، واسمه الرماح بن أبرد، وميادة أمه، وهو من شواهد شيخ النحاة سيبويه (١/ ١٩٣)، وانظر البيت رابع أربعة أبيات منسوبة لابن ميادة واردة في زهر الآداب ٧١٧ بتحقيقنا.

اللغة: «ليت شعري» معنى هذه العبارة ليتني أعلم، والشعر هو العلم، وجمهرة العلماء على أن خبر ليت في هذا التعبير محذوف وجوباً للتعويض بالاستفهام عنه، ولهذا لا تراه إلاّ حيث ترى الاستفهام بعده. وتقدير الكلام عندهم: ليت علمي حاصل، وذهب ابن الحاجب إلى أن الاستفهام الذي يليه هو الخبر. وليس بسديد «أم جحدر» كنية امرأة «سبيل» طريق.

المعنى: يسأل عما إذا كان من الممكن أن يصل إلى معرفة سبيل يصل منها إلى رؤية أم جحدر، لأن الشوق إليها قد غلبه على نفسه، ثم بين أنه لا صبر له على بعادها ولا قدرة له على احتمال نأيها.

الإعراب: «ألا» حرف استفتاح «ليت» حرف تمن ونصب «شعري» شعر: اسم ليت منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وشعر مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، وخبر ليت محذوف، والتقدير: ليت شعري حاصل =

فصل: ويقع الخبر ظَرْفاً[1]، نحو: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾[2]، ومجروراً

«هل» حرف استفهام «إلى» حرف جر «أم» مجرور بإلى، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وأم مضاف و«جحدر» مضاف إليه «سبيل» مبتدأ مؤخر «فأما» حرف شرط وتفصيل «الصبر» مبتدأ «عنها» الجار والمجرور متعلق بالصبر «فلا» الفاء واقعة في جواب أما، ولا: نافية للجنس «صبراً» اسم لا مبني على الفتح في محل نصب، وخبر لا محذوف، والتقدير: فلا صبر لي، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الواقع بعد أما.

الشاهد فيه: قوله: «أما الصبر فلا صبر» وبهذه العبارة يستشهد النحاة على شيئين:

أولهما: أن المبتدأ الواقع بعد أما يجب أن تقع الفاء الزائدة في خبره؛ فإن جاء الخبر غير مقترن بالفاء كما في قول الشاعر:

فَأَمَّا الصُّدُورُ لَا صُدُورَ لِجَعْفَرٍ وَلَكِنَّ أَعْجَازاً شَدِيداً ضَرِيرُهَا

كان ذلك شذوذاً لا يقاس عليه.

وثانيهما: أن الرابط بين جملة الخبر والمبتدأ قد يكون عموم الخبر بحيث يصدق على المبتدأ وغيره، وبيان ذلك ههنا أن جملة «لا صبر لي» في محل رفع خبر عن «الصبر» والرابط بينهما هو العموم في اسم لا، لأن النكرة الواقعة بعد النفي تفيد العموم، فقد نفى بجملة «لا» الصبر بجميع أنواعه، والصبر عنها الواقع مبتدأ بعض أنواع الصبر قال ابن جني: «الصبر عنها بعض الصبر لا جميعه، وقوله لا صبر نفي للجنس أجمع، فدخل الصبر عنها ـ وهو البعض ـ في جملة ما نفى من الجنس» اهـ.

(١) متعلق الظرف والجار والمجرور إما أن يكون عاماً وإما أن يكون خاصاً، فإن كان المتعلق خاصاً فإما أن تدل عليه قرينة وإما ألا تدل عليه قرينة، فإن كان المتعلق عاماً سمي الظرف مستقراً، ووجب حذف هذا المتعلق، وسمي كل من الظرف والجار والمجرور خبراً، وإن كان المتعلق خاصاً سمي الظرف لغواً، وكان المتعلق هو الخبر، ثم إن لم تدل قرينة على هذا المتعلق الخاص لم يجز حذفه نحو قولك «زيد مسافر اليوم، وعلي حاضر غداً» وإن دلت عليه قرينة نحو أن يقول لك قائل: متى يسافر أخواك؟ فتقول: محمد اليوم، وعلي غداً، فإن سامع هذين الكلامين يفهم أن المراد محمد مسافر اليوم وعليّ مسافر غداً، وحينئذ يجوز حذف المتعلق، ومن تقرير المسألة على هذا الوجه تفهم أن الظرف والجار والمجرور لا يقال إنهما خبر إلا أن يكون متعلقهما عاماً وأن هذا المتعلق العام واجب الحذف.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٤٢.

نحو: ﴿الْحَمْدُ للّهِ﴾[١]، والصحيحُ أن الخبر في الحقيقة مُتَعَلَّقُهُمَا المحذوف[٢]، وأن تقديره كائنٌ أو مستقرٌّ، لا كان أو اسْتَقَرَّ، وأن الضمير الذي كان فيه انتقل إلى الظرف والمجرور كقوله:

٦٩ ـ * فَإِنَّ فُؤَادِي عِنْدَكِ الدَّهْرَ أَجْمَعُ *

---

(١) سورة الفاتحة، من آيات كثيرة منها الآية: ١.

(٢) في هذه المسألة أقوال، الأول: أن الخبر هو نفس الظرف والجار والمجرور وحدهما، لأنهما يتضمنان معنى صادقاً على المبتدأ، والقول الثاني: أن الخبر هو مجموع الظرف أو الجار والمجرور مع متعلقهما، والمتعلق جزء من الخبر، واختار هذا الرأي المحقق الرضي، والقول الثالث: ما ارتضاه المؤلف هنا وذكر أنه الصحيح، وحاصله أن الخبر هو المتعلق المحذوف.

٦٩ ـ هذا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِي بِأَرْضِ سِوَاكُمُ *

وقد نسب أبو حيان هذا البيت إلى كثير عزة. والصواب أن هذا البيت من قصيدة طويلة لجميل بن عبد الله بن معمر العذري المعروف بجميل بثينة، وهذه القصيدة ثابتة في ديوان جميل وفيها البيت المستشهد به كما هنا، ومطلعها:

أَهَاجَكَ أَمْ لاَ بِالمَدَاخِلِ مَرْبَعُ ، وَدَارٌ بِأَجْرَاعِ الْغَدِيرَيْنِ بَلْقَعُ

اللغة: «جثماني» قال ابن منظور: «الجثمان بمنزلة الجسمان جامع لكل شيء، تريد به جسمه وألواحه، ويقال: ما أحسن جثمان الرجل وجسمانه، تريد ما أحسن جسده» اهـ. «بأرض سواكم» يروى بالإضافة وبتنوين أرض، ووقع في بعض الروايات «بأرض بعيدة».

المعنى: يقول لمحبوبته: إن كانت أجسامنا متباعدة وكنت مقيماً في أرض غير أرضكم فإن قلبي مقيم عندك لا يفارق أرضك ما بقي الدهر، ولا يغادرك، يعني أنه مقيم على حبها.

الإعراب: «إن» حرف شرط جازم «يك» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف «جثماني» اسم يك مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «بأرض» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يك، وأرض مضاف وسوى من «سواكم» مضاف إليه، وسوى مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه «فإن» الفاء واقعة في جواب الشرط، إن: حرف توكيد ونصب «فؤادي» ـ

ويخبر بالزمان عن أسماء المعاني [1] نحو: «الصَّومُ الْيَومَ» و «السَّفَرُ غَداً» لا

= اسم إن، وياء المتكلم مضاف إليه «عندك» عند: ظرف متعلق بمحذوف خبر إن، وهو مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه، وجملة إن واسمها وخبرها في محل جزم جواب إن الشرطية «الدهر» ظرف زمان متعلق بذلك الخبر المحذوف «أجمع» توكيد للضمير المستكن في الظرف.

الشاهد فيه: قوله: «أجمع» فإنه مرفوع، بدليل أن أبيات القصيدة كلها مرفوعة كما رأيت في المطلع الذي رويناه لك، وهو من ألفاظ التوكيد، ولا يصلح لأن يكون توكيداً لفؤادي ولا لعند ولا للدهر لأن كل واحد منها منصوب، والمرفوع لا يكون توكيداً للمنصوب، ولا يصلح أن يكون توكيداً لمحذوف، لأن التوكيد ينافي الحذف، فلم يبق إلَّا أن يكون توكيداً لضمير مستكن في الظرف الواقع متعلقه خبراً؛ لأن هذا الضمير مرفوع على الفاعلية، فدل ذلك على أن الضمير الذي كان مستكناً في المتعلق الواقع خبراً قد انتقل من هذا المتعلق إلى الظرف فاستكن فيه، وهذا هو الذي جيء بالبيت للاستدلال عليه.

(١) اسم الذات هو ما يدل على عين لا تتجدد كذوات الآدميين، وهذه معلومة الوجود في سائر الأزمنة، وليس من شأنها أن يجهل وجودها في شيء من الأزمنة الخاصة، كما أنه ليس من شأنها أن يسأل أحد عن وجودها في زمن خاص، ولا أن يقصد أحد إلى إفادة غيره أو الاستفادة من غيره ذلك من شأنها وأنت تعلم أن الكلام إنما يقصد به إفادة المتكلم للسامع ما لم يكن ليعلمه لولا هذا الكلام، فكل ما لا يفيد السامع ما لم يكن يعلمه لا يسمى كلاماً، ومن هنا قالوا إن قول القائل: «السماء فوقنا، والأرض تحتنا» لا يسمى كلاماً لأنه لم يفد السامع شيئاً كان يجهله، وشأن اسم الذات مع الأزمنة كشأن هاتين العبارتين غالباً، وتأمل في قولك «زيد اليوم» هل تجده أفاد جديداً؟ فلما كان أمر الزمان مع اسم الذات على هذا الوجه غالباً لم يصح الإخبار بالزمان عن الذات إلَّا إن أفاد فائدة على الوجه المشروط في اعتبار الكلام كلاماً، وقد جعلوا للإفادة ضابطة ذكرها المؤلف، أما اسم المعنى فلأنه عبارة عن حركات وأفعال، وهذه أشياء تعلم بالبداهة أنها غير مستمرة الوجود، بل قد تحدث وقد لا تحدث، وإنما تحدث في زمان دون زمان، ومن أجل هذا كان الإخبار عن وجودها في زمان ما مفيداً، وتأمل في قولك «السفر غداً» وفي قولك «ظهور الحق الآن» ثم تذكر قولك «محمد الآن» أو «علي غداً» فإنك تجد الفرق واضحاً، وتعلم السر في أنهم شرطوا في الإخبار بالزمان عن الذات =

عن أسماء الذوات، نحو: «زيد اليَوْمَ»، فإن حصلت فائدة جاز: كأن يكون المبتدأ عاماً والزمان خاصاً، نحو: «نَحْنُ فِي شَهْرِ كَذَا»، وأما نحو: «الْوَرْدُ فِي أَيَّارَ»، و «الْيَوْمَ خَمْرٌ» و «اللَّيْلَةَ الْهِلَالُ»، فالأصل: خُرُوجُ الورد، وشُرْبُ خمرٍ، ورؤية الهلال.

فصل: ولا يبتدأ بنكرَة، إلا إنْ حَصَلَتْ فائدة: كأن يخبر عنها بمختص مقدم ظرف أو مجرور نحو: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾[1]، و ﴿عَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾[2] ولا يجوز «رَجلٌ في الدَّار» ولا «عِنْدَ رجلٍ مالٌ» أو تتلو نفياً، نحو: «ما رجل قائم» أو استفهاماً نحو: ﴿أَإِلَهٌ مَعَ اللَّهِ﴾[3]، أو تكون موصوفة سواء ذُكِرَا نحو: ﴿وَلَعَبْدٌ مؤْمِنٌ﴾[4]، أو حذفت الصفة، نحو: «السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ»، ونحو: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾[5]، أي: مَنَوَانِ منه، وطائفة من غيركم، أو الموصوف[6] كالحديث: «سَوْدَاءُ وَلُودٌ خَيْرٌ مِنْ حَسْنَاءَ عَقِيم»، أي: امرأة سَوْدَاء، أو عاملة عملَ الفعلِ، كالحديث: «أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ، وَنَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ» ومن العاملة المضافةُ كالحديث: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ».

ويُقَاس على هذه المواضع ما أشبهها نحو: «قَصَدَكَ غُلَامُهُ رَجُلٌ» و «كَمْ رَجُلاً فِي الدَّارِ»، وقوله:

= حصول فائدة، وأجازوا أن يخبر بالزمان عن اسم المعنى من غير قيد. لأنهم علموا أن الفائدة حاصلة دائماً.

(١) سورة ق، الآية: ٣٥.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٧.

(٣) سورة النمل، الآيات: ٦٠ ـ ٦٤.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٢١.

(٥) سورة آل عمران، الآية: ١٥٤.

(٦) أي أو حذف الموصوف وحده وبقيت الصفة، فهذا عطف على قوله فيما قبل «سواء ذكرا» أي الموصوف والصفة معاً، وقوله: «أو حذفت الصفة» فالأقسام ثلاثة: ذكرهما معاً، وحذف الموصوف وحده، وحذف الصفة وحدها.

٧٠ ـ لَوْلاَ اصْطِبَارٌ لأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ *

وقولك: «رُجَيْل في الدَّارِ» لشبه[1] الجملة بالظرف والمجرور، واسمِ

---

٧٠ ـ هذا صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

* لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّعَنِ *

ولم ينسبوا هذا الشاهد إلى قائل معين.

اللغة: «أودى» فعل لازم معناه هلك «مقة» حب، وفعله ومق ـ كوعد ـ والتاء في مقة عوض عن فاء الكلمة ـ وهي الواو ـ كعدة وزنة، ونحوهما «استقلت» نهضت وهمت بالسير «الظعن» الرحيل والسفر، وهو هنا بفتح العين، وأصله سكون العين، ولكن لما كانت العين حرفاً من حروف الحلق فتحها، وكذلك نحو نهر وبحر، من كل اسم ثلاثي ثانيه حرف حلق ساكن، فإنهم يستسيغون فتح ثانيه.

المعنى: يقول: إنه صبر على سفر أحبابه، وتجلد حين اعتزموا الرحيل، ولولا ذلك الصبر الذي أبداه وتمسك به لبدا منه ما يهلك بسببه كل من يحبه ويعطف عليه.

الإعراب: «لولا» حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط «اصطبار» مبتدأ، والخبر محذوف وجوباً تقديره «موجود» وقوله: «لأودى» اللام واقعة في جواب لولا وأودى: فعل ماض «كل» فاعل أودى، وكل مضاف، و«ذي» مضاف إليه، وذي مضاف، و«مقة» مضاف إليه «لما» ظرف بمعنى حين مبني على السكون في محل نصب متعلق بقوله أودى «استقلت» استقل: فعل ماض، والتاء للتأنيث «مطاياهن» مطايا: فاعل استقلت، ومطايا مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة في محل جر بإضافة «لما» إليها «للظعن» جار ومجرور متعلق باستقلت.

الشاهد فيه: قوله: «اصطبار» فإنه مبتدأ ـ مع كونه نكرة ـ والمسوغ لوقوعه مبتدأ وقوعه بعد «لولا»، وإنما كان وقوع النكرة بعد «لولا» مسوغاً للابتداء بها لأن «لولا» تستدعي جواباً يكون معلقاً على جملة الشرط التي يقع المبتدأ فيها نكرة، وهي تقتضي انتفاء هذا الجواب لانتفاء الشرط، فيكون لولا حرف نفي في الجملة، ولهذا تجد المؤلف يقول «ولشبه تالي لولا بتالي النفي».

(١) هذا الكلام تعليل لقياس ما لم يذكره على ما ذكره، والجملة هي الممثل لها بقوله: «قصدك غلامه رجل» والظرف هو الممثل له بقوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ والجار والمجرور هو الممثل له بقوله تعالى: ﴿وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ ووجه الشبه بين مثال الجملة ومثالهما هو كون كل منهما مقدماً خاصاً، واسم الاستفهام هو الممثل له بقوله: =

الاستفهام بالاسمِ المقرونِ بِحَرْفِهِ، وتالي «لولا» بتالي النفي، وَالمُصَغَّر بالموصوف.

فصل: وللخبر ثلاثُ حالات:

إحداها: التأخُّرُ، وهو الأصل كـ«زَيْدٌ قَائِمٌ» ويجب في أربع مسائل[1]:

= «كم رجلاً في الدار» والاسم المقرون بحرفه هو الممثل له بقوله تعالى: ﴿أَإِلَٰهٌ مَعَ اللَّهِ﴾ فإن قلت: فإن «كم» في المثال عاملة في التمييز، فلماذا لم يعتبروا هذا المثال من أمثلة النكرة المخصصة في العمل؛ قلت: مرادهم بالعاملة ما كان عملها شبيهاً بعمل الفعل: أي ما كان عملها في مفعول به ـ ومن المفعول به الجار والمجرور كما تعرف ـ وكان الاستفهام مجوزاً للابتداء بالنكرة لأنه سؤال عن غير معين يطلب تعيينه في الجواب فأشبهت النكرة في هذه الحال النكرة الموصوفة، وتالي لولا هو الممثل له بالشاهد رقم ٧٠ وتالي النفي هو الممثل له بقوله: «ما رجل قائم» ووجه الشبه اشتراكهما في المعنى فإنك تعلم أن «لولا» تقتضي انتفاء جوابها، فهي حرف نفي في الجملة، والمصغر هو الممثل له بقوله: «رجيل في الدار» والموصوف هو الممثل له بقوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ ووجه الشبه هو اشتراكهما في المعنى أيضاً؛ فإن التصغير وصف في المعنى ومن قال «رجيل عندنا» كأنه قال: رجل صغير عندنا، فافهم ذلك.

(١) بقيت عليه مسائل أخرى يجب فيها تأخر الخبر، ولم يذكرها.

منها: أن يكون المبتدأ هو مذ أو منذ، نحو «ما رأيته مذ يومان» إذا جعلت مذ اسماً مبتدأ، وإعراب مذ خبراً مقدماً ـ كما ذهب إليه الزجاج ـ غير مستقيم، وسيأتي بيانه في مواضع تقديم الخبر. ونبين لك مذهب جمهرة النحاة ومذهب الزجاج جميعاً.

ومنها: أن يكون المبتدأ ضمير متكلم أو مخاطب مخبراً عنه بالذي وفروعه، نحو «أنا الذي عرفوني» ونحو «أنت الذي تدعي ما لا تحسنه» خلافاً للكسائي في هذه المسألة.

ومن ذلك ما ينسب إلى علي بن أبي طالب:

* أنا الذي سمتن أمي حيدره *

ومنه قول الحماسي:

أنا الذي يجدوني في صدورهم ... لا أرتقي صدراً منها ولا أرد

ومنه قول ابن الدمينة:

وأنت التي حببت شغباً إلى بدا ... إليّ، وأوطاني بلاد سواهما =

إحداها: أن يخَاف التباسُه بالمبَتدأ، وذلك إذا كانا معرفتين، أو متساويين ولا قرينة، نحو: «زيد أخُوك» و «أفضَلُ مِنكَ أفْضَلُ مِنِّي» بخلاف «رجل صالح حاضر» و «أبو يُوسُفَ أبو حَنِيفَةَ»، وقوله:

٧١ ـ *بَنُــونَــا بَنُــو أبْنَــائِنَــا. . . . . . *

= ومنها: أن يكون الخبر طلباً نحو «زيد اضربه» و«زيد لا تهنه».
ومنها: أن يكون المبتدأ دعاء، نحو قولك: «سلام عليكم» و«ويل لكم».
ومنها: أن يكون الخبر متعدداً وهو في قوة الخبر الواحد، نحو «الرمان حلو حامض».
ومنها: أن يقع بين المبتدأ والخبر ضمير الفصل نحو «زيد هو المنطلق».
ومنها: أن يكون الخبر مقترناً بالباء الزائدة، نحو قولك: ما زيد بقائم.

٧١ ـ هذه قطعة من صدر بيت من الطويل، وهو بتمامه:

بَنُونَا بَنُو أبْنَائِنَا، وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أبْنَاءُ الرِّجَالِ الأبَاعِدِ

وأنشده الرضي ١/ ٨٧ والأشموني (ق ١٥٣) وابن هشام في المغني (ش ٧٠٢).
ونسب جماعة هذا البيت للفرزدق، وقال قوم: لا يعلم قائله مع شهرته في كتب النحاة وأهل المعاني والفرضيين؛ ويظهر لي أنه موضوع، فإنه أشبه بالمتون التي تضبط بها القواعد.

الإعراب: «بنونا» بنو: خبر مقدم، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه «بنو» مبتدأ مؤخر، وهو مضاف وأبناء من «أبنائنا» مضاف إليه، وأبناء مضاف والضمير مضاف إليه «وبناتنا» الواو عاطفة، بنات: مبتدأ أول، وهو مضاف والضمير مضاف إليه «بنوهن» بنو: مبتدأ ثان، وهو مضاف والضمير مضاف إليه «أبناء» خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول. وأبناء مضاف و«الرجال» مضاف إليه «الأباعد» صفة للرجال.

الشاهد فيه: قوله: «بنونا بنو أبنائنا» حيث قدم الخبر ـ وهو قوله: «بنونا» على المبتدأ وهو «بنو أبنائنا» ـ مع استواء المبتدأ والخبر في التعريف، فإن كلاً منهما مضاف إلى ضمير المتكلم ـ وإنما ساغ ذلك لوجود قرينة معنوية تعين المبتدأ منهما، فإنك قد عرفت أن الخبر هو محط الفائدة فما يكون فيه أساس التشبيه ـ الذي تذكر الجملة لأجله ـ فهو الخبر.

ومثل هذا قولهم: «ذكاة الجنين ذكاة أمّه» إلاّ أن في هذا المثال ما يوجب التأخير وهو اشتمال المبتدأ على ضمير يعود إلى الخبر، والأصل: ذكاة أم الجنين ذكاة للجنين؛ =

أي: بنو أبنائنا مثل بنينا.

الثانية: أن يُخَاف التباسُ المبتدأ بالفاعل، نحو: «زيد قام» بخلاف «زيد قائم» أو «قام أبوه» و «أَخَوَاكَ قَامَا»[1].

= فذكاة أمه: مبتدأ، وذكاة الجنين: هو الخبر، ولو أنك قدمت فقلت: ذكاة أمه ذكاة الجنين، لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وقد علمت أنه غير جائز.

وبعد، فقد قال ابن هشام يعترض على ابن الناظم استشهاده بهذا البيت: قد يقال إن هذا البيت لا تقديم فيه ولا تأخير، وإنه جاء على التشبيه المقلوب، كقول ذي الرمة:

* وَرَمْـــلٍ كَـــأَوْرَاكِ الْعَـــذَارَى قَطَعْتُـــهُ *

فكان ينبغي أن يستشهد بما أنشده أبوه في التسهيل من قول حسان بن ثابت:

قَبِيلَـةٌ أَلأَمُ الأَحْيَـاءِ أَكْـرَمُهَـا وَأَغْدَرُ النَّاسِ بِالجِيرَانِ وَافِيهَا

إذ المراد الإخبار عن أكرمها بأنه ألأم الأحياء، وعن وافيها بأنه أغدر الناس، لا العكس، اهـ. كلام ابن هشام.

والجواب عنه من وجهين، أحدهما: أن التشبيه المقلوب من الأساليب النادرة، والحمل على ما يندر وقوعه لمجرد الاحتمال مما لا يجوز أن يصار إليه، وإلاَّ فإن كل كلام يمكن تطريق احتمالات بعيدة إليه حتى لا يكون ثمة طمأنينة على إفادة غرض المتكلم بالعبارة، وثانيهما: أن ما ذكره في بيت حسان من أن الغرض الإخبار عن أكرم هذه القبيلة بأنه ألأم الأحياء وعن أوفى هذه القبيلة بأنه أغدرهم، هذا نفسه يجري في بيت الشاهد فيقال: إن غرض المتكلم الإخبار عن بني أبنائهم بأنهم يشبهون أبناءهم، وليس الغرض أن يخبر عن بنيهم بأنهم يشبهون بني أبنائهم، فلما صح أن يكون غرض المتكلم معيناً للمبتدأ صح الاستشهاد ببيت الشاهد، وهذا الوجه هو الذي يشير إليه كلام ابن الناظم وغيره.

هذا، ومثل بيت الشاهد قول الكميت بن زيد الأسدي:

كَلاَمُ النَّبِيِّينَ الهُدَاةِ كَلاَمُنَا وَأَفْعَالَ أَهْلِ الجَاهِلِيَّةِ نَفْعَلُ

فإن الغرض تشبيه كلامهم بكلام النبيين الهداة، لا العكس.

(١) فإن قلت: ألستم قد جوزتم في نحو «أقائم زيد» وجهين من وجوه الإعراب، أحدهما أن يكون «قائم» خبراً مقدماً، و«زيد» مبتدأ مؤخراً، وثانيهما أن يكون «قائم» مبتدأ، و«زيد» فاعلاً أغنى عن الخبر، فاحتمل في هذا المثال ونحوه أن يكون «زيد» فاعلاً وأن =

الثالثة: أن يقترن بإلاّ معنًى، نحو: ﴿إِنَّمَا أَنتَ نَذِيرٌ﴾[1]، أو لفظاً نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[2]، فأما قوله:

٧٢ ـ * ... وَهَــلْ إلاّ عَلَيْــكَ الْمُعَــوَّلُ *

= يكون مبتدأ، وهو جائز وارد في كثير من الكلام العربي، فلماذا لم يمتنع خوف التباس المبتدأ بالفاعل.

فالجواب أن خوف التباس المبتدأ بالفاعل مانع في حالة واحدة، وهي أن يكون المسند فعلاً، للفرق بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية، فإن كان المسند اسماً كما في هذا المثال لم يمتنع.

فإن قلت: فما فرق ما بين الجملتين!.

قلت: الجملة الاسمية تدل على ثبوت المسند للمسند إليه ودوامه، والفعلية تدل على تجدده وحدوثه، وشتان ما بينهما.

(١) سورة هود، الآية: ١٢.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١١٤.

٧٢ ـ هذه قطعة من عجز بيت من الطويل، وهو بتمامه:

فَيَا رَبِّ، هَلْ إلاّ بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى عَلَيْهِمْ؟ وَهَلْ إلاَّ عَلَيْكَ الْمُعَوَّلُ؟

والبيت للكميت بن زيد الأسدي، وهو الشاعر المقدم العالم بلغات العرب الخبير بأيامها، وأحد شعراء مضر المتعصبين على القحطانية، والبيت من قصيدة له من قصائد تسمى الهاشميات قالها في مديح بني هاشم، وأولها قوله:

أَلاَ هَلْ عَمٍ فِي رَأْيِهِ مُتَأَمِّلُ؟ وَهَلْ مُدْبِرٌ بَعْدَ الإسَاءَةِ مُقْبِلُ؟

اللغة: «عم» العمى ذهاب البصر من العينين جميعاً، ولا يقال أعمى إلاّ على ذلك. ويقال لمن ضل عنه وجه الصواب: هو أعمى وعم، والمرأة عمياء وعمية «مدبر» هو في الأصل من ولاك قفاه، ويراد منه الذي يعرض عنك ولا يباليك «المعول» تقول: عولت على فلان، إذا جعلته سندك الذي تلجأ إليه، وجعلت أمورك كلها بين يديه، والمعول ههنا مصدر ميمي بمعنى التعويل.

الإعراب: «يا رب» يا: حرف نداء، ورب: منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها «هل» حرف استفهام إنكاري دال على النفي «إلاّ» أداة استثناء ملغاة «بك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «النصر» مبتدأ مؤخر «يرتجى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً =

فضرورة.

الرابعة: أن يكون المبتدأ مُسْتَحِقًّا للتصدير، إما بنفسه[1] نحو: «مَا أَحْسَنَ زَيْداً» و «مَنْ فِي الدَّارِ؟» و «مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ» و «كَمْ عَبِيدٍ لِزَيْدٍ» أو بغيره، إما متقدماً عليه، نحو: «لَزَيْدٌ قَائِمٌ»، وأما قوله:

= تقديره هو يعود على «النصر» ويجوز أن يكون «بك» متعلقاً بقوله «يرتجى» وتكون جملة يرتجى في محل رفع خبر المبتدأ «عليهم» جار ومجرور متعلق في المعنى «بالنصر» ولكن الصناعة تأباه لما يلزم عليه من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي، لهذا يجعل متعلقاً بيرتجى «وهل» حرف استفهام تضمن معنى النفي «إلاّ» أداة استثناء ملغاة «عليك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «المعول» مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله: «بك النصر»، و«عليك المعول» حيث قدم الخبر المحصور بإلا في الموضعين شذوذاً، وقد كان من حقه أن يقول: هل النصر يرتجى إلا بك، وهل المعول إلا عليك، وأنت خبير بأن الاستشهاد بقوله: بك النصر» لا يتم إلاّ على اعتبار أن الجار والمجرور خبر مقدم، والنصر مبتدأ مؤخر، فأما على أن الخبر هو جملة «يرتجى» فلا شاهد في الجملة الأولى من البيت لما نحن فيه، ويكون الشاهد في الجملة الثانية فقط، ولهذا الاحتمال في الجملة الأولى ترك المؤلف صدر البيت.

والحكم بشذوذ هذا التقديم إطلاقاً ـ كما هو ظاهر إطلاق كلام المؤلف ـ هو رأي جماعة النحاة، فأما علماء البلاغة فمنهم من جرى على هذا الإطلاق، ومنهم قوم يفصلون فيقولون: إن كانت أداة القصر هي «إنما» لم يصح تقديم الخبر إذا كان مقصوراً عليه، وإن كانت أداة القصر «إلاّ» فإن قدمت الخبر وقدمت معه إلاّ كما في هذه العبارة صح التقديم؛ لأن المعنى المقصود لا يضيع؛ إذ تقديم «إلاّ» يبين المراد.

(١) الأسماء المستحقة للتصدير بنفسها أربعة هي «ما» التعجبية، وقد مثل لها المؤلف بالمثال الأول، وأسماء الاستفهام وقد مثل لها المؤلف بالمثال الثاني، وأسماء الشرط وقد مثل لها المؤلف بالمثال الثالث، و«كم» الخبرية وقد مثل لها المؤلف بالمثال الرابع، فكم مبتدأ، وعبيد: مضاف إليه، ولزيد: خبر المبتدأ، والأسماء المستحقة للتصدير بغيرها أربعة أيضاً: كل اسم أضيف إلى اسم استفهام، أو اسم شرط، أو أضيف إلى كم الخبرية، وكل اسم اقترن بلام الابتداء، وقد مثل المؤلف لذلك كله، فتنبه، وكن على ثبت.

٧٣ ـ * أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ *

فالتقدير: لهي عجوز، أو اللام زائدة لا لام الابتداء، أو متأخراً عنه نحو: «غُلَامُ مَنْ في الدَّارِ» و «غُلَامُ مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ» و «مَالُ كَمْ رَجُلٍ عِنْدَكَ» أو مُشَبَّهاً به،

---

٧٣ ـ هذا بيت من الرجز المشطور، وبعده:

* تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ *

ونسبه جماعة ـ منهم الصاغاني ـ إلى عنترة بن عروس، وهو رجل من موالي بني ثقيف، ونسبه آخرون إلى رؤبة بن العجاج، والأول أكثر وأشهر، ورواه الجوهري في الصحاح وابن منظور في اللسان غير منسوب إلى قائل معين.

اللغة: «الحليس» هو تصغير حلس، والحلس ـ بكسر فسكون ـ كساء رقيق يوضع تحت البرذعة، وهذه الكنية في الأصل كنية الأتان ـ وهي أنثى الحمار ـ أطلقها الراجز على امرأة تشبيهاً لها بالأتان «شهربة» بفتح الشين والراء بينهما هاء ساكنة المراد بها ههنا الكبيرة الطاعنة في السن «ترضى من اللحم» من هنا بمعنى البدل، مثلها في قوله تعالى: ﴿لَجَعَلْنَا مِنكُمْ مَلَائِكَةً﴾ أي بدلكم، وإذا قدرت مضافاً تجره بالباء وجعلت أصل الكلام ترضى من اللحم بلحم عظم الرقبة ـ كانت من دالة على التبعيض.

الإعراب: «أم» مبتدأ وهو مضاف و«الحليس» مضاف إليه «لعجوز» خبر المبتدأ «شهربة» صفة لعجوز «ترضى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أم الحليس، والجملة صفة ثانية لعجوز «من اللحم» جار ومجرور متعلق بترضى «بعظم» مثله، وعظم مضاف، و«الرقبة» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «لعجوز» حيث جاء فيه ما ظاهره تأخير الخبر المقترن بلام الابتداء، ولهذا ذهب العلماء إلى أن اللام ليست لام الابتداء، ولكنها زائدة في خبر المبتدأ، والذهاب إلى زيادة اللام أحد تخريجات في البيت، ومنها أن «عجوز» خبر لمبتدأ محذوف كانت اللام مقترنة به، وأصل الكلام: أم الحليس لهي عجوز ـ فحذف المبتدأ فاتصلت اللام بخبره وهي في صدر المذكور من جملتها.

ومثل هذا البيت قول أبي عزة عمر بن عبد الله بن عثمان يمدح رسول الله ﷺ، وقد امتن عليه يوم بدر:

فَإِنَّكَ مَنْ حَارَبْتَهُ لَمُحَارَبٌ شَقِيٌّ، وَمَنْ سَالَمْتَهُ لَسَعِيدُ

اللام في «لمحارب» وفي «لسعيد» زائدة، أو التقدير: من حاربته لهو محارب، ومن سالمته لهو سعيد، وقد ذكر المؤلف هذين التخريجين في البيت المستشهد به.

نحو: «الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ»، فإن المبتدأ هنا مُشَبَّه باسم الشرط؛ لعمومه، واستقبال الفعل الذي بعده، وكونه سبباً، ولهذا دَخَلَتِ الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب[١].

الحالة الثانية: التقدم، ويجب في أربع[٢] مسائل:

---

(١) وقع قوله «أو مشبهاً به» إلى آخر هذه الفقرة في شرح الشيخ خالد متقدماً على قوله «أو بغيره».

(٢) بقيت مسائل يجب فيها تقدم الخبر لم يذكرها المؤلف تبعاً للناظم، ونحن نذكر لك منها خمس مسائل:

الأولى: أن يكون الخبر هو «مذ، أو منذ» نحو قولك «ما لقيته مذ يومان أو منذ يومان» وهذا الكلام مبني على ما ذهب إليه الزجاج من أنهما خبران مقدمان وجوباً، وقد قدمنا لك في الحالة الأولى أنك إذا جعلت «مذ، ومنذ» مبتدأين لم يجز تأخيرهما، وذلك مبني على ما ذهب إليه الجمهور، وحاصل الكلام في هذه المسألة أن العلماء يذهبون في «مذ، ومنذ» إلى أنهما يكونان حرفين بمعنى من إلاّ أنهما يختصان بجر الأزمنة، ويكونان اسمين إذا ارتفع ما بعدهما، ثم اختلفوا في الحالة الثانية؛ فذهب الجمهور إلى أنهما مبتدآن، وما بعدهما خبران واجبا التأخير، وذهب الزجاج إلى أنهما خبران، وما بعدهما مبتدآن واجبا التأخير، فقد ذكرنا لك ما ذكرناه في الحالة الأولى جرياً على ما ذهب إليه الجمهور، وقد ذكرنا لك ما ذكرناه في الحالة الثانية جرياً على ما ذهب إليه الزجاج، مع إعلامنا إياك أن ما ذهب إليه الجمهور هو الصواب، وقد نبهنا ثمة في الحالة الأولى إلى أن ما ذهب إليه الزجاج غير مستقيم، وسنفصل القول في هذا الموضوع تمام التفصيل في باب حروف الجر.

وهذان الرأيان للعلماء من نحاة البصرة، أما نحاة الكوفة فلهم رأيان آخران، فيكون حاصل ما هاتين الكلمتين من آراء النحاة أربعة أقوال.

الثانية: أن يقترن المبتدأ بفاء الجزاء بعد أما، نحو قولك «أما في الدار فزيد، وأما في المسجد فخالد».

الثالثة: أن يكون الخبر اسم إشارة إلى الكون، نحو «هنا محمد، وهناك علي، وثمة إبراهيم».

الرابعة: أن يقع ذلك في مثل، نحو قولهم «في كل واد أثر من ثعلبة».

الخامسة: أن تقترن بالخبر لام الابتداء ـ على خلاف الأصل فيها، فإن الأصل فيها أن=

إحداها: أن يُوقِعَ تأخِيرُه في لَبْسٍ ظاهرٍ، نحو «فِي الدَّارِ رَجُلٌ» و«عِنْدَكَ مَالٌ» و«قَصَدَكَ غُلَامُهُ رَجُلٌ» و«عِنْدِي أَنَّكَ فَاضِلٌ»، فإنَّ تأخير الخبر في هذا المثال يوقع في إلباس «أن» المفتوحة بالمكسورة، و«أن» المؤكَّدة بالتي بمعنى لَعَلَّ، ولهذا يجوز تأخيرهُ بعد «أما» كقوله:

٧٤ ـ . . . . . . وَأَمَّـا أَنَّنِـي جَـزِعٌ يَـوْمَ النَّوَى فَلِوَجْـدٍ كَـادَ يَبْـرِينِـي

= تقترن بالمبتدأ ـ نحو «القائم زيد» ففي هذه الحالة لا يجوز تأخير الخبر وهو مقترن باللام، فلا تقول «زيد لقائم» ولهذا قالوا في «أم الحليس لعجوز» وهو الشاهد رقم ٧٣: إن اللام ليست لام الابتداء، بل هي زائدة، ولئن سلم أنها لام الابتداء فليس قوله «لعجوز» خبراً عن أم الحليس، بل خبر مبتدأ محذوف، ولئن سلمنا أنها لام الابتداء وما بعدها خبر عما قبلها فهو شاذ لا يجوز القياس عليه.

٧٤ ـ هذه قطعة من بيت من البسيط، وهو بتمامه هكذا:

عِنْدِي اصْطِبَارٌ، وَأَمَّا أَنَّنِي جَزِعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلِوَجْدٍ كَادَ يَبْرِينِي

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به.

اللغة: «اصطبار» تصبر وتجلد، وإظهار لاحتمال البين وفرقة الأحباب «جزع» بفتح الجيم وكسر الزاي ـ شديد الخوف فاقد الصبر، وهو صفة مشبهة من جزع يجزع ـ من باب أسف ـ فهو جازع وجزع وجزوع «النوى» البعد والفراق «لوجد» الوجد: الحب الشديد «يبريني» الأصل في هذه المادة قولهم: برى فلان العود والقلم والقدح يبريه برياً إذا نحته، وقالوا: بريت البعير، إذا هزلته وأذهبت لحمه، وفي حديث حليمة السعدية أنها خرجت في سنة قد برت المال، ومعناه هزلت الإبل وأخذت من لحمها لجدبها وقحطها.

المعنى: يصف جزعه على فراق أحبته، ويبين السر في ظهور قلقه وخوفه، ويقول: إن في طبعه الصبر على ما ينزل به من المكروه، فإن كان قد خانه التجلد في هذه المرة فلأن الحادث مما لا يمكن احتماله.

الإعراب: «عندي» عند: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، وعند مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «اصطبار» مبتدأ مؤخر «وأما» حرف شرط وتفصيل وتوكيد «أنني» أن: حرف توكيد ونصب، والنون للوقاية، وياء المتكلم اسم أن «جزع» خبر أن، وأن مع معموليها في تأويل مصدر يقع مبتدأ «يوم» ظرف زمان متعلق بجزع، ويوم مضاف=

لأن «إنَّ» المكسورة و«أنَّ» التي بمعنى لعلَّ لا يدخلان هنا، وتأخيره في الأمثلة الأول يوقع في إلباس الخبر بالصفة، وإنما لم يجب تقديمُ الخبر في نحو: ﴿وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِندَهُۥ﴾[1]؛ لأن النكرة قد وُصِفَت بمُسَمًّى، فكان الظاهر في الظرف أنه خبر لا صفة.

الثانية: أن يقترن المبتدأ بإلاّ لفظاً، نحو: * مَا لَنَا إلاّ اتِّبَاعُ أَحْمَدَا *[2] أو مَعْنًى، نحو: «إنَّمَا عِنْدَكَ زَيْدٌ».

= و«النوى» مضاف إليه «فلوجد» الفاء واقعة في جواب أما، لوجد: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ المؤول من أن ومعموليها «كاد» فعل ماض دال على قرب وقوع خبره، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على وجد «يبريني» يبري: فعل مضارع، وفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وجد، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به ليبري، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر كاد، وجملة كاد واسمه وخبره في محل جر صفة لوجد.

الشاهد فيه: قوله «أما أنني جزع فلوجد» حيث وقع المصدر المؤول مبتدأ، وتقدم على خبره الذي هو الجار والمجرور. وإنما جاز هنا تقدم المبتدأ وهو مصدر مؤول لأمن اللبس بين أن المفتوحة الهمزة وإن المكسورة الهمزة لفظاً، ولأمن اللبس بين أن المفتوحة الهمزة المؤكدة والتي بمعنى لعل معنى.

فإن قلت: فما الذي آمنني اللبس بين هذه الأشياء؟.

فالجواب أن نقول لك: إن «أما» التي للشرط والتفصيل لا يقع بعدها إن المكسورة الهمزة ولا أن المفتوحة التي بمعنى لعل، فإذا رأيت بعدها أن علمت أنها المؤكدة المفتوحة الهمزة قطعاً.

فإن قلت: فلماذا لا تقع المكسورة بعد أما؟ ولماذا لا تقع المفتوحة التي بمعنى لعل؟.

فالجواب أن «أما» لا يفصل بينها وبين الفاء إلاّ بمفرد، و«إن» المكسورة الهمزة المؤكدة مع معموليها لا يمكن أن تكون مفرداً، وكذلك المفتوحة التي بمعنى لعل، فأما أن المفتوحة الهمزة المؤكدة فإنها تكون مع معموليها في تأويل مصدر، وذلك مفرد في التأويل كما هو ظاهر.

(1) سورة الأنعام، الآية: ٢.

(2) هذا مثال من كلام الناظم ابنَ مالك حيث يقول:

وَخَبَرَ المَحْصُورِ قَدِّمْ أَبَدَا كَمَا لَنَا إلاّ اتِّبَاعُ أَحْمَدَا

الثالثة: أن يكون لاَزِمَ الصَّدْرِيَّةِ، نحو: «أَيْنَ زَيْدٌ»؟ أو مضافاً إلى ملازمها، نحو: «صَبِيحَةَ أيِّ يَوْمٍ سَفَرُكَ».

الرابعة: أن يعود ضميرٌ متصلٌ بالمبتدأ على بعض الخبر، كقوله تعالى: ﴿أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾[1]، وقول الشاعر:

٧٥ ـ * ... وَلٰكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا *

---

(١) سورة محمد (القتال)، الآية: ٢٤.

٧٥ ـ هذه قطعة من عجز بيت من الطويل، وهو بتمامه:

أَهَابُكِ إِجْلاَلاً، وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ عَلَيَّ، وَلٰكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

والبيت نسبه قوم منهم أبو عبيدة البكري في شرحه على الأمالي لنصيب بن رباح الأكبر، ونسبه آخرون ـ ومنهم ابن نباتة المصري في كتابه «سرح العيون» ـ إلى مجنون بني عامر في أبيات أولها قوله:

دَعَا المُحْرِمُونَ الله يَسْتَغْفِرُونَهُ بِمَكَّةَ يَوْماً أَنْ تُمَحَّى ذُنُوبُهَا

اللغة: «أهابك» من الهيبة وهي المخافة «إجلالاً» إعظاماً لقدرك.

المعنى: إني لأهابك وأخافك، لا لاقتدارك علي، ولكن إعظاماً لقدرك، لأن العين تمتلىء بمن تحبه فتحصل المهابة.

الإعراب: «أهابك» أهاب: فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والضمير البارز المتصل مفعول به، مبني على الكسر في محل نصب «إجلالاً» مفعول لأجله «وما» الواو واو الحال، وما: نافية «بك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «قدرة» مبتدأ مؤخر «علي» جار ومجرور متعلق بقدرة، أو بمحذوف نعت لقدرة «ولكن» حرف استدراك «ملء» خبر مقدم، وملء مضاف «عين» مضاف إليه «حبيبها» حبيب: مبتدأ مؤخر، وحبيب مضاف والضمير مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «ملء عين حبيبها» فإنه قدم الخبر ـ وهو قوله «ملء عين» ـ على المبتدأ، وهو «حبيبها»، لاتصال المبتدأ بضمير يعود على ملابس الخبر، وهو المضاف إليه، فلو قدمت المبتدأ ـ مع أنك تعلم أن رتبة الخبر التأخير ـ لعاد الضمير الذي اتصل بالمبتدأ على متأخر لفظاً ورتبة، وذلك لا يجوز، لكن بتقديمك الخبر قد رجعت الضمير على متقدم لفظاً وإن كانت رتبته التأخير، وهذا جائز، لا إشكال فيه.

وذهب ابن جني إلى أن «ملء عين» مبتدأ، و«حبيبها» خبره، وليس في البيت تقديم ولا =

الحالة الثالثة: جواز التقديم والتأخير، وذلك فيما فُقِدَ فيه مُوجِبُهُمَا، كقولك: «زيد قائم» فيترجَّحُ تأخِيرُهُ على الأصل، ويجوز تقديمهُ لعدم المانع.

فصل: وما عُلم من مبتدإ أو خبر جاز حَذْفُهُ، وقد يجب[1].

فأما حذف المبتدأ جوازاً فنحو: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾[2]، ويقال: كيف زيد؟ فتقول: دَنِفٌ، التقدير: فَعَمَلُه لنفسه، وإساءته عليه، وهو دَنِفٌ.

وأما حذفه وجوباً فإذا أُخبر عنه بِنَعْتٍ مَقْطُوعٍ لمجرد مَدْح، نحو: «الْحَمْدُ لِلّهِ الْحَمِيدُ» أو ذم نحو: «أعُوذُ باللّهِ من إبليسَ عَدُوُّ المؤمنين» أو تَرَحُّم نحو: «مَرَرْتُ بعبدك الْمِسْكِينُ» أو بمصدر جيء به بَدَلاً من اللفظ بفعله، نحو: «سَمْعٌ وَطَاعَةٌ» وقوله:

٧٦ ـ * فَقَالَتْ: حَنَانٌ، مَا أَتَى بِكَ هٰهُنَا؟! *

= تأخير، ووجهه عنده أن كل واحد من المبتدأ صالح للابتداء به، والأصل عدم التقديم والتأخير، فيجعل أولهما مبتدأ وثانيهما خبراً.

(١) اعلم أولاً أن لما علم من المبتدأ والخبر ثلاث حالات: جواز الحذف، ووجوبه ـ وقد تعرض المؤلف لهاتين الحالتين ـ والثالثة امتناعه، وذلك فيما إذا كانت جملة المبتدأ والخبر خبراً عن ضمير شأن، فإنه لا يجوز حذف المبتدأ والخبر اللذين تتكون منهما هذه الجملة، ولا حذف أحدهما.

ثم اعلم أنه قد كثر حذف المبتدأ في ثلاثة مواضع:

الأول: في جواب الاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ؟ نَارٌ حَامِيَةٌ﴾ وقوله جلت كلمته: ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَٰلِكُمْ؟ النَّارُ﴾ أي هي نار حامية؟ وهي النار.

الثاني: بعد فاء الجواب، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ أي فعمله لنفسه وإساءته عليها.

الثالث: بعد القول، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ﴾.

(٢) سورة فصلت، الآية: ٤٦ سورة الجاثية، الآية: ١٥.

٧٦ ـ هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالحَيِّ عَارِفُ؟ *

=

....

= وهذا البيت من شواهد سيبويه (١ ـ ١٦١ و١٧٥) ولم ينسب في صدر الكتاب، ولا نسبه الأعلم الشنتمري في شرح شواهده، وقد استشهد به كثير من النحاة، ولم ينسبوه ولا نسبه أحد ممن تعرض لشرح كلامهم، وقد عثرت في مادة «روضة المشرى» من كتاب «معجم البلدان» لياقوت الرومي على قطعة نسبها إلى منذر بن درهم الكلبي، وأسند روايتها إلى أبي الندى، وفيها هذا البيت، وقبله قوله:

وَأَحْدَثُ عَهْدِي مِنْ أُمَيْمَةَ نَظْرَةٌ   عَلَى جَانِبِ العَلْيَاءِ إِذْ أَنَا وَاقِفُ
تَقُولُ: حَنَانٌ، مَا أَتَى بِكَ هٰهُنَا   أَذُو نَسَبٍ... البيت، وبعده:
فَقُلْتُ: أَنَا ذُو حَاجَةٍ وَمُسَلِّمٌ   فَضَمَّ عَلَيْنَا المَأْزِقُ المُتَضَايِفُ

وقد أنشده الزجاجي في أماليه (ص ١٣١) من غير عزو، وأول عجزه عنده «أذو زوجة أم...».

اللغة: «حنان» الحنان: العطف والرحمة، وقال ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَحَنَاناً مِنْ لَدُنَّا﴾: «لا أدري ما الحنان»! وقال الفراء: هو في الآية الكريمة الرحمة، أي فعلنا ذلك رحمة لأبويك «ما أتى بك ههنا» استنكار منها لتجشمه الهول وتكبده المشاق وتعريضه نفسه للهلكة، فعسى أن يراه قومها الغيارى فيؤذوه «أذو نسب ـ إلخ» قالوا: هذا منها تلقين للحجة بها إذا ما رآه أحد من قومها.

المعنى: وصف أنه التقى بمحبوبته على غير ترقب منها فأنكرته، وأنها خافت عليه صولة قومها، فلقنته الجواب الذي يذكره إن سأله أحدهم عن سبب مقدمه.

الإعراب: «فقالت» الفاء حرف عطف، قال: فعل ماض، والتاء علامة على تأنيث الفاعل، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «حنان» خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: أمري حنان «ما» اسم استفهام مبتدأ «أتى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما الاستفهامية «بك» جار ومجرور متعلق بأتى «ههنا» ها: حرف تنبيه، هنا: ظرف مكان متعلق بأتى أيضاً، مبني على السكون في محل نصب، وجملة أتى وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ما الاستفهامية «أذو» الهمزة للاستفهام، ذو: خبر مبتدأ محذوف يدل عليه الكلام، وتقديره: آأنت ذو نسب، وذو مضاف و«نسب» مضاف إليه «أم» حرف عطف «أنت» مبتدأ «بالحي» جار ومجرور متعلق بعارف الآتي «عارف» خبر المبتدأ الذي هو أنت، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على جملة المبتدأ وخبره السابقة.

الشاهد فيه: قوله «حنان» حيث رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: =

التقدير: أمْرِي حَنَانٌ وأمْرِي سَمْعٌ وَطَاعَةٌ.

أو بمخصوص بمعنى نعم أو بئس مؤخر عنها، نحو: «نعمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ» و«بئس الرَّجُلُ عَمْرٌو» إذا قُدِّرَا خبرين، فإن كان مقدماً نحو: «زَيْدٌ نعمَ الرجلُ» فمبتدأ لا غير، ومن ذلك قولهم «مَنْ أنْتَ زَيْدٌ؟» أي: مذكورك زَيْدٌ، وهذا أوْلىٰ من تقدير سيبويه: كلامُكَ زيد.

وقولهم: «فِي ذِمَّتِي لأفْعَلَنَّ»، أي: في ذمتي ميثاقٌ أو عَهْدٌ [(١)].

= أمرنا حنان، ونحو ذلك مما يقوم به المعنى. وأصل هذا المصدر ونحوه أن يقع منصوباً بفعل محذوف وجوباً؛ لأنه من المصادر التي جيء بها بدلاً من اللفظ بأفعالها: ولكنهم ربما قصدوا الدلالة على الثبوت والدوام، فرفعوا هذه المصادر أحياناً وجعلوها أخباراً عن مبتدآت محذوفات وجوباً، وإنما جعلوا المبتدآت العاملة في هذه الأخبار محذوفة على سبيل الوجوب حملاً لحالة الرفع على حالة النصب: أي كما أنها في حالة النصب منصوبة بعامل محذوف وجوباً تكون في حال الرفع مرفوعة بعامل محذوف وجوباً.

(١) بقي عليه بعض المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوباً، ومن ذلك ـ في بعض الوجوه ـ بعد «لا سيما» إذا رفع الاسم الواقع بعده، نحو «لا سيما زيد» فإن التقدير: لا سِيّ الذي هو زيد، ففيه حذف المبتدأ وجوباً، إذ لم يجر الاستعمال بذكره، وفيه حذف صدر صلة الموصول التي لم تطل مع كون الموصول غير أي، ولتحقيق هذا الموضع تحقيقاً وافياً نقول:

الاسم الواقع بعد «لا سيما» إما معرفة، كأن يقال لك: أكرم العلماء لا سيما الصالح منهم، وإما نكرة، كما في قول امرىء القيس:

أَلَا رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا ... وَلَا سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

فإن كان الاسم الواقع بعدها نكرة جاز فيه ثلاثة أوجه: الجر، وهو أعلاها، والرفع وهو أقل من الجر، والنصب، وهو أقل الأوجه الثلاثة، فأما الجر فتخريجه على أحد وجهين أولهما: أن «لا» نافية للجنس، و«سي» اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة و«ما» زائدة، و«يوم» مضاف إليه، وخبر لا محذوف، والتقدير ولا مثل يوم بدارة جلجل موجود، وثانيهما: أن تكون «سي» مضافاً و«ما» نكرة غير موصوفة مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، و«يوم» بدل من ما، وأما الرفع فتخريجه على أحد وجهين، أحدهما: أن تكون «لا» نافية للجنس أيضاً، و«سي» اسمها و«ما» نكرة =

وأما حَذْفُ الخبر جوازاً فنحو: «خَرَجْتُ فَإِذَا الأَسَدُ» أي: حَاضِرٌ، ونحو: ﴿أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾[1]، أي: كذلك، ويقال: مَنْ عِنْدَكَ؟ فتقول: زيد، أي: عندي.

وأما حَذْفُهُ وجوباً ففي مسائل:

إحداها: أن يكون كَوْناً مُطْلَقاً والمبتدأ بعد «لولا»[2]، نحو: «لَوْلاَ زَيْدٌ

= موصوفة مبني على السكون في محل جر بإضافة «سي» إليها، و«يوم» خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هو يوم، وكأنك قلت: ولا مثل شيء هو يوم بدارة جلجل موجود، والوجه الثاني: أن تكون «لا» نافية للجنس أيضاً، و«سي» اسمها، و«ما» موصول اسمي بمعنى الذي مبني على السكون في محل جر بإضافة «سي» إليه، و«يوم» خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هو يوم، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وخبر «لا» محذوف، وكأنك قلت: ولا مثل الذي هو يوم بدارة جلجل موجود، وهذا الوجه هو الذي أردناه بكلامنا في هذا الموضع. وأما النصب فتخريجه على أحد وجهين أيضاً، أحدهما: أن «ما» نكرة غير موصوفة مبني على السكون في محل جر بإضافة «سي» إليها، و«يوماً» مفعول به لفعل محذوف، وكأنك قلت: ولا مثل شيء أعني يوماً بدارة جلجل، وثانيهما: أن تكون «ما» أيضاً نكرة غير موصوفة، وهو مبني على السكون في محل جر بالإضافة، و«يوماً» تمييز لها، وإن كان الاسم الواقع بعدها معرفة كالمثال الذي ذكرناه فقد أجمعوا على أنه لا يجوز فيه الجر والرفع، واختلفوا في جواز النصب، فمن جعله بإضمار فعل أجازه كما أجازه في النكرة، ومن جعل النصب على التمييز وقال إن التمييز لا يكون إلاَّ نكرة منع النصب في المعرفة، لأنه لا يجوز عنده أن تكون تمييزاً، ومن جعل النصب على التمييز وجوز أن يكون التمييز معرفة كما هو مذهب جماعة من الكوفيين جوز نصب المعرفة بعد «لا سيما» والحاصل أن نصب المعرفة بعد «لا سيما» لا يمتنع إلاَّ بشرطين: التزام كون المنصوب تمييزاً، والتزام كون التمييز نكرة.

(١) سورة الرعد، الآية: ٣٥.

(٢) هذا الذي ذكره ابن هشام ـ من أن الاسم المرفوع الواقع بعد لولا مبتدأ هو ما ذهب إليه جمهرة النحاة البصريين، واختلفوا في خبره على الوجه الذي بينه المؤلف وفصلناه في شرح الشاهد رقم ٧٧ وقد ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المرفوع بعد لولا فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده، وتقدير الكلام في بيت المعري عندهم: لولا يمسكه الغمد=

لأَكْرَمْتُكَ» أي: لولا زيد موجود، فلو كان كَوْناً مقيداً وجب ذكره إن فُقِدَ دليلُه، كقولك «لولا زيد سَالَمَنَا ما سَلِمَ» وفي الحديث «لَوْلاَ قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ لَبَنَيْتُ الكَعْبَةَ عَلَى قَوَاعِدِ إبْرَاهِيمَ»، وجاز الوجهان إن وُجِدَ الدليل، نحو: «لولا أَنْصَارُ زَيْدٍ حَمَوْهُ مَا سلِمَ»، ومنه قول أبي العلاء المعري:

٧٧ ـ * فَلَوْلاَ الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالاَ *

= يمسكه لسالا، أو هو نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، كما في المثال الذي ذكره المؤلف، فتقديره: لولا وجد زيد لأكرمتك، والعجب من الكوفيين الذين يذهبون في الاسم المرفوع بعد أدوات الشرط نحو «إن زيد جاءك فأكرمه» إلى أنه مبتدأ أو فاعل متقدم، كيف خالفوا هذا المذهب في لولا؟ ومنهم من ذهب إلى أن الاسم المرفوع بعد لولا مرفوع بلولا نفسها لأنها في معنى انتفى، وسيأتي هذا الكلام مفصلاً في مباحث «لولا».

٧٧ ـ هذا عجز بيت من الوافر، وصدره قوله:

* يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ *

والبيت لأبي العلاء المعري أحمد بن عبد الله بن سليمان، نادرة الزمان، وأوحد الدهر حفظاً وذكاء وصفاء نفس، وهو من شعراء العصر الثاني من عصور الدولة العباسية، فلا يحتج بشعره على قواعد النحو التصريف، والمؤلف إنما جاء به للتمثيل لا للاحتجاج والاستشهاد به، أو ليبين أن الجمهور لحنوه، وأنه عندهم غير صحيح.

اللغة: «يذيب» من الإذابة، وهي إسالة الحديد ونحوه من الجامدات «الرعب» الفزع والخوف «عضب» هو السيف القاطع «الغمد» قراب السيف وجفنه.

الإعراب: «يذيب» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة «الرعب» فاعل «منه» جار ومجرور متعلق به «كل» مفعول به ليذيب، وكل مضاف، و«عضب» مضاف إليه «فلولا» حرف امتناع لوجود «الغمد» مبتدأ «يمسكه» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الغمد، والهاء التي هي ضمير عائد على السيف ـ مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «لسالا» اللام واقعة في جواب «لولا» وسال: فعل ماض، والألف للإطلاق والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى السيف.

التمثيل به: في قوله «فلولا الغمد يمسكه» حيث ذكر الخبر ـ وهو جملة «يمسك» وفاعله، لأنه كون خاص وقد دل عليه الدليل، وخبر المبتدأ الواقع بعد لولا يجوز ذكره=

....

= كما يجوز حذفه إذا كان كوناً خاصاً وقد دل الدليل عليه، كما ذكره المؤلف العلامة، والجمهور على أن الحذف واجب، وأن خبر المبتدأ الواقع بعد «لولا» لا يكون إلاَّ كوناً عاماً، وحينئذ لا يقال إما أن يدل عليه دليل أو لا، وعندهم أن بيت المعري هذا لحن لذكر الخبر بعد لولا.

وفي البيت توجيه يصح به البيت على مذهب الجمهور، وهو أن يكون «يمسك» في تأويل مصدر بدل اشتمال من الغمد، وأصله «أن يمسكه» فلما حذف «أن» ارتفع الفعل كقولهم «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه» فيمن رواه برفع «تسمع» من غير «أن».

وحاصل القول في هذه المسألة أن النحاة اختلفوا في: هل يكون خبر المبتدأ الواقع بعد لولا كوناً خاصاً؟ فقال الجمهور: لا يكون كوناً خاصاً البتة، بل يجب كونه كوناً عاماً، ويجب مع ذلك حذفه، فإن جاء الخبر كوناً خاصاً في كلام ما فهو لحن أو مؤول وقال غيرهم: بل يجوز أن يكون الخبر بعد لولا كوناً خاصاً، لكن الأكثر أن يكون كوناً عاماً، فإن كان الخبر كوناً عاماً وجب حذفه كما يقول الجمهور، وإن كان الخبر كوناً خاصاً، فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره. وإن دل عليه دليل جاز ذكره وحذفه، فلخبر المبتدأ الواقع بعد لولا حال واحدة عند الجمهور، وهي وجوب الحذف، وثلاثة أحوال عند غيرهم وهي وجوب الحذف، وذلك إن كان كوناً عاماً، ووجوب الذكر، وذلك فيما إذا كان كوناً خاصاً ولا دليل عليه إن حذف، وجواز الأمرين، وذلك فيما إذا كان كوناً خاصاً وله دليل عليه إن حذف.

ومن مجيء خبر المبتدأ الواقع بعد لولا كوناً خاصاً مذكوراً ما رواه البخاري في باب الصائم يصبح جنباً من كتاب الصوم من قول عبد الرحمن بن الحارث لأبي هريرة: «إني ذاكر لك أمراً، ولولا مروان أقسم عليّ فيه لم أذكره لك» ومنه قول الشاعر، أنشده ابن مالك:

لَوْلاَ زُهَيْرٌ جَفَانِي كُنْتُ مُنْتَصِراً وَلَمْ أَكُنْ جَانِحاً لِلسِّلْمِ إِنْ جَنَحُوا

ومثله قول الآخر، وأنشده ابن مالك أيضاً:

لَوْلاَ ابْنُ أَوْسٍ نَأَى مَا ضِيمَ صَاحِبُهُ يَوْماً، وَلاَ نَابَهُ وَهْنٌ وَلاَ حَذَرُ

ومثله قول أفلح بن يسار السندي:

لَوْلاَ أَبُوكَ وَلَوْلاَ قَبْلَهُ عُمَرٌ أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدٌّ بِالمَقَالِيدِ

ومثله قول الزبير بن العوام في أسماء بنت أبي بكر:

فَلَوْلاَ بَنُوهَا حَوْلَهَا لَخَبَطْتُهَا كَخَبْطَةِ عُصْفُورٍ وَلَمْ أَتَلَعْثَمِ

وقال الجمهور: لا يذكر الخبر بعد «لولا»، وَأَوْجَبُوا جَعْلَ الكون الخاص مبتدأ، فيقال: لولا مُسَالمةُ زيد إيانا، أي: موجودة، وَلَحَّنُوا المعري، وقالوا: الحديث مَرْوِيٌّ بالمعنى[1].

الثانية: أن يكون المبتدأ صريحاً في القسم[2]، نحو: «لَعَمْرُكَ لأفْعَلَنَّ» و «ايمُنُ اللّهِ لأفعَلَنَّ» أي: لعمرُكَ قَسَمِي، وَأَيْمُنُ اللّهِ يميني، فإن قلت: «عَهْدُ اللّهِ لأفْعَلَنَّ» جاز إثبات الخبر، لعدم الصراحة في القسم، وزعم ابن عصفور أنه يجوز في نحو: «لَعَمْرُكَ لأفْعَلَنَّ» أن يقدر لَقَسَمِي عمرُكَ؛ فيكون من حَذْف المبتدإ[3].

---

(١) قال ابن أبي الربيع في رواية الحديث على الوجه الذي يذكره النحاة في هذه المسألة: «لم أر هذه الرواية بهذا اللفظ من طريق صحيح، والروايات المشهورة في ذلك «لولا حدثان قومك» «لولا حداثة قومك» «لولا أن قومك حديثة عهد بجاهلية» ا. هـ. وكل هذه الروايات يجري على مذهب الجمهور، فقد جعل الكون الخاص مبتدأ وحذف خبره وهو كون عام، أي لولا حدثان قومك بكفر موجود.

(٢) المراد بكون المبتدأ صريحاً في القسم أحد وجهين: أن لا يستعمل في غير القسم أصلاً، أو أن يغلب استعماله في القسم حتى يصير بحيث لا يستعمل في غير القسم إلا مع قرينة، ويفهم منه قبل ذكر المقسم عليه، ومقابل هذا ما يكثر استعماله في غير القسم حتى لا يفهم منه القسم إلاَّ بعد ذكر المقسم عليه، ألا ترى أن «عهد الله» قد كثر استعماله في غير القسم نحو قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ﴾ قولك: عهد الله يجب الوفاء به، ثم إنه يفهم منه القسم إذا قلت «عهد الله لأفعلن كذا» لأنك في هذا المثال قد ذكرت المقسم عليه.

(٣) ههنا أصلان يترتب عليهما الحكم بأن ما ذهب إليه الجمهور أولى أو ما ذهب إليه ابن عصفور، الأصل الأول: إذا دار الحذف بين أن يكون من الأوائل وصدور الكلام وبين أن يكون من الأواخر وأعجاز الكلام، فأيهما أولى بالرعاية؟ والعلماء يرون أن الأولى جعل الحذف من الأواخر والأعجاز لأنها محال التغيير غالباً، والأصل الثاني: إذا دار الأمر بين أن يكون الحذف من باب حذف محط الفائدة أو من غيره فأيهما أولى بالاعتبار؟ والعلماء يقررون أن الأولى تقدير أن الباقي هو محط الفائدة فإذا راعيت الأصل الأول اعتبرت رأي الجمهور أحق وأولى بالرعاية لأن تقدير حذف الخبر من باب الحذف من الأعجاز والأواخر، وإذا راعيت الأصل الثاني اعتبرت رأي ابن =

الثالثة: أن يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسمٌ بواو هي نَصٌّ في المعية، نحو: «كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ» و«كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ» ولو قلت «زيد وعمرو» وأردت الإخبار باقترانهما جاز حَذْفُه وذكره، قال:

٧٨ ـ * وَكُــــلُّ امْــــرِىءٍ وَالمَــــوْتُ يَلْتَقِيَــــانِ *

= عصفور أولى، لأن حذف المبتدأ وإبقاء الخبر من باب حذف ما ليس محط الفائدة، فتأمل.

٧٨ ـ هذا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* تَمَنَّــوْا لِــيَ الْمَــوْتَ الّــذِي يَشْعَــبُ الْفَتَــى *

وقد نسب كثير من العلماء هذا البيت إلى الفرزدق همام بن غالب، ورووا قبل هذا البيت بيتاً آخر، وهو قوله:

لَشَتَّانَ مَا أَنْوِي وَيَنْوِي بَنُو أَبِي جَمِيعـاً، فَمَـا هَـذَانِ مُسْتَـوِيَـانِ

وقد راجعت نسخ ديوان الفرزدق المطبوعة فلم أعثر على شيء من ذلك فيها.

اللغة: «شتان» هو اسم فعل معناه تباين وافترق وتباعد، وذلك لا يكون إلاّ بين اثنين، والمراد افتراقهما في الصفات والأحوال كالعلم والجهل والمودة والبغضاء ونحو ذلك، لأن الافتراق في الذوات حاصل لا محالة «ما أنوي» ما هذه ليست زائدة، ولكنها موصولة إما اسمية وإما حرفية «بنو أبي» أراد بهم أهله الذين ينتمون إلى أبي قبيلته «يشعب الفتى» يفرقه ويصدع شمله، وهو من باب فتح، ومن هنا سموا الموت «شعوب» بفتح الشين ـ لأنه يفرق ما بين الأحبة.

المعنى: وصف ما بينه وبين قومه من التهاجر، وأنهم يضمرون له البغضاء، ويحملون له في قلوبهم الإحنة والكراهية، ويتمنون له الموت، ثم قال: ولئن مت فما أنا وحدي الذي سلك هذا الطريق، ولكن كل أحد مصيره إلى الموت.

الإعراب: «تمنوا» فعل ماض وفاعله «لي» جار ومجرور متعلق بتمنى «الموت» مفعول به لتمنى «الذي» اسم موصول نعت للموت «يشعب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول «الفتى» مفعول به ليشعب والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «وكل» الواو استئنافية، كل: مبتدأ، وكل مضاف و«امرىء» مضاف إليه «والموت» الواو حرف عطف، الموت: معطوف على المبتدأ الذي هو قوله كل امرىء «يلتقيان» فعل مضارع =

وَزَعَم الكوفيون والأخفشُ أن نحو: «كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ» مُسْتَغْنٍ عن تقدير الخبر، لأن معناه مع ضيعته.

الرابعة: أن يكون المبتدأ إمَّا مَصْدَراً عاملاً في اسم مُفَسِّر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبراً عن المبتدأ المذكور[1]، نحو: «ضَرْبِي زيداً قائماً» أو مضافاً

= مرفوع بثبوت النون، وألف الاثنين فاعله، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه.

الشاهد فيه: قوله «وكل امرىء والموت يلتقيان» حيث ذكر الخبر الذي هو جملة «يلتقيان» لأن الواو التي عطفت على المبتدأ في قوله «والموت» ليست نصاً في معنى المصاحبة والاقتران، ولو كان لكان حذف الخبر واجباً لا معدل للمتكلم عنه، كما في قولك: كل ثوب وقيمته، وكل امرىء وما يحسنه، وكل طالب علم ومعارفه.

فإن قلت: فبين لي ضابط الواو التي تكون نصاً في معنى المصاحبة والاقتران حتى لا يلتبس أمرها علي.

فالجواب عن ذلك أن نقول لك: إن ضابط الواو التي هي نص في معنى المصاحبة والاقتران أن يكون ما بعدها مما لا يفارق ما قبلها، ألا ترى أن قيمة الثوب لا تفارقه، وأن ما يعرفه طالب العلم لا ينفك عنه، وذلك بخلاف الموت فإنه ليس بملازم للمرء، وإنما يلقاه مرة واحدة، فالواو التي هي نص في معنى المصاحبة والاقتران هي التي متى ذكرت فهم المخاطب معنى الاقتران من غير حاجة إلى النص على الاقتران، وذلك بواسطة كون طرفيها لا ينفك أحدهما في الوجود عن صاحبه. ومن ثمة قال اللقاني في بيت الشاهد: «اعلم أن الواو في نحو هذا البيت لمجرد الجمع في الحكم، لا للمعية، بل المعية فيه إنما هي من خصوص مادة الخبر، والتي هي بمعنى المعية يصح الاكتفاء بها في إفادة المعية، ولو قيل: كل امرىء والموت أي معه، لم يكن صادقاً» اهـ.

(١) إنما صح أن تسد الحال مسد الخبر في هذه المسألة لأن الحال بمنزلة الظرف في المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت «ضربي زيداً قائماً» لم يكن بين هذا الكلام وبين قولك «ضربي زيداً وقت قيامه» فرق، وشيء آخر، وهو أن الظرف ينتصب على معنى في، والحال نفسه على معنى في، وشيء ثالث، وهو أن كلاً من الحال والظرف قيد، فلما تشابه الحال والظرف في هذه الأمور، ورأينا الظرف يسد مسد الخبر، أعطينا الحال هذا الحكم فقررنا أن يسد الحال مسد الخبر. =

لِلمَصْدَرِ المذكور، نحو: «أَكْثَرُ شُرْبِي السَّوِيقَ مَلْتُوتاً» أو إلى مُؤَوَّل بالمَصْدَرِ المذكور، نحو: «أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الأَمِيرُ قَائِماً».

وخبرُ ذلك مُقَدَّرٌ بإِذْ كَانَ، أو إذا كان، عند البصريين، وبمصدر مضاف إلى صاحب الحال عند الأخفش، واختارهُ الناظم، فيقدر في «ضَرْبِي زيداً قائماً» ضَرْبُهُ قائماً، ولا يجوز ضربِي زيداً شديداً، لصلاحية الحال للخبرية، فالرفع واجب، وَشَذَّ قولهم: «حكمك مُسَمَّطاً»[1]، أي: حكمك لك مُثْبَتاً.

= وهذا الذي ذهب إليه المؤلف تبعاً للناظم من أن الخبر المحذوف، وقد سدت الحال مسده هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، على خلاف بينهم في تقدير الخبر، وذهب قوم إلى أن الحال هي الخبر نفسه، وهؤلاء أعطوا الحال حكم الظرف كاملاً لما رأوا من وجوه الشبه بينهما، وفاتهم أن من شرط المسألة ألا يكون الحال صالحاً لأن يقع خبراً عن هذا المبتدأ، وذهب قوم إلى أن هذه الحال أغنت عن الخبر فلا تقدير، كما يغني الفاعل أو نائب الفاعل عن خبر المبتدأ إذا كان وصفاً، وهذا وما قبله مذهبان ضعيفان والصحيح ما ذهب إليه سيبويه وجمهور علماء البصرة من أن الخبر محذوف، وأن الحال سدت مسده وأغنت عن ذكره.

(١) هذا مثل من أمثال العرب، وقد اختلفت رواية كتب الأمثال فيه: فرواه الميداني في مجمع الأمثال (١/ ١٤٣ طبع المطبعة الخيرية، وانظره برقم ١١٣٣ في ١/ ٢١٢ بتحقيقنا) بالرفع، وقال في شرحه: «حكمك مسمط: أي مرسل جائز لا يعقب؛ ويروى: خذ حكمك مسمطاً، أي مجوزاً نافذاً، والمرسل: الذي لا يرد» اهـ. بحروفه ورواه أبو هلال العسكري في جمهرة الأمثال (١/ ٢٥١ بهامش مجمع الأمثال للميداني) بالنصب، وقال في صدده: «حكمك مسمطاً، يراد به حكمك مرسلاً: أي احتكم وخذ حكمك، قال أبو بكر: خذ حكمك مسمطاً، أي سهلاً، وأظن أصله من قولك: سمطت الجدي، إذا كشطت ما عليه من الشعر، فيكون ذلك أسهل من السلخ، ويقال: سمط الفارس درعه، إذ ألقى طرفها على عجز فرسه أو علقها بسرجه، وسماط القوم: صفهم» اهـ.

قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه: فالظاهر من عبارة الميداني أن الرواية التي وقعت له برفع «حكمك» على أنه مبتدأ، وبرفع «مسمط» على أنه خبر، وهذه الرواية جارية على القياس، والظاهر من عبارة العسكري وما نقله عن أبي بكر أن الرواية التي وقعت له =

فصل: وَالأصَحُّ جوازُ تَعَدُّدِ الخبر[(١)]، نحو: «زيد شاعر كاتب»، والمانعُ يَدَّعي تقديرَ «هو» للثاني، أو أنَّهُ جامع للصفتين، لا الإخبار بكل منهما.

وليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم من قوله:

٧٩ - يَــدَاكَ يَــدٌ خَيْــرُهَــا يُــرْتَجَــىٰ وَأُخْــرَى لأَعْــدَائِهَــا غَــائِظَــهْ

= بنصب «حكمك» على أنه مفعول به لفعل محذوف، ونصب «مسمطاً» على أنه حال، فما ذكره النحاة رواية ثالثة، ولعلها مركبة من هاتين الروايتين. وقد قالوا: إن شذوذ هذه الرواية من وجهين؛ أولهما: أن نصب الحال مع صلاحيته للإخبار به غير مستعمل في كلامهم، وثانيهما: أن الحال ليست من ضمير معمول المصدر، بل من ضمير المصدر المستتر في الخبر.

(١) ذهب جمهور النحاة إلى جواز تعدد الخبر لفظاً ومعنى لمبتدأ واحد في اللفظ والمعنى، نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدِ﴾ ومعنى تعدد الخبر في اللفظ والمعنى أن يكون الخبر لفظين يستقل كل واحد منهما بالدلالة على معنى مفيد بحيث لا يحتاج أحدهما إلى الآخر في تكميل معناه، ومعنى كون المبتدأ واحداً في اللفظ والمعنى أن يكون لفظه واحداً ومدلوله واحداً، فإن كان الخبر لفظين لكن مجموعهما يدل على معنى واحد، ولا يمكن الاكتفاء بأحدهما، نحو «حلو حامض» ونحو «عسر يسر» أو «أعسر أيسر» فإن الأول يدل على معنى واحد وهو مزٌّ: أي جامع بين الحلاوة والحموضة، والثاني والثالث يدل على معنى واحد، وهو عامل بكلتا يديه، لم يكن ذلك من محل الخلاف بين النحاة، وإن كان المبتدأ لفظاً واحداً لكنه يدل على متعدد كالمثنى نحو «ولداك عالم وطبيب» وكالشاهد رقم ٧٩ وكالجمع نحو «أصدقاؤك مصري وسوري وسوداني» لم يكن ذلك أيضاً من محل الخلاف بين النحاة.

ومن تقرير المسألة على هذا الوجه الواضح تعلم أن ابن الناظم حين مثل لتعدد الخبر لمبتدأ واحد لم يقتصر على محل الخلاف، ولكنه مثّل للتعدد في حد ذاته بقطع النظر عن كونه داخلاً في محل الخلاف أو غير داخل، وأن المؤلف حين نقد أمثلته التزم ما هو محل الخلاف، فلم يلتق كلامهما على معنى واحد للتعدد، فلا تناقض لأن من شرط التناقض اتحاد موضوع الكلامين، فافهم ذلك.

٧٩ - هذا بيت من المتقارب، وقد نسب قوم هذا البيت إلى طرفة بن العبد البكري، وقد بحثت ديوان شعره فلم أجده فيه، وقال العيني في شرح الشواهد عن هذا البيت: «أنشده الخليل، وما قيل إنه لطرفة لم يثبت» اهـ.

=

....

= **اللغة**: «يداك» مثنى يد مضاف إلى ضمير المخاطب «يد خيرها يرتجى» يروى في مكان هذه العبارة «يد سيبها مرسل» والسيب ـ بفتح السين وسكون الياء ـ الجود والعطاء، و«مرسل» أراد أنه يجري بلا تكلف ولا مشقة، والمقصود من هذه العبارة أنه جواد كريم، وأنه يعطي عطاء سهلاً لا يتكلفه، ولا يحتاج فيه إلى طلب واستمناح «وأخرى لأعدائها غائظة» أراد أنه شجاع يغيظ الأعداء بما ينزله بهم من البلاء.

المعنى: وصف رجلاً بأنه كريم جواد، وبأنه شجاع لا يهاب الأقران، وبأنه نفاع لأحبائه وقاصدي معروفه، ضرار لأعدائه ومن يناوئه.

الإعراب: «يداك» يدا: مبتدأ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، ويدا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «يد» خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «خيرها» خير: مبتدأ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى يد مضاف إليه «يرتجى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى خير، وجملة الفعل ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع صفة ليد «وأخرى» الواو حرف عطف، وأخرى: معطوف على يد مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر «لأعدائها» الجار والمجرور متعلق بقوله غائظة الآتي، وأعداء مضاف وضمير الغائبة العائد إلى أخرى مضاف إليه «غائظة» نعت لأخرى.

الشاهد فيه: قد أنشد ابن الناظم في شرح الألفية هذا البيت على أنه من تعدد الخبر لمبتدأ واحد، وذلك مبني عنده على أن «يداك» الواقع مبتدأ هو واحد في اللفظ وإن كان في المعنى متعدداً، وعلى أن المعطوف والمعطوف عليه اثنان، وأراد المؤلف ههنا أن يبين خطأه في ذلك، ووجه التخطئة أن اختلاف العلماء في جواز تعدد الخبر إنما وقع فيما كان المبتدأ فيه واحداً في اللفظ والمعنى جميعاً، وكان الخبر متعدداً في اللفظ والمعنى أيضاً، بحيث يصلح كل واحد من الخبرين لأن يكون خبراً عن ذلك المبتدأ، ويصح حمله وحده عليه، ويفيد معه فائدة يحسن السكوت عليها، فأما إذا كان الخبر متعدداً في اللفظ فقط كما في قولهم «الرمان حلو حامض» أو عطف ثانيهما على أولهما ـ نحو «إبراهيم كاتب وشاعر» ـ فإنه لا يكون من موضع الخلاف بين العلماء.

قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه: فنقد العلامة ابن هشام لابن الناظم جار على أن المراد من التعدد في كلام ابن الناظم هو التعدد المختلف في جوازه بين العلماء، فأما إذا حمل ما في كلام ابن الناظم على أنه من مطلق التعدد، سواء أكان مختلفاً فيه أم لم =

لأن «يَدَاكَ» في قوة مبتدأين لكل منهما خَبَرٌ، ومن نحو قولهم: «الرُّمَّانُ حُلْوٌ حَامِضٌ»، لأنهما بمعنى خبر واحد، أي: مُزٌّ، ولهذا يمتنع العطفُ على الأصح، وأن يتوسط المبتدأ بينهما[1]، ومن نحو: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ﴾[2]؛ لأن الثاني تابع.

= يكن، فإن هذا البيت والمثال الذي بعده والآية الكريمة، كلها من باب التعدد المطلق. فافهم ذلك وتدبره.

ومثل بيت الشاهد في كل ما ذكرنا قول الشاعر:

كَفَّاكَ كَفٌّ مَا تُلِيقُ دِرْهَمَا ... جُوداً، وَأُخْرَى تُعْطِ بِالسَّيْفِ الدِّمَا

ومثله أيضاً قول نافع بن نفيع الفقعسي:

عَظُمَتْ رَوَادِفُهَا وَأُكْمِلَ خَلْقُهَا ... وَالْوَالِدَانِ نَجِيبَةٌ وَنَجِيبُ

ومن هذا الضرب قول الأحوص:

ثِنْتَانِ لاَ أَصْبُو لِوَصْلِهِمَا ... عِرْسُ الْخَلِيلِ وَجَارَةُ الْجَنْبِ

ومن هذه البابة قول المسيب بن عَلَس:

كَفَّاهُ مُخْلِفَةٌ وَمُتْلِفَةٌ ... وعَطَاؤُه متخرق جَزْلُ

(١) معنى كون هذين الخبرين بمعنى خبر واحد هو «مز» أن المخبر عنه وهو الرمان مشتمل على طرف من الأول وطرف من الثاني، وليس معناه أنه مشتمل على الخبرين معاً، ألست ترى أن المعنى أنه ليس تام الحلاوة ولا تام الحموضة، ولكنه بينهما، وإنما لم يجز أن يعطف أحد الخبرين في هذه المسألة على الآخر لأن العطف يقتضي أن الثاني غير الأول، وقد ذهب أبو علي الفارسي في أحد قولين له إلى جواز عطف أحدهما على الآخر، وكما لا يصح أن يتوسط المبتدأ بين الخبرين لا يصح أن يتأخر المبتدأ عنهما جميعاً، وقد ذكرنا لك هذا في مسائل تأخير الخبر وجوباً، وكذلك لا يصح أن يجعل الثاني منهما بدلاً من الأول، لأنك لو جعلته بدلاً لأفاد أن المبتدأ موصوف بأحدهما، وليس هذا هو المراد، وكذلك لا يجوز أن نجعل الثاني نعتاً للأول لأن في ذلك وصف الشيء بما يناقضه، وزعم الأخفش أن جعل الثاني نعتاً للأول جائز، على معنى أنه حلو فيه حموضة، ولا يصح أن تجعل الثاني خبراً لمبتدأ محذوف لأن ذلك يفوت المعنى المراد.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ٣٩.

هذا باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل، ويسمى ٱسْمَهَا، وتنصب خبره تشبيهاً بالمفعول، ويسمى خَبَرَهَا [١]، وهي ثلاثةُ أقسامٍ:

---

(١) يشترط في الاسم الذي يراد إدخال كان عليه خمسة شروط:
الأول: ألا يكون مما يلزم تصدره، أي وقوعه في صدر الجملة، وذلك كأسماء الشرط، ويستثنى من ذلك ضمير الشأن فإنه مما لزم الصدارة ولكنه يقع اسماً لكان، وكثير من العلماء يخرج على ذلك قول الشاعر:

إذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ نِصْفَانِ شَامِتٌ ... وَآخَرُ مُثْنٍ بالّذِي كُنْتُ أصْنَعُ

فيقول: اسم كان ضمير شأن محذوف، والناس: مبتدأ، ونصفان: خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب خبر كان، وذهب الكسائي في هذا البيت إلى أن «كان» ملغاة لا عمل لها، وما بعدها مبتدأ وخبر، وتبعه على هذا التخريج ابن الطراوة.
الشرط الثاني: ألا يكون ذلك الاسم في حال ابتدائيته واجب الحذف، كالضمير المخبر عنه بنعت مقطوع عن منعوته لمجرد المدح.
الثالث: ألا يكون ملازماً لعدم التصرف، نعني بذلك أن يكون ملازماً للوقوع في موقع واحد من مواقع الإعراب، نحو «طوبى» من قولك «طوبى للمؤمنين» فهذا مما لزم أن يقع مبتدأ، ونحو «سبحان الله» فهذا مما لزم أن يقع مصدراً.
الرابع: ألا يكون مما يلزم الابتداء بنفسه، نحو «أقل رجل يفعل ذلك إلا زيداً» وهذا الشرط قد ذكره العلماء استقلالاً، وإن كان الاستغناء عنه بالذي قبله.
الخامس: ألا يكون مما لزم الابتداء بواسطة، وذلك مثل مصحوب إذا الفجائية نحو قولك «خرجت فإذا زيد بالباب».
ويشترط في خبر «كان» ألا يكون جملة طلبية، حتى عند الجمهور الذين يجوزون وقوع الجملة الطلبية خبراً عن المبتدأ من غير تقدير.
وهذا الذي ذكره المؤلف من أنها ترفع وتنصب هو مذهب جمهور البصريين، وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها لم تعمل في الاسم، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها عليه، ومع اتفاق الجميع على أنها نصبت الخبر اختلفوا في نصبه، فقال الكوفيون: نصبته على الحال تشبيهاً بالفعل القاصر في نحو «ذهب زيد مسرعاً» وقال =

أحدها: ما يعمل هذا العَمَلَ مطلقاً، وهو ثمانية: كان، وهي أمُّ الباب، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظَلَّ، وبات، وصار، وليس، نحو: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيراً﴾[١].

الثاني: ما يعمله بشرط أن يتقدَّمَه نفي أو نهي أو دعاء، وهو أربعة: زال ماضي يَزَالُ، وبَرِحَ، وَفتِىءَ، وانْفَكَّ، مثالُهَا بعد النفي: ﴿وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾[٢]، ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾[٣]، ومنه ﴿تاللَّهِ تَفْتَأُ﴾[٤]، وقولُه:

٨٠ ـ * فَقُلْتُ يَمِينُ اللّهِ أَبْرَحُ قَاعِداً *

= الفراء: نصبته على أنه شبيه بالحال، وقال البصريون: إنا رأينا هذا الخبر يجيء ضميراً ويجيء معرفة ويجيء جامداً، ورأيناه لا يستغني عنه، فلا يمكن أن يعد حالاً ولا مشبهاً به، لأن الأصل في الحال أن يكون نكرة، وأن يكون مستغنى عنه.

(١) سورة الفرقان، الآية: ٥٤.

(٢) سورة هود، الآية: ١١٨.

(٣) سورة طه، الآية: ٩١.

(٤) سورة يوسف، الآية، : ٨٥.

٨٠ ـ هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي *

وهذا البيت لامرىء القيس بن حجر الكندي، من قصيدة له تقدم ذكر مطلعها مستشهداً به في باب الموصول (ش ٤٩) وتقدم من قبل ذلك ذكر بيت من أبياتها واستشهد به في الكلام على جمع المؤنث السالم (ش ١٨).

اللغة: «يمين الله» يروى مرفوعاً ومنصوباً، وستعرف وجه الروايتين في إعراب البيت «أبرح قاعداً» أراد لا أبرح، وستعرف وجهه في بيان الاستشهاد بالبيت، ومعناه أنه سيبقى قاعداً معها يجتلي محاسنها ويتمتع بطلعتها «أوصالي» جمع وصل بكسر الواو وسكون الصاد المهملة ـ وهو كل عظم يفصل من الآخر، قال ذو الرمة غيلان بن عقبة:

إِذَا ابْنَ أَبِي مُوسَى بِلاَلاً بَلَغْتِهِ فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وَصْلَيْكِ جَازِرُ

المعنى: يحلف لمحبوبته على أنه مقيم معها لا يفارقها، وأنه يستهين في سبيل ذلك بما يكون من أهلها مما ينشأ عن الغيرة وحفظ الحرم.

الإعراب: «فقلت» فعل ماض، وتاء المتكلم فاعله «يمين» يروى بالرفع وبالنصب، فأما =

= الرفع فعلى أنه مبتدأ حذف خبره، والتقدير: يمين الله قسمي، أو عليَّ يمين الله، وأما النصب فعلى أحد وجهين:

أولهما: أن يكون أصل الكلام: بيمين الله، فحذف حرف الجر، فانتصب الاسم المجرور، وهذا هو الذي يقال له منصوب بنزع الخافض.

ثانيهما: أن يكون مفعولاً مطلقاً حذف عامله، وتقدير الكلام أقسم يمين الله، فالمحذوف من معنى المذكور، ذكر هذين الوجهين جماعة منهم الوزير أبو بكر شارح ديوان امرىء القيس، وعلى كل حال يمين مضاف و«الله» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «أبرح» فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «قاعداً» خبر أبرح «ولو» الواو عاطفة على محذوف، لو: حرف شرط غير جازم «قطعوا» قطع: فعل ماض، وواو الجماعة فاعله «رأسي» رأس: مفعول به لقطع، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «لديك» لدى: ظرف مكان متعلق بقطع، وهو مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه «وأوصالي» الواو حرف عطف، أوصال: معطوف على رأسي، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «أبرح قاعداً» حيث أعمل الشاعر «أبرح» - وهو مضارع برح - عمل كان، مع أنه ليس معه في اللفظ حرف نفي، بسبب أن حرف النفي مقدر قبله: أي لا أبرح قاعداً.

ومثل هذا الشاهد قول الآخر، وإن كان الفعل ماضياً:

لَعَمْرُ أَبِي دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيزَةً ... عَلَى قَوْمِهَا ما فَتَّلَ الزَّنْدَ قَادِحُ

ونظيره قول النابغة الذبياني:

فَقَالَتْ: يَمِينُ اللهِ أَفْعَلُ، إِنَّنِي ... رَأَيْتُكَ مَسْحُوراً يَمِينُكَ فَاجِرهْ

يريد فقالت يمين الله قسمي لا أفعل ما ذكرت.

وقال سحيم الحبشي عبدُ بني الحسحاس:

وقد أقسمت بالله يجمَعُ بيننا ... هَوى أبداً حتى تَحوّلَ أمْرَدَا

وقالت ليلى الأخيلية ترثي توبة بن الحمير:

أقسمت أبكي بعد توبة هالكاً ... وأحفِلُ من دارت عليه الدَّوَائِرُ

وإنما يكثر حذف «لا» النافية دون أخواتها بعد القسم إن كان الفعل المنفي مضارعاً كالآية الكريمة وبيت امرىء القيس، فإن لم يتقدم القسم كان الحذف شاذاً، وذلك كما =

إذ الأصل لا تَفتأ ولا أبرح، ومثالُها بعد النَّهي، قولُه:

٨١ـ * صَاحِ شَمِّرْ وَلاَ تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْتِ *

= قال خداش بن زهير:

وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللّهُ قَوْمِي ... بِحَمْدِ اللّهِ مُنْتَطِقاً مُجِيدَا

وكقول خليفة بن براز:

تَنْفَكُّ تَسْمَعُ مَا حَيِيـ ... ـتَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَهْ

أراد خداش «لا أبرح ما أدام الله قومي» وأراد خليفة «لا تنفك تسمع ما حييت» فحذف كل منهما حرف النفي ولم يتقدم قسم.

ثم إن النفي الذي يقع قبل هذه الأفعال قد يكون بحرف النفي كما ورد في الآيتين الكريمتين اللتين تلاهما المؤلف، وقد يكون باسم دال على النفي نحو قول الشاعر:

غَيْرُ مُنْفَكٍّ أَسِيرُ هَوًى ... كُلُّ وَانٍ لَيْسَ يَعْتَبِرُ

وقد يكون بالفعل الموضوع للنفي، نحو قول الآخر:

لَيْسَ يَنْفَكُّ ذَا غِنًى وَاعْتِزَازٍ ... كُلُّ ذِي عِفَّةٍ مُقِلٌّ قَنُوعُ

وقد يكون بالفعل المستعمل في النفي وإن لم يكن موضوعاً له، وذلك مثل قول الشاعر:

قَلَّمَا يَبْرَحُ اللَّبِيبُ إِلَى مَا ... يُورِثُ الْحَمْدَ دَاعِياً أَوْ مُجِيبَا

فإن «قلما» في هذا الموضع وشبهه دالة على النفي، لا التقليل.

٨١ ـ هذه قطعة من بيت من الخفيف، وهو بكماله:

صَاحِ شَمِّرْ، وَلاَ تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْ ... تِ، فَنِسْيَانُهُ ضَلاَلٌ مبِينُ

والبيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها.

المعنى: يا صاحبي اجتهد، واستعد للموت، ولا تنس ذكره؛ فإن نسيانه ضلال ظاهر.

الإعراب: «صاح» منادى حذف منه ياء النداء، وهو مرخم ترخيماً غير قياسي «شمر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ولا» ناهية «تزل» فعل مضارع ناقص مجزوم بحرف النهي، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ذاكر» خبر تزل، وهو مضاف، و«الموت» مضاف إليه «فنسيانه» نسيان: مبتدأ، وهو مضاف والهاء العائدة إلى الموت مضاف إليه «ضلال» خبر المبتدأ «مبين» نعت لضلال.

الشاهد فيه: قوله: «ولا تزل ذاكر الموت» حيث أجرى فيه مضارع «زال» مجرى «كان» في العمل لكونها مسبوقة بحرف النهي، وهو شبه النفي، وذلك من قبل أن من=

ومثالُهَا بعد الدعاء، قولُه:

٨٢ ـ *وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ*

= ينهى عن فعل شيء من الأشياء إنما يقصد عدم حصول هذا الفعل، وعدم حصوله هو معنى النفي.

٨٢ ـ هذا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

أَلاَ يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى الْبِلَى

والبيت لذي الرمة غيلان بن عقبة، يقوله في صاحبته مية.

اللغة: «البلى» من بلي الثوب يبلي ـ على وزن رضي يرضى ـ أي: خلق ورث «منهلاً» منسكباً منصباً «جرعائك» الجرعاء: رملة مستوية لا تنبت شيئاً «القطر» المطر.

المعنى: يدعو لدار حبيبته مي بأن تدوم لها السلامة على مر الزمان، من طارقات الحدثان، وأن يدوم نزول الأمطار بساحاتها، وكنى بنزول الأمطار عن الخصب والنماء، وطلب ذلك لأنهما يستتبعان إقامة أحبائه فيها.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبيه «يا» حرف نداء، والمنادى محذوف، والتقدير: يا دار مية اسلمي «اسلمي» فعل أمر مقصود منه الدعاء، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل «يا دار» يا: حرف نداء، ودار: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، ودار مضاف، و«مي» مضاف إليه «ولا» الواو حرف عطف، لا: حرف دعاء «زال» فعل ماض ناقص «منهلاً» خبر زال مقدماً «بجرعائك» الجار والمجرور متعلق بقوله: «منهلاً»، وجرعاء مضاف والكاف مضاف إليه «القطر» اسم زال مؤخراً.

الشاهد فيه: للنحاة في هذا البيت شاهدان:

الأول في قوله: «يا اسلمي» حيث حذف المنادى قبل فعل الأمر فاتصل حرف النداء بالفعل لفظاً، ولكن التقدير على دخول «يا» على المنادى المقدر، ولا يحسن في مثل هذا البيت أن تجعل «يا» حرف تنبيه، لأن «ألا» السابقة عليها حرف تنبيه، ومن قواعدهم المقررة أنه لا يتوالى حرفان بمعنى واحد لغير توكيد، ومثل هذا البيت في ذلك قول الشماخ:

يَقُولُونَ لِي: يَا احْلِفْ، وَلَسْتُ بِحَالِفٍ أُخَادِعُهُمْ عَنْهَا لِكَيْمَا أَنَالَهَا

فقد أراد: يقولون لي يا هذا احلف. ومثله قول الأخطل:

أَلاَ يَا اسْلَمِي يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِي بَكْرٍ وَلاَ زَالَ حَيَّانَا عِدَى آخِرَ الدَّهْرِ =

وَقَيَّدْتُ زال بماضي يَزَالُ احترازاً من زال ماضي يَزِيلُ، فإنه فعل تام متعدٍّ إلى مفعول، ومعناه مَازَ، تقول: «زِلْ ضَأْنَكَ عَنْ مَعْزِكَ» ومَصْدَره الزَّيْلُ، ومن ماضي يَزُولُ، فإنه فعل تام قاصر، ومعناه الانتقال، ومنه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضَ أَنْ تَزُولاَ وَلَئِنْ زَالَتَا﴾[١]، ومصدره الزَّوَالُ.

الثالث: ما يعمل بشرط تقدم «ما» المصدرية الظرفية، وهو دَامَ[٢]، نحو: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾[٣]، أي: مُدَّةَ دَوَامِي حَيًّا[٤]، وسميت «ما» هذه مصدرية لأنها تُقَدَّر

= أراد: يا هند بني بكر اسلمي. ومثله قول الآخر:

أَلاَ يَا اسْلَمِي ذَاتَ الدَّمَالِيجِ وَالْعِقْدِ ... وَذَاتَ الثَّنَايَا الغُرِّ وَالْفَاحِمِ الْجَعْدِ

أراد: ألا يا ذات الدماليج اسلمي ذات الدماليج ـ الخ، ومثل ذلك في كلامهم كثير جداً.

والشاهد الثاني في قوله: «ولا أزال ـ الخ» حيث أجري «زال» مجرى «كان» في رفعها الاسم ونصبها الخبر، لتقدم «لا» الدعائية عليها، والدعاء شبه النفي، لأن دعاءك بحصول الشيء دليل على أنه غير حاصل في وقت الدعاء، وهذا معنى النفي، هذا ما ظهر لي، وأرجو أن يكون صواباً.

(١) سورة فاطر، الآية: ٤١.

(٢) قد وردت «دام» غير مسبوقة بما وبعدها اسمان أولهما مرفوع وثانيهما منصوب، وذلك في قول الشاعر:

دُمْتَ الْحَمِيدَ، فَمَا تَنْفَكُّ مُنْتَصِراً ... عَلَى العِدَى في سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالكَرَمِ

وهذا البيت يحتاج إلى نظر، لأنك لو قدرت «دام» تامة غير محتاجة إلى تقدم «ما» عليها، وجعلت ضمير المخاطب فاعلاً و«الحميد» حالاً ورد عليك أن «الحميد» معرفة بالألف واللام، والحال لا يكون إلاّ نكرة في المذهب البصري المنصور، وإن جعلت «دام» ناقصة ورد عليك أنه لم تتقدمها «ما» وهو شرط في عملها في الاسم والخبر، وإذا كان لا مناص من ارتكاب أحد الأمرين فإننا نختار أن تكون «دام» في هذا البيت تامة، وندعي أن «أل» في قوله: «الحميد» ليست معرفة، وإنما هي زائدة.

(٣) سورة مريم، الآية: ٣١.

(٤) التعبير بمدة إشارة إلى دلالة «ما» على الظرفية، والتعبير بدوام إشارة إلى دلالتها على المصدرية، ولو كانت «ما» مصدرية غير ظرفية، أو لم تكن مذكورة في الكلام لم=

بالمَصْدَر، وهو الدوام، وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف، وهو المدة.

فصل: وهذه الأفعال في التصَرُّفِ ثلاثَةُ أقسامٍ:

ـ ما لا يَتَصَرَّفُ بحالٍ، وهو «ليس» باتفاق، و «دام» عند الفراء وكَثيرٍ من المتأخرين.

٢ ـ وما يتصرف تصرفاً ناقصاً، وهو «زال» وأخواتُهَا، فإنها لا يستعمل منها أمر ولا مصدر، و«دام» عند الأقْدَمِينَ، فإنهم أثبتوا لها مضارعاً[١].

٣ ـ وما يتصرف تصرفاً تامًّا، وهو الباقِي.

وللتصاريف في هذين القسمين ما للماضي من العمل، فالمضارع نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾[٢]، والأمر نحو: ﴿كُونُوا حِجَارَةً﴾[٣]، والمصدر، كقوله:

= تنصب «دام» الخبر، فإن وجد بعد مرفوعها اسم منصوب فهو حال، نحو «دمت عزيزاً».
ولا يلزم من تقدم «ما» الظرفية المصدرية على دام أن تعمل في الاسم والخبر، من قبل أن تقدم «ما» هذه شرط لعملها، ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط، ألا ترى أنه وقع في أفصح كلام وهو القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ﴾ فلم يؤت معها باسم منصوب أصلاً؟ واعلم أن «ما» كلما كانت ظرفية فهي مصدرية، ولكن لا يلزم من كونها مصدرية أن تكون ظرفية.

(١) رجح العلامة الصبان أن دام الناقصة لها مصدر، ودليله على ذلك شيئان؛ الأول: أنها تستعمل ألبتة صلة لما المصدرية الظرفية، والثاني: أن العلماء جروا على تقدير ما دام في نحو قوله تعالى: ﴿ما دمت حياً﴾ بقوله: مدة دوامي حياً. ولو أننا التزمنا أن هذا مصدر لدام التامة، أو أن العلماء اخترعوا في هذا التقدير مصدراً لم يرد عن العرب، لكنا بذلك جائرين، مسيئين الظن بمن قام على العربية وحفظها غاية الإساءة، فلزم أن يكون هذا المصدر مصدر الناقصة فتتم الدعوى.

(٢) سورة مريم، الآية: ٢٠.

(٣) سورة الإسراء، الآية: ٥٠.

٨٣ ـ * وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ *

واسم الفاعل، كقوله:

٨٤ ـ وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَائِناً أَخَاكَ ....

---

٨٣ ـ هذا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى *

وهذا البيت ـ أيضاً ـ من الشواهد التي لم ينسبوها إلى قائل معين.

اللغة: «بذل» عطاء «ساد» من السيادة، وهي الرفعة وعظم الشأن.

المعنى: إن الرجل يسود في قومه، وينبه ذكره في عشيرته، ببذل المال والحلم، وهو يسير عليك إذا أردت أن تكون هذا الرجل.

الإعراب: «ببذل» جار ومجرور متعلق بساد «وحلم» معطوف على بذل «ساد» فعل ماض «وفي قومه» الجار والمجرور متعلق أيضاً بساد، وقوم مضاف وضمير الغائب العائد على الفتى وإن تأخر لفظاً مضاف إليه «الفتى» فاعل ساد «وكونك» الواو عاطفة وكون: مبتدأ، وهو مصدر كان الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر، فأما اسمه فالكاف المتصلة به، فلهذه الكاف محلان أحدهما جر بالإضافة، والثاني رفع على أنها الاسم وأما خبره فقوله: «إياه» وقوله: «عليك» جار ومجرور متعلق بيسير، وقوله: «يسير» هو خبر المبتدأ على ما تقدم ذكره.

الشاهد فيه: قوله: «وكونك إياه» حيث أجرى مصدر كان الناقصة مجراها في رفع الاسم ونصب الخبر، وقد تبينت اسمه وخبره في إعراب البيت.

٨٤ ـ هذه قطعة من بيت من الطويل، وهو بكماله:

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَائِناً أَخَاكَ، إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدَا

والبيت من الشواهد التي لم نقف لها على نسبة إلى قائل معين.

اللغة: «يبدي» يظهر «البشاشة» طلاقة الوجه «تلفه» تجده «منجداً» مساعداً.

الإعراب: «ما» نافية تعمل عمل ليس «كل» اسمها، وهو مضاف، و«من» اسم موصول مضاف إليه «يبدي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «من» والجملة لا محل لها صلة «البشاشة» مفعول به ليبدي «كائناً» خبر ما النافية، وهو اسم فاعل متصرف من كان الناقصة، واسمه ضمير مستتر فيه «أخاك» أخا: خبر كائن منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، وأخا مضاف، والكاف مضاف إليه «إذا» ظرف=

وقوله:

٨٥ ـ قَضَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلاً أُحِبُّكِ . . . .

= تضمن معنى الشرط «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تلفه» تلف: فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول «لك» جار ومجرور متعلق بقوله منجدا الآتي «منجدا» مفعول ثان لتلفي، وقال العيني: هو حال. وذلك مبني على أن «ظن» وأخواتها تنصب مفعولاً واحداً، وهو مذهب ضعيف.

الشاهد فيه: قوله: «كائناً أخاك» فإن «كائناً» اسم فاعل من مصدر كان الناقصة وقد عمل عملها فرفع اسماً ونصب خبراً: أما الاسم فهو ضمير مستتر، وأما الخبر فهو قوله: «أخاك» على ما بيناه في إعراب البيت.

٨٥ ـ هذه قطعة من بيت من الطويل، وهو بكماله هكذا:

قَضَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلاً أُحِبُّكِ حَتَّى يُغْمِضَ الْجَفْنَ مُغْمِضُ

وهذا البيت مستهل كلمة للحسين بن مطير بن مكمل، مولى بني أسد بن خزيمة، وهو من مخضرمي الدولتين، مدح بني أمية وبني العباس، وكان شاعراً راجزاً، مقدماً في الشعر والرجز جميعاً، وكان كلامه يشبه كلام أهل البادية (وانظر زهر الآداب ص ١٠٠٦ بتحقيقنا).

اللغة: «قضى الله» حكم وقدر، أو هيأ الأسباب «أسماء» اسم محبوبته والنحاة يختلفون في وزن هذه الكلمة، فمنهم من يذهب إلى أن وزنها أفعال وأنها منقولة من جمع اسم، ومنهم من يذهب إلى أن وزنها فعلاء، وأنها من الوسامة وأصلها وسماء فقلبت الواو همزة كما قلبت في «أناة» وأصلها «وناة» من الوني وهو الفتور «حتى يغمض الجفن مغمض» يغمض: مضارع أغمض، وتقول: أغمض فلان عين فلان، إذا أطبق جفنيه أحدهما على الآخر، ومغمض: اسم فاعل من ذلك الفعل، وهذه العبارة كناية عن الموت وانتهاء الحياة، فإن فعل ذلك إنما يحدث بعد مفارقة الإنسان هذه الحياة.

المعنى: يقول لمحبوبته إنه قد قدر عليّ أن أبقى على حبك، مستمسكاً به ـ رغم ما تصنعينه معي من الهجر والقطيعة، ورغم ما أكابد فيه من اللوعة والصبابة ـ إلى أن أفارق هذه الحياة على هذا الحب.

الإعراب: «قضى» فعل ماض «الله» فاعل «يا» حرف نداء «أسماء» منادى مبني على الضم في محل نصب «أن» حرف توكيد ونصب مخفف من أن المشددة، واسمه ضمير شأن محذوف «لست» ليس: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه «زائلاً» خبر ليس، وهو =

فصل: وتوسُّطُ أخبارِهِنَّ جائز [1]، خلافاً لابن دُرُسْتُوَيْهِ في ليسَ، ولابن مُعْطٍ

= اسم فاعل من زال الناقصة، واسمه ضمير مستتر فيه «أحبك» أحب: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا وضمير المخاطبة مفعول به، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر زائل، وجملة ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن المخففة من الثقيلة «حتى» حرف غاية وجر «يغمض» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد حتى «الجفن» مفعول به ليغمض «مغمض» فاعل يغمض، وأن المضمرة مع معمولها في تأويل مصدر مجرور بحتى، والجار والمجرور متعلق بأحب، والتقدير: أحبك إلى إغماض مغمض الجفن.

الشاهد فيه: قوله: «زائلاً أحبك» حيث أعمل اسم الفاعل المأخوذ من مصدر الفعل الناقص عمل فعله، فرفع به الاسم ونصب به الخبر، أما اسم الفاعل فهو قوله: «زائلاً» وفعله الناقص هو «زال» وقد أعمله في اسم وخبر، فأما اسمه فهو الضمير المستتر فيه وأما خبره فهو جملة «أحبك».

ومن الطرائف في هذا البيت أنه قد تداخلت فيه ثلاث نواسخ؛ أولها «أن المخففة من الثقيلة، وثانيها «ليس» وثالثها «زائلاً» الذي هو محل الاستشهاد هنا، وليس يعسر عليك ـ بعد الذي قررناه في إعراب البيت ـ أن تعرف تداخلها، وأن تدرك معمولي كل واحد من هذه النواسخ الثلاثة، فتفطن والله سبحانه المسؤول أن يرشدك ويوفقك.

(١) لخبر كان وأخواتها مع اسمها ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن يجب تقديم اسمها وتأخير خبرها، وذلك في موضعين، الأول أن يكون الاسم محصوراً في الخبر ـ نحو قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً﴾ والثاني أن يكون إعراب الاسم والخبر جميعاً غير ظاهر بأن يكونا معربين تقديراً نحو قولك «كان موسى فتاك»، أو يكونا مبنيين نحو قولك «كان هؤلاء من يجادلونك».

الحالة الثانية: أن يكون توسط الخبر بين العامل والاسم واجباً، وذلك في موضعين الأول: أن يكون الخبر محصوراً في الاسم نحو قولك «ليس قائماً إلا زيد» ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا﴾ بنصب «حجتهم» على أنه خبر كان، واسمها المصدر المنسبك من «أن قالوا» والثاني: أن يتصل بالاسم ضمير يعود على بعض الخبر نحو قولك «كان في الدار صاحبها».

الحالة الثالثة: جواز الأمرين تقديم اسمها على خبرها وتأخيره عنه، وذلك فيما عدا ما يجب فيه التوسط أو التأخر.

في دام، قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾[1]، وقرأ حمزة وحفص: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ﴾[2] بنصب البر، وقال الشاعر:

٨٦ ـ لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ ....

---

(١) سورة الروم، الآية: ٤٧.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٧٧، فالبر: خبر ليس مقدم على اسمها، والمصدر المنسبك من أن ومدخولها اسم ليس تأخر عن خبرها، ومن العلماء من يرى هذه القراءة أرجح من جهة الصناعة من رفع «البر» على أنه اسم ليس، وعلل ذلك بأن المصدر المنسبك من أن المصدرية في قوة الضمير، والضمير يترجح جعله اسماً.

٨٦ ـ هذه قطعة من بيت من البسيط، وهو بكماله:

لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

والبيت من الشواهد التي لم يعين قائلها أحد ممن اطلعنا على كلامه.

اللغة: «طيب» المراد به اللذة وما ترتاح إليه النفس وتهفو نحوه «منغصة» اسم مفعول من التنغيص، وهو التكدير «بادكار» تذكر، وأصله «اذتكار» فقلبت تاء الافتعال دالاً ثم قلبت الذال دالاً، ثم أدغمت الدال في الدال، ويجوز فيه «اذكار» بالذال المعجمة ـ على أن تقلب المهملة معجمة بعكس الأول ثم تدغم، ويجوز بقاء كل من المهملة والمعجمة على حاله فتقول «اذدكار» وبالوجه الأول ورد قوله تعالى: ﴿فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾ أصله مذتكر، فقلبت التاء دالاً ثم قلبت المعجمة مهملة ثم أدغمتا، على مثال ما ذكرناه أولاً.

المعنى: لا يرتاح الإنسان إلى الحياة، ولا يستطيب فيها العيش، ما دام يتذكر أيام الهرم التي تأتي عليه بأوجاعها وآلامها، وما دام لا ينسى أنه مقبل لا محالة على الموت ومفارقة أحبابه وملاذه.

الإعراب: «لا» نافية للجنس «طيب» اسمها «للعيش» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا، أو متعلق بطيب، وخبر لا محذوف «ما» مصدرية ظرفية «دامت» دام: فعل ماض ناقص، والتاء تاء التأنيث «منغصة» خبر دام مقدم «لذاته» لذات: اسم دام مؤخر، ولذات مضاف والهاء العائدة إلى العيش مضاف إليه «بادكار» جار ومجرور متعلق بقوله منغصة، وادكار مضاف، و«الموت» مضاف إليه «والهرم» معطوف عليه.

الشاهد فيه: قوله: «ما دامت منغصة لذاته» حيث قدم خبر دام، وهو قول «منغصة» على اسمها، وهو قوله: «لذاته».

إلا أن يَمْنَعَ مَانعٌ، نحو: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً﴾(١).

فصل: وتقديمُ أخبارهن جائز، بدليل: ﴿أَهَٰؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾(٢)، ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾(٣)، إلا خبر دام اتفاقاً، وليس عند جمهور البصريين،

= هذا توجيه كلام المؤلف العلامة كغيره من النحاة رداً على ابن معط، وفيه خلل من جهة أنه ترتب عليه الفصل بين «منغصة» ومتعلقه وهو «بادكار» بأجنبي عنهما وهو «لذاته».
وفي البيت توجيه آخر، وهو أن يكون اسم «دام» ضميراً مستتراً، وقوله: «منغصة» خبرها، وقوله: «لذاته» نائب فاعل بقوله: «منغصة» لأنه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للمجهول، وعلى هذا يخلو البيت من الشاهد، فلا يكون رداً على ابن معط ومن يرى رأيه.
ومن الشواهد التي يستدل بها للرد على ابن معط قول الشاعر:
مَا دَامَ حَافِظَ سِرِّي مَنْ وَثِقْتُ بِهِ فَهوَ الَّذِي لَسْتُ عَنْهُ رَاغِباً أَبَدَا
فإن قوله: «حافظ سري» خبر دام، وقوله: «من وثقت به» اسمها، وقد تقدم الخبر على الاسم، ولا يرد عليه الاعتراض الذي ورد على بيت الشاهد، ولكنه يحتمل التأويل، إذ يجوز أن يكون اسم دام ضميراً مستتراً يعود إلى «من وثقت به» ويكون خبرها هو «حافظ سري» ويكون قوله «من وثقت به» فاعلاً بحافظ لأنه اسم فاعل، فإن قلت: فقد عاد الضمير على متأخر، قلت: هو كذلك، ولكنه مغتفر ههنا، لأن الكلام على هذا يصير من باب الاشتغال لتقدم عاملين هما دام وحافظ سري، وتأخر معمول واحد هو من وثقت به، فلما أعمل العامل الثاني أضمر في الأول المرفوع.

(١) سورة الأنفال، الآية: ٣٥، والمانع هنا من توسط الخبر القصر بإلاَّ على ما تقدم لنا بيانه في ص .

(٢) سورة سبأ، الآية: ٤٠. ونظير هذه الآية في جهة الاستدلال فقط، لا في موطنه، قول الله تعالى: ﴿تبرأنا إليك ما كانوا إيانا يعبدون﴾ [سورة القصص، الآية: ٦٣].

(٣) سورة الأعراف، الآية: ١٧٧، ووجه الاستدلال بهذه الآية والتي قبلها أن قوله سبحانه «إياكم» و«أنفسهم» معمولان لخبر كان، وقد تقدما عليها، وقد علمت أن تقدم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل فيه، من قبل أن الأصل في المعمول أن يقع بعد عامله، فإذا وقع معمول الخبر في مكان ما من الكلام كان ذلك أمارة على أن الخبر نفسه يجوز أن يقع في هذا الموضع، وقد استدل بهذا الدليل ابن مالك في شرح =

قَاسُوهَا على عسى، واحتجَّ المجيزُ بنحو قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾[1]، وأجيب بأن المعمول ظرفٌ فيتَّسَعُ فيه، وإذا نفي الفعل بما جاز تَوَسُّطُ

= التسهيل، وعلله بما ذكرنا، وقد سبقه إلى ذلك أبو علي الفارسي، وتلميذه أبو الفتح ابن جني، وانظر البحث التالي لهذا الكلام.

(١) سورة هود، الآية: ٨، ووجه استدلال من استدل بهذه الآية الكريمة على جواز تقديم خبر ليس عليها أن قوله سبحانه: ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ معمول الخبر الذي هو قوله: (مصروفاً) وقد تقدم هذا المعمول على ليس، ولا يجوز أن يتقدم المعمول إلاّ حيث يجوز تقدم العامل فيه.

والاعتراض وارد على هذا الاستدلال من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنا لا نسلم أنه لا يتقدم المعمول إلاّ حيث يجوز تقدم العامل، وذلك لأن هذه القاعدة ليست مطردة تمام الاطراد، ونحن نذكر لك عدة مواضع أجازوا فيها تقديم المعمول، ولم يجيزوا فيها تقديم العامل فيه.

الموضع الأول: إذا كان خبر المبتدأ فعلاً، لم يجيزوا تقديمه على المبتدأ، لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل، فلا يقولون «ضرب زيد» على أن يكون في ضرب ضمير وجملته خبر مقدم، لكن أجازوا تقديم معمول الخبر على مبتدئه، نحو «عمراً زيد ضرب».

الموضع الثاني: خبر إن إذا لم يكن ظرفاً أو جاراً ومجروراً، لم يجيزوا تقديمه على اسمها، فلا يقولون «إن جالس زيداً» وأجازوا تقديم معموله على الاسم، فيقولون: «إن عندك زيداً جالس» وسيذكر ذلك المؤلف في إن وأخواتها.

الموضع الثالث: الفعل المنفي بلم أو لن، نحو «لم أضرب، ولن أضرب» لم يجيزوا تقديمه على النفي، وأجازوا تقديم معموله عليه، نحو: «زيداً لم أضرب، وعمراً لن أصاحب».

الموضع الرابع: الفعل الواقع بعد أما الشرطية، لم يجيزوا إيلاءه لأمّا، وأجازوا إيلاء معموله لها، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾.

والوجه الثاني: وهو الذي أشار إليه المؤلف ـ أنا على فرض تسليم ما منعناه في الوجه الأول نقول: إنه ليس كل معمول يتقدم يدل على جواز تقدم عامله، لأن بعض المعمولات يكون تقدمها بسبب التوسع فيها أنفسها، وذلك كالظرف في الآية الكريمة، نعم لو كان المتقدم مفعولاً به لأمكن أن يقال فيه: إن تقدمه يؤذن بجواز تقدم العامل فيه، من قبل أن أصل العامل أن يكون قبل المعمول، فافهم ذلك. =

الخبر بين النافي والمنفي[1] مطلقاً، نحو: «ما قائماً كان زيد» ويمتنع التقديمُ على «ما» عند البصريين وَالفَرَّاء، وأجازه بقية الكوفيين، وَخَصَّ ابنُ كَيْسَانَ المنعَ بغير زالَ وأخواتها؛ لأن نَفْيَهَا إيجابٌ، وَعَمَّمَ الفَرَّاء المنعَ في حروف النفي[2]، ويردُّهُ قولُه:

٨٧ ـ * عَلَى السِّنِّ خَيْراً لاَ يَزَالُ يَزِيدُ *

= والوجه الثالث من وجوه الاعتراض أنا نقول: إن هذه الآية تحتمل وجوهاً أخر من الإعراب، ومتى احتملت تلك الوجوه لم تصلح لأن تكون دليلاً، ومن الوجوه المحتملة أن يكون ﴿يوم يأتيهم﴾ مبتدأ وهو مبني على الفتح في محل رفع، وإنما بني لأنه أضيف إلى جملة ﴿يأتيهم﴾ واسم ﴿ليس﴾ ضمير مستتر فيها، و﴿مصروفاً﴾ خبر ليس، وجملة ليس واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ﴿يوم يأتيهم﴾.

(١) المراد بإطلاق النفي هنا أن يشمل ما يكون النفي شرطاً لعمله كزال وما لا يكون النفي شرطاً لعمله مثل كان.

(٢) يريد أن الفراء ذهب إلى أن «ما» و«لا» و«إن» و«لن» النافيات لها حكم واحد، وهو أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر ولا معموله على حرف النفي، وخص المحققون هذا الحكم بحرف واحد من حروف النفي وهو «ما» وذهب المحقق الرضي إلى أن «إن» النافية لها حكم «ما».

٨٧ ـ هذا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* وَرَجِّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ *

هذا البيت من كلام المعلوط القريعي.

اللغة: «رج» فعل أمر من الترجية، وهي الأمل وتوقع الخير، يريد أمل فيه الخير، وتوقعه منه، وانتظر أن يأتي به «ما» هي ههنا الظرفية التي تدل على المدة «على السن» أراد كلما زادت سنه وتقادم به الزمان.

المعنى: يريد أنك إذا رأيت الفتى يزداد خيراً كلما علت به السن وتقدم ميلاده فترقب منه الخير الوافر وأمل فيه الأمل البعيد.

الإعراب: «رج» فعل أمر مبني على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الفتى» مفعول به لرج «للخير» جار ومجرور متعلق برج «ما» مصدرية ظرفية «إن» حرف زائد بعد ما الظرفية المصدرية لشبهها لفظاً بما النافية «رأيته» فعل ماض، وتاء المخاطب فاعله، وهاء الغائب العائدة على الفتى مفعول به «على السن» جار ومجرور متعلق بقوله يزيد الآتي آخر البيت «خيراً» مفعول به مقدم=

فصل: ويجوز باتفاق أن يليَ هذه الأفعالَ معمولُ خَبَرِهَا إن كان ظرفاً أو مجروراً، نحو: «كان عندك، أو في المسجد، زَيْدٌ مُعْتَكِفاً» (١)، فإن لم يكن أحَدَهُمَا

لقوله يزيد الآتي أيضاً «لا» حرف نفي «يزال» فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمة الظاهرة، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفتى «يزيد» فعل مضارع، مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم لا يزال، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل نصب خبر لا يزال.

الشاهد فيه: قوله: «خيراً لا يزال يزيد» حيث قدم معمول خبر لا يزال، على لا يزال نفسها، أما خبر لا يزال فهو جملة «يزيد» وفاعله المستتر فيه، وأما معمول الخبر فهو قوله «خيراً» فإنه مفعول به ليزيد على ما قد تبين لك في إعراب البيت، وقد علمت أن النحاة يستدلون بتقدم المعمول على جواز تقديم العامل، فإذا تقدم معمول الخبر على لا يزال كان ذلك دليلاً على صحة تقدم الخبر نفسه على لا يزال؛ لأن الأصل في المعمول أن يقع بعد عامله.

وفي هذا البيت رد على من زعم أن خبر الناسخ المنفي بحرف ـ أي حرف من حروف النفي ـ لا يجوز أن يتقدم على ذلك الفعل، وممن ذهب إلى ذلك الفراء، وأصرح ما يرد عليه قول الشاعر:

مَهْ عَاذِلِي فَهَائِماً لَنْ أبْرَحَا بِمِثْلِ أوْ أحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى

فإن الشاعر في هذا البيت قد قدم خبر الفعل الناسخ المنفي بلن على الفعل، أما الفعل فهو «لن أبرح» وأما خبره فهو قوله «هائماً» وقد تقدم عليه، وإنما كان الرد بهذا الشاهد أقوى لأن الاستدلال بتقدم المعمول على جواز تقديم العامل محل نزاع على ما بيناه في كلامنا السابق في التعليق على الآية الكريمة ﴿ألَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾ (ارجع إلى الوجه الأول في ص ٢٢٠).

(١) مما جاء من ذلك في أفصح كلام وأعربه قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أحَدٌ﴾ فإن ﴿له﴾ جار ومجرور متعلق بقوله ﴿كفواً﴾ إذ معناه مكافىء، وقد ولي ﴿يكن﴾ وهذا النص يرد على جمهور البصريين الذين يمنعون مطلقاً، ويؤيد ابن السراج والفارسي وابن عصفور الذين يجيزون إذا تقدم الخبر مع المعمول فولي كان، ألا ترى أن ﴿كفواً﴾ الذي هو خبر يكن قد تقدم على الاسم الذي هو أحد مع أن ﴿له﴾ الذي هو معمول الخبر قد ولي ﴿يكن﴾؟.

فجمهورُ البصريين يمنعون مطلقاً، والكوفيون يُجيزون مطلقاً[١]، وَفَصَّلَ ابن السرَّاج والفارسيُّ وابن عصفور فأجازوه إن تقدَّمَ الخبر معه، نحو: «كَانَ طَعَامَكَ آكِلاً زَيْدٌ» وَمَنَعُوه إن تقدم وحده، نحو: «كَانَ طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلاً»، واحتجَّ الكوفيون بنحو قوله:

٨٨ ـ *بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا *

---

(١) أنت تعلم أن اسم كان وأخواتها وخبرهن معمولان لكان، والمعمول الذي هو موضع الكلام في هذا الفصل هو معمول الخبر، واعلم الآن أن منشأ الخلاف بين هؤلاء جميعاً هو هل معمول المعمول يعتبر معمولاً للعامل الأصلي الذي هو هنا كان؟ فالذي يؤخذ من تعليلهم لهذا الخلاف أن البصريين يرون أن معمول المعمول لا يعتبر معمولاً للعامل الأصلي، ولهذا حكموا بأنه لا يجوز أن يلي كان أو إحدى أخواتها معمول خبرها لأنه أجنبي من كان، فإذا وليها لزم أن يفصل بين العامل الذي هو كان والمعمول الذي هو الاسم والخبر بالأجنبي الذي هو معمول الخبر، وأن جمهور الكوفيين يعتبرون معمول المعمول معمولاً للعامل الأصلي، فلهذا أجازوا أن يلي كان معمول خبرها لأنه ليس أجنبياً، فلم يلزم المحظور المذكور.

٨٨ ـ هذا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

*قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ *

والبيت للفرزدق من كلمة يهجو فيها جريراً وعبد القيس، وهي من النقائض بين جرير والفرزدق، وأولها قوله:

رَأَى عَبْدُ قَيْسٍ خَفْقَةً شَوَّرَتْ بِهَا يَدَا قَابِسٍ أَلْوَى بِهَا ثُمَّ أَخْمَدَا

اللغة «قنافذ» جمع قنفذ، وهو ـ بضمتين بينهما سكون، أو بضم القاف وسكون النون وفتح الفاء، وآخره ذال معجمة أو دال مهملة ـ حيوان يضرب به المثل في السرى فيقال: هو أسرى من القنفذ، وقالوا أيضاً «أسرى من أنقد» وأنقد: اسم للقنفذ، ولا يصرف، ولا تدخله الألف واللام، كقولهم للأسد أسامة، وللذئب ذؤالة، قاله الميداني (١/ ٢٣٩ الخيرية) ثم قال: والقنفذ لا ينام الليل، بل يجول ليله أجمع. ويقال في مثل آخر «بات فلان بليل أنقد» وفي مثل آخر «اجعلوا ليلكم ليل أنقد» وذكر مثله العسكري في جمهرة الأمثال بهامش الميداني (٢/ ٧) «هداجون» جمع هداج، وهو صيغة مبالغة من الهدج أو الهدجان، والهدجان ـ بفتحات ـ ومثله الهدج ـ بفتح فسكون ـ مشية الشيخ، أو هو مشية فيها ارتعاش، وباب فعله ضرب. ويروى «قنافذ دراجون» والدراج: صيغة مبالغة أيضاً من درج الصبي والشيخ ـ من باب دخل ـ إذا=

= سار سيراً متقارب الخطو «عطية» هو أبو جرير.

المعنى: إنهم خونة فجار يشبهون القنافذ في سيرهم بالليل طلباً للدعارة والفحشاء، وإنما السبب في ذلك تعويد أبيهم لهم ذلك.

الإعراب: «قنافذ» خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هم قنافذ، وأصله كالقنافذ فحذف حرف التشبيه مبالغة «هداجون» صفة لقنافذ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد «حول» ظرف متعلق بهداجون، وهو مضاف وبيوت من «بيوتهم» مضاف إليه، وبيوت مضاف والضمير مضاف إليه «بما» الباء حرف جر، وما: يحتمل أن تكون موصولاً اسمياً، والأوضح أن تكون موصولاً حرفياً «كان» فعل ماض ناقص «إياهم» مفعول مقدم على عامله وهو «عود» وستعرف ما فيه، وقوله: «عطية» اسم كان «عودا» فعل ماضٍ، مبني على الفتح لا محل له، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على عطية، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر «كان» وهذا الإعراب إنما هو بحسب الظاهر، وهذا إعراب غير مرضي عند جمهرة علماء النحو، وستعرف الإعراب المقبول عندهم.

الشاهد فيه: قوله: «بما كان إياهم عطية عود» حيث إن ظاهره يوهم أن الشاعر قد قدم معمول خبر كان ـ وهو «إياهم» ـ على اسمها وهو «عطية» مع تأخير الخبر وهو جملة «عَوَّدَ» عن الاسم أيضاً، فلزم أن يقع معمول الخبر بعد الفعل ويليه، هذا هو الظاهر من البيت، والقول بجوازه مذهب الكوفيين.

والبصريون يأبون ذلك، ويمنعون أن يكون «عطية» اسم كان، ولهم في البيت عدة توجيهات:

أحدها: ـ وهو الثاني فيما ذكره المؤلف العلامة تبعاً للنظم ـ أن اسم كان ضمير الشأن، وقوله: «عطية» مبتدأ وجملة «عودا» خبره، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان؛ فلم يتقدم معمول الخبر على اسم كان.

والتوجيه الثاني: ـ وهو الأول في كلام المؤلف ـ أن «ما» اسم موصول مجرور المحل بالباء، و «كان» زائدة، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول وهو «ما».

والثالث: أن اسم «كان» ضمير مستتر يعود على «ما» الموصولة، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان، وجملة كان ومعموليها لا محل لها صلة، والعائد ـ على هذا التوجيه والذي قبله ـ محذوف تقديره: بما كان عطية عوّدهموه.

ومنهم من يقول: إن هذا البيت من الضرورات التي تباح للشاعر، ولا يجوز لأحد من=

وَخُرِّجَ على زيادة كان أو إضمار الاسم: مُرَاداً به الشأن، أو راجعاً إلى ما، وعليهنَّ فعطية مبتدأ، وقيل: ضرورة، وهذا متعين في قوله:

٨٩ ـ * بَاتَتْ فُؤَادِيَ ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةً *

= المتكلمين أن يقيس في كلامه عليها والقول بالضرورة عند البصريين تعين في قول الشاعر، ولم نقف على اسمه، وهو الشاهد الآتي (٨٩):

بَاتَتْ فُؤَادِيَ ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةً فَالْعَيْشُ إنْ حُمَّ لِي عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ

فذات الخال: اسم باتت، وسالبة: خبره، وفيه ضمير مستتر هو فاعله يعود على ذات الخال، وفؤادي: مفعول به مقدم على عامله، وهو قوله سالبة، ولا يمكن في هذا البيت أن يوجه بإحدى التوجيهات السابقة، ومثله قول الآخر:

لَئِنْ كَانَ سَلْمَى الشَّيْبُ بِالصَّدِّ مُغْرِياً لَقَدْ هَوَّنَ السُّلْوَانَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ

فإن قوله الشيب: اسم كان، ومغرياً: خبره، وفيه ضمير مستتر يعود على الشيب هو فاعله، وسلمى: مفعول به لمغرياً تقدم على اسم كان، ولا يحتمل شيئاً مما سبق ذكره من التخريجات.

لكن خرج هذين البيتين جماعة من العلماء على أن كلمة «فؤادي» في أولهما و «سلمى» في ثانيهما منادى بحرف نداء محذوف، ويكون الشاعر قد حذف مفعول «سالبة» في البيت الأول، ومفعول «مغرياً» في البيت الثاني، وأصل الكلام على هذا: باتت يا فؤادي ذات الخال سالبة إياك، ولئن كان يا سلمى الشيب مغرياً إياك بالصد، وهو تخريج ظاهر التكلف، وقد ذكرناه في شرح الشاهد ٨٩.

٨٩ ـ هذا صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

* فَالْعَيْشُ إنْ حُمَّ لِي عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به، وقد ذكرناه في أثناء شرح الشاهد السابق.

اللغة: «ذات الخال» أي صاحبة الخال، والخال: شامة سوداء في البدن، وقيل: نكتة سوداء فيه، وفي التهذيب: بثرة في الوجه تضرب إلى السواد «سالبة» اسم فاعل من سلب الشيء ـ من باب نصر ـ إذا أخذت خلسة «حم» بالبناء للمجهول ـ قدر وهيىء.

المعنى: يصف أن امرأة موصوفة بالجمال، قد استولت بجمالها على قلبه، واستلبته منه، ثم بين أنه لن يستطيع الحياة بعد ذلك، وأنه إذا بقي حياً كان ذلك من عجائب الأمور. =

....

ــ **الإعراب:** «باتت» بات: فعل ماض ناقص، والتاء علامة التأنيث «فؤادي» مفعول به لسالبة الآتي، وفؤادي مضاف وياء المتكلم مضاف إليه«ذات» اسم بات مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف و«الخال» مضاف إليه «سالبة» خبر بات «فالعيش» الفاء حرف تفريع، العيش: مبتدأ «إن حرف شرط «حم» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط «لي» جار ومجرور متعلق بحم «عيش» نائب فاعل حم «من العجب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ويجوز أن يكون نائب فاعل حم ضميراً مستتراً فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العيش، ويكون قوله: «عيش» خبر المبتدأ، وقوله: «من العجب» جاراً ومجروراً متعلقاً بمحذوف صفة لعيش، وعلى كل حال فجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره.

الشاهد فيه: قوله: «باتت فؤادي ذات الخال سالبة» حيث ورد فيه ما ظاهره أن معمول خبر الفعل الناسخ قد ولي الفعل، أما الفعل الناسخ فهو قوله: «باتت» وأما خبره فهو قوله: «سالبة» وأما معمول الخبر فهو قوله: «فؤادي» فقد عرفت في إعراب البيت أنه مفعول به لسالبة، وقد وقع المفعول بعد الفعل الناسخ كما ترى.

وبهذا البيت ونحوه استدل الكوفيون على أنه يجوز أن يقع معمول خبر الفعل الناسخ بعده، ولا يتأتى في هذا البيت الرد عليهم بما ذكره الناظم ـ وذكره المؤلف تبعاً له، وذكرناه نحن في توجيه البيت السابق ـ من أن اسم الفعل الناسخ ضمير شأن محذوف، وما بعده جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب خبر الفعل الناسخ، وإنما امتنع ذلك ـ كما قال المؤلف ـ لظهور نصب الخبر الذي هو سالبة، فإما أن يكون ما ذهب إليه الكوفيون صحيحاً، وإما أن يكون هذا البيت ضرورة، وقد اختار جمهور العلماء المشايعين للبصريين الثاني، وهو أن البيت ضرورة.

ولكن بعض المتأخرين قد ذكر في هذا البيت تأويلاً يفسد به استدلال الكوفيين وحاصله أن قول الشاعر «فؤادي» ليس مفعولاً به لسالبة على ما يتوهم الكوفيون، ولكنه منادى بحرف نداء محذوف، ومعمول الخبر محذوف أيضاً، وتقدير الكلام باتت يا فؤادي ذات الخال سالبة إياك، وفيه تكلف ظاهر كما قلناه في شرح الشاهد ٨٨.

ومثل ما ذكرناه في هذا البيت من الاستشهاد والتأويل يجري في قول الآخر:

لَئِنْ كَانَ سَلْمَى الشَّيْبُ بِالصَّدِّ مُغْرِياً لَقَدْ هَوَّنَ السُّلْوانَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ ــ

لظهور نَصْبِ الخبَرِ.

فصل: قد تستعمل هذه الأفعال تامَّة، أي مستغنية بمرفوعها[(١)]، نحو: ﴿وَإِنْ كَانَ ذو عُسْرَةٍ﴾[(٢)]، أي: وإن حَصَلَ ذو عُسْرَة؛ ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾[(٣)]، أي: حين تَدْخُلُونَ في المَسَاء وحين تَدْخُلُونَ في الصَّبَاح؛ ﴿خَالِدِينَ

= تقديره عند الكوفيين: لئن كان الشيب مغرياً سلمى بالصد، وعند المؤولين لئن كان يا سلمى الشيب مغرياً بالصد، وقد ذكرنا ذلك فيما مضى أيضاً.

(١) هذا الذي ذكره المؤلف ـ من أن التام هو الذي استغنى بمرفوعه، والناقص هو الذي لم يكتف بالمرفوع، بل احتاج إلى المنصوب ـ هو ما ارتضاه ابن مالك، مخالفاً لسيبويه ولجمهرة النحاة، وهم يذهبون إلى معنى تمام هذه الأفعال أنها تدل على الحدث والزمان جميعاً ككل الأفعال، وأن معنى نقصانها أنها لا تدل على الحدث، وإنما جردت للدلالة على الزمان الذي هو جزء من مفهوم سائر الأفعال، وقد استدل ابن مالك على صحة مذهبه بوجوه عشرة نكتفي هنا بذكر خمسة منها، الأول: أن تسميتها أفعالاً يتحتم معها أن نقطع بدلالتها على الحدث مع الزمان؛ لأن كل فعل يدل عليهما جميعاً، والثاني أنها لو لم تدل على الحدث لما اختلفت معانيها بل تكون كلها بمعنى واحد وهو الزمان الماضي إن كانت ماضية والزمان المستقبل إن كانت مضارعة، فإذا قلت كان زيد مجتهداً كان معناه زيد مجتهد أمس، وإذا قلت يكون زيد مسافراً كان معناه زيد مسافر غداً، ونحن نثبت لها معاني مختلفة؛ فكانت أفعالاً البتة، الثالث: أنها لو كانت دالة على الزمان وحده لصح أن تتكون من أحدها ومن اسم آخر دال على معنى جملة مفيدة، كما تتكون الجملة من اسم زمان واسم معنى، نحو «السفر غداً» وأنت لو قلت «كان السفر» لم يتم معنى الكلام، فدل ذلك على أنها ليست دالة على مجرد الزمان، الرابع؛ أنها لو لم تكن دالة على الحدث لم يصح دخول أن المصدرية عليها، وقد دخلت أن المصدرية عليها في أفصح الكلام نحو قوله تعالى: ﴿إِلاَّ أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾ الخامس: أنها لو لم تدل على الحدث لم يجيء منها اسم فاعل؛ لأن اسم الفاعل لا دلالة له على الزمان إلاَّ لزوماً، وقد صرحتم بأن اسم الفاعل يجيء من بعضها واستدللتم لوروده بقول الشاعر:

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي البَشَاشَةَ كَائِناً ... أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدَا

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٨٠.

(٣) سورة الروم، الآية: ١٧.

فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ﴾[1]، أي: ما بَقِيَتْ، وقوله:

٩٠ - * وَبَـاتَ وَبَـاتَـتْ لَـهُ لَيْلَـةٌ *

وقالوا: «بَاتَ بالقَوْمِ»، أي: نزل بهم؛ و «ظَلَّ اليَوْمُ»، أي: دام ظِلُّهُ؛ و «أَضْحَيْنَا»، أي: دَخَلْنَا في الضُّحَى.

---

(١) سورة هود، الآيتين: ١٠٧ و ١٠٨.

٩٠ - هذا صدر ثاني بيتين من المتقارب، وهما من كلمة لامرىء القيس بن حجر الكندي، والبيت بكماله مع المطلع هكذا:

تَطَـاوَلَ لَيْلُـكَ بِـالإِثْمِـدِ وَبَـاتَ الخَلِيُّ وَلَـمْ تَـرْقُـدِ
وَبَـاتَ وَبَـاتَـتْ لَـهُ لَيْلَـةٌ كَلَيْلَـةِ ذِي العَـائِـرِ الأَرْمَـدِ

اللغة: «الإثمد» ضبطه ياقوت بكسر الهمزة والميم، بينهما ثاء مثلثة ساكنة ـ وذكر أنه اسم موضع، ولم يعينه، وقد ضبطه المجد الفيروزابادي بفتح الهمزة أو ضمها، وذكر السيد المرتضى أنه نقل فيه الإتمد ـ بالتاء المثناه بدل المثلثة «الخلي» الرجل الذي خلا من الهموم وبواعثها «ولم ترقد» لم تنم «العائر» القذى في العين، وهو اسم كالكاهل والغارب، وقيل: العائر الرمد، وقيل: هو بثر يكون في جفن العين الأسفل.

المعنى: وصف طول ليله، وأنه يسهر والناس من حوله ينامون، ويأرق والخليون هاجمون.

الإعراب: «بات» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، وأراد به نفسه، ولكنه عبر بضمير الغيبة بعد أن عبر بضمير الخطاب على طريق الالتفات «وباتت» الواو حرف عطف، بات: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث «له» جاء ومجرور متعلق ببات «ليلة» فاعل باتت، مرفوع بالضمة الظاهرة «كليلة» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لليلة، وليلة مضاف و «ذي» مضاف إليه، وذي مضاف و «العائر» مضاف إليه «الأرمد» صفة لذي العائر.

الشاهد فيه: قوله: «وبات، وباتت له ليلة» حيث استعمل «بات» في الموضعين فعلاً تاماً بمعنى دخل في المبيت، ويقال فيه: بات يبيت ويبات بيتوتة، وقال ابن كيسان: «يجوز أن يجرى بات مجرى نام، ويجوز أن يجرى مجرى كان» اهـ. وليس مراده بأنه يجرى مجرى نام أن معناه حين يكون تاماً هو معنى نام كما أن معناه حين يكون ناقصاً ليس هو معنى كان، ولكن مراده أنه يستعمل تاماً كما أن نام فعل تام، ويستعمل ناقصاً كما أن كان فعل ناقص.

إلا ثلاثة أفعال فإنها أُلْزِمَتِ النَّقْصَ؛ وَهي: فتىء، وزال، وليس.

فصل: تختصُّ «كان» بأُمُورٍ، منها: جَوَازُ زيادتها بشرطين:

أحدهما: كونُهَا بلفظ الماضي، وَشَذَّ قول أُم عَقيل:

٩١ - * أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ *

---

٩١ - هذا بيت من مشطور الرجز، وهذا البيت كما قال المؤلف ـ لأم عقيل بن أبي طالب، وهي فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف، زوج أبي طالب بن عبد المطلب عم النبي ﷺ وأبي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه، تقوله وهي ترقص ابنها عقيلاً، ويروى بيت الشاهد مع ما قبله هكذا:

إِنَّ عَقِيلاً كَاسْمِهِ عَقِيلُ ... وَبِيَبِي المُلَفَّفُ المَحْمُولُ

أَنْتَ تَكُونُ السَّيِّدُ النَّبِيلُ ... إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ

* يُعْطِي رِجَالَ الْحَيِّ أَوْ يُنِيلُ *

اللغة: «ماجد» كريم «نبيل» فاضل شريف «تهب» مضارع هبت الريح هبوباً وهبيباً، إذا هاجت «شمأل» هي ريح تهب من ناحية القطب «بليل» رطبة ندية.

الإعراب: «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «تكون» زائدة «ماجد» خبر المبتدأ «نبيل» صفة لماجد «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «تهب» فعل مضارع «شمأل» فاعل تهب «بليل» نعت لشمأل، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وجواب الشرط يدل عليه الكلام، والتقدير: إذا تهب شمأل بليل فأنت ماجد نبيل.

الشاهد فيه: قولها: «أنت تكون ماجد» حيث زادت المضارع من «كان» بين المبتدأ وخبره، والثابت زيادته إنما هو الماضي دون المضارع، لأن الماضي لما كان مبنياً أشبه الحروف، وقد علمنا أن الحروف تقع زائدة، كالباء في المبتدأ في نحو «بحسبك درهم» وفي خبر ليس في نحو قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ ونحو ذلك، فأما المضارع فهو معرب، فلم يشبه الحرف، بل أشبه الاسم، فتحصن بذلك عن أن يزاد، كما أن الأسماء لا تزاد إلاَّ شذوذاً، هذا إيضاح كلام المؤلف وتخريج كلامه.

والقول بزيادة «تكون» شذوذاً في هذا البيت هو قول ابن الناظم وابن هشام، وتبعهما من جاء بعدهما من شراح الألفية، وهما تابعان في ذلك لابن السيد وأبي البقاء، ومما جعلاه من زيادة «تكون» بلفظ المضارع قول حسان بن ثابت:

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ ... يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءُ =

والثاني: كونُهَا بين شيئين متلازمين لَيْسَا جاراً ومجروراً، نحو(١): «ما كان أَحْسَنَ زَيداً»، وقول بعضهم: «لَمْ يُوجَدْ كَانَ مِثْلُهُمْ»، وَشَذَّ قولُهُ:

٩٢ ـ * عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ الْعِرَابِ *

= ورواه برفع «مزاجها عسل وماء» على أنها جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع صفة لسبيئة، والرد على ذلك أن الرواية المعتمدة بنصب «مزاجها» على أنه خبر يكون مقدم، ورفع «عسل وماء» على أنه اسم يكون مؤخر ومعطوف عليه، ولئن سلمنا رواية رفعهما فليس يلزم عليها زيادة يكون، بل هي عاملة، واسمها ضمير شأن محذوف، و«مزاجها عسل وماء» مبتدأ وخبر، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبرها. وكذلك بيت الشاهد، ليست «تكون» فيه زائدة، بل هي عاملة، واسمها ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وخبرها محذوف، والجملة لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره والتقدير: أنت ماجد نبيل تكونه: أي تكون أنت إياه:

(١) كثرت زيادة «كان» بين ما التعجبية وفعل التعجب، نحو قول الشاعر:

لله دَرُّ أَنُو شَرْوَانَ مِنْ رَجُلٍ ... مَا كَانَ أَعْرَفَهُ بِالدُّونِ وَالسَّفِلِ

ونحو قول شاعر الحماسة:

أَبَا خَالِدٍ مَا كَانَ أَدْهَى مُصِيبَةً ... أَصَابَتْ مَعَدًّا يَوْمَ أَصْبَحْتَ ثَاوِيَا

ونحو قول امرىء القيس:

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا ... بُكَاءً عَلَى عَمْرٍو، وَمَا كَانَ أَصْبَرَا

ونحو قول عروة بن أذينة:

مَا كَانَ أَحْسَنَ فِيكَ الْعَيْشَ مُؤْتَنِفاً ... غَضّاً، وَأَطْيَبَ فِي آصَالِكَ الأُصُلاَ

٩٢ ـ هذا عجز بيت من الوافر، وصدره قوله:

* سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى *

وأنشد الفراء هذا البيت ولم ينسبه إلى قائل، ولم يعرف العلماء له قائلاً ويروى المصراع الأول منه:

جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى *

اللغة: «سراة» جمع سري، وهو جمع عزيز نادر، فإنه يندر جمع فعيل على فعلة، والجياد: جمع جواد، وهو الفرس النفيس، و «تسامى» أصله تتسامى بتاءين فحذف إحداهما «المسومة» الخيل التي جعلت لها علامة ثم تركت في المرعى ليراها من تحدثه نفسه بالسطو عليها فيعرف أصحابها فلا يجرؤ على التقدم إليها، وكانت لكل =

وليس من زيادتها قولُه:

٩٣ - * وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ *

= قبيلة علامة خاصة يسمون بها دوابهم من الإبل والخيل ونحوهما «العراب» هي خلاف البراذين والبخاتي، ويروى:

* عَلَى كَانَ المُطَهَّمَةِ الصِّلَابِ *

والمطهمة: البارعة التامة في كل شيء. والصلاب: جمع صلب، وهو القوي الشديد.

المعنى: من روى «سراة بني أبي بكر - إلخ» فمعناه: إن سادات بني أبي بكر ليركبون الخيول العربية التي جعلت لها علامة تتميز بها عما عداها من الخيول. ومن رواه «جياد بني أبي بكر - إلخ» فمعناه: إن خيول بني أبي بكر لتسمو قيمتها ويرتفع شأنها على جميع ما عداها من الخيول العربية، يريد أن جيادهم أفضل الجياد وأعلاها.

الإعراب: «جياد» مبتدأ، وهو مضاف، و «بني» مضاف إليه، وهو مضاف و «أبي» مضاف إليه، وهو مضاف، و «بكر» مضاف إليه «تسامى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى جياد، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «على» حرف جر «كان» زائدة «المسومة» مجرور بعلى «العراب» نعت للمسومة.

الشاهد فيه: قوله: «على كان المسومة» حيث زاد «كان» بين الجار والمجرور. ودليل زيادتها أن حذفها لا يخل بالمعنى.

٩٣ - هذا عجز بيت من الوافر، وصدره قوله:

* فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ *

والبيت للفرزدق، من قصيدة يمدح فيها هشام بن عبد الملك - وقيل: يمدح سليمان بن عبد الملك - وقد أنشده سيبويه (١/ ١٨٩) ببعض تغيير.

الإعراب: «كيف» اسم استفهام أشرب معنى التعجب، وهو مبني على الفتح في محل نصب حال من فاعل فعل محذوف، وتقدير الكلام: كيف أكون، مثلاً «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «مررت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «بدار» جار مجرور متعلق بمررت، ودار مضاف و «قوم مضاف إليه «وجيران» معطوف على دار قوم «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لجيران «كانوا» زائدة - هكذا قال قائلون، ونفاه المؤلف، وستعرف ما فيه - «كرام» صفة لجيران.

الشاهد فيه: ذكر جماعة من النحاة في قوله: «وجيران لنا كانوا كرام» أن الكلام على زيادة «كانوا» بين الصفة وهي قوله: «كرام» والموصوف وهي قوله: «جيران». وممن =

لرفعها الضميرَ، خِلافاً لسيبويه.

ومنها: أنها تُحْذَفُ، وَيَقَعُ ذلك على أربعة أوْجُهٍ:

أحدها: وهو الأكثر ـ: أن تُحْذَفَ مع اسمها ويبقى الخبر، وَكَثُرَ ذلك بعد «إنْ» و «لَوِ» الشرطيتين.

مثالُ «إنْ» قولُكَ: «سِرْ مُسْرِعاً إنْ رَاكِباً وَإنْ مَاشِياً»، وقوله:

٩٤ ـ ❊ إنْ ظَــالِمــاً أَبَــداً وَإنْ مَظْلُــومَــا ❊

= ذهب إليه إمام النحاة سيبويه، ولكن ذكر المؤلف في هذا الكتاب أن من شرط زيادة «كان» أن تكون وحدها؛ فلا تزاد مع اسمها، وأنكر زيادتها في هذا البيت.

والمؤلف ـ رضي الله عنه ـ تابع في هذا الكلام لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد؛ فإنه منع زيادة كان في هذا البيت بناء على زعمه أنها إنما تزاد مجردة لا اسم لها ولا خبر، وخرج هذا البيت على أن قوله: «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان مقدم عليها، والواو المتصلة بها اسمها، وغاية ما في الباب أن الشاعر فصل بين الصفة وموصوفها بجملة كاملة من كان واسمها وخبرها، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل جر صفة لجيران، وكرام: صفة ثانية، والوصف بالمفرد بعد الوصف بالجملة لا ضعف فيه لوروده في أفصح الكلام نحو قوله تعالى: ﴿وهذا كتاب أنزلناه مبارك﴾.

والذي ذهب إليه سيبويه أولى بالرعاية؛ لأن اتصالها باسمها لا يمنع زيادتها، ألا ترى أنهم يلغون «ظننت» متأخرة ومتوسطة في نحو قولك «زيد قائم ظننت» ونحو قولك: «زيد ظننتك قائم» ولا يمنع إسنادها إلى اسمها من إلغائها، ثم إن المصير إلى تقديم خبر «كان» عليها عدول عما هو الأصل إلى شيء غيره.

قال سيبويه: «وقال الخليل: إن من أفضلهم كان زيداً، على إلغاء كان، وشبهه بقول الشاعر:

❊ وجيران لنا كانوا كرام ❊ اهـ.

وقال الأعلم: «الشاهد فيه إلغاء كان وزيادتها توكيداً وتبييناً لمعنى المضيّ، والتقدير: وجيران لنا كرام كانوا كذلك»اهـ.

٩٤ ـ هذا عجز بيت من الكامل، وصدره قوله:

❊ حَدِبَتْ عَلَيَّ بُطُونُ ضِنَّةَ كُلُّهَا ❊ =

= والبيت رابع خمسة أبيات للنابغة الذبياني يرد فيها على يزيد بن أبي حارثة بن سنان، وكان يزيد يعير النابغة، والبيت من شواهد شيخ النحاة سيبويه (١/ ١٣٢) وشواهد الأشموني (ش ٢٠٤).

اللغة: «حدبت» عطفت وأشفقت، وحدبت المرأة: أشبلت على ولدها، وبابه فرح «بطون» جمع بطن، وهو دون القبيلة «ضنة» يرويه بعض العلماء بالباء الموحدة، وليس بذاك، وإنما هو بالنون بعد الضاد المعجمة، وضنة: قبيلة من قبائل قضاعة ثم من عذرة، وكان النابغة وقومه ينسبون إلى ضنة وينفون عن بني ذبيان، فحقق في هذا البيت انتسابه إليهم.

المعنى: يقول: إن بطوناً من بني ضنة يعطفون عليَّ، وينصرونني على من أعاديه، ويأخذون بيدي، ويعينونني ظالماً كنت أو مظلوماً، يريد لا تطمع في النيل مني لأن قومي لا يسلمونني.

الإعراب: «حدبت» حدب: فعل ماض، والتاء علامة على تأنيث الفاعل «بطون» فاعل، وهو مضاف و «ضنة» مضاف إليه «كلها» كل: توكيد لبطون، وكل مضاف والضمير مضاف إليه «إن» حرف شرط جازم «ظالماً» خبر لكان المحذوفة مع اسمها، وتقدير الكلام: إن كنت ظالماً، أو تقديره: إن كان الحادب ظالماً. وكان المحذوفة هي فعل الشرط «وإن» الواو حرف عطف، وإن: حرف شرط جازم «مظلوماً» خبر لكان المحذوفة مع اسمها على نحو ما سبق، وجواب الشرط في الموضعين محذوف يدل عليه سياق الكلام، والتقدير: إن كنت ظالماً فقد حدبوا عليَّ، وإن كنت مظلوماً فقد حدبوا عليَّ، مثلاً.

الشاهد فيه: قوله: «إن ظالماً» وقوله: «إن مظلوماً» حيث حذف كان مع اسمها وأبقى خبرها في الموضعين ومثل هذا البيت قول ليلى الأخيلية، وعجزه قريب من عجز البيت المستشهد به، وهو من شواهد سيبويه (١/ ١٣٢) أيضاً:

لاَ تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آل مُطَرِّفٍ ... إنْ ظَالِماً أَبَداً وَإنْ مَظْلُومَا

وقول ابن همام السلولي، وهو أيضاً من شواهد سيبويه في الموضع المذكور:

وَأَحْضَرْتُ عُذْرِي عَلَيْهِ الشُّهُو ... دُ إنْ عَاذِراً لِي وَإنْ تَارِكَا

ومثله قول الشاعر، وأنشده ابن مالك في كتابه «شواهد التوضيح والتصحيح، لمشكلات الجامع الصحيح».

انْطِقْ بِحَقٍّ، وَإنْ مُسْتَخْرِجاً إحَنا ... فَإنَّ ذَا الْحَقِّ غَلَّابٌ وَإنْ غُلِبَا =

وقولُهم: «النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إنْ خَيْراً فَخَيْرٌ، وَإن شَرًّا فَشَرٌّ» [١]، أي: إن كان عملُهم خيراً فجزاؤهم خيرٌ، ويجوز «إنْ خَيْرٌ فَخَيْراً» بتقدير: إنْ كان في عملهم خير فَيُجزَوْنَ خيراً، ويجوز نصبهما ورفعهما، والأول أرْجَحها، والثاني أضعفها، والأخيران مُتَوَسِّطَانِ.

ومثالُ لو، «الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَماً مِنْ حَدِيدٍ» [٢]، وقولُه:

٩٥ - * لاَ يَأْمَنِ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكاً *

= التقدير في بيت ليلى: لا تقربن هؤلاء القوم إن كنت ظالماً وإن كنت مظلوماً، لأنك إن كنت ظالماً فلن تستطيعهم، وإن كنت مظلوماً فلن تقوى على الانتصاف منهم، والتقدير في بيت ابن همام السلولي: أحضرت عذري عليه الشهود إن كان الحاكم عاذراً لي وإن كان تاركاً للأخذ بعذري، والتقدير في البيت الذي أنشده ابن مالك: انطق بحق وإن كنت مستخرجاً إحناً، وقد حذف في كل بيت من ثلاثة الأبيات كان واسمها وأبقى خبرها.

(١) وقد روى البخاري في كتاب التمني، في باب ما يكره من التمني، قوله ﷺ: «لا يتمنى أحدكم الموت، إما محسناً فلعله يزداد، وإما مسيئاً فلعله يستعتب» قال ابن مالك في تخريجه: «أصله إما يكون محسناً، وإما يكون مسيئاً، فحذف يكون مع اسمها مرتين وأبقى الخبر»اهـ.

(٢) هذه قطعة من حديث نبوي رواه البخاري في صحيحه من حديث سهل بن سعد، رضي الله عنه، وقصته أن امرأة عرضت نفسها على النبي ﷺ، فقال له رجل: يا رسول الله، زوجنيها، فقال: ما عندك؟ فقال: ما عندي شيء، قال: اذهب فالتمس ولو خاتماً من حديد، ولكن هذا إزاري ولها نصفه، فقال النبي ﷺ: وما تصنع بإزارك؟ إن لبسته لم يكن عليها شيء منه، وإن لبسته لم يكن عليك شيء منه، فجلس الرجل حتى إذا تم مجلسه قام، فرآه النبي ﷺ، فدعاه فقال له: ماذا معك من القرآن؟ فقال: معي سورة كذا وسورة كذا، فقال ﷺ: ملكتكها بما معك من القرآن.

٩٥ - هذا صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

* جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ *

ولم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به. =

وتقولُ: «ألاَ طَعَامَ وَلَوْ تَمْراً»، وَجَوَّزَ سيبويه الرفعَ بتقدير: ولو يكون عندنا تَمْرٌ.

وَقَلَّ الْحَذْفُ المذكور بدون إنْ وَلَوْ، كقوله:

اللغة: «بغي» ظلم ومجاوزة للحد، وقال الراغب الأصفهاني «البغي طلب مجاوزة الاقتصاد فيما يتحرى، تجاوزه أو لم يتجاوزه، فتارة يعتبر في القدر الذي هو الكمية، وتارة يعتبر في الوصف الذي هو الكيفية، يقال: بغيت الشيء، إذا طلبت أكثر مما يجب، والبغي على ضربين: أحدهما محمود، وهو تجاوز العدل إلى الإحسان، والثاني مذموم، وهو تجاوز الحق إلى الباطل»اهـ.
وقول الشاعر في بيت الشاهد «جنوده ضاق عنها السهل والجبل» يريد أن جنده كثيرون وأن أعوانه فوق الحصر والعد.

المعنى: يحذر من عواقب البغي الذميم، ويشير إلى أن مآل الباغي وخيم، وعقباه أليمة مهما يكن من شأنه، ولو أن له جنوداً وأعواناً بعدد الرمل والحصى والتراب.

الإعراب: «لا» حرف نهي، مبني على السكون لا محل له «يأمن» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين «الدهر» مفعول به ليأمن «ذو» فاعل يأمن، مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف و«بغي» مضاف إليه «ولو» الواو عاطفة على محذوف. لو: حرف شرط غير جازم «ملكاً» خبر لكان المحذوفة مع اسمها، والتقدير: لو كان الباغي ملكاً، وجملة كان واسمها وخبرها هي شرط لو، والجواب محذوف، والتقدير: لو كان الباغي ملكاً فلا يأمن الدهر «جنوده» جنود: مبتدأ، وضمير الغائب العائد إلى ملك مضاف إليه «ضاق» فعل ماض «عنها» جار ومجرور متعلق بضاق «السهل» فاعل ضاق «والجبل» الواو حرف عطف، الجبل: معطوف على السهل، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، والرابط هو الضمير المجرور محلاً بعن، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب صفة لقوله «ملكاً» والرابط هو الضمير المجرور محلاً بالإضافة في قوله: «جنوده».

الشاهد فيه: قوله: «ولو ملكاً» حيث حذف كان مع اسمها وأبقى خبرها بعد لو الشرطية، وقد بان ذلك بوضوح في إعراب البيت.

ومثله قول الشاعر، وقد أنشده ابن مالك:

عَلِمْتُكَ مَنَّاناً فَلَسْتُ بِآمِلٍ نَدَاكَ وَلَوْ غَرْثَانَ ظَمْآنَ عَارِيَا

٩٦ ـ * مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإِلَى إِتْلاَئِهَا *

قَدَّرَهُ سيبويه: مِنْ لَدُ أن كَانَتْ شَوْلاً.

الثاني: أن تُحْذَفَ مع خبرها ويبقى الاسم، وهو ضعيف، ولهذا ضَعُفَ «وَلَوْ تَمْرٌ، وَإِنْ خَيْرٌ» في الوجهين.

الثالث: أن تُحْذَفَ وحدها، وَكَثُرَ ذلك بعد «أنِ» المصدرية في مثل: «أَمَّا أَنْتَ

---

٩٦ ـ هذا كلام تقوله العرب ويجري بينها مجرى المثل، وهو يوافق بيتاً من مشطور الرجز، وهو من شواهد سيبويه (١/ ١٣٤) ولم يتعرض أحد من شراحه إلى نسبته لقائله بشيء.

اللغة: «شولاً» قيل: هو مصدر شالت الناقة بذنبها، أي رفعته للضراب، وقيل: هو اسم جمع لشائلة ـ على غير قياس ـ والشائلة: الناقة التي خف لبنها وارتفع ضرعها «إتلائها» مصدر «أتلت الناقة» إذا تبعها ولدها.

الإعراب: «من لد» من: حرف جر، ولد: ظرف مبني على الضم في محل جر بمن، والجار والمجرور متعلق بمحذوف، والتقدير: ربيتها من لد، مثلاً «شولاً» خبر لكان المحذوفة مع اسمها، والتقدير «من لد أن كانت الناقة شولاً» «فإلى» الفاء حرف عطف، وإلى: حرف جر، «إتلائها» إتلاء: مجرور بإلى، وإتلاء مضاف وها: مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف معطوف بالفاء على متعلق الجار والمجرور الأول، والتقدير: ربيت هذه الناقة من لد كانت شولاً فاستمر إلى إتلائها.

الشاهد فيه: قوله: «من لد شولاً» حيث حذف «كان» واسمها، وأبقى خبرها وهو «شولاً» بعد لد، وهذا شاذ، لأنه إنما يكثر حذف كان بعد «إن، ولو» كما سبق. هذا كلام المؤلف العلامة وأكثر النحويين، وهو المستفاد من ظاهر كلام سيبويه شيخ النحاة.

وفي الكلام توجيه آخر، وهو أن يكون قولهم «شولاً» مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف، والتقدير« من لد شالت الناقة شولاً».

وبعض النحويين يذكر فيه توجيهاً ثالثاً، وهو أن يكون نصب «شولاً» على التمييز أو التشبيه بالمفعول به كما ينتصب لفظ «غدوة» بعد «لدن».

وعلى هذين التوجيهين لا يكون في الكلام شاهد لما نحن فيه، وارجع إلى شرحنا على شرح أبي الحسن الأشموني في (ج ١ ص ٣٨٦ ألشاهد رقم ٢٠٦).

مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ»، أصله: انطلقتُ لأن كُنْتَ مُنْطَلقاً، ثم قُدِّمَت اللامُ وما بعدها على انطلقت للاختصاص، ثم حُذِفَت اللام للاختصار، ثم حذفت «كان» لذلك فانفصل الضمير، ثم زيدت «ما» للتعويض ثم أُدغِمت النون في الميم للتقارب، وعليه قوله:

٩٧ ـ * أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ *

---

٩٧ ـ هذا صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

* فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ *

والبيت للعباس بن مرداس يخاطب خفاف بن ندبة أبا خراشة، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٤٨) وخفاف ـ بزنة غراب ـ شاعر مشهور، وفارس من فرسان قيس. وهو ابن عم صخر ومعاوية وأختهما الخنساء الشاعرة المشهورة وندبة ـ بضم النون أو فتحها ـ أمه، واسم أبيه عمير.

اللغة: «ذا نفر» يريد ذا قوم تعتز بهم وجماعة تمتلىء بسببهم فخراً «الضبع» أصله الحيوان المعروف، ثم يستعملونه في السنة الشديدة المجدبة، قال حمزة الأصفهاني: إن الضبع إذا وقعت في الغنم عاثت، ولم تكتف من الفساد بما يكتفي به الذئب، ومن إفسادها وإسرافها فيه استعارت العرب اسمها للسنة المجدبة، فقالوا: أكلتنا الضبع.

المعنى: يا أبا خراشة، إن كنت كثير القوم وكنت معتزاً بجماعتك فإن قومي موفورون كثيرو العدد، لم تأكلهم السنة الشديدة، ولم يضعفهم الجدب، ولم تنل منهم الأزمات.

الإعراب: «أبا» منادى حذفت منه ياء النداء، وهو مضاف، و«خراشة» مضاف إليه «أما» هي عبارة عن أن المصدرية المدغمة في «ما» الزائدة النائبة عن «كان» المحذوفة «أنت» اسم لكان المحذوفة «ذا» خبر كان، وهو مضاف، و«نفر» مضاف إليه «فإن» الفاء تعليلية، إن: حرف توكيد ونصب «قومي» قوم: اسم إن، والياء ضمير المتكلم مضاف إليه «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تأكلهم» تأكل: فعل مضارع مجزوم بلم، والضمير مفعول به «الضبع» فاعل تأكل، والجملة من الفعل والفاعل خبر «إن».

الشاهد فيه: قوله: «أما أنت ذا نفر» حيث حذف «كان» التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، وعوض عنها «ما» الزائدة، وأدغمها في نون «أن» المصدرية، وأبقى اسم «كان» وهو الضمير البارز المنفصل، وخبرها وهو قوله ذا نفر، وأصل الكلام عند البصريين: فَخَرْتَ عليّ لأن كنت ذا نفر، فحذفت لام التعليل ومتعلقها، فصار الكلام: أن كنت ذا نفر، ثم حذفت كان لكثرة الاستعمال قصداً إلى التخفيف فانفصل الضمير الذي كان =

أي: لأنْ كُنْتَ ذَا نَفَر فَخَرْتَ، ثم حُذِف متعلّق الجارّ.

وَقَلَّ بدونها، كقوله:

٩٨ ـ * أَزْمَانَ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةَ كَالّذِي *

= متصلاً بكان، لأنه لم يبق في الكلام عامل يتصل به، ثم عوض عن كان بما الزائدة، فالتقى حرفان متقاربان ـ وهما نون أن المصدرية وميم ما الزائدة ـ فأدغما، فصار الكلام: أما أنت ذا نفر.

هذا، وقد روى ابن دريد وأبو حنيفة الدينوري في مكان هذه العبارة «إما كنت ذا نفر» وعلى روايتهما لا يكون في البيت شاهد.

ومن شواهد المسألة قول الشاعر:

إِمَّا أَقَمْتَ وَإِمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلاً فَاللهُ يَكْلأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ

٩٨ ـ هذا صدر بيت من الكامل، وعجزه قوله:

* لَزِمَ الرِّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلاَ *

وهذا البيت من شواهد سيبويه (١/ ١٥٤) وهو من كلمة طويلة لعبيد بن حصين الراعي، يخاطب فيها أمير المؤمنين عبد الملك بن مروان الأموي، ويذكر فيها التزام قومه الطاعة، وأنهم لم يشتركوا في مقتل عثمان، ولا فيما تلاه من الفتن، ويخص خروج عبد الله بن الزبير على بني أمية، وقد روى هذه القصيدة كلها صاحب جمهرة أشعار العرب (ص ١٧٢ بولاق) وقبل البيت الشاهد مما يرتبط به معناه قوله:

إِنِّي حَلَفْتُ عَلَى يَمِينٍ بَرَّةٍ لاَ أَكْذِبُ الْيَوْمَ الْخَلِيفَةَ قِيلاَ

مَا زُرْتُ آلَ أَبِي خُبَيْبٍ وَافِداً يَوْماً أُرِيدُ لِبَيْعَتِي تَبْدِيلاَ

مِنْ نِعْمَةِ الرَّحْمٰنِ، لاَ مِنْ حِيلَتِي إِنِّي أُعِدُّ لَهُ عَلَيَّ فُضُولاَ

اللغة: «يمين برة» هي الصادقة التي بر صاحبها بها، وضدها اليمين الفاجرة «قيلا» وهو القول، وأصله منقول من الفعل المبني للمجهول «آل أبي خبيب» أبو خبيب: هو عبد الله بن الزبير، كني بابنه، وكان عبد الله قد ادعى الخلافة ببلاد الحجاز وتبعه خلق كثير «فضولاً» جمع فضل، والفضل: الإحسان والإنعام «أزمان» جمع زمن «الرِّحَالَةَ» بكسر الراء المهملة، بزنة كتابة ـ سرج كان يعمل من جلود الشاه وأصوافها، وكان يتخذ للجري الشديد، ويقال: الرحالة شبه السرج ولا قربوس له ولا مؤخرة «مميلاً» مصدر ميمي كالميلان في المعنى ويراد بهما الانحراف. =

....

= **الإعراب:** «أزمان» ظرف زمان منصوب بأعد في البيت السابق على بيت الشاهد وهو آخر ما أنشدناه من الأبيات «قومي» قوم: هو فاعل لكان التامة محذوفة، أو اسم لكان الناقصة محذوفة، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «والجماعة» الواو حرف دال على المعية، الجماعة: مفعول معه «كالذي» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قومي إن جعلت كان المقدرة تامة أو خبر كان المحذوفة إن جعلتها ناقصة «لزم» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الذي «الرحالة» مفعول به للزم «أن» حرف مصدري ونصب «تميل» فعل مضارع منصوب بأن، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الرحالة «مميلاً» مفعول مطلق عامله تميل، وأن مع ما دخلت عليه في تقدير مصدر مجرور بلام تعليل محذوفة تتعلق بلزم، أو المصدر منصوب على أنه مفعول لأجله.

الشاهد فيه: يستشهدون بالقطعة التي ذكرها المؤلف على شيئين.

أولهما: أن الاسم الواقع بعد واو المعية قد ينتصب على أنه مفعول معه ولم يتقدمه في اللفظ فعل يعمل فيه، فيكون على تقدير فعل، ومن أجل هذا أنشد سيبويه هذا البيت وقال «كأنه قال: أزمان كان قومي والجماعة، فحملوه على كان لأن كان تقع في هذا الموضع كثيراً ولا تنقض ما أرادوا من المعنى حين يحملون الكلام على ما يرفع، فكأنه إذا قال أزمان قومي كان معناه أزمان كان قومي، وكان قد تحذف ويبقى اسمها وخبرها ولم يتقدم الكلام أن المصدرية ولم يعوض عنها بما» وهذا الذي من أجله أتى المؤلف العلامة بالبيت في هذا الموضع.

فإن قلت: فلماذا تكلف سيبويه وتكلف النحاة من بعده تقدير كان؟ وهلاَّ جعلوا «قومي» مرفوعاً على أنه مبتدأ؟.

فالجواب عن ذلك أن نقول لك: إنه يمنع من تقدير «قومي» مرفوعاً على أنه مبتدأ أمران، الأول: أنه يبقى المفعول معه منصوباً بلا عامل من فعل أو شبهه، لا لفظاً ولا تقديراً، وذا مما لا يجوز عندهم، والثاني: أنه يلزم على ما ذكرت أن يضاف ظرف الزمان إلى الجملة الاسمية، وظرف الزمان لا تجوز إضافته إلاَّ إلى الجمل الفعلية أو إلى مصدر يقوم مقامها، فمثال الأول قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ وقول الراجز:

أَزْمَانَ أَبْدَتْ وَاضِحاً مُفَلَّجا أَغَرَّ بَرَّاقاً وَطَرْفاً أَدْعَجَا

ومثال الثاني قولك: هذا يوم ظهور النوايا، وهذا حين البشارة. فإن وقع في الكلام ما=

قال سيبويه: أراد أَزْمَانَ كَانَ قَوْمِي.

الرابع: أن تُحْذَفَ مع مَعْمُولَيْهَا، وذلك بعد «إنْ» في قولهم: «افْعَلْ هٰذَا إِمَّا لَا»، أي: إن كنت لا تفعل غيره، فما عِوَضٌ، ولا النافيةُ للخبر.

ومنها: أن لام مضارعها يجوز حَذْفُهَا، وذلك بشرط كونه مجزوماً، بالسكون، غير متصل بضمير نَصْب، ولا بساكن، نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾[1]، بخلاف: ﴿مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ﴾[2]، ﴿وَتَكُونَ لَكُمَا الْكِبْرِيَاءُ﴾[3]، لانتفاء الجزم؛ ﴿وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْماً صَالِحِينَ﴾[4]، لأن جَزْمه بِحَذْف النون، ونحو: «إنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّط عَلَيْهِ»[5]، لاتصاله بالضمير؛ ونحو: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ

= ظاهره إضافة اسم الزمان إلى غير الجملة الفعلية والمصدر وجب تأويله، فقولهم: يوم بدر ويوم الجمل، وقولهم في مثل: ما يوم حليمة بسر، كل ذلك بتأويل مصدر يضاف اسم الزمان إليه: أي يوم حرب بدر، ويوم حرب الجمل، ويوم إغراء حليمة، ونحو ذلك. ومن أجل ذلك أوله النحاة من قبل سيبويه على ما حكاه عنهم بتقدير فعل.

(١) سورة مريم، الآية: ٢٠، ومثل الآية الكريمة في حذف النون من المضارع المستوفي للشروط ما أنشده الأصمعي:

فَإِنْ يَكُ هَذَا عَهْدَ رَيَّا وَأَهْلِهَا ... فَهَذَا الَّذِي كُنَّا ظَنَنَّا وَظَنَّتِ

ومثله قول ضابىء بن الحارث البرجمي، وهو الشاهد رقم ١٤٢ الآتي:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ ... فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

وقد جاء على هذا قول أبي الطيب المتنبي:

وَمَنْ يَكُ ذَا فَمٍ مُرٍّ مَرِيضٍ ... يَجِدْ مُرًّا بِهِ الْمَاءَ الزُّلَالَا

وقد صنع ذلك الشنفرى ثلاث مرات في بيتين، وذلك قوله:

فَلَمْ يَكُ إِلا نَبْأَةٌ ثُمَّ هَوَّمَتْ ... فَقُلْنَا قَطَاةٌ رِيعَ أَمْ رِيعَ أَجْدَلُ

فَإِنْ يَكُ مِنْ جِنٍّ لَأَبْرَحُ طَارِقاً ... وَإِنْ يَكُ إِنْساً مَا كَهَا الإِنْسُ يَفْعَلُ

وقوله «ما كها الإنس يفعل» أي ما يفعل الإنس مثلها.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٣٥.

(٣) سورة يونس، الآية: ٧٨.

(٤) سورة يوسف، الآية: ٩.

(٥) هذا جزء من حديث نبوي يقول النبي ﷺ لعمر بن الخطاب في شأن ابن صياد، وكان =

﴿لَهُمْ﴾[1]، لاتصاله بالساكن؛ وخَالَفَ في هذا يونس، فأجاز الحذفَ، تمسكاً بنحو قوله:

٩٩ - *فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمِرْآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً*

= عمر قد حسبه المسيح الدجال.

(١) سورة النساء، الآية: ١٣٧.

٩٩ - هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

فَقَدْ أَبْدَتِ المِرْآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ

وهذا البيت من كلام الخنجر بن صخر الأسدي.

اللغة: «المرآة» بكسر الميم وسكون الراء المهملة ـ معروفة، وإنما سميت بذلك لأنها آلة الرؤية «أبدت» أظهرت «وسامة» بفتح الواو والسين المهملة ـ جمالاً وبهاء منظر، وهو مصدر وسم الرجل فهو وسيم ـ على مثال ظرف فهو ظريف ـ «ضيغم» أسد، وأصل اشتقاقه من الضغم. وهو العض، فالياء زائدة للإلحاق بجعفر.

المعنى: كان هذا الشاعر قد نظر في المرآة فلم يرقه منظره ولا أعجبه شكله، فأراد أن يسلي نفسه بأنه إن لم تكن صفاته الظاهرة على ما يروق ويعجب فإن صفاته الباطنة من الشجاعة والإقدام ونحوهما فوق الإعجاب.

الإعراب: «إن» حرف شرط جازم «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تك» فعل مضارع ناقص، مجزوم بلم، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف «المرآة» اسم تكن يعود إلى المرآة، وجملة الفعل الماضي وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر تكن، وجملة تكن واسمها وخبرها في محل جزم فعل الشرط «فقد» الفاء داخلة على جواب الشرط، قد: حرف تحقيق «أبدت» أبدى، فعل ماض، والتاء للتأنيث «المرآة» فاعل أبدت «جبهة» مفعول به لأبدت، وجبهة مضاف و«ضيغم» مضاف إليه، وجملة الفعل ومفعوله في محل جزم جواب الشرط.

الشاهد فيه: قوله «لم تك المرآة» حيث حذفت النون من مضارع كان المجزوم بالسكون، مع أنه قد وليها حرف ساكن وهو اللام من «المرآة»، لأن الألف ألف الوصل، فلا حركة لها حين الوصل.

وقد ذهب يونس بن حبيب شيخ سيبويه إمام النحاة إلى أن الحذف في هذا الموضع جائز في سعة الكلام، وأنه غير مختص بضرورة الشعر، واستشهد على ما ذهب إليه بقراءة من قرأ ﴿لَمْ يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ﴾ وبيت الشاهد الذي تقدم ذكره، وبقول الشاعر وهو الحسيل بن عرفطة:

=

وحَمَلَه الجماعةُ على الضرورة، كقوله:

١٠٠ ـ * وَلَٰكِ اَسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ *

= لَمْ يَكُ الحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَهُ رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بِالسَّرَرِ

وقول الآخر:

إِذَا لَمْ تَكُ الحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الفَتَى فَلَيْسَ بِمُغْنٍ عَنْكَ عَقْدُ الرَّتَائِمِ

وأما غير يونس من العلماء فقد ذهبوا إلى أن هذا الحذف غير جائز في الكلام ولكنه يجيء في مكان الاضطرار وهو الشعر، وسنذكر في شرح البيت التالي علة ما ذهب إليه الجمهور، وعلة ما ذهب إليه يونس بن حبيب.

ومما يجب أن تعلمه أن هذا الحذف مع استيفاء جميع شروطه جائز، وقد جمع بين الحذف والذكر في بيت واحد عبيد السلامي، وقيل: مضرس بن ربعي، وقيل: محمد بن عبد الله الأزدي، وذلك قوله:

فَإِنْ تَكُ تَعْفُو يُعْفَ عَنْكَ، وَإِنْ تَكُنْ تُقَارِعُ بِالأُخْرَى تُصِبْكَ القَوَارِعُ

وقد جاء بالإثبات ثلاث مرات في بيتين متتابعين حطائط اليربوعي ـ وقيل حاتم، وقيل معن بن أوس ـ وذلك قوله:

ذَرِينِي يَكُنْ مَا لِي لِعِرْضِيَ جُنَّةً يَقِي المَالُ عِرْضِي دُونَ أَنْ يَتَبَدَّدَا
ذَرِينِي أَكُنْ لِلْمَالِ رَبًّا، وَلاَ يَكُنْ لِيَ المَالُ رَبًّا تَحْمدِي غِبَّهُ غَدَا

١٠٠ ـ هذا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلاَ أَسْتَطِيعُهُ *

والبيت من كلمة للنجاشي الحارثي ـ واسمه قيس بن عمرو بن مالك ـ وقد رواها الشريف ابن الشجري في حماسته، والشريف المرتضى في أماليه، والبيت المستشهد به مع أبيات قبله وبعده في وصف ذئب، وهاك هذه الأبيات:

وَمَاءٍ كَلَوْنِ الغِسْلِ قَدْ عَادَ آجِناً قَلِيلٌ بِهِ الأَصْوَاتُ فِي بَلَدٍ مَحْلِ
وَجَدْتُ عَلَيْهِ الذِّئْبَ يَعْوِي كَأَنَّهُ خَلِيعٌ خَلاَ مِنْ كُلِّ مَاءٍ وَمِنْ أَهْلِ
فَقُلْتُ لَهُ: يَا ذِئْبُ، هَلْ لَكَ فِي فَتًى يُوَاسِي بِلاَ مَنٍّ عَلَيْكَ وَلاَ بُخْلِ؟
فَقَالَ: هَدَاكَ اللهُ لِلرُّشْدِ! إِنَّمَا دَعَوْتَ لِمَا لَمْ يَأْتِهِ سَبُعٌ مِثْلِي
فَلَسْتُ بِآتِيهِ . . . . البيت، وبعده:
فقلت عَلَيْكَ الحَوْضَ، إِنِّي تَرَكْتُهُ وَفِي صِغْوِهِ فَضْلُ القَلُوصِ مِنَ السَّجْلِ

اللغة: «الغسل» بكسر الغين وسكون السين ـ ما يغسل به من سدر وخطمي وأشنان =

....

= ونحوها، يريد أن الماء كان متغير اللون من طول المكث «آجناً» متغير اللون والطعم «خليع» هو الرجل تنصل منه أهله وخلعوا عن أنفسهم نصرته لكثرة جرائره وجناياته عليهم «عليك الحوض» الزمه وعليك: اسم فعل أمر مثله في قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ «صِغْوِه» بكسر الصاد المهملة أو فتحها ـ الجانب المائل منه، وتقول، أصغيت الإناء، ومعناه أملته «السجل» بفتح السين وسكون الجيم ـ الدلو العظيمة.

المعنى: يصف أنه عرض له ذئب في سفره، ويحكي أنه دعا الذئب إلى الطعام، وقال له: هل لك في أخ ـ يعني نفسه ـ يواسيك بطعامه من غير أن يمتن عليك، ولا أن يبخل بحاجتك منه! فقال له الذئب: لقد دعوتني إلى شيء لم تفعله السباع من قبلي، وهو مؤاكلة الآدميين ومؤاخاتهم، ولست بآت طعامك ولا أنا قادر على إتيانه، ولكن إن كان في الماء الذي معك زيادة عما تحتاجه فاسقني منه ـ إلخ.

الإعراب: «لست» ليس: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه مبني على الضم في محل رفع «بآتيه» الباء حرف جر زائد، آتي: خبر ليس، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الطعام مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «ولا» الواو حرف عطف، لا: حرف زائد لتأكيد النفي «أستطيعه» أستطيع: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والهاء مفعول به «ولاك» الواو للاستئناف، لاك: حرف استدراك «اسقني» اسق: فعل أمر مبني على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به «إن» حرف شرط جازم «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم «ماؤك» ماء: اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «ذا» خبر كان منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف و«فضل» مضاف إليه، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

الشاهد فيه: قوله «ولاك اسقني» حيث حذف نون «لكن» مع كونها لو ذكرت لكانت متحركة بالكسرة للتخلص من التقاء الساكنين سكون نونها وسكون السين في «اسقني» فهي متحصنة من الحذف بسبب الحركة العارضة، ومع ذلك حذفها الشاعر حين اضطر لإقامة الوزن، وذلك نظير حذف النون من «يكن» حين يقع بعدها ساكن كما في البيت السابق، فإن الجمهور على أن حذفها ضرورة، لأنها حين يقع الساكن بعدها تتحرك بالكسرة للتخلص من التقاء الساكنين، فإذا تحركت تحصنت بهذ الحركة العارضة عن=

فصل: في ما ولا ولات وإن الْمُعْمَلاَتِ عَمَلَ لَيْسَ تَشْبِيهاً بها(١).

= الحذف، لأنها إنما حذفت وهي ساكنة لضعف الحرف الساكن، فوق ضعف النون في نفسها وشبهها بأحرف المدّ واللين التي تحذف في الجزم.

ويونس لا يعتد بهذا التحرك العارض بسبب التقاء الساكنين، ويزعم أن الحركة التي يقوى بها الحرف ويتحصن بواسطتها من الحذف إنما هي الحركة الأصيلة خاصة.

والخلاصة أن منشأ الخلاف بين يونس والجمهور في أنه هل يعتد بالحركة العارضة أو لا؟ فافهم ذلك وتدبره.

(١) فإن قال قائل: إن «ما» و«لا» من الحروف المشتركة بين الاسم والفعل، وقد قلتم إن من حق الحرف المشترك بين الأسماء والأفعال أن يكون مهملاً، فكيف عمل هذان الحرفان في الاسم الرفع والنصب؟.

فالجواب عن هذا أن الذين أعملوهما من العرب وجدوا فيهما شبهاً من ليس، ووجدوا ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر، فأعملوهما عمل ليس بحق هذا الشبهه، فهذا سبب خروجهما عن القاعدة التي قررها المؤلف وشرحناها في الوضع الذي دللناك عليه.

فإن قال قائل: ففيم أشبهت «ما» ليس؟.

فالجواب عن ذلك أن «ما» أشبهت «ليس» في ثلاثة أمور:

أحدها: أنها تدل على النفي كما أن ليس تدل على النفي، وليس الأمر قاصراً على هذه الدلالة، بل هو أقوى من مجرد الدلالة على النفي، فإن «ما» تدل على النفي في الحال كما أن «ليس» تدل على النفي في الحال.

الثاني: أنا وجدنا «ما» تدخل على المبتدأ والخبر كما أن ليس تدخل عليهما.

الثالث: أنا وجدنا الخبر الواقع بعد «ما» تقترن به الباء الزائدة كما في قوله تعالى: ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ وكما في قول الشاعر:

* لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ *

كما أن خبر المبتدأ الواقع بعد ليس يقترن بهذه كما في قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ فلما أشبهت «ما» ليس هذا الشبه القوي عملت عملها، فرفعت الاسم ونصبت الخبر.

فإن قال قائل: فإن حمل «ما» على ليس بسبب هذه المشابهة يعد قياساً في اللغة، وقد علمنا أن القياس في اللغة ممتنع.

فإنا نقول في الجواب على هذا: إنه يكون قياساً لو أننا نحن الذين قضينا لهذه الحروف =

أما «ما»، فأعْمَلَها الحجازيُّونَ، وَبِلُغَتِهم جاء التنزيل، قالَ الله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[1]، ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[2]، ولإعمالهم إياها أربعة شروط[3]:

أحدها: أن لا يقترن اسْمُهَا بإنِ الزائدة، كقوله:

١٠١ - ‏* بَنِـي غُـدَانَـةَ مَـا إنْ أَنْتُـمْ ذَهَـبٌ *

= بهذا العمل لوجود هذا الشبه، ولكن الأمر على غير هذا، والذي حدث هو أننا استقرأنا كلام العرب فوجدنا من لسانهم أنهم يرفعون الاسم وينصبون الخبر بما كما يفعلون مع ليس، فتلمسنا لذلك سبباً، فوجدناه على ما قد أخبرناك.
ثم إن لنا أن نقول: إن القياس في اللغة إنما يمتنع في مدلولات الألفاظ ومعانيها، ومعنى هذا أن نجدهم سموا شيئاً ما باسم ما لعلة تقتضي هذه التسمية، فنجد هذه العلة موجودة في شيء آخر فنسمية بهذا الاسم، فأما في الأحكام الإعرابية فلا.

(١) سورة يوسف، الآية: ٣١.

(٢) سورة المجادلة، الآية: ٢.

(٣) اختلف النحاة في هذا الموضوع، فقال البصريون: عملت في الاسم الرفع وعملت في الخبر النصب، وقال الكوفيون: عملت في الاسم الرفع، فأما الخبر فهو منصوب على نزع حرف الجر، والصحيح ما ذهب إليه البصريون.

١٠١ - هذا صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

‏* وَلاَ صَـرِيـفٌ، وَلَكِـنْ أَنْتُـمُ الخَـزَفُ *

ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به.

اللغة: «غدانة» بضم الغين المعجمة وفتح الدال مخففة - حي من يربوع «صريف» بالصاد المهملة مفتوحة - الفضة «الخزف» بخاء وزاي معجمتين مفتوحتين - ما عمل من الطين وشوي بالنار فصار فخاراً، وبائعه خزاف.

المعنى: هجا بني غدانة، ووصفهم بأنهم من رذال الناس وسقاطهم، وليسوا من أشراف الناس، ولا ممن يقارب الأشراف، وجعل الذهب والفضة مثلين للأشراف ومن يدانيهم؛ وجعل الخزف مثلاً لرذال الناس وحثالتهم.

الإعراب: «بني» منادى بحرف نداء محذوف، وبني مضاف و«غدانة» مضاف إليه «ما» حرف نفي «إن» زائدة «أنتم» مبتدأ «ذهب» خبر المبتدأ «ولا» الواو حرف عطف، ولا: حرف زائد لتأكيد النفي «صريف» معطوف على ذهب «ولكن» الواو عاطفة، لكن: =

وأما رواية يعقوب «ذَهَباً» بالنصب فَتُخَرَّجُ على أنَّ إنْ نافيةٌ مُؤَكِّدَةٌ لما، لا زائدة.

= حرف استدراك «أنتم» مبتدأ «الخزف» خبر المبتدأ، مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «ما إن أنتم ذهب» وقد رويت هذه العبارة برفع «ذهب» كما رويت بنصبه.

أما رواية الرفع فهي التي حكاها المؤلف المحقق ههنا، ووجهها أن «ما» نافية، و«إن» حرف زائد، وهذه الرواية تدل على أن «ما» إذا زيدت بعدها «إن» لم تعمل عمل ليس، ولكن يرتفع بعدها المبتدأ والخبر جميعاً.

وأما الرواية الثانية ـ وهي رواية النصب ـ فهي رواية آثرها يعقوب بن السكيت، وخرجها على أن «إن» الواقعة بعد ما زائدة كما قال الجمهور، واستدل بهذه الرواية على أنه لا يبطل عمل «ما» بزيادة «إن» بعدها.

وقد أنكر عليه الجمهور ما ذهب إليه، وقالوا: إنا إذا سلمنا رواية النصب التي حكاها يعقوب لا نسلم أن «إن» الواقعة بعدها زائدة، ولكنها نافية مؤكدة لنفي ما، فالنفي التي عملت «ما» لدلالتها عليه باق، بخلاف ما لو جعلت «إن» نافية لنفي «ما» فإن الكلام يكون بعد ذلك موجباً مثبتاً؛ لأن نفي النفي إيجاب، فيزول حينئذ سبب عمل ما؛ لأن شرط إعمالها أن يكون الكلام باقياً على إفادة النفي.

ومثل بيت الشاهد قول الشاعر، وهو فروة بن مسيك:

فَمَا إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ، وَلَكِنْ مَنَايَانَا وَدُولَةُ آخرِينَا

فإن قلت: يبطل عمل «ما» إذا اقترن اسمها بإن الزائدة؟.

فالجواب أن «ما» عامل ضعيف، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل إلاّ إذا وقع معموله منه في موقعه الطبيعي، فلم يتقدم المعمول عليه، ولم يفصل بينه وبين معموله، وإنما كانت عاملاً ضعيفاً لسببين.

الأول: أن القياس كان يقتضي إهمالها لاشتراكها بين الأسماء والأفعال، فلما كانت في عملها خارجة على ما يقتضيه القياس كانت عاملاً ضعيفاً.

السبب الثاني: أنها حين عملت إنما عملت حملاً على فعل جامد لا يتصرف فالمحمول عليه ضعيف في بابه، فلزم أن يسري الضعف منه إلى ما حمل عليه وهو «ما» وهذا نفسه هو السر في أنه لا يجوز أن تعمل إذا تقدم خبرها على اسمها، وذلك واضح مما قررناه في السبب الأول.

الثاني: أن لا ينتقض نفي خبرها بإلاّ[(١)]، فلذلك وجب الرفع في: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ﴾[(٢)] ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[(٣)]، فأما قولُه:

١٠٢ - وَمَا الدَّهْرُ إِلاَّ مَنْجَنُوناً بِأَهْلِهِ   وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلاَّ مُعَذَّبَا

---

(١) اختلف النحاة في هذا الموضوع على أربعة مذاهب: فجمهور البصريين على أنه إذا انتقض نفي خبر «ما» بإلا وجب رفع الخبر مطلقاً، وذهب يونس بن حبيب إلى أنه يجوز نصب الخبر حينئذ مطلقاً، وذهب الفراء إلى أنه يجوز نصب الخبر حينئذ بشرط كون الخبر وصفاً، نحو «ما زيد إلاّ قائماً»، وذهب جمهور الكوفيين إلى أنه يجوز نصب الخبر حينئذ لكن بشرط أن يكون الخبر مشبهاً به نحو «ما زيد إلاّ أسداً».
وكلام المؤلف صريح في أنه لو كان انتقاض نفي الخبر بغير إلاّ لم يبطل عمل «ما» فلو قلت «ما زيد غير شجاع» أو قلت «ما زيد سوى بطل» بقي العمل، فنصبت «غير» في المثال الأول لفظاً، ونصبت «سوى» في المثال الثاني تقديراً.

(٢) سورة القمر، الآية: ٥٠.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٤٤.

١٠٢ - هذا بيت من الطويل، وقد أنشد ابن جنّيّ هذا البيت، ونسبه إلى بعض الأعراب ولم يعينه، وقد بحثت طويلاً عنه فلم أعثر له عن نسبة إلى قائل معين، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق تتصل به.

اللغة: «منجنون» هي الدولاب التي يستقى عليها، وقال ابن سيده: المنجنون أداة الساقية التي تدور اهـ. والأكثر فيها التأنيث «معذباً» هو اسم مفعول من التعذيب، ويقال: هو مصدر ميمي بمعنى التعذيب، وستعرف وجه التفسيرين عند بيان الاستشهاد بالبيت.

الإعراب: «ما» نافية «الدهر» اسم ما مرفوع بالضمة الظاهرة «إلا» أداة استثناء ملغاة لا عمل لها «منجنوناً» خبر ما النافية «بأهله» الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمنجنون، أو متعلق بالفعل العامل في منجنون، على اختلاف التخريج الذي ستعرفه في بيان الاستشهاد بالبيت، وأهل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «وما» الواو حرف عطف، ما: حرف نفي «صاحب» اسم ما، وهو مضاف و«الحاجات» مضاف إليه «إلا» أداة استثناء ملغاة لا عمل لها «معذباً» خبر ما النافية، هذا هو الظاهر، وذهب إليه جماعة من النحاة ستعرفهم وستعرف ما فيه من الفساد.

الشاهد فيه: قوله «ما الدهر إلاّ منجنوناً» وقوله «ما صاحب الحاجات إلاّ معذباً» فإن=

فمن باب «مَا زَيْدٌ إلاَّ سَيْراً»(١) ، أي: إلاَّ يَسِيرُ سَيْراً، والتقدير: إلاّ يدور دَوَرَانَ مَنْجَنُونٍ، وَإلاّ يُعَذّبُ مُعَذَّباً، أي: تعذيباً.

ولأجل هذا الشرط أيضاً وجب الرفع بعد «بل» و «لكن» في نحو: «مَا زَيْدٌ

= ظاهره أن الشاعر قد أعمل ما النافية في الموضعين عمل ليس، فرفع بها الاسم ونصب الخبر، مع أن الخبر قد انتقض نفيه بسبب دخول إلاّ عليه. وقد تمسك بهذا الظاهر يونس بن حبيب شيخ سيبويه، وتبعه الشَّلَوْبِين على ذلك، زعماً أن انتقاض نفي خبر ما بإلا لا يمنع من إعمالها عمل ليس، استناداً إلى هذا الشاهد ونحوه.

والجمهور يؤولون هذا البيت، ولهم في تأويله وجهان.

الوجه الأول: أن يكون كل من قوله «منجنوناً» وقوله «معذباً» مفعولاً به لفعل محذوف، وتقدير الكلام: وما الدهر إلاّ يشبه منجنوناً وما صاحب الحاجات إلا يشبه معذباً، والفعل المحذوف وفاعله المستتر فيه ومفعوله في محل رفع خبر عن المبتدأ، فالمنصوب بعد ما ليس معمولاً لها.

والوجه الثاني: أن يكون كل من «منجنوناً» و«معذباً» مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف. وأصل الكلام: وما الدهر إلاّ يدور دوران منجنون، وما صاحب الحاجات إلاّ يعذب معذباً، وهذا هو الوجه الذي ذكره المؤلف، ومعذب على هذا مصدر ميمي بمعنى التعذيب، و«الدهر» و«صاحب الحاجات» مبتدآن أخبر عن كل منهما بالجملة الفعلية المقدر فعلها بعده.

ومنهم من اختصر الطريق فذكر أن هذا البيت شاذ فلا يقاس عليه.

(١) يريد المؤلف أن المنصوب في البيت من باب المفعول المطلق الواقع عامله المحذوف خبراً عن اسم ذات مبتدأ، نحو قولهم «ما زيد إلا سيراً» فإن «سيراً» في هذا المثال مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً، والتقدير: ما زيد إلاّ يسير سيراً، والفعل المحذوف مع فاعله المستتر فيه جملة في محل رفع خبر للمبتدأ، ونظير «سيراً» من بيت الشاهد قول الشاعر «منجنوناً» فهو منصوب على أنه مفعول مطلق بتقدير مضاف، وقد حذف العامل فيه وجوباً، وتقدير الكلام: وما الدهر إلاّ يدور دوران منجنون، على ما ذكرناه في شرح البيت.

فإن قلت: فلماذا كان حذف العامل في قولهم «سيراً» وفي قول الشاعر «منجنوناً» واجباً على ما تقول؟.

فالجواب أن نقول لك: إنك ستعلم في باب المفعول المطلق أن ما كان منه محصوراً =

قَائِماً بَلْ قَاعِدٌ» أو «لَكِنْ قَاعِدٌ» على أنه خبر لمبتدأ محذوف، ولم يجز نصبه بالعَطْفِ لأنه مُوجَبٌ.

الثالث: أن لا يتقدَّمَ الخبر [1]، كقولهم: «مَا مُسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ»، وقوله:

١٠٣ ـ * وَمَا خُذَّلٌ قَوْمِي فَأَخْضَعَ لِلْعِدَى*

= بإلاَّ أو بإنما يحذف عامله حذفاً واجباً.

فإن قلت: فلماذا جعلت انتصاب «منجنوناً» في البيت على المفعولية المطلقة بتقدير مضاف، وليس كذلك انتصاب «سيراً» في المثال الذي جعلت هذا نظيره؟.

فالجواب عن هذا أن ننبهك إلى أن الذي ينتصب على المفعولية المطلقة يجب أن يكون مصدراً أو اسم مصدر أو آلة للفعل أو عدداً ـ إلى آخر ما ستعرفه في باب المفعول المطلق، وقول الشاعر «منجنوناً» ليس واحداً منها، لأنه اسم للدولاب التي يستقى عليها الماء، وأسماء الذوات لا تنتصب على المفعولية المطلقة، إلاَّ أن تكون آلة الفعل كالسوط والعصا في قولك: ضربته سوطاً، وضربته عصاً.

هذا، وقد أنشد ابن مالك صدر البيت * أرى الدهر إلاَّ منجنوناً بأهله* وخرجه على زيادة «إلا» وكأن الشاعر قد قال: أرى الدهر منجنوناً بأهله، فمنجنوناً ـ على هذا ـ مفعول ثان لأرى، ولم يرتض ذلك ابن هشام في مغني اللبيب.

(١) مذهب الجمهور أنه لو تقدم الخبر على الاسم بطل العمل، مطلقاً، نعني سواء أكان الخبر اسماً مفرداً نحو «ما قائم زيد» و«ما مسيء من أعتب» أم كان الخبر ظرفاً نحو «ما عندك زيد» أو جاراً ومجروراً نحو «ما في الدار زيد» وفي هذا مذهبان آخران، أولهما ـ وهو مذهب الفراء ـ أن تقديم الخبر لا يبطل العمل مطلقاً، وثانيهما ـ وهو مذهب ابن عصفور ـ التفصيل بين ما إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً فلا يبطل العمل، وبين ما إذا لم يكن الخبر ظرفاً ولا جاراً ومجروراً فيبطل العمل، ووجهه أن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما.

وقد ذكر الجرمي أن الإعمال مع تقديم الخبر لغة لقوم من العرب، وهذا النقل يؤيد ما ذهب إليه الفراء.

١٠٣ ـ هذا صدر البيت من الطويل، وعجزه قوله:

* وَلَكِنْ إِذَا أَدْعُوهُمُ فَهُمُ هُمُ *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، ولا عثرت له على سابق أو لاحق. =

فأما قوله:

١٠٤ ـ * إذ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ *

---

* اللغة: «خذل» جمع خاذل، مثل ركع في جمع راكع، وخاذل: اسم فاعل من خذله يخذله ـ من باب قتل ـ إذا ترك نصرته ولم يكن عوناً له على عدوه «أخضع» أذل وأستكين، والخضوع والخشوع متقاربان «هم هم» أراد أنهم الكاملون في الشجاعة والشهامة، مثل قول الهذلي:

رَفَوْنِي وَقَالُوا: يَا خُوَيْلِدُ لاَ تُرَعْ   فَقُلْتُ وَأَنْكَرْتُ الوُجُوهَ: هُمُ هُمُ

ومثل قول أبي النجم وهو الفضل بن قدامة العجلي:

أَنَـا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي   للَّـهِ دَرِّي مَـا أَجَـنَّ صَـدْرِي

المعنى: يصف أنه من قوم لا يخذلونه إذا دعاهم، ولا يسلمونه إذا جنى، فهو من أجل ذلك لا يخضع لعداه، ولا يستكين لمن يبغي عليه.

الإعراب: «ما» نافية مهملة «خذل» خبر مقدم مرفوع بالضمة الظاهرة «قومي» قوم: مبتدأ مؤخر، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «فأخضع» الفاء للسببية، أخضع: فعل مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة بعد الفاء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «للعدى» جار ومجرور متعلق بأخضع «ولكن» الواو حرف عطف، لكن: حرف استدراك «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «أدعوهم» أدعو: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وضمير الغائب مفعول به، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها «فهم» الفاء واقعة في جواب الشرط، هم: مبتدأ «هم» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب جواب إذا.

الشاهد فيه: قوله «ما خذل قومي» حيث أبطل الشاعر عمل ما، فجاء بالمبتدأ والخبر جميعاً مرفوعين، لأن الخبر قد تقدم على المبتدأ، وذلك يدل على أن من شرط إعمال ما في الاسم والخبر عمل ليس أن يكون الخبر واقعاً بعد المبتدأ، وفي المسألة خلاف طويل ذكرنا خلاصته فيما مضى وسنذكره في شرح الشاهد الآتي، إن شاء الله.

١٠٤ ـ هذا عجز بيت من البسيط، وصدره قوله:

* فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ *

وهذا البيت من كلام الفرزدق همام بن غالب بن صعصعة التميمي، من قصيدة له يمدح فيها أمير المؤمنين أعدل بني مروان عمر بن عبد العزيز.

=

= **اللغة:** «أصبحوا» معنى أصبح ههنا صار، وقد وقع خبرها ماضياً على خلاف كثير في خبر ما يقع بمعنى صار من الأفعال «أعاد الله نعمتهم» ردها عليهم، وأراد بالنعمة البسط لهم في السلطان على سائر العرب «قريش» قبيلة النبيﷺ ، ومنها بنو أمية قوم عمر.

الإعراب: «أصبحوا» فعل ماض ناقص، وواو الجماعة اسمه «قد» حرف تحقيق «أعاد» فعل ماض «الله» فاعل «نعمتهم» نعمة: مفعول به لأعاد، وهو مضاف وضمير الغائبين العائد على قوم الممدوح مضاف إليه «إذ» أداة دالة على التعليل، يقال: ظرف مبني على السكون في محل نصب، ويقال: حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب «هم» ضمير منفصل مبتدأ «قريش» خبر المبتدأ «وإذ» الواو حرف عطف، إذ: أداة تعليل كالأولى «ما» حرف نفي يعمل عمل ليس «مثلهم» مثل: خبر ما تقدم على اسمها، ومثل مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «بشر» اسم ما تأخر عن خبرها، وهذا هو الظاهر وستعرف ما للعلماء فيه.

الشاهد فيه: قوله «ما مثلهم بشر» فإن بعض النحاة ـ ومنهم الفراء ـ قد ذهبوا إلى أنه يجوز إعمال «ما» النافية عمل ليس، ولو تقدم خبرها على اسمها، وقد ذكر ابن الأنباري في أسرار العربية أن من النحاة من قال: إن ذلك لغة لبعض العرب، وقد استدل المجوزون على ذلك بهذا البيت من قول الفرزدق؛ قالوا: ما نافية عاملة عمل ليس، ومثل: خبرها تقدم على اسمها، وزعموا أن الرواية بنصب مثل.

والجمهور يأبون ذلك، ولا يقرون هذا الاستشهاد، ولهم في الرد على هذا البيت وجوه.

الأول: إنكار أن الرواية بنصب مثل، بل الرواية عندهم برفعه على أنه خبر مقدم، وبشر: مبتدأ مؤخر.

الثاني: أنه على فرض تسليم نصب «مثل» فإن الشاعر قد أخطأ في هذا والسر في ذلك الخطأ أنه تميمي، وأراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز، فلم يعرف أنهم لا يعملون «ما» إذا تقدم الخبر.

الثالث: سلمنا أن الرواية كما تذكرون، وأن الشاعر لم يخطىء، لكنا لا نسلم أن «مثل» معرب، وأن هذه الفتحة علامة النصب، بل ندعي أن «مثل» مبني على الفتح في محل رفع خبر مقدم، وبشر: مبتدأ مؤخر. وإنما بنيت «مثل» لأنها اكتسبت البناء من المضاف إليه، وجاز ذلك البناء ولم يجب. ولهذا شواهد كثيرة منها قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ فمثل في هذه الآية صفة لحق مع أن «حق» مرفوع ومثل =

فقال سيبويه: شاذ، وقيل: غلط وإن الفرزدق لم يعرف شَرْطَهَا عند الحجازيين، وقيل: «مِثْلَهُمْ» مبتدأ، ولكنه بُنِيَ لإبهامه مع إضافته لِلْمَبْنِيِّ، ونظيرهُ: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾(١) ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾(٢)، فيمن فتحهما، وقيل: «مِثْلَهُمْ» حال، والخبر محذوف، أي: ما في الوجود بشرٌ مثلَهُمْ.

الرابع: أن لا يتقدم معمولُ خبرها على اسمها، كقوله:

١٠٥ - * وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ *

=مفتوح، فوجب أن يكون مبنياً على الفتح في محل رفع.

الرابع: سلمنا أن الرواية كما قلتم، وأن «مثل» منصوب وليس مبنياً، لكن لا نسلم أنه خبر «ما» بل هو حال، ولفظ «مثل» متوغل في الإبهام فإضافته لا تفيده تعريفاً، وبشر: مبتدأ أو اسم ما، والخبر محذوف، والتقدير: وإذ ما بشر موجود حال كونه مماثلاً لهم، وهذا تخريج ينسب لأبي العباس المبرد.

الخامس: أن «مثل» ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية، وهو متعلق بمحذوف حال على مذهب الجمهور، أو متعلق بمحذوف خبر مقدم وبشر مبتدأ مؤخر، وما ههنا مهملة لأن إهمالها لغة تميم، وهم قوم الفرزدق صاحب البيت، وينسب هذا إلى أبي البقاء.

وقد ذكر المؤلف أربعة الأجوبة الأولى في عبارة وجيزة فتأمل.

(١) سورة الذاريات، الآية: ٢٣.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ٩٤.

١٠٥ - هذا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* وَقَالُوا: تَعَرَّفْهَا المَنَازِلَ مِنْ مِنًى *

وهذا البيت من كلام مزاحم بن الحارث العقيلي ـ وهو من شواهد سيبويه (١/ ٣٦ و٧٣).

اللغة: «تعرفها» تطلب معرفتها، واسأل الناس عنها «المنازل» جمع منزل، وهو المكان الذي ينزل فيه الناس عن رواحلهم ليستريحوا من عناء السفر، مثلاً «منى» مكان معروف قريب من مكة فيه نسك من مناسك الحج.

الإعراب: «قالوا» قال: فعل ماض، وواو الجماعة فاعله «تعرفها» تعرف: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وضمير الغائبة العائد إلى المحبوبة مفعول به «المنازل» منصوب على نزع الخافض، وزعم قوم أنه منصوب على الظرفية، وليس=

إلا إن كان المعمول ظرفاً أو مجروراً فيجوز، كقوله:

١٠٦ ـ * فَمَا كُلَّ حِينٍ مَنْ تُوَالِي مُوَالِيا *

= بشيء «من منى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المنازل «وما» نافية «كل» يروى منصوباً فهو مفعول به لعارف الآتي، وكل مضاف و«من» اسم موصول مضاف إليه «وافى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من «منى» مفعول به لوافى، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول «أنا» مبتدأ «عارف» خبر المبتدأ. وروي برفع «كل» فيجوز أن يكون اسم ما النافية وجملة «أنا عارف» من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر ما، ويجوز أن يكون «كل» مبتدأ، وجملة «أنا عارف» من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر المبتدأ، والرابط على هذين الإعرابين الأخيرين بين المبتدأ ـ أو اسم ما ـ وخبره محذوف، والتقدير: وما كل الذي وافي منى أنا عارفه.

الشاهد فيه: قوله «ما كل من وافى منى أنا عارف» على رواية نصب «كل» حيث أبطل الشاعر عمل ما النافية فرفع بعدها المبتدأ والخبر جميعاً ـ وهما قوله «أنا عارف» ـ لأن معمول الخبر ـ وهو قوله «كل من وافى منى» ـ قد تقدم على المبتدأ وهذا المعمول ليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً، وقد عرفت مما ذكرناه في إعراب البيت أنه يجوز على رواية رفع «كل» أن تكون ما مهملة، وأن تكون عاملة لأنه لم يتقدم فيها معمول الخبر.

١٠٦ ـ هذا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* بِأَهْبَةِ حَزْمٍ لُذْ، وَإِنْ كُنْتَ آمِناً *

وهذا البيت من الشواهد التي لم يتيسر لنا الوقوف على نسبتها إلى قائل معين، ولا عثرنا لها على سوابق أو لواحق تتصل بها.

اللغة: «أهبة» بضم الهمزة وسكون الهاء ـ هي التهيؤ للشيء والاستعداد للقيام به «حزم» هو ضبط الأمور وتجويد الآراء «لذ» فعل أمر معناه الجأ، وتقول: لاذ فلان بفلان يلوذ به لياذاً، تريد أنه لجأ إليه «آمناً» غير خائف ولا متوقع شراً «توالي» فعل مضارع من الموالاة وهي المعاونة والمناصرة، و«موالياً» اسم الفاعل منه.

المعنى: ينصح باستعمال الحزم وتجويد الرأي في كل ما يأخذ به المرء من أموره وبخاصة اصطفاء الإخوان، ويعلل ذلك بأن المرء لا يأمن أن يأتيه المكروه في وقت لم يكن يرتقب مجيئه فيه، ممن يؤمل فيه الخير والمعونة من خلصائه.

الإعراب: «بأهبة» جار ومجرور متعلق بلذ الآتي، وأهبة مضاف و«حزم» مضاف إليه =

وأما «لا» فإعمالها عَمَلَ ليس قليلٌ [1]، وَيُشْتَرط له الشروطُ السابقة، ما عدا الشرط الأول، وأن يكون المعمولان نكرتين، والغالبُ أن يكون خبرها محذوفاً، حَتَّى قيل بلزوم ذلك، كقوله:

١٠٧ ـ * فَـأَنَـا ابْـنُ قَيْـسٍ لاَ بَـرَاحُ*

= «لذ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وإن» الواو عاطفة على محذوف، إن: حرف شرط جازم «كنت» كان: فعل ماض ناقص، وتاء المخاطب اسمه «آمناً» خبر كان «فما» الفاء حرف دال على التعليل، ما: حرف نفي «كل» منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بموال الآتي، وكل مضاف و«حين» مضاف إليه «من» اسم موصول اسم ما النافية مبني على السكون في محل رفع «توالي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة لا محل لها صلة الموصول والعائد ضمير محذوف منصوب بتوالي، والتقدير: من تواليه «مواليا» خبر ما النافية منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه قوله «ما كل حين من توالي مواليا» حيث أبقى عمل ما النافية عمل ليس، فرفع بها الاسم وهو «من» ونصب بها الخبر وهو قوله «مواليا» مع أنه قد تقدم معمول الخبر ـ وهو قوله «كل حين» ـ على الاسم والخبر جميعاً، وإنما ساغ الإعمال مع هذا التقدم لكون هذا المعمول المتقدم ظرفاً، وقد عرفت مما ذكرناه وذكره المؤلف غير مرة أن الظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها.

(١) يتفق النحاة على أن مجيء «لا» عاملة عمل ليس قليل جداً، وهم فيما وراء ذلك مختلفون في جواز إعمالها قياساً على ما سمع من ذلك، فذهب سيبويه وطائفة من البصريين إلى جواز الإعمال، وذهب الأخفش والمبرد إلى منع إعمالها، وهو الذي يقتضيه القياس، من قبل أن «لا» حرف مشترك بين الأسماء والأفعال، ومن حق الحرف المشترك أن يكون مهملاً.

١٠٧ ـ هذا عجز بيت من مجزوء الكامل، وصدره قوله:

* مَـنْ صَـدَّ عَـنْ نِيـرَانِهَـا *

والبيت من كلمة لسعد بن مالك، يعرض فيها بالحارث بن عباد (بزنة غراب) فارس النعامة حين اعتزل الحرب التي نشبت بين بكر وتغلب ابني وائل، وهو الحرب الضروس التي سميت حرب البسوس، وقبل البيت قوله:

يَـا بُـؤْسَ لِلْحَـرْبِ الَّتـي وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا =

والصحيح جواز ذكره، كقوله:

١٠٨ ـ تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا ... وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللّهُ وَاقِيَا

= **اللغة:** «صد» أعرض «نيرانها» الضمير راجع إلى الحرب، وقد ذكرها في أبيات سابقة، وأراد من نكل عنها ولم يقتحم لظاها «ابن قيس» نسب نفسه إلى جده الأعلى وإنما هو سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة، ومعنى قوله: «أنا ابن قيس» أنا ذلك المشهور بالنجدة الذي طرق سمعك اسمه وعرفت بلاءه.

الإعراب: «من» اسم شرط جازم يجزم فعلين، مبني على السكون في محل رفع مبتدأ «صد» فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم «عن نيرانها» الجار والمجرور متعلق بصد، ونيران مضاف وضمير الغائب العائد إلى الحرب مضاف إليه «فأنا» الفاء واقعة في جواب الشرط، أنا: ضمير منفصل مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ، وابن مضاف و«قيس» مضاف إليه «لا» نافية تعمل عمل ليس «براح» اسم لا، مرفوع بالضمة الظاهرة، وخبرها محذوف، والتقدير: لا براح لي.

الشاهد فيه: قوله: «لا براح» حيث أعمل فيه «لا» عمل ليس، فرفع بها الاسم وهو قوله: «براح» ـ وحذف خبرها، وقد قدرناه في الإعراب وقد استشهد سيبويه بالبيت مرتين (١/ ٢٨، ٣٥٤) على إجراء لا مجرى ليس في بعض اللغات، وقال المؤلف في شرح الشواهد «وقيل: لا شاهد في البيت على ما ذكر، لجواز كون براح مبتدأ، ورد بأن لا الداخلة على الجمل الاسمية يجب فيها أحد أمرين: إما إعمالها، وإما تكرارها، فلما لم تتكرر في البيت علمنا أنها عاملة، وأجيب على هذا الكلام بأن هذا شعر، والشعر يجوز أن ترد فيه لا غير عاملة ولا متكررة، ورد بأن الأصل أن يجري الكلام على غير الضرورة، وألا يصار إليها إلاّ متى تعذر غيرها» اهـ. بإيضاح يسير.

ولا يجوز لك أن تزعم أن «لا» في هذا البيت عاملة عمل «إن» وأن «براح» اسمها وهو مبني على الفتح في محل نصب، والخبر محذوف، لأن هذا يكون محتملاً لو كانت القوافي ساكنة، فكنت تقدر هذا التقدير، لكن القوافي مرفوعة بالضمة بدليل البيت الذي أنشدناه لك عند نسبة البيت إلى قائله، والوقف عليها بإشباع الضمة حتى يتولد عنها واو، وعلى ذلك فلا مناص من أن تكون «لا» عاملة عمل ليس، إذ لم يصح كونها مهملة لما ذكرنا من المناقشة، ولم يصح كونها عاملة عمل إن لهذا السبب.

١٠٨ ـ هذا بيت من الطويل، وهذا البيت من الشواهد التي لم يذكروا لها قائلاً معيناً.

اللغة: «تعز» من العزاء، وهو التصبر والتسلي على المصائب «وزر» هو الملجأ، =

وإنما لم يُشْتَرَط الشرطُ الأول لأن «إنْ» لا تزاد بعد «لا» أصلاً.

وأما «لاَتَ» فإن أصلها «لا» ثم زِيدَتِ التاء[1]، وعَمَلُهَا واجبٌ، وَلهُ شرطان: كونُ معموليها اسْمَيْ زمان، وَحُذِفَ أحدهما، والغالبُ كونُهُ المرفوعَ، نحو: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[2]، أي: ليسَ الحينُ حينَ فِرَارٍ، ومن القليل قراءةُ بعضهم برفع الحين، وأما قولُه:

= والواقي، والحافظ «واقيا» اسم فاعل من الوقاية، وهي الرعاية والحفظ.

المعنى: اصبر على ما أصابك، وتسل عنه، فإنه لا يبقى على وجه الأرض شيء، وليس للإنسان ملجأ يقيه ويحفظه مما قضاه الله تعالى.

الإعراب: «تعز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فلا» الفاء تعليلية، ولا: نافية تعمل عمل ليس «شيء» اسمها «على الأرض» جار ومجرور متعلق بقوله: «باقيا» الآتي، ويجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف صفة لشيء «باقيا» خبر لا «ولا» نافية «وزر» اسمها «مما» من: حرف جر، وما: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بمن، والجار والمجرور متعلق بقوله: «واقيا» الآتي «قضى الله» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف تقديره: مما قضاه الله «واقيا» خبر لا.

الشاهد فيه: قوله: «لا شيء باقياً، ولا وزر واقياً» حيث أعمل «لا» في الموضعين عمل ليس، واسمها وخبرها نكرتان، وذكرهما جميعاً.

هذا. وقد ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن «لا» ليس لها عمل أصلاً، لا في الاسم ولا في الخبر، وأن ما بعدها مبتدأ وخبر، وذهب الزجاج إلى أن «لا» تعمل الرفع في الاسم، ولا تعمل شيئاً في الخبر، والخبر بعدها لا يكون مذكوراً أبداً، وكلا المذهبين فاسد، وبيت الشاهد رد عليهما جميعاً؛ فالخبر مذكور فيه فكان ذكره رداً لما ذهب إليه الزجاج، وهو منصوب فكان نصبه رداً لما زعمه الأخفش والزجاج أيضاً.

(١) إنما زيدت التاء على «لا» لتأنيث اللفظ كما زيدت هذه التاء في «ربت» وفي «ثمت» ويقال: زيدت التاء للدلالة على المبالغة في النفي، وزيادة التاء في «لات»: أحسن من زيادتها في «ثمت» وفي «ربت» لأن لا بمعنى ليس ومحمولة عليها، وليس تلحقها تاء التأنيث فتقول «ليست هند مفلحة» ومما يؤيد لك هذا أن تاء التأنيث تلحق «لا» التي تعمل عمل ليس ولا تلحق «لا» التي تعمل عمل إن.

(٢) سورة ص، الآية: .

١٠٩ - * يَبْغِي جِوَارَكَ حِينَ لَاتَ مُجِيرُ *

---

١٠٩ - هذا عجز بيت من الكامل، وصدره قوله:

* لَهْفِي عَلَيْكَ لِلَهْفَةٍ مِنْ خَائِفٍ *

وهذا البيت من كلمة اختارها أبو تمام في ديوان الحماسة، ونسبها إلى قائلها بقوله: «وقال التميمي في منصور بن زياد» اهـ. فأما التميمي فهو عبد الله بن أيوب، ويكنى أبا محمد، وهو شاعر مولد عربي فصيح متكلم، ومدح الفضل بن يحيى، وفيه يقول:

لَعَمْرُكَ مَا الأَشْرَافُ فِي كُلِّ بَلْدَةٍ وَإِنْ عَظُمُوا إِلَّا لِفَضْلٍ صَنَائِعُ
تَرَى عُظَمَاءَ النَّاسِ لِلْفَضْلِ خُشَّعاً إِذَا مَا دَنَا والفَضْلُ للّهِ خَاشِعُ

ونسب صاحب التصريح وشارح الشواهد البيت إلى الشمردل الليثي، وفي الشعراء جماعة لقبوا بالشمردل، ذكر منهم المجد ثلاثة: الشمردل اليربوعي، والشمردل البجلي، والشمردل الكعبي، وذكر ثلاثتهم الآمدي في المؤتلف والمختلف (١٣٩) وذكر عدة أبيات لكل واحد منهم، ولم يذكر بيت الشاهد في شيء منها.

اللغة: «لهفي» اللهف - بفتح اللام وسكون الهاء أو فتحها - الحزن والأسى ويقال: هو الحزن على شيء يفوتك بعد أن تشارفه «للهفة» أي لأجل لهفة، فاللام الأولى مكسورة وهي لام الجر، واللهفة - بفتح فسكون - استغاثة ونداء المضطر «مجير» هو الناصر الذي يدفع الأذى ويمنع الاعتداء.

المعنى: إني أتحزن عليك وأظهر الأسى، لأنك كنت تجير من استغاث بك في الوقت الذي لا يجير فيه أحد.

الإعراب: «لهفي»: لهف: مبتدأ، وهو مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «عليك» جار ومجرور متعلق بلهف «للهفة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «من خائف» جار ومجرور متعلق بلهفة أو بمحذوف صفة للهفة «يبغي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الخائف «جوارك» جوار: مفعول به ليبغي، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه، والجملة من يبغي وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لخائف «حين» ظرف زمان متعلق بقوله يبغي «لات» حرف نفي «مجير» فاعل لفعل محذوف، والتقدير: حين لا يحصل مجير له، وجملة الفعل وفاعله في محل جر بإضافة حين إليها، وستعرف في بيان الاستشهاد وجهاً ثانياً.

الشاهد فيه: قوله: «لات مجير» حيث وقع فيه اسم مرفوع من غير أسماء الزمان بعد «لات» فيتوهم أن هذا الاسم المرفوع هو اسم «لات» وخبرها محذوف، ولكن هذا غير =

فارتفاع «مُجيرٌ» على الابتداء، أو على الفاعلية، والتقديرُ: حين لات له مجِير، أو يحْصُلُ له مجير، و «لات» مُهْمَلَة؛ لعدم دخولها على الزمانِ، ومثلُه قولُه:

١١٠ - * لَاتَ هَنَّـــا ذِكْـــرَى جُبَيْـــرَةَ *

---

* مستقيم؛ لأن «لات» لا تعمل إلاَّ في أسماء الأحيان، سواء أكانت من لفظ الحين أم من معناه، فإذا ورد بعدها اسم من غير أسماء الأحيان كانت مهملة لا عمل لها، وكان الاسم المرفوع فاعلاً بفعل محذوف كما قدرناه في الإعراب، أو كان مبتدأ خبره محذوف، والتقدير هنا على هذا الوجه: حين لات مجير له، والوجه الأول أولى، لأن «حين» مضافة إلى الجملة التي صدرت بلات، فلو قدرت المرفوع مبتدأ كانت الجملة اسمية، وإذا قدرت المرفوع فاعلاً بفعل محذوف كانت الجملة فعلية، والأصل أن أسماء الزمان تضاف إلى الجمل الفعلية كما أوضحناه قريباً، ومن أجل هذا قلنا: إن تقدير «مجير» فاعلاً بفعل محذوف أولى من تقديره خبراً لمبتدأ محذوف.

ومن هنا تعلم أن «لات» لا يذكر بعدها طرفا الإسناد جميعاً، سواء أكانت عاملة أم كانت مهملة، وإنما يقتصر في الذكر معها على أحد جزأي الإسناد (واقرأ شرح الشاهد الآتي).

١١٠ - هذه قطعة من بيت من الخفيف، وهو بكماله:

لَاتَ هنَّا ذِكْرَى جُبَيْرَةَ أَمْ مَنْ ... جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الأَهْوَالِ

وهذا البيت للأعشى الأكبر ميمون بن قيس:

اللغة: «هنا» بفتح الهاء وتشديد النون - في الأصل اسم إشارة إلى المكان، وقد أخرجه جماعة إلى الزمان «ذكرى» تذكر «جبيرة» اسم امرأة، وقد روي بضم الجيم مصغراً، وروي بفتح الجيم وكسر الباء مكبراً «طائف» هو الذي يطرق ليلاً، وأراد بمن جاء منها بطائف الأهوال خيالها الذي يطرقه عند نومه «الأهوال: جمع هول، وهو الخوف، وكأنه رآها وهي غضبى ففزع.

المعنى: ليس هذا المكان الذي تقيم فيه مكاناً تذكر فيه حبيبتك، أو تذكر خيالها الذي يفزعك ويخيفك.

الإعراب: «لات» حرف نفي مهمل لا عمل له «هنا» ظرف مكان، أو زمان متعلق بذكرى الآتي «ذكرى» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وذكر مضاف و«جبيرة» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، وخبر المبتدأ محذوف، وكأنه قد قال: لات ذكراك جبيرة في هذا المكان أو في هذا الزمان جائزة «أو» حرف=

إذ المبتدأ «ذِكْرَى» وليس بزَمَانٍ.

وأما «إنْ» فإعمالُهَا نادرٌ[١]، وهو لُغة أهل . . . .

= عطف «من» اسم موصول: معطوف على جبيرة «جاء» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الموصولة «منها» جار ومجرور متعلق بجاء «بطائف» جار ومجرور متعلق بجاء أيضاً، وطائف مضاف و«الأهوال» مضاف إليه.

قال قوم: ويجوز أن يكون «هنا» ظرف مكان أو زمان متعلقاً بمحذوف خبر مقدم، ويكون قوله: «ذكرى جبيرة» مبتدأ مؤخراً، ويكون قد ذكر طرفي الإسناد بعد «لات» المهملة، وهو خلاف ما ذكرناه في شرح الشاهد السابق من أن طرفي الجملة لا يذكران جميعاً مع لات، وستعرف في بيان وجه الاستشهاد بالبيت وجهاً آخر من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: «لات هنا ذكرى جبيرة» والقول في بيان هذا الشاهد يحتاج إلى إيضاح أمرين:

الأول: أن أصل «هنا» اسم إشارة إلى المكان البعيد كما تقدم في بيان لغة البيت ومن قبل ذلك في باب اسم الإشارة.

والأمر الثاني: أن «لات» حرف نفي لا تعمل عمل ليس إلاَّ في أسماء الزمان، فإذا حاولت أن تجعل «لات» عاملة في «ذكرى» أو أن تجعلها عاملة في «هنا» مع بقائها على أصلها كنت قد أعملتها في مصدر أو في اسم مكان، وهو غير الأصل في الموضعين، فلم يكن لك بد من أحد أمرين.

أولهما: أن تهمل «لات» وعليه يكون قوله «هنا» ظرف مكان متعلقاً بذكرى أو بمحذوف خبر مقدم على ما قيل مع ضعفه، و«ذكرى جبيرة» مبتدأ على الوجهين، وهذا ما أشار إليه المؤلف هنا.

والثاني: وإليه ذهب الرضي وسيبويه وغيرهما من النحاة ـ أن «هنا» التي تقع بعد «لات» في مثل هذا البيت تصير ظرف زمان، فهي متعلقة بمحذوف خبر لات، وقد أضيفت إلى ذكرى جبيرة، واسم لات محذوف، وكأنه قد قال: ليس الوقت وقت ذكرى جبيرة.

(١) اختلف النحاة في جواز إعمال «إن» عمل ليس، فذهب الكسائي وأكثر الكوفيين، وأبو علي الفارسي، وأبو الفتح بن جني، إلى جواز إعمالها، وذهب الفراء وأكثر أهل البصرة إلى عدم جواز إعمالها، واختلف نقل العلماء عن سيبويه والمبرد، فنقل السهيلي الجواز عن سيبويه والمنع عن أبي العباس المبرد، ونقل النحاس عكس ما نقله =

الْعَالِيَةِ[1]، كقول بعضهم: «إنْ أَحَدٌ خَيْراً مِنْ أَحَدٍ إلاَّ بِالْعَافِيَةِ» وكقراءة سَعِيدٍ: ﴿إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَاداً أَمْثَالَكُمْ﴾[2]، وقول الشاعر:

١١١ - * إنْ هُــوَ مُسْتَـوْلِيـاً عَلَــى أَحَــدٍ *

= السهيلي، فنسب الجواز للمبرد والمنع إلى سيبويه، ونقل ابن مالك الجواز عنهما، ثم قال ابن مالك: إن إعمال «إن» النافية عمل ليس مع جوازه نادر، وتبعه على هذا ابن هشام، وقال غير ابن مالك: إن عمل «إن» النافية عمل ليس أكثر من عمل لا.

(١) العالية: تطلق على ما فوق أرض نجد إلى تهامة وإلى ما وراء مكة وما والاها.

(٢) سورة الأعراف، الآية: ١٩٤.

١١١ - هذا صدر بيت من المنسرح، وسنذكر عجزه فيما بعد، واعلم أنه يكثر استشهاد النحاة بهذا البيت، ومع هذا لم يذكره أحد منهم منسوباً إلى قائل معين.

الرواية: يروى عجز هذا البيت على صور مختلفة، إحداها:

* إلاَّ عَلَــى أَضْعَــفِ المَجَــانِيــنِ *

والثانية:

* إلاَّ عَلَــى حِــزْبِــهِ المَــلاَعِيــنِ *

والثالثة:

* إلاَّ عَلَــى حِــزْبِــهِ المَنَــاحِيــسِ *

اللغة: «مستولياً» هو اسم فاعل فعله الماضي استولى، ومعناه كانت له الولاية على الشيء وملك زمام التصرف به «المجانين» جمع مجنون، وهو من ذهب عقله، وأصله عند العرب من خبلته الجن، والمناحيس في الرواية الأخرى: جمع منحوس، وهو من حالفه سوء الطالع.

المعنى: ليس هذا الإنسان بذي ولاية على أحد من الناس إلاَّ على أضعف المجانين.

الإعراب: «إن» نافية تعمل عمل ليس «هو» اسمها «مستولياً» خبرها «على أحد» جار ومجرور متعلق بقوله «مستولياً» السابق «إلاَّ» أداة استثناء «على أضعف» جار ومجرور يقع موقع المستثنى من الجار والمجرور السابق، وأضعف مضاف، و«المجانين» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «إن هو مستولياً» حيث أعمل «إن» النافية عمل «ليس» فرفع بها الاسم الذي هو الضمير المنفصل، ونصب خبرها الذي هو قوله: «مستولياً».

ويؤخذ من هذا الشاهد أن «إن» النافية مثل «ما» في أنها لا تختص بالنكرات كما تختص =

فصل: وَتُزَاد الباء بكثرةٍ في خبر «ليس» و «ما»[١]، نحو: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾[٢]، ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ﴾[٣]، وَبِقِلّةٍ ....

= بها «لا» فإن الاسم في البيت ضمير، ويؤخذ منه أيضاً أن انتقاض النفي بعد الخبر لا يقدح في العمل، لأنه استثنى بقوله: «إلاَّ على ـ الخ».

(١) اختلف النحاة في السر الذي من أجله تزاد الباء في خبر ليس وما، فذهب البصريون إلى أن الذي يحمل المتكلم على زيادة الباء في خبرهما قصده إلى رفع أن يتوهم السامع أن الكلام بني على الإثبات لكونه لم يسمع أوله، فإذا قال قائل «ليس زيد قائماً» فقد يغفل السامع فيظنه قد قال: «كان زيد قائماً» أو نحوه، لكن إذا قال قائل: «ليس زيد بقائم» ـ وقد علم أن الباء لا تدخل إلا في خبر منفي ـ فلن يتوهم الكلام مثبتاً، وذهب الكوفيون إلى أن السر في اقتران خبر ليس بالباء هو قصد تأكيد النفي، وهذا يكون خطاباً لمن ينكر عدم قيام زيد فيقول: إن زيداً لقائم، مثلاً فهذا يجاب بليس زيد بقائم.

(٢) سورة الزمر، الآية: ٣٦، ومثل هذه الآية الكريمة قوله تعالى: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ﴾ [سورة الغاشية، الآية: ٢٢]، وقوله سبحانه: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ١٨٢]، وقوله: جلت كلمته ﴿أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٣٠]، وقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٥٣]، وقوله: ﴿أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ﴾ [سورة هود، الآية: ٨١]، وقوله سبحانه: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ﴾ [سورة الزمر، الآية: ٣٨]، وقوله: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾ [سورة التين، الآية: ٨]. وقد ورد مثل ذلك في الشعر العربي المحتج به كثيراً، فمن ذلك قول عمرو بن قميئة:

رَمَتْنِي بَنَاتُ الدَّهْرِ مِنْ حَيْثُ لا أَرَى ... فَمَا بَالُ مَنْ يُرْمَى وَلَيْسَ بِرَامِ

ومثله قول الفرزدق:

وَلَيْسَ كُلَيْبِيٌّ إذَا جَنَّ لَيْلُهُ ... إذَا لَمْ يَجِدْ رِيحَ الأَتَانِ بِنَائِمِ

ومثله قول الشاعر:

لَيْسَ الأَخِلاَّءُ بِالمُصْغِي مَسَامِعِهِمْ ... إلَى الْوُشَاةِ وَلَوْ كَانُوا ذَوِي رَحِمِ

ومثله قول الآخر:

إنْ يَغْنَيَا عَنِّي الْمُسْتَوْطِنَا عَدَنٍ ... فَإِنَّنِي لَسْتُ يَوْماً عَنْهُمَا بِغَنِ

(٣) سورة البقرة، الآية: ٧٤، ومن آيات أخرى كثيرة، وقد ورد في الشعر العربي المحتج به كثيراً، فمن ذلك قول الشاعر، وأنشده الأخفش:

فَمَا أُمُّ بَوٍّ هَالِكٍ بِتَنُوفَةٍ ... إذَا ذَكَرَتْهُ آخِرَ اللَّيْلِ حَنَّتِ

=

في خبر[1] «لا» وكلّ ناسخ مَنْفِي، كقوله:

١١٢ -وَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ

= بِأَكْثَرَ مِنِّي لَوْعَةً، غَيْرَ أَنَّنِي أُطَامِنُ أَحْشَائِي عَلَى مَا أَجَنَّتِ

ومنه قول بعض الأعراب:

فَلَمَّا كَتَمْتُ الْوَجْدَ قَالَتْ تَعَنُّتاً: صَبَرْتَ، وَمَا هٰذَا بِفِعْلِ شَجِي القَلْبِ

ومنه قول الفرزدق:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضى حُكُومَتُهُ وَلاَ الأصِيلِ وَلاَ ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

ومنه قول الآخر، وهو عبيد بن الأبرص:

مَا الطَّرْفُ مِنِّي إلى مَا لَسْتُ أَمْلِكُهُ مِمَّا بَدَا لِي بِبَاغِي اللَّحْظِ طَمَّاحِ

وعلى هذا جاء قول المتنبي:

وَمَا أَنَا بِالْبَاغِي عَلَى الْحُبِّ رِشْوَةً ضَعِيفُ هَوًى يُبْغَى عَلَيْهِ ثَوَابُ

(١) وتزاد الباء في اسم ليس إذا تأخر عن خبرها، وقد ورد ذلك في القرآن الكريم، وذلك قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ﴾ في قراءة من نصب البر.

ومنه قول الشاعر:

أَلَيْسَ عَجِيباً بِأَنَّ الفَتَى يُصَابُ بِبَعْضِ الَّذِي فِي يَدَيْهِ

ونظير ذلك زيادتها في خبر المبتدأ المنفي بما ولو كان قد تقدم على المبتدأ، ومنه قول الشاعر:

لَو أَنَّكَ يَا حُسَيْنُ خُلِقْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ ولاَ الْعَتِيقِ

١١٢ - البيت لسواد بن قارب الأزدي الدوسي - وقيل؛ السدوسي - يخاطب به رسول الله ﷺ، وقبله قوله:

فَأَشْهَدُ أَنَّ الله لاَ شيء غَيْرُهُ وَأَنَّكَ مَأْمُونٌ عَلَى كُلِّ غَائِبِ
وَأَنَّكَ أَدْنَى الْمُرْسَلِينَ وَسِيلَةً إلَى اللّٰهِ يَابْنَ الأكْرَمِينَ الأطَايِبِ
فَمُرْنَا بِمَا يَأْتِيكَ يَا خَيْرَ مُرْسَلٍ وَإنْ كَانَ فِيما جِئْتَ شَيْبُ الذَّوَائِبِ

اللغة: «فتيلاً» هو الخيط الدقيق الذي يكون في شق النواة.

الإعراب: «فكن» فعل أمر ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لي» جار ومجرور متعلق بقوله «شفيعاً» الآتي «شفيعاً» خبر كن «يوم» منصوب على الظرفية الزمانية ناصبه قوله شفيعاً «لا» نافية تعمل عمل ليس «ذو» اسمها مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، و«شفاعة» مضاف إليه «بمغن» الباء =

وقوله:

١١٣ ـ وَإِن مُدَّتِ الأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ ....

= زائدة، مغن: خبر لا، وهو اسم فاعل يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً، وفاعله ضمير مستتر فيه «فتيلاً» مفعوله «عن سواد» جار ومجرور متعلق بمغن «ابن» صفة لسواد، وابن مضاف و«قارب» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «بمغن» حيث أدخل الباء الزائدة على خبر «لا» النافية كما تدخل على خبر «ما» إلاَّ أن دخولها في خبر لا قليل بالنسبة لدخولها في خبر ما.

واعلم أن الباء كما زيدت في خبر لا العاملة عمل ليس قد زيدت ـ شذوذاً ـ في خبر لا التي تعمل عمل «إن» ومن ذلك قول بعض العرب «لا خير بخير بعده النار» وهذا إذا لم تجعل الباء بمعنى في، فإن جعلت الباء في «بخير» بمعنى في كانت أصلية، وكان الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف خبر لا النافية للجنس.

١١٣ ـ هذه قطعة من بيت من الطويل، وهو بتمامه:

وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ، إِذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ

والبيت للشنفرى الأزدي، وأكثر الرواة على أن اسمه هو لقبه، والبيت من قصيدته المشهورة بين المتأدبين باسم «لامية العرب» وأولها قوله:

أَقِيمُوا بَنِي أُمِّي صُدُورَ مَطِيِّكُمْ فَإِنِّي إِلَى قَوْمٍ سِوَاكُمْ لأَمْيَلُ

اللغة: «أقيموا صدور مطيكم» هذه كناية عن الاستعداد لعظائم الأمور والجد في طلب المعالي. يقول: جدوا في أمركم وانتبهوا من رقدتكم «فإني إلى قوم سواكم ـ الخ» يؤذن قومه بأنه مرتحل عنهم ومفارقهم، وكأنه يقول: إن غفلتكم توجب الارتحال عنكم، وإن ما أعاين من تراخيكم وإقراركم بالضيم لخليق بأن يزهدني في البقاء بينكم.

الإعراب: «إن» شرطية «مدت» مد: فعل ماض، فعل الشرط، مبني للمجهول، مبني على الفتح في محل جزم، والتاء للتأنيث «الأيدي» نائب فاعل لمد «إلى الزاد» جار ومجرور متعلق بقوله: «مدت» السابق «لم» حرف نفي وجزم وقلب «أكن» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «بأعجلهم» الباء زائدة، أعجل: خبر أكن، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وأعجل مضاف والضمير مضاف إليه، وجملة لم أكن في محل جزم جواب الشرط «إذ» كلمة دالة على التعليل، قيل: هي حرف، وقيل: هي ظرف، وعليه=

وقوله:

١١٤ - * فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدُدِ *

= فهو متعلق بقوله: أعجل» و«أجشع» مبتدأ، وهو مضاف و«القوم» مضاف إليه «أعجل» خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: يستشهد النحاة بهذا البيت على أمرين، الأول: في قوله «بأعجلهم» حيث أدخل الباء الزائدة على خبر مضارع كان المنفي بلم، والثاني في قوله: «بأعجلهم» أيضاً، وذلك أنه على صورة أفعل التفضيل ولكن المراد منه معنى الصفة الخالية من التفضيل، وكأنه قد قال: لم أكن بِعَجِلِهِمْ، وذلك لأن مقام الفخر يقتضي أن ينفي عن نفسه أصل العجلة، إذ لو نفى الزيادة فيها عن غيره ـ على ما هو معنى صيغة أفعل ـ لكان قد أثبت لنفسه عجلة إلى الطعام، غاية ما في الأمر أنه لم يزد فيها عن غيره، وسيأتي ذلك موضحاً مفصلاً في بابه.

ومن دخول الباء على خبر مضارع «كان» المنفي قول عبيد بن الأبرص:

يَا صَاحِ مَهْلاً، أَقِلَّ الْعَذْلَ يَا صَاحِ ... وَلاَ تَكُونَنَّ لِي بِاللاَّئِمِ اللاَّحِي

وقول الحطيئة:

فَإِلاَّ يَكُنْ مَالِي بِآتٍ فَإِنَّنِي ... سَيَأْتِي ثَنَائِي زَيْداً بْنَ مُهَلْهِلِ

١١٤ - هذا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* دَعَانِي أَخِي وَالْخَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ *

وهذا البيت من كلمة جيدة لدريد بن الصمة القشيري، يرثي فيها أخاه أبا فرعان عبد الله بن الصمة.

اللغة: «دعاني» أراد استصرخني وطلب أن أغيثه «والخيل بيني وبينه» أي: وقد حالت الموقعة واصطفاف الفرسان بيننا «قعدد» بضم القاف وسكون العين المهملة بعدها دال مهملة مفتوحة أو مضمومة ـ وهو الرجل الجبان اللئيم الدنيء القاعد عن الحرب والمكارم.

الإعراب: «دعاني» دعا: فعل ماض، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به «أخي» أخ: فاعل دعا، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «والخيل» الواو واو الحال، الخيل: مبتدأ «بيني» بين: ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وياء المتكلم مضاف إليه، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال «لما» ظرف بمعنى حين مبني على السكون في محل نصب بيجد الآتي «دعاني» دعا: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه =

وَيَنْدُرُ في غير ذلك كخبر «إنَّ» و «لكنَّ» و «لَيْتَ» في قوله:

١١٥ ـ * فَـإنّـكَ مِمَّـا أَحْـدَثَـتْ بِـالْمُجَـرَّبِ *

= جوازاً تقديره هو يعود على أخي، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به، والجملة في محل جر بإضافة لما إليها «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يجدني» يجد: فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أخي أيضاً، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول أول ليجد «بقعدد» الباء حرف جر زائد، وقعدد: مفعول ثاني ليجد، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

الشاهد فيه: قوله: «بقعدد» حيث زاد الباء في المفعول الثاني ليجد الذي أصله الخبر.

١١٥ ـ هذا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* فَإنْ تَنْأَ عنها حِقْبَةً لَا تُلاَقِهَا *

وهذا البيت من كلمة طويلة لامرىء القيس بن حجر الكندي، وأولها قوله:

خَلِيلَيَّ مُرَّا بِي عَلَى أُمِّ جُنْدَبِ لِنَقْضِيَ حَاجَاتِ الفُؤَادِ الْمُعَذَّبِ

اللغة: «تنأ» تبعد، والنأي: البعد «عنها» الضمير يعود إلى أم جندب، وهو اسم امرأة، وقد ذكرها باسمها في مستهل القصيدة الذي رويناه لك «المجرب» اسم فاعل من التجربة، وهي الاختبار والابتلاء بواسطة التكرار، وبعض الناس يقرؤه بفتح الراء مشددة على أنه مصدر ميمي أو اسم مكان، وستعرف وجهه «حقبة» مدة.

المعنى: يقول: إنك إذا ابتعدت عن أم جندب هذه مدة من الزمان وبقيت لا تراها نقضت عهدك، وانخلعت من مودتك، وأنت خبير بذلك من أخلاقها.

الإعراب: «إن» حرف شرط جازم «تنأ» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «عنها» جار ومجرور متعلق بتنأ «حقبة» ظرف زمان منصوب بتنأ أيضاً «لا» نافية «تلاقها» تلاق: فعل مضارع بدل من تنأ، وبدل المجزوم مجزوم، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره أنت. وضمير الغائبة العائد إلى أم جندب مفعول به «فإنك» الفاء واقعة في جواب الشرط، إن: حرف توكيد ونصب، وكاف المخاطب اسم إن، مبني على الفتح في محل نصب «مما» من: حرف جر، وما: مصدرية «أحدثت» أحدث: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه =

وقوله:

١١٦ - * وَلَكِنَّ أَجْراً لَوْ فَعَلْتِ بِهَيِّنٍ *

= جوازاً تقديره هي يعود إلى أم جندب، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بمن، والجار والمجرور متعلق بمجرب الآتي، ويجوز أن تكون «ما» اسماً موصولاً في محل جر بمن، وتكون جملة «أحدثت» لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد من جملة الصلة إلى الموصول محذوف، والتقدير: من الذي أحدثته، ومعنى من على كل حال التعليل «بالمجرب» الباء حرف جر زائد، والمجرب: خبر إن، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، والجملة من إن واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط.

الشاهد فيه: قوله: «بالمجرب» حيث زاد الباء الجارة في خبر إن، وهذا إنما يتم على جعل «المجرب» اسم فاعل. وكأنه قد قال؛ فإنك الذي جرب ما أحدثته أم جندب.

ومن العلماء من جعل «المجرب» بفتح الراء مشددة على أنه اسم مكان من التجربة وعلى ذلك تكون الباء حرف جر أصلي، وهي مع مجرورها تتعلق بمحذوف خبر إن، كأنه قد قال؛ فإنك كائن بمكان التجربة.

ومنهم من أبقى «المجرب» مكسور الراء مشددة على أنه اسم فاعل، وجعل الباء حرف جر أصلي معناه التشبيه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر إن أيضاً، وكأنه قد قال؛ فإنك كائن مثل الشخص المجرب لها ولأفعالها. فاعرف ذلك وتدبره.

١١٦ - هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* وَهَلْ يُنْكَرُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالأَجْرُ *

وقد أنشد أبو علي الفارسي وأبو الفتح بن جني هذا البيت، ولم ينسباه إلى قائل معين، وقد بحثت طويلاً فلم أعثر له على نسبة إلى قائل معين، ولم أقف له على سوابق أو لواحق تتصل به.

اللغة: «هين» بفتح الهاء وتشديد الياء - سهل خفيف، وأصله هيون - بياء ساكنة وواو مكسورة - لأنه من هان يهون، فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء، ومثله سيد وميت.

الإعراب: «لكن» حرف استدراك ونصب «أجراً» اسم لكن «لو» حرف شرط غير جازم «فعلت» فعل: فعل ماض، وتاء المخاطبة فاعله، وهذه الجملة شرط لو، وجوابها=

وقوله:

١١٧ ـ * ألَا لَيْتَ ذَا الْعَيْشَ اللَّذِيذَ بِدَائِمِ *

= محذوف، والتقدير؛ لو فعلت لنلت جزاءه، مثلاً. ويجوز أن تكون لو حرف تمن فلا تحتاج إلى جواب «بهين» الباء حرف جر زائد، هين: خبر لكن، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «هل» حرف استفهام «ينكر» فعل مضارع مبني للمجهول «المعروف» نائب فاعل ينكر «في الناس» جار ومجرور متعلق بينكر «والأجر» الواو عاطفة، الأجر: معطوف على المعروف.

الشاهد فيه: قوله: «لكن أجراً بهين» حيث زاد الباء في خبر لكن المشددة النون، وزيادتها في هذا الموضع نادرة.

١١٧ ـ هذا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* يَقُولُ إذَا اقْلَوْلَى عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ *

وهذا بيت من كلمة للفرزدق همام بن غالب يهجو فيها جرير بن عطية بن الخطفي وقومه بني كليب، ويعيرهم بأنهم يأتون الأتن، وقبل البيت المستشهد به قوله:

وَلَيْسَ كُلَيْبِيٌّ إذَا جَنَّ لَيْلُهُ   إذَا لَمْ يَجِدْ رِيحَ الأَتَانِ بِنَائِمِ

اللغة: «جن ليله» معناه ستره وأظلم عليه «الأتان» هي أنثى الحمار، وجمعها أتن، مثل سحاب وسحب «اقلولى» فسره العيني بقوله: «أي ارتفع الكليبي عليها، أي على الأتان» اهـ. والذي في اللسان تفسير أَقْلَوْلَى بانكمش، و«أقردت» ذلت وخضعت.

الإعراب: «يقول» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «كليبي» في البيت السابق عليه «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «اقلولى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كليبي أيضاً «عليها» جار ومجرور متعلق باقلولى، وضمير المؤنثة عائد إلى الأتان، وجملة اقلولى وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها «وأقردت» الواو حرف عطف، أقرد: فعل ماض، والتاء علامة على تأنيث الفاعل، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الأتان، والجملة في محل جر معطوفة على جملة اقلولى «ألا» حرف استفتاح «ليت» حرف تمن ونصب «ذا» اسم إشارة اسم ليت «العيش» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له «اللذيذ» نعت للعيش «بدائم» الباء حرف جر زائد، دائم: خبر ليت، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد وجملة «ليت» واسمها وخبرها في محل نصب مقول القول.

=

وإنما دخلت في خبر «أنَّ» في: ﴿أَوَ لَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾[1]، لما كان: «أو لم يروا أن الله» في معنى «أوليس الله».

هذا باب أفعال المقاربة

وهذا من باب تسمية الكل باسم الجزء، كتسميتهم الكَلاَمَ كلمةً.

وحقيقةُ الأمر أن أفعال الباب ثلاثة أنواع: ما وضع للدلالة على قُرْبِ الخبر، وهو ثلاثة: كَادَ، وأَوْشَكَ، وكَرَبَ، وما وضع للدلالة عَلَى رَجَائِهِ، وهو ثلاثة: عَسَى[2]، واخْلَوْلَقَ، وحَرَى، وما وضع للدلالة على الشروع فيه، وهو كثير، ومنه: أنْشَأَ، وطَفِقَ، وجَعَلَ، وعَلِقَ، وأخَذَ.

= **الشاهد فيه:** قوله: «ليت ذا العيش بدائم» حيث زاد الباء في خبر ليت على ما عرفت في إعراب البيت، وهذه الزيادة نادرة لا ينسج متكلم على منوالها.

وتروى هذه العبارة «ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم» وفيها زيادة في خبر المبتدأ المسبوق بحرف الاستفهام، أما المبتدأ فهو قوله: «أخو عيش» وأما خبره فهو قوله: «دائم» وقد زيدت الباء في هذا الخبر، وقد دخل حرف الاستفهام ـ وهو قوله: «هل» ـ على ذلك المبتدأ كما ترى، وحرف الاستفهام ههنا بمعنى النفي، وكأنه قال: ما أخو عيش لذيذ بدائم، قاله شراح التسهيل.

(١) سورة الأحقاف، الآية: ٣٣، وقد استدل العلماء على أن معنى الآية الكريمة هو ما ذكره المؤلف بأن ذلك قد ورد مصرحاً به في آية أخرى، وهي قوله تعالى: ﴿أَوَ لَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِقَادِرٍ﴾ [سورة يس، الآية:].

(٢) ذكر المؤلف هنا وفيما سبق في بيان علامات الفعل أن «عسى» فعل دال على الرجاء، وذكر في باب إن وأخواتها «عسى» حرفاً من الحروف الثمانية، وقد نص المؤلف في أكثر كتبه على أن القول بأن «عسى» حرف هو قول الكوفيين وتبعهم على ذلك ابن السراج، ونص في المغني وشرح الشذور على أن ثعلباً يرى هذا، وملخص مذهبهم أنهم قالوا: عسى حرف ترج، واستدلوا على ذلك بأنها دلت على معنى لعل، ولا تتصرف كما أن لعل كذلك لا تتصرف، ولما كانت لعل حرفاً بالإجماع وجب أن تكون عسى مثلها حرفاً دائماً، لقوة الشبه بينهما. =

= ومن العلماء من ذهب إلى أن «عسى» على ضربين الأول كلمة تنصب الاسم وترفع الخبر كإن وإخواتها، وهذه حرف ترج، ومن شواهدها قول صخر بن العود الحضرمي (وهو الشاهد رقم ١٣٢ الآتي في باب إن وأخواتها).

فَقُلْتُ: عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا تَشَكَّى فَآتِي نَحْوَهَا فَأَعُودُهَا

ومنه قول الراجز:

تَقُولُ بِنْتِي: قَدْ أَنَى أَنَاكَا يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

ومنه قول عمران بن حطان الخارجي:

وَلِي نَفْسٌ تُنَازِعُنِي إذَا مَا أَقُولُ لَهَا: لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

والضرب الثاني:

يرفع المبتدأ وينصب الخبر ـ وهو الذي نتحدث عنه في هذا الباب وهو باب أفعال المقاربة ـ وهذا فعل ماض، بدليل قبوله علامة الأفعال الماضية كتاء الفاعل في نحو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ﴾ وأما جمودها ودلالتها على معنى يدل عليه حرف فلا يخرجانها عن الفعلية، وكم من الأفعال يدل على معنى يدل عليه حرف وهو مع ذلك جامد، ولم يخرجه ذلك عن فعليته، أليست حاشا وعدا وخلا دالة على الاستثناء وهي جامدة، وقد جاءت حروف بألفاظها ومعانيها فلم يكن ذلك موجباً لحرفيتها.

وهذا الذي ذكرناه ـ من أن «عسى» على ضربين، وأنها في ضرب منهما فعل، وفي الضرب الآخر حرف ـ هو مذهب شيخ النحاة سيبويه (وانظر كتابتنا على شرح الأشموني ج ١ ص ٤٦٢ وما بعدها في الكلام على الشاهد رقم ٢٥٢).

وقد ذكر المؤلف «عسى» هنا في باب أفعال المقاربة على أنها فعل، وذكرها في باب «إن» على أنها حرف، فهذا ميل منه إلى هذا المذهب.

ومن هذا كله يتضح لك: أن في «عسى» ثلاثة أقوال للنحاة:

الأول: أنها فعل في كل حال، سواء اتصل بها ضمير الرفع أم ضمير النصب أم لم يتصل بها واحد منهما، وهو قول نحاة البصرة، ورجحه المتأخرون.

والثاني: أنها حرف في جميع الأحوال، سواء اتصل بها ضمير الرفع أم لم يتصل بها، وهو قول جمهرة الكوفيين وثعلب وابن السراج.

والثالث: أنها حرف إذا اتصل بها ضمير نصب كما في الأبيات التي رويناها لك في مطلع هذه الكلمة، وفعل فيما عدا ذلك، وهو قول سيبويه شيخ النحاة، ولا يتسع =

وَيَعْمَلْنَ عمل «كان»، إلا أن خَبَرَهُنَّ يجب كونُه جملةً، وَشَذّ مجيئه مفرداً بعد «كاد» و«عسى»، كقوله:

١١٨ ـ * فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آئِباً *

= وقتك للاحتجاج لكل رأي، وتخريج الشواهد على كل مذهب (وانظر شرح الشاهدين ١٣٢ و١٣٣ الآتيين في باب إن وأخواتها).

عدّ الأزهري في تهذيب اللغة ١/ ٢٠١ قَعَدَ وَقَامَ من أفعال الشروع، قال «سلمة عن الفراء: تقول العرب: قعد فلان يشتمني وقام يشتمني، بمعنى طفق» اهـ. وذكر لقعد مضارعاً في شاهد من كلام بعض بني عامر.

١١٨ ـ هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ *

والبيت لتأبط شراً ـ ثابت بن جابر بن سفيان ـ من كلمة مختارة، اختارها أبو تمام في حماسته، وأولها قوله:

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَحْتَلْ وَقَدْ جَدَّ جِدُّهُ أَضَاعَ وَقَاسَى أَمْرَهُ وَهْوَ مُدْبِرُ

اللغة: «أبت» رجعت «فهم» اسم قبيلته، وأبوها فهم بن عمرو بن قيس عيلان «تصفر» أراد تتأسف وتتحزن على إفلاتي منها بعد أن ظن أهلها أنهم قد قدروا عليّ.

وقصة ذلك أن بني لحيان ـ وهم حي من هذيل ـ وجدوا تأبط شراً يشتار عسلاً من فوق جبل، ورآهم يترصدونه، فخشي أن يقع في أيديهم، فانتحى من الجبل ناحية بعيدة عنهم، وصب ما معه من العسل فوق الصخر، ثم انزلق عليه حتى انتهى إلى الأرض ثم أسلم قدميه للريح، فنجا من قبضتهم.

المعنى: يقول: إني رجعت إلى قومي بعد أن عز الرجوع إليهم، وكم مثل هذه الخطة فارقتها وهي تتلهف كيف أفلت منها.

الإعراب: «فأبت» الفاء عاطفة، آب: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعله «إلى فهم» جار ومجرور متعلق بأبت «وما» نافية «كدت» كاد: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «آئباً» خبره، والجملة في محل نصب حال «وكم» خبرية بمعنى كثير مبتدأ مبني على السكون في محل رفع «مثلها» مثل: تمييز لكم، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه «فارقتها» فعل وفاعل ومفعول، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو كم «وهي» الواو واو الحال، والضمير بعدها مبتدأ «تصفر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً =

وقولهم: «عَسَى الْغُوَيْرُ أَبْؤُساً[١]».

وأما: ﴿فَطَفِقَ مَسْحاً﴾[٢]، فالخبرُ محذوفٌ، أي: يَمْسَحُ مَسْحاً.

وشرطُ الجملة: أن تكون فِعْلِيّةً، وَشَذّ مجيء الاسمية بعد «جَعَلَ» في قوله:

= تقديره هي، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله «وما كدت آيباً» حيث أعمل «كاد» عمل «كان» فرفع بها الاسم ونصب الخبر، ولكنه أتى بخبرها اسماً مفرداً، والاستعمال جار على أن يكون خبره جملة فعلية فعلها مضارع، ولهذا أنكر بعض النحاة هذه الرواية وزعم أن الرواية الصحيحة هي «وما كنت آئباً».

(١) هذا مثل تقوله العرب، وأصله أنه كان قوم في غار، فانهار عليهم، فماتوا جميعاً، فضربوه مثلاً لكل ما يخشى منه الشر، ثم تمثلت به الزباء ملكة الجزيرة، والغوير: تصغير الغار، والأبؤس: جمع بأس أو بؤس. وقد خرجه سيبويه وأبو علي أن «أبؤساً» خبر عسى، وذكرا أن ذلك يجري مجرى الضرورة ومراجعة الأصول المهجورة. وجعل ابن الأعرابي «أبؤساً» منصوباً بفعل محذوف وقدره: عسى الغوير يصير أبؤساً. وقدره الكوفيون: عسى الغوير أن يكون أبؤساً، ولا فرق بين تقدير ابن الأعرابي وتقدير الكوفيين إلاّ في ذكر «أن» المصدرية التي يغلب اقتران الفعل المضارع الواقع خبراً لعسى بها، وهو حسن بالنظر إلى تحقيق ما هو الأصل وذهب قوم إلى أن «أبؤساً» مفعول به لفعل محذوف، وقدروه «يأتي بأبؤس» ولو قدروه «يأتي أبؤساً» لقلت المحذوفات، ولعلهم غفلوا عن أن «أتى» يتعدى إلى المفعول به بنفسه، وقال ابن هشام بعد حكاية هذه الأقوال: «وأحسن من ذلك كله أن يقدر: عسى الغوير يبأس أبؤساً، فيكون مفعولاً مطلقاً، ويكون مثل قوله تعالى: ﴿فطفق مسحاً﴾ أي يمسح مسحاً، ثم حذف الفعل وأقيم المصدر مقامه» اهـ.

وقد تلخص لك من هذا الكلام أن العلماء خرجوا هذا المثل خمس تخريجات، فقيل: خبر عسى، وقيل: خبر يكون محذوفة، وقيل: خبر يصير محذوفة، وقيل: مفعول به لفعل محذوف، وقيل: مفعول مطلق عامله محذوف.

(٢) سورة صٓ، الآية: ٣٣

١١٩ - وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بَنِي سُهَيْلٍ مِنَ الأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ

١١٩ - هذا البيت من الوافر، وهو من مختار أبي تمام في ديوان الحماسة، ولم ينسبه إلى قائل معين، وقد ذكر قبله بيتين.

اللغة: «قلوص» بفتح القاف وضم اللام مخففة - الناقة الشابة الفتية «بني سهيل» يروى في مكانه «ابني سهيل» وقوله «من الأكوار» فالأكوار: جمع كور، والكور - بضم الكاف - الرحل بأداته، وقد يكون الكور بفتح الكاف، وهو الجماعة من الإبل «مرتعها» المرتع: المكان الذي ترعى النعم فيه.

المعنى: يقول إن هذه الناقة قد أصيبت بالكلال، وحصل لها إعياء وتعب فما تطيق الإبعاد عن مواضع نزول القوم للرعي، فهي أبداً ترعى قريباً من الأكوار وإنما توضع الأكوار حيث ينزل القوم.

الإعراب: «قد» حرف تحقيق «جعلت» جعل: فعل ماض، والتاء للتأنيث «قلوص» اسم جعل مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف و«بني» مضاف إليه، وبني مضاف و«سهيل» مضاف إليه «من الأكوار» جار ومجرور متعلق بقريب الآتي «مرتعها» مرتع: مبتدأ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى قلوص بني سهيل مضاف إليه «قريب» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب خبر جعل.

الشاهد فيه: قوله «جعلت قلوص.. مرتعها قريب» حيث جاء بخبر جعل جملة اسمية وهي قوله مرتعها قريب - ولو أتى به على ما جرى عليه الاستعمال في خبر هذا الفعل لقال: وقد جعلت... يقرب مرتعها، ولكنه أقام الجملة الاسمية مقام الجملة الفعلية، هذا توجيه كلام المؤلف العلامة رحمه الله.

وقد ذهب جماعة من العلماء إلى أن «جعل» في هذا البيت ليست هي التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ويكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع، ولكن جعل في هذا البيت فعل قاصر يحتاج إلى فاعل ولا يحتاج إلى غيره، وعليه يكون قوله «قلوص» فاعلاً، وقوله «مرتعها قريب» جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب حال من الفاعل، والرابط هو الضمير المجرور محلاً بالإضافة، وعلى هذا لا يكون البيت مما نحن فيه.

ومنهم من يجعل «جعل» فعلاً ناقصاً بمعنى صار الذي هو من أخوات كان، و«قلوص» اسمه. وجملة «مرتعها قريب» في محل نصب خبره، ولا يكون مما نحن فيه أيضاً، لأن كلامنا في «جعل» التي معناها الشروع في العمل، لا في «جعل» بمعنى التحول من حال إلى حال.

وشرطُ الفعلِ ثلاثةُ أُمورٍ:

أَحَدُهَا: أن يكون رافعاً لضمير الاسم(١)، فأما قولُه:

١٢٠ ـ وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي ....

---

(١) الأصل في أفعال هذا الباب أنها وضعت على أن تستعمل في الكلام لتدل على أن المرفوع بها هو الذي قد تلبس بالفعل المدلول عليه بخبرها، أو شرع فيه، فلهذا كان ما لا بدّ منه في استعمالها أن يكون الضمير في خبرها راجعاً إلى الاسم المرفوع بها، وإلاَّ يكن الأمر على هذا لم يتحقق لها ما وضعت لتستعمل فيه.

١٢٠ ـ هذه قطعة من بيت من البسيط، وهو بتمامه:

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي، فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكِرِ

وهذا البيت من كلام عمرو بن أحمر الباهلي، وقد ذكره المرزباني في «كتابه الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء» ويروى بيت مثله في كلام أبي حية النميري، وهو بتمامه.

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا قُمْتُ يُورِقُنِي ظَهْرِي فَقُمْتُ قِيَامَ الشَّارِبِ السَّكِرِ

اللغة: «يثقلني» يجهدني ويتعبني ويعييني «أنهض» أقوم، ومصدره النهض ـ بفتح فسكون ـ كما في بيت الشاهد، والنهوض كالقعود والجلوس «السكر» بفتح السين وكسر الكاف ـ صفة مشبهة بمعنى الثمل وهو الذي أخذ منه الشراب وأضعف قواه.

الإعراب: «قد» حرف تحقيق «جعلت» جعل: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط «ما» زائدة «قمت» قام؛ فعل ماض، وتاء المتكلم فاعله «يثقلني» يثقل: فعل مضارع، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به ليثقل «ثوبي» ثوب: فاعل يثقل، وثوب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، وهذا هو الظاهر، وستعرف ما فيه من الفساد «فأنهض» الفاء حرف عطف، أنهض؛ فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «نهض» مفعول مطلق مبين للنوع، ونهض مضاف و«الشارب» مضاف إليه «السكر» نعت للشارب.

الشاهد فيه: قوله «جعلت يثقلني ثوبي» حيث وقع فيه ما ظاهره أن المضارع الواقع خبراً لجعل قد رفع اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير يعود إلى اسم جعل، وذلك غير مرتضى عند العلماء، ولو جاء على ما هو الموافق لما ارتضوه لقال: وقد جعلت أثقل، لأن هذه الأفعال يتعين في خبرها أن يكون رافعاً لضمير مستتر عائد إلى الاسم. =

وقوله:

١٢١ ـ وَأُسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أُبِثُّهُ تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلاَعِبُهْ

= وقد تخلص العلماء من هذا الظاهر، وجعلوا فاعل يثقلني ضميراً مستتراً يعود إلى اسم جعل، وكان حقه أن يقول «أثقل» لأن الاسم ضمير المتكلم وحرف المضارعة الموضوع له هو الهمزة، لكنه أبدل من الضمير المتصل قوله «ثوبي» فلما أراد إعادة الضمير من الخبر أعاده إلى البدل لا إلى المبدل منه، وأصل الكلام: وقد جعلت ثوبي يثقلني، فالتاء اسم جعل، وثوبي بدل منه، وجملة يثقلني في محل نصب خبر جعل، والضمير المستتر الذي هو فاعل يثقل عائد إلى ثوبي، وفي هذه اللمحة الكفاية والمقنع. وتمام الكلام في شرحنا على الأشموني.

١٢١ ـ هذا بيت من الطويل من كلمة طويلة لذي الرمة ـ غيلان بن عقبة ـ ومطلع هذه الكلمة قوله:

وَقَفْتُ عَلَى رَبْعٍ لِمَيَّةَ نَاقَتِي فَمَا زِلْتُ أَبْكِي عِنْدَهُ وَأُخَاطِبُهْ

اللغة: «وقفت» تقول: وقفت الناقة تقف وقوفاً، ووقفتها أنا أقفها، فهو لازم ومتعد بصيغة واحدة، وهو في البيت متعد «ربع» الربع ـ بفتح الراء وسكون الباء ـ الدار حيث كانت «أسقيه» بضم الهمزة ـ أدعو له بالسقيا، أي: أقول سقاك الله «أبثه» أظهر له من بثي، والبث ـ بفتح الباء ـ الحزن «ملاعبه» الملاعب: جمع ملعب ـ بفتح الميم والعين المهملة بينهما لام ساكنة ـ وهو مكان اللعب.

الإعراب: «وأسقيه» الواو حرف عطف، أسقي: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وضمير الغائب العائد إلى الربع مفعول به مبني على الكسر في محل نصب «حتى» حرف غاية وجر بمعنى إلى «كاد» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الربع «مما» جار ومجرور متعلق بقوله تكلمني الآتي «أبثه» أبث: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والهاء ضمير الغائب العائد إلى الربع مفعول به، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول المجرورة محلاً بمن، والعائد ضمير منصوب بأبث على أنه مفعول ثان له، والتقدير: مما أبثه إياه، ويجوز أن تكون ما موصولاً حرفياً فهي ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بمن، والتقدير: من بثي إياه «تكلمني» تكلم: فعل مضارع والنون =

فثوبي وأحْجَارُه بَدَلاَنِ من اسْمَيْ جَعَلَ وكَادَ، ويجوز في «عسى» خاصةً أن ترفع السببيَّ[1]، كقوله:

١٢٢ ـ * وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ *

= للوقاية، وياء المتكلم مفعول به «أحجاره» ظاهر الأمر أن «أحجار» فاعل تكلم، وضمير الربع مضاف إليه «وملاعبه» الواو عاطفة، وملاعب: معطوف على أحجاره، والضمير مضاف إليه، وجملة «تكلمني أحجاره» من الفعل وفاعله في محل نصب خبر كاد، ولكن هذا الظاهر غير مستقيم، وستعرف وجه ذلك في بيان الاستشهاد بالبيت، إن شاء الله.

الشاهد فيه: قوله «كاد تكلمني أحجاره» حيث وقع فيه ما ظاهره أن المضارع الواقع خبراً لكاد قد رفع السببي، وهو الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير الاسم.

وهذا الظاهر غير مرضي كما ذكرناه في الإعراب وفي شرح الشاهد السابق، وتوجيه الشاهد على ما يطابق الصحيح المرضي أن يجعل «أحجاره» بدلاً من الضمير المستتر في «كاد» العائد إلى الربع، و«تكلمني» فيه ضمير مستتر عائد إلى أحجار؛ لأن الارتباط بين البدل والمبدل منه يسوغ عود الضمير إلى البدل في حال إرادة المبدل منه وأصل الكلام: كاد «هو» أحجاره تكلمني.

(١) المراد بالسببي الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير يعود على الاسم المرفوع بعسى، وانظر إلى قوله «جهده» في رواية الرفع تجده اسماً مرفوعاً بعسى ظاهراً مضافاً إلى ضمير يعود إلى الحجاج وهو المرفوع بعسى.

١٢٢ ـ هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زِيَادِ *

وقد نسب العيني هذا البيت للفرزدق، وتبعه على ذلك الشيخ خالد، وليس ذلك بصحيح، ولا هو مروي في شعره، والصواب ـ كما قال ياقوت الرومي ـ إن البيت للبرج التميمي، وكان الحجاج بن يوسف قد ألزمه البعث إلى المهلب بن أبي صفرة لقتال الأزارقة، فهرب منه إلى الشام.

اللغة: «حفير زياد» هو موضع على خمس ليال من البصرة.

المعنى: ينكر أن يكون للحجاج يد تناله بضر، أو سلطان يقهره، إذا هو جاوز حدود ولايته.

الإعراب: «ماذا» كلها اسم استفهام مبتدأ، وزعم الكسائي أن «ما» وحده اسم استفهام=

يروى بنصب «جهده» ورفعه.

الثاني: أن يكون مضارعاً، وَشَذّ في «جَعَلَ» قولُ ابنِ عباس رضي الله عنهما: «فجعلَ الرَّجُلُ إذا لم يَسْتَطِعْ أنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولاً»(١).

= مبتدأ، و«ذا» وحده اسم موصول خبر المبتدأ، وليس بشيء «عسى» فعل ماض دال على الطمع والإشفاق مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب «الحجاج» اسم عسى مرفوع بالضمة الظاهرة «يبلغ» فعل مضارع «جهده» جهد: يروى مرفوعاً ومنصوباً، فعلى الرفع هو فاعل يبلغ مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الحجاج مضاف إليه، هذا على رواية الرفع، فأما على رواية النصب ففاعل يبلغ ضمير مستتر يعود إلى الحجاج، وجهد مفعول به، والضمير العائد إلى الحجاج مضاف إليه «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان متعلق بقوله يبلغ «نحن» ضمير منفصل فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها «جاوزنا» فعل ماض وفاعله «حفير» مفعول به لجاوز، وحفير مضاف و«زياد» مضاف إليه، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة.

الشاهد فيه: قوله «عسى الحجاج يبلغ جهده» والنحاة يستشهدون بهذه الجملة على شيئين: أحدهما ـ وليس هو مقصد المؤلف العلامة في هذا الموضع ـ في قوله «يبلغ» حيث جاء خبر عسى فعلاً مضارعاً غير مقترن بأن المصدرية. وثانيهما ـ وهو المقصود للمؤلف ـ في قوله «يبلغ جهده» على رواية الرفع حيث رفع المضارع الواقع خبراً لعسى اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير عائد إلى اسم عسى، وهذا جائز في هذا الفعل وحده من دون سائر أخواته.

وخالف في هذا الموضوع العلامة أبو حيان في كتابه «النكت الحسان» حيث ذهب إلى التسوية بين عسى وغيرها من أفعال الباب، ومنع في جميع هذه الأفعال أن يكون فاعل الفعل المضارع الواقع خبراً لهن غير الضمير العائد إلى الاسم، وكأنه ينكر رواية رفع «جهده» في هذا البيت، ولكن متى ثبتت الرواية عن العلماء الأثبات فإنها تدل على صحة ما ذهب إليه الجمهرة من العلماء، وبها يبطل ما ذهب إليه، كذا قيل، ولأبي حيان أن يؤول البيت بمثل ما أول النحاة به البيتين السابقين، فيجعل «جهده» بدلاً من ضمير مستتر في «يبلغ» تقديره هو يعود إلى الحجاج، فاعرف ذلك وتأمله.

(١) أنت تعرف أن «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان، وتعرف ـ مع ذلك ـ أنها تضاف إلى شرطها وهو الجملة التالية لها، وتنصب بجوابها وهو الجملة الواقعة بعد الشرط، فإذا=

الثالث: أن يكون مقروناً بأَنْ إن كان الفعل حَرَى أو اخْلَوْلَقَ، نحو: «حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَأْتِيَ» و«اخْلَوْلَقَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُمْطِرَ»[1]، وأن يكون مُجَرَّداً منها إن كان الفعل دَالاًّ على الشروع، نحو: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ﴾[2]، والغالبُ في خبر «عسى» و«أوشك» الاقتران بها، نحو: ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ﴾[3]، وقوله:

١٢٣ ـ وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

= في عبارة ابن عباس مضافة إلى جملة «لم يستطع أن يخرج» ومنصوبة بقوله «أرسل» وأنت تعلم ـ مع هذا ـ أنَّ مرتبة العامل أن يكون قبل المعمول، فعلى هذا يكون رتبة «أرسل» قبل إذا، ويكون تقدير الكلام: فجعل الرجل أرسل رسولاً إذا لم يستطع أن يخرج، فصح ما ذكره المؤلف من أن خبر جعل في هذا الكلام جملة فعلية فعلها ماض، وهو محل الشذوذ.

(١) أنت إذا قلت «عسى زيد أن يقوم» فزيد: اسم عسى، وأن والفعل في تأويل مصدر خبر، ويلزم على ذلك الإخبار باسم المعنى ـ وهو المصدر ـ عن اسم الذات ـ وهو زيد ـ وللعلماء في الجواب عن ذلك عدة وجوه.

أولها: أن الكلام حينئذ على تقدير مضاف إما قبل الاسم، وكأنك قلت: عسى أمر زيد القيام، وإما قبل الخبر، وكأنك قلت: عسى زيد صاحب القيام.

وثانيهما: أن هذا المصدر في تأويل الصفة، وكأنك قد قلت: عسى زيد قائماً.

وثالثها: أن الكلام على ظاهره، والمقصود المبالغة في زيد حتى كأنه هو نفس القيام.

وهذه الوجوه الثلاثة جارية في كل مصدر صريح أو مؤول يخبر به عن اسم ذات، أو ينعت به اسم الذات، أو يجيء حالاً منه.

ورابعها: أن «أن» ليست مصدرية في هذا الموضع، بل هي زائدة، فكأنك قلت: عسى زيد يقول، وهذا وجه ضعيف، لأنها لو كانت زائدة لم تعمل النصب، ولسقطت من الكلام أحياناً، وهي لا تسقط مع عسى إلاَّ نادراً أو لضرورة الشعر.

(٢) سورة الأعراف، الآية: ٢٢ .سورة طه، الآية: ١٢١

(٣) سورة الإسراء، الآية: ٨

١٢٣ ـ هذا بيت من الطويل، وهذا البيت أنشده ثعلب في أماليه عن ابن الأعرابي، ولم ينسبه إلى أحد، وقبله.

أَبَا مَالِكٍ، لاَ تَسْأَلِ النَّاسَ وَالْتَمِسْ بِكَفَّيْكَ فَضْلَ اللّـهِ، وَاللّـهُ وَاسِـعُ =

والتجرُّدُ قليلٌ، كقوله:

١٢٤ ـ عَسَى الْكَرْبُ الّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

= **المعنى:** إن من طبع الناس أنهم لو سئلوا أن يعطوا أتفه الأشياء وأهونها خطراً وأقلها قيمة لما أجابوا، بل إنهم ليمنعون ويملون السؤال.

الإعراب: «ولو» شرطية غير جازمة «سئل» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط «الناس» نائب فاعل، وهو المفعول الأول «التراب» مفعول ثان «لأوشكوا» اللام واقعة في جواب «لو» وأوشك: فعل ماض ناقص، وواو الجماعة اسمه «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان «قيل» فعل ماض مبني للمجهول «هاتوا» فعل أمر وفاعله، وجملتهما في محل رفع نائب فاعل لقيل، وجملة الفعل ونائب الفاعل في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وجواب الشرط محذوف، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين أوشك مع مرفوعها وخبرها «أن» مصدرية «يملوا» فعل مضارع منصوب بأن، وواو الجماعة فاعل، والجملة في محل نصب خبر أوشك «ويمنعوا» معطوف على أوشكوا.

الشاهد فيه: يستشهد النحاة بهذا البيت ونحوه على أمرين:

الأول: في قوله لأوشكوا حيث ورد «أوشك» بصيغة الماضي، وهو يرد على الأصمعي وأبي علي اللذين أنكرا استعمال «أوشك» وزعما أنه لم يستعمل من هذه المادة إلا «يوشك» المضارع، وسيأتي للشارح ذكر هذا، وسيقرر أن المضارع أكثر استعمالاً.

والأمر الثاني: في قوله «أن يملوا» حيث أتى بخبر «أوشك» جملة فعلية فعلها مقترن بأن، وهو الكثير.

ومن الشواهد على هذين الأمرين جميعاً قول جرير يهجو العباس بن يزيد الكندي:

إِذَا جَهِلَ الشَّقِيّ وَلَمْ يُقَدِّرْ بِبَعْضِ الأمْرِ أَوْشَكَ أَنْ يُصَابَا

وقول الكلحبة اليربوعي:

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَغْشَ الْكَرِيهَةَ أَوْشَكَتْ حِبَالُ الْهُوَيْنَى بِالْفَتَى أَنْ تَقَطَّعَا

ومثل البيت (رقم ١٢٣) في الأمرين جميعاً قول أبي زيد الأسلمي، وقد أنشده المبرد في الكامل ١٠٦ ضمن ستة أبيات، وأنشده الخالديان في الأشباه والنظائر (٢/ ٣١) رابع خمسة أبيات:

فَضَمَّتْ بِأَيْدِيهَا عَلَى فَضْلِ مَائِهَا مِنَ الرَّيِّ لَمَّا أَوْشَكَتْ أَنْ تَضَلَّعَا

١٢٤ ـ هذا بيت من الوافر، وهذا البيت لهدبة بن خشرم العذري، من قصيدة قالها وهو في الحبس، وقد روى أكثر هذه القصيدة أبو علي القالي في أماليه، وروى أبو السعادات =

....

= ابن الشجري في حماسته منها أكثر مما رواه أبو علي القالي، وأول هذه القصيدة قوله:

طَرِبْتَ وَأَنْتَ أَحْيَاناً طَرُوبُ وَكَيْفَ وَقَدْ تَعَلَّاكَ المَشِيبُ؟
يُجِدُّ النَّأْيُ ذِكْرَكِ فِي فُؤَادِي إِذَا ذُهِلَتْ عَلَى النَّأْيِ القُلُوبُ

اللغة: «طربت» الطرب: خفة تصيب الإنسان من فرح أو حزن «النأي» البعد «الكرب» الهم والغم «أمسيت» قال ابن المستوفي: يروى بضم التاء وفتحها والنحويون إنما يروونه بضم التاء، والفتح عندي أولى؛ لأنه يخاطب ابن عمه أبا نمير وكان معه في السجن.

الإعراب: «عسى» فعل ماض ناقص «الكرب» اسم «عسى» مرفوع بالضمة الظاهرة «الذي» اسم موصول صفة للكرب «أمسيت» أمسى: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أمسى، والجملة من أمسى واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول «يكون» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «وراءه» وراء: ظرف مكان مبهم متعلق بمحذوف خبر مقدم، وهو مضاف والهاء مضاف إليه «فرج» مبتدأ مؤخر «قريب» صفة لفرج، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر يكون، والجملة من «يكون» واسمها وخبرها في محل نصب خبر «عسى» ولا يجوز أن يكون «فرج» اسم يكون، و«وراءه» متعلقاً بمحذوف خبر يكون تقدم على اسمه، لما يلزم عليه من رفع المضارع الواقع خبراً لعسى اسماً أجنبياً وهو ممتنع بالإجماع.

الشاهد فيه: قوله «يكون وراءه ـ الخ» حيث وقع خبر «عسى» فعلاً مضارعاً مجرداً من «أن» المصدرية، وذلك قليل.

ومثل هذا الشاهد في ذلك قول الآخر وهو الشاهد رقم ٥٦٠ الآتي:

عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ

وقول الآخر:

فَأَمَّا كَيِّسٌ فَنَجَا، وَلَكِنْ عَسَى يَغْتَرُّ بِي حَمِقٌ لَئِيمُ

وقول أعرابي، أنشده الزجاج في أماليه ١٢٦:

عَسَى خَيْرٌ مِنْهَا يُصَادِفُ رُفْقَةً مُحَلِّقَةً أَوْ حَيْثُ تُرْمَى جِمَارُهَا

(محلقة: حلقت شعرها في أعمال الحج، أو حيث ترمى جمارها: أي في مكان رمي الجمار).

وقوله:

١٢٥ ـ يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ   فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

وكاد وكَرَبَ بالعكس: ، فمن الغالِبِ قولُه تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾(١)، وقول الشاعر:

١٢٦ ـ   * كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ *

---

١٢٥ ـ هذا بيت من المنسرح، وهذا البيت لأمية بن أبي الصلت، أحد شعراء الجاهلية، وزعم صاعد أن البيت لرجل من الخوارج، وليس ذلك بشيء، وهو من شواهد سيبويه(ج ١ ص ٤٧٩).

اللغة: «منيته» المنية: الموت «غراته» جمع غرة ـ بكسر الغين ـ وهي الغفلة «يوافقها» يصيبها ويقع عليها.

المعنى: إن من فر من الموت في الحرب لقريب الوقوع بين براثنه في بعض غفلاته.

الإعراب: «يوشك» فعل مضارع ناقص «من» اسم موصول اسمها «فر» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول، والجملة لا محل لها صلة الموصول «من منيته» جار ومجرور متعلق بفر، ومنية مضاف والهاء مضاف إليه «في بعض» جار ومجرور متعلق بقوله «يوافقها» الآتي، وبعض مضاف وغرات من «غراته» مضاف إليه، وغرات مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه «يوافقها» يوافق: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والضمير البارز الذي للغائبة مفعول به، والجملة في محل نصب خبر «يوشك».

الشاهد فيه: قوله «يوافقها» حيث أتى بخبر «يوشك» جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من «أن» وهذا قليل.

(١) سورة البقرة، الآية: ٧١

ونظير الآية الكريمة في تجرد المضارع الواقع خبراً لكاد من أن ـ قول الفرزدق:

عَزَفْتَ بِأَعْشَاشٍ وما كدت تعزف   وأنكرت من حدراء ما كنت تعرف

١٢٦ ـ هذا صدر بيت من الخفيف، وعجزه قوله:

* حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ: هِنْدٌ غَضُوبُ *

وقيل: إن هذا البيت لرجل من طيىء، وقال الأخفش: إنه للكلحبة اليربوعي أحد فرسان بني تميم وشعرائهم المجيدين.

ومن القليلِ، قولُه:

١٢٧ - * كَـادَتِ النَّفْـسُ أَنْ تَفِيـضَ عَلَيْـهِ *

= **اللغة:** «جواه» الجوى: شدة الوجد «الوشاة» جمع واش، وهو النمام الساعي بالإفساد والذي يستخرج الحديث بلطف، ويروى «حين قال العذول» وهو اللائم في المحبة «غضوب» صفة من الغضب يستوي فيها المذكر والمؤنث كصبور.

المعنى: لقد قرب قلبي أن يذوب من شدة ما حل به من الوجد والحزن حين أبلغني الوشاة الذين يسعون بالفساد بيني وبين من أحبها أنها غاضبة علي.

الإعراب: «كرب» فعل ماض ناقص «القلب» اسمه «من جواه» الجار والمجرور متعلق بقوله «يذوب» الآتي، أو بقوله «كرب» السابق، وجوى مضاف وضمير الغائب العائد إلى القلب مضاف إليه «يذوب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القلب، والجملة في محل نصب خبر كرب «حين» منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بقوله يذوب «قال» فعل ماض «الوشاة» فاعله «هند» مبتدأ «غضوب» خبره، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة «حين» إليها.

الشاهد فيه: قوله «يذوب» حيث أتى بخبر «كرب» جملة فعلية، وكان فعلها فعلاً مضارعاً مجرداً من «أن».

١٢٧ - هذا صدر بيت من الخفيف، وعجزه قوله:

* إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيطَةٍ وَبُرُودِ *

وهذا البيت من الشواهد التي يذكرها كثير من النحاة وعلماء اللغة غير منسوبة إلى قائل معين، وهو من كلمة لمحمد بن مناذر مولى بني صبير بن يربوع أحد شعراء البصرة، أدرك المهدي العباسي ومدحه، ومات في أيام المأمون، والبيت من قصيدة له يرثي فيها رجلاً اسمه عبد المجيد بن عبد الوهاب الثقفي. وكان ابن مناذر يهواه، وكان هو يحب ابن مناذر ويشغف به ويعينه على دنياه.

وأول هذه القصيدة قوله:

كُلُّ حَيٍّ لاَقِي الْحِمَامِ فَمُودِ   مَـا لِحَـيٍّ مُـؤَمِّـلٍ مِـنْ خُلُـودِ

وقبل البيت المستشهد به قوله:

إِنَّ عَبْـدَ المَجِيـدِ يَـوْمَ تُـوُفِّـي   هَـدَّ رُكْنـاً مَـا كَـانَ بِـالْمَهْـدُودِ

لَيْتَ شِعْرِي وَهَلْ دَرَى حَامِلُوهُ   مَا عَلَى النَّعْشِ مِنْ عَفَافٍ وَجُودِ

اللغة: «تفيض» من قولهم: فاضت نفس فلان، ويروى في مكانه «تفيظ»، وكل الرواة =

وقوله:

١٢٨ - * وَقَـدْ كَـرَبَـتْ أَعْنَـاقُهَـا أَنْ تَقَطَّعَـا *

= يجيزون أن تقول: فاظت نفسه، إلاَّ الأصمعي فأبى أن تقول إلاَّ «فاظ فلان» أو تقول «فاضت نفس فلان» وكلام غير الأصمعي أسدُّ، فهذا البيت الذي نشرحه دليل على صحته، وكذلك قول الآخر:

تَفِيضُ نُفُوسُهَا ظَمَأً وَتَخْشَى حِمَـامـاً فَهْيَ تَنْظُـرُ مِـنْ بَعِيـدِ

وقوله «ريطة» بفتح الراء وسكون الياء المثناة ـ الملاءة إذا كانت قطعة واحدة، وأراد بها الأكفان التي يلف فيها الميت.

الإعراب: «كادت» كاد: فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيث «النفس» اسمه «أن» مصدرية «تفيض» فعل مضارع منصوب بأن، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود للنفس، والجملة خبر «كاد» في محل نصب «عليه» جار ومجرور متعلق بقوله «تفيض» السابق «إذ» ظرف للماضي من الزمان متعلق بقوله «تفيض» أيضاً «غدا» فعل ماض بمعنى صار، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على عبد المجيد المرثي «حشو» خبر غدا، وحشو مضاف و«ريطة» مضاف إليه «وبرود» معطوف على ريطة.

الشاهد فيه: قوله «أن تفيض» حيث أتى خبر «كاد» فعلاً مضارعاً مقترناً بأن، وذلك قليل، والأكثر أن يتجرد منها.

ومثل هذا البيت قول الشاعر:

أَبَيْتُمْ قَبُـولَ السِّلْـمِ مِنَّـا فَكِـدْتُـمُ لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ

وقول رؤبة بن العجاج:

رَبْعٌ عَفَاهُ الدَّهْرُ طُولاً فَامَّحَى قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبِلَى أَنْ يَمْصَحَا

ومنه قول جبير بن مطعم رضي الله تعالى عنه: «كاد قلبي أن يطير». ومع ورود اقتران المضارع الواقع خبراً لكاد مقترناً بأن في الشعر والنثر ترى أن قول الأندلسيين «إن اقترانه بأن مع كاد ضرورة لا تجوز إلاَّ في الشعر» غير سديد، والصواب ما ذكره الناظم، وهو في ذلك تابع لسيبويه.

١٢٨ - **هذا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:**

* سَقَـاهَـا ذَوُو الأَحْـلاَمِ سَجْـلاً عَلَـى الظَّمَـا *

والبيت لأبي هشام بن زيد الأسلمي، من كلمة له يهجو فيها إبراهيم بن إسماعيل بن المغيرة والي المدينة من قبل هشام بن عبد الملك بن مروان ـ وكان قد مدحه من قبل، =

....

= فلم ترقه مدحته فلم يعطه، وأمر به فضرب بالسياط ـ وأول هذه الكلمة:

مَدَحْتُ عُرُوقاً لِلنَّدَى مَصَّتِ الثَّرَى حَدِيثاً، فَلَمْ تَهْمُمْ بِأَنْ تَتَرَعْرَعَا

نَقَائِذَ بُؤْسٍ ذَاقَتِ الْفَقْرَ وَالْغِنَى وَحَلَّبَتِ الأَيَّامَ وَالدَّهْرَ أَضْرُعَا

اللغة: «بأن تترعرعا» يروى براءين مهملتين بينهما عين مهملة. ويروى تتزعزعا بزاءين معجمتين بينهما عين مهملة كذلك. ومعناه تتحرك، يريد أنهم قوم حدثت لهم النعمة بعد البؤس والضيق، فليس لهم في الكرم عرق ثابت، فهم لا يتحركون للبذل ولا تهش نفوسهم للمعروف «نقائذ» جمع نقيذة بمعنى اسم المفعول، يريد أن ذوي قرابة هؤلاء أنقذوهم من البؤس والفقر «أضرع» هو جمع ضرع، والعبارة مأخوذة من قول العرب: حلب فلان الدهر أشطره، يريدون ذاق حلوه ومره «ذوو الأحلام» أصحاب العقول، ويروى «ذوو الأرحام» وهم الأقارب من جهة النساء «سجلاً» ـ بفتح فسكون ـ الدلو ما دام فيها الماء، قليلاً كان ما فيها من الماء أو كثيراً، وجمعه سجال، فإن لم يكن فيها ماء أصلاً فهي دلو لا غير، ولا يقال حينئذ سجل، والغرب ـ بفتح الغين المعجمة وسكون الراء المهملة ـ وكذلك الذنوب ـ بفتح الذال المعجمة ـ مثل السجل، يريد أن الذي منحه ذوو أرحام هؤلاء إياهم شيء كثير بحيث لو وزع على الناس جميعاً لوسعهم وكفاهم، ولكنهم قوم بخلاء ذوو أثرة وأنانية فلا يجودون وإن كثر ما بأيديهم وزاد على حاجتهم.

المعنى: إن هذه العروق التي مدحتها فردتني إنما هي عروق ظلت في الضر والبؤس حتى أنقذها ذوو أرحامها بعد أن أوشكت أن تموت، ويقصد بذوي أرحامهم بني مروان.

الإعراب: «سقاها» سقى: فعل ماض، وضمير الغائبة العائد إلى العروق مفعوله الأول «ذوو» فاعل سقى، وهو مضاف، و«الأحلام» مضاف إليه «سجلاً» مفعول ثان لسقى «على الظما» جار ومجرور متعلق بسقاها «وقد» الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق «كربت» كرب: فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيث «أعناقها» أعناق: اسم كرب، وهو مضاف والضمير العائد للعروق مضاف إليه «أن» مصدرية «تقطعا» فعل مضارع حذفت منه إحدى التاءين، وأصله تتقطعا ـ منصوب بأن، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أعناق، والجملة في محل نصب خبر كرب، والجملة من كرب واسمها وخبرها في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله «أن تقطعا» حيث أتى بخبر «كرب» فعلاً مضارعاً مقترناً بأن وهو =

ولم يذكر سيبويه في خبر كَرَبَ إلا التجردَ من أن.

فصل: وهذه الأفعال ملازمةٌ لصيغة الماضي، إلا أربعةً استُعمل لها مضارع، وهي «كاد» نحو: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾(١)، و«أوشك»، كقوله:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ(٢)

وهو أكثرُ استعمالاً من ماضيها، و«طَفِقَ»، حكى الأخفش: طَفَقَ يَطْفِقُ كضرب يضرِب، وطَفِقَ يَطْفَقُ كعلم يعلم، و«جَعَلَ»، حكى الكسائي: «إنَّ الْبَعِيرَ لَيَهْرَمُ حَتَّى يَجْعَلُ إذَا شَرِبَ المَاءَ مَجَّهُ».

واستعمل اسمُ فاعل لثلاثة، وهي: «كاد» قاله الناظم، وأنشد عليه:

١٢٩ - .... وَإِنَّنِي يَقِيناً لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ

= قليل، حتى إن سيبويه لم يحك فيه غير التجرد من «أن». وفي هذا البيت رد عليه ومثله قول العجاج بن رؤبة:

قَدْ بَرَتَ أَوْ كَرَبَتَ أَنْ تَبُورَا لَمَّا رَأَيْتَ بَيْهَساً مَثْبُورَا

(١) سورة النور، الآية: ٣٥

(٢) هذا البيت قد مضى قريباً (وهو الشاهد رقم ١٢٥)، ومحل الاستشهاد فيه ههنا قوله «يوشك» حيث ورد فيه استعمال الفعل المضارع من «أوشك» واستعمال هذا المضارع أكثر من استعمال ماضيه. وقد ذكرنا ما يتعلق بهذا في شرح الشاهد(١٢٣).

١٢٩ - هذا قطعة من بيت من الطويل، وهو بتمامه:

أَمُوتُ أَسًى يَوْمَ الرِّجَامِ، وَإِنَّنِي يَقِيناً لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ

وهذا البيت لكثير بن عبد الرحمن، المعروف بكثير عزة، وهو من قصيدة له طويلة يقولها في رثاء عبد العزيز بن مروان أبي أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي العادل، وقبل بيت الشاهد قوله:

وَكِدْتُ وَقَدْ سَالَتْ مِنَ الْعَيْنِ عَبْرَةٌ سَهَا عَانِدٌ مِنْهَا وَأَسْبَلَ عَانِدُ
قَذِيتُ بِهَا وَالْعَيْنُ سَهْوٌ دُمُوعُهَا وَعُوَّارُهَا فِي بَاطِنِ الْجَفْنِ زَائِدُ
فَإِنْ تُرِكَتْ لِلْكُحْلِ لَمْ يُتْرَكِ الْبُكَى وَتَشْرَى إِذَا مَا حَشْحَشَتْهَا الْمَرَاوِدُ

اللغة: «سها عاند» يقال: عرق عاند، إذا سال فلم يكد يرقأ، وسئل ابن عباس عن المستحاضة فقال: إنه عرق عاند «قذيت بها» أصابني القذى بسببها «سهو دموعها»=

و«كَرَبَ» قاله جماعة، وأنشدوا عليه:

١٣٠ - * أُبُنَـيَّ إنَّ أَبَـاكَ كَـارِبُ يَـوْمِـهِ *

= ساكنة لينة «عوارها» قذاها «تشرى» تلج «حشحشتها» حركتها «المراود» جمع مرود - بزنة منبر - وهو ما يحمل به الكحل إلى العين «أسى» حزناً وشدة لوعة «الرجام» بالراء المهملة المكسورة والجيم: موضع بعينه، ويصحفه جماعة بالزاي والحاء المهملة.

الإعراب: «أموت» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره أنا «أسى» مفعول لأجله، ويجوز أن يكون حالاً بتقدير «آسياً» أي حزيناً «يوم» منصوب على الظرفية الزمانية وناصبه «أموت» ويوم مضاف إليه و«الرجام» مضاف إليه «وإنني» إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «يقيناً» مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره «أوقن يقيناً» «لرهن» اللام مؤكدة، ورهن: خبر إن «بالذي» جار ومجرور متعلق برهن «أنا» مبتدأ «كائد» خبره، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد إلى الموصول ضمير محذوف منصوب بفعل محذوف تقع جملته في محل نصب خبراً لكائد من حيث نقصانه، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً، وتقدير الكلام: بالذي أنا كائد ألقاه.

الشاهد فيه: قوله «كائد» - بهمزة بعد ألف فاعل منقلبة عن واو - حيث استعمل الشاعر اسم الفاعل من «كاد». هذا توجيه كلام الناظم العلامة. وقد تبع فيه قوماً من النحاة.

وقيل: إن الصواب أنه «كابد» بالباء الموحدة من المكابدة، فلا شاهد فيه، وهو الذي صوبه فيما يلي العلامة المؤلف.

١٣٠ - هذا صدر بيت من الكامل، وعجزه قوله:

* فَـإِذَا دُعِيـتَ إِلَـى المَكَـارِمِ فَـاعْجَـلِ *

وهذا البيت من كلام عبد قيس بن خفاف البرجمي، أحد بني حنظلة، وبعده قوله:

أوصِيكَ إيصَاءَ امْرِىءٍ لَكَ نَاصِحٍ طَبِنٍ بِرَيْبِ الدَّهْرِ غَيْرِ مُغَفَّلِ

اللغة: «أبني» هو تصغير ابن مضاف إلى ياء المتكلم، وقد دخلت عليه همزة النداء، وأصله الأصيل قبل الإضافة بنيو، فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء، ثم أضيفت إلى ياء المتكلم فاجتمع ثلاث ياءات، فحذفت الثانية منهن التي هي لام الكلمة، ولم تحذف الأولى لأنها ياء التصغير وقد أتي بها لغرض خاص، ولم تحذف الثالثة التي هي ياء المتكلم لأنها كلمة برأسها، ويروى في مكان هذه الكلمة «أجبيل» وهو اسم ابنه، وأصله تصغير جبل «كارب يومه» =

و«أَوْشَكَ»، كقوله:

١٣١ ـ * فَـإِنَّـكَ مُـوشِـكٌ أَنْ لاَ تَـرَاهَـا *

= يريد أن يوم وفاته قد دنا وأن أجله قد انتهى «إلى المكارم» المكارم: جمع مكرمة ـ بضم الراء المهملة ـ وهي الخصلة من خصال الكرم، ويروى في مكانه «إلى العظائم» والعظائم: جمع عظيمة «فاعجل» لا تتوان ولا تسوف، بل أجب الداعي سريعاً. ويروى في مكانه «فارحل» وهو قريب منه «طبن» بفتح الطاء وكسر الباء الموحدة وبعدها نون ـ وهو الحاذق البصير بالأمور الخبير بعواقبها، ويروى في مكانه «طب» بتشديد الباء ـ وهو بمعناه «ريب الدهر» حوادثه.

الإعراب: «أبني» الهمزة للنداء، بني: منادى منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الإدغام، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر «إن» حرف توكيد ونصب «أباك» أبا: اسم إن، وكاف المخاطب مضاف إليه «كارب» خبر إن، وكارب مضاف إليه ويوم من «يومه» مضاف إليه، ويوم مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «فإذا» ظرف تضمن معنى الشرط «دعيت» دعي: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المخاطب نائب فاعله «إلى المكارم» جار ومجرور متعلق بدعي، وجملة الفعل ونائب الفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها «فاعجل» الفاء واقعة في جواب إذا، اعجل، فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا.

الشاهد فيه: قوله: «كارب» حيث زعم جماعة أنه اسم فاعل من كرب الناقصة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، وعليه فإضافة كارب إلى يومه من إضافة اسم الفاعل إلى ظرفه، وفي كارب ضمير مستتر عائد إلى «أباك» وهذا الضمير المستتر هو اسمه، وخبره محذوف، وأصل الكلام «إن أباك كارب (هو) في يومه يموت».

وقد أنكر جمهرة العلماء ـ وتبعهم المصنف ـ هذا الذي ذهب إليه هؤلاء، وذكروا أن كارباً في البيت اسم فاعل لكرب التامة، فليس يحتاج إلى اسم وخبر، بل هو محتاج إلى فاعل فحسب، وفاعله هو قوله «يومه» فتكون إضافته إليه من إضافة اسم الفاعل إلى فاعله.

١٣١ ـ هذا صدر بيت من الوافر، وعجزه قوله:

* وَتَغْـدُو دُونَ غَـاضِـرَةَ الْعَـوَادِي *

والبيت من قصيدة لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة، وهو يشبب في هذه القصيدة بغاضرة جارية أم البنين بنت عبد العزيز بن مروان أخت عمر بن عبد العزيز =

والصوابُ أن الذي في البيت الأول كابد ـ بالباء الموحدة ـ من المُكَابَدَة وَالعَمَل، وهو اسمٌ غيرُ[1] جارٍ على الفعل، وبهذا جزم يعقوب في شرح ديوان كثَيِر.

= رضي الله تعالى عنه.

اللغة: «العوادي» عوائق الدهر وغوائله التي تعدو على الإنسان، واحدها عادية وأصله اسم فاعل فعله عدا يعدو.

المعنى: قد قرب ارتحال هذه المرأة، وسوف يعز عليك أن تراها، وستحول دونها الموانع، وتصرف عن لقائها الصوارف.

الإعراب: «إنك» إن: حرف توكيد ونصب، وضمير المخاطب اسمه «موشك» خبر إن، وفيه ضمير مستتر هو اسمه من جهة نقصانه «أن» حرف مصدري ونصب «لا» حرف نفي «تراها» ترى. فعل مضارع منصوب بأن المصدرية، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وضمير الغائبة العائدة على غاضرة مفعول به، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر موشك من جهة نقصانه، كذا قبل «وتعدو» الواو للاستئناف، تعدو: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل «دون» ظرف متعلق بتعدو، دون مضاف و «غاضرة» مضاف إليه «العوادي» فاعل تعدو.

الشاهد فيه: قوله: «موشك» حيث جاء اسم الفاعل من أوشك الناقصة، وعمل ما يعمله فعله، فرفع الاسم وهو الضمير المستتر فيه، ونصب الخبر وهو المصدر المأخوذ من أن المصدرية وما بعدها.

وفي هذا البيت دليل على أن ما تفرع من أوشك يقترن بأن المصدرية كما يقترن بها أصله.

ومثل هذا البيت في الاستشهاد لما ذكر المصنف ولما ذكرنا قول أبي سهم الهذلي:

فَمُوشِكَةٌ أرْضُنَا أن تَعُودَ خِلاَفَ الأنِيسِ وُحُوشاً يَبَابَا

الشاهد فيه: قوله: «فموشكة» وهو اسم الفاعل المؤنث من أوشك، واسمه قوله «أرضنا» وخبره «أن تعود» وقد رأيت أن المضارع الذي وقع خبراً له اقترن بأن كما يقترن بها خبر أوشك.

(١) فعل المكابدة هو «كابد» مثل قاتل وشارك، واسم فاعل هذا الفعل هو «مكابد» مثل مقاتل، لهذا كان «كابد» غير جار على قياس الفعل المستعمل.

(٢) في عامة النسخ «ابن يعقوب» وليس بشيء، وهو أبو يوسف يعقوب بن السكيت.

وأنَّ كارباً في البيت الثاني اسمُ فاعل كَرَبَ التامة في نحو قولهم: «كَرَبَ الشتاء» إذا قَرُبَ، وبهذا جزم الجوهري.

واستُعمل مَصْدَرٌ لاثنين، وهما: «طفق، وكاد» حكى الأخفش طُفُوقاً عمن قال طفَقَ بالفتح، وطَفَقاً عمن قال طَفِقَ بالكسر، وقالوا: كَادَ كَوْداً ومَكَاداً وَمَكَادَةً.

فصل: وتختصُّ «عسى» و«اخلولق» و«أوشك» بجواز إسنادِهِنَّ إلى «أَنْ يَفْعَلَ» مُسْتَغْنًى به عن الخبر، نحو: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً﴾[1]، وينبني على هذا فرعان:

أحدهما: أنه إذا تقدَّمَ على إحداهن اسمٌ هو المُسْنَدُ إليه في المعنى وتأخَّرَ عنها «أنْ» والفعلُ نحو: «زَيْدٌ عَسَى أنْ يَقُومَ»، جاز تقديرُهَا خاليةً من ضمير ذلك الاسم، فتكون مُسْندة إلى «أنْ» والفعلِ مُسْتَغْنًى بهما عن الخبر، وجاز تقديرُهَا مسندةً إلى الضمير، وتكون «أنْ» والفعلُ في موضع نصب على الخبر.

ويظهر أثر التقديرين في التأنيث والتثنية والجمع، فتقول على تقدير الإضمار «هِنْدٌ عَسَتْ أنْ تُفْلِحَ» و«الزَّيْدَانِ عَسَيا أنْ يَقُومَا» و«الزَّيْدُونَ عَسَوْا أنْ يَقُومُوا» و«الهِنْدَاتُ عَسَيْنَ أنْ يَقُمْنَ»، وتقول على تقدير الْخُلُوِّ من الضمير «عسى» في الجميع، وهو الأفصَحُ، قال الله تعالى: ﴿لاَ يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْراً مِنْهُمْ وَلاَ نِساءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْراً مِنْهُنَّ﴾[2].

الثاني: أنه إذا ولي إحداهن «أنْ» والفعلُ وتأخَّرَ عنهما اسمٌ هو المُسْنَدُ إليه في المعنى، نحو: «عَسَى أنْ يَقُومَ زَيْدٌ»، جاز في ذلك الفعل أن يُقَدَّرَ خالياً من الضمير؛ فيكون مُسْنَداً إلى ذلك الاسم، وعسى مسندة إلى أنْ والفعلِ مستغنًى بهما عن الخبر، وأن يُقَدَّرَ[3] مُتَحَمِّلاً لضمير ذلك الاسم، فيكون الاسم مرفوعاً بعسى، وتكون «أنْ» والفعلُ في موضع نصب على الخبرية، ومنعَ الشَّلَوْبِينُ هذا الوَجْهَ لضعف هذه الأفعال عن توسُّطِ الخبر، وأجازه المبرد والسِّيرَافيّ والفارسيّ.

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢١٦.

(٢) سورة الحجرات، الآية: ١١.

(٣) أي الفعل المنصوب بأن المصدرية.

ويظهر أثر الاحتمالين أيضاً في التأنيث والتثنية والجمع، فتقول على وجه الإضمار: «عَسَى أَنْ يَقُومَا أَخَوَاكَ» و«عَسَى أنْ يَقُومُوا إخْوَتُكَ» و«عَسَى أَنْ يَقُمْنَ نِسْوَتُكَ» و«عَسَى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ» بالتأنيث لا غير[1]، وعلى الوجه الآخر تُوَحِّدُ «يقوم» وتؤنث «تطلع» أو تُذَكِّرُهُ[2].

مسألة: يجوز كسر سين «عَسَى» خلافاً لأبِي عُبَيدة، وليس ذلك مطلقاً خلافاً للفارسي، بل يتقيد بأن تُسْنَدَ إلى التاء أو النونِ أو نا، نحو: ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ إنْ كُتِبَ﴾[3]، ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾[4]، قرأهما نافع بالكسر، وغيرُهُ بالفتح، وهو المختار.

* * *

(١) لأن «تطلع» حينئذ مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى الشمس ـ والشمس مجازي التأنيث ـ وكل فعل أسند إلى ضمير عائد إلى اسم مجازي التأنيث وجب تأنيثه.

(٢) إنما وجب أن توحد «يقوم» لأنه مسند إلى الاسم الظاهر التالي له، وكل فعل أسند إلى اسم ظاهر وجب في اللغة الفصحى ألا تلحقه علامة تثنية ولا علامة جمع، وإنما جاز في «تطلع» التذكير والتأنيث لأنه حينئذ مسند إلى اسم ظاهر مجازي التأنيث، وكل فعل أسند إلى الاسم الظاهر المجازي التأنيث جاز إلحاق تاء التأنيث به، وعدم إلحاقها.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٤٦.

(٤) سورة محمد (القتال)، الآية: ٢٢.

هذا باب الأَحْرُفِ الثَّمَانيةِ الداخلة على المبتدأ والخبر[1]

(١) إن قلت: إن وأخواتها من الحروف التي تختص بالدخول على الأسماء، وقد قررتم غير مرة أن الحرف المختص يعمل العمل الذي يخص ما اختص الحرف به، وعلى هذا كان يجب أن تعمل إن وأخواتها الجر، لأن العمل الذي يخص الاسم هو الجر، فما وجه خروج هذه الأحرف عما هو الأصل الثابت المتقرر؟؟.

فالجواب عن هذا أن الأصل هو ما ذكرت، إلاَّ أن يعرض عارض يقتضي الخروج عنه، وههنا قد عرض عارض هو مشابهة هذه الأحرف للفعل، فاقتضى هذا الأمر الذي عرض لها أن تعمل عمل الفعل.

فإن قلت: فما وجه مشابهة هذه الأحرف للفعل؟

قلت: قد أشبهت هذه الأحرف الفعل شبهاً قوياً في اللفظ وفي المعنى جميعاً، وذلك من خمسة أوجه، أولها أنها كلها على ثلاثة أحرف هجائية أو أكثر، فإن وأن وليت على ثلاثة أحرف، ولعل وكأن على أربعة، ولكن على خمسة، والثاني أنها تختص بالأسماء كما أن الفعل يختص بالأسماء ولا محيد له عنها، والثالث أنها كلها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح، والرابع أنها تلحقها نون الوقاية عند اتصالها بياء المتكلم، تقول: إنني، وأنني، وليتني، ولعلني، وكأنني، وقد علمنا أن الفعل تلحقه لزوماً نون الوقاية إذا اتصلت به ياء المتكلم، والخامس أنها تدل على معنى الفعل فإن وأن يدلان على معنى أكدت، وكأن يدل على معنى شبهت، وليت يدل على معنى تمنيت، ولعل يدل على معنى رجوت، فلما كان الأمر فيهن على هذا الوجه عملت عمل الأفعال، فنصبت الاسم، ورفعت الخبر.

فإن قلت: فإن هذا الكلام كان يقتضي أن يكون الأول من الاسمين مرفوعاً والثاني منصوباً كما كان ذلك مع الفعل، فلماذا عكس الأمر فكان الأول وهو اسمها منصوباً وكان الثاني وهو خبرها مرفوعاً.

فالجواب أنه لما قوي شبهها بالفعل، ولم تكن أفعالاً في الحقيقة، خافوا إذا هم جاؤوا بمعموليها فقدموا المرفوع وأخروا المنصوب، والتزموا ذلك التزاماً لم يخالفوه، خافوا أن يتبادر إلى الذهن أنها ليست حروفاً وأنها أفعال، فعكسوا ترتيب المعمولين، ليدلوا بذلك على حقيقة أمرها.

فإن قلت: فإن عدم تصرفها تصرف الأفعال قد كانْ يكفي في الفرق بينها وبين الأفعال. =

فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع خبره ويسمى خَبَرَهَا[١].

= قلت: كان هذا يكفي لو لم يكن في العربية أفعال جامدة لا تتصرف، مثل عسى ونعم وبئس وفعل التعجب وحبذا، فأما وفي العربية أفعال لا تتصرف فإن عدم تصرف هذه الكلمات لا يكفي في إعلان أنها حروف، فلم يكن بد من شيء آخر، فكان ما ذكرنا.

(١) ههنا أمران يجب أن تتنبه لهما.

(الأول) أن هذه الحروف لا تدخل على جملة يجب فيها حذف المبتدأ، كما لا تدخل على مبتدأ لا يخرج عن الابتدائية مثل «ما» التعجبية كما لا تدخل على مبتدأ يجب له التصدير: أي الوقوع في صدر الجملة، كاسم الاستفهام، ويستثنى من هذا الأخير ضمير الشأن؛ فإنه مما يجب تصديره وقد دخلت عليه «إن» في قول الأخطل التغلبي:

إِنَّ مَـنْ يَـدْخُـلِ الكَنِيسَـةَ يَـوْمـاً ... يَلْـقَ فِيهَــا جَــآذِراً وَظِبَــاءَ

فإن: حرف توكيد ونصب، واسمها ضمير شأن محذوف، ومَن: اسم شرط مبتدأ خبره جملة الشرط وجوابه أو إحداهما، والمبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن، ولا يجوز أن تجعل اسم الشرط اسماً لإن؛ لكونه مما يجب له التصدير، وقد حمل على ذلك قوله ﷺ: «إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون» فإن: حرف توكيد ونصب، واسمها ضمير شأن محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و«المصورون» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن، وهذا هو الراجح في إعراب هذا الحديث على هذه الرواية، ومنهم من جعل «من» الجارة في قوله: «من أشد» زائدة على مذهب الكسائي الذي يجيز زيادة من الجارة في الإيجاب، ويجعل ـ على هذا ـ «أشد» اسم إن، و «المصورون» خبرها، وهو مبني على المذهب الضعيف. ولا تدخل هذه الحروف على جملة يكون الخبر فيها طلبياً وإنشائياً، فأما قوله تعالى: ﴿إنهم ساء ما كانوا يعملون﴾ وقوله سبحانه: ﴿إن الله نعمّا يعظكم به﴾ وقول الشاعر:

إِنَّ الَّـذِيـنَ قَتَلْتُـمْ أَمْـسِ سَيِّـدَهُـمْ ... لاَ تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا

فإنها كلها ـ خلافاً لابن عصفور ـ على تقدير قول محذوف يقع خبراً لإن، وتقع هذه الجمل الإنشائية معمولة له، فيكون الكلام من باب حذف العامل وإبقاء المعمول، والتقدير: إن الذين قتلتم سيدهم أمس مقول في شأنهم لا تحسبوا ـ إلخ، وقدر قوم الخبر في هذا البيت: إن الذين قتلتم سيدهم أمس قد استعدوا لكم وأخذوا الأهبة لقتالكم فلا تحسبوا ليلهم ـ إلخ، وكذلك الباقي. =

فالأول والثاني: «إنَّ» و«أنَّ»: وهما لتوكيد النسبة، وَنَفْي الشكّ عنها، والإنكارِ لها.

والثالث: «لَكِنَّ»: وهو للاستدراك والتوكيد، فالأول نحو: «زَيْدٌ شُجَاعٌ لَكِنَّهُ بَخِيلٌ» والثاني نحو: «لَوْ جَاءَنِي أَكْرَمْتُهُ، لَكِنَّهُ لَمْ يَجِيء»(١).

والرابع «كَأَنَّ»: وهو للتشبيه المؤكَّد(٢)، لأنه مركب من الكاف وأنَّ.

= ويستثنى من ذلك أن المفتوحة فإنها انفردت بجواز وقوع خبرها جملة إنشائية، وهو مقيس فيما إذ خففت نحو قوله تعالى: ﴿وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم﴾ وقوله جل شأنه: ﴿والخامسة أن غضب الله عليها﴾.

والأمر الثاني: أن جماعة من العلماء ـ منهم ابن سيده ـ قد حكوا أن قوماً من العرب ينصبون بإن وأخواتها الاسم والخبر جميعاً، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر (وينسب إلى عمر بن أبي ربيعة، ولم أجده في ديوانه):

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ، وَلْتَكُنْ ... خُطَاكَ خِفَافاً، إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

وبقول محمد بن ذؤيب العماني الفقيمي الراجز:

كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا ... قَادِمَةً أَوْ قَلَماً مُحَرَّفَا

وبقول الآخر:

* يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا *

وبقول الشاعر، وينسب إلى امرىء القيس:

فَأُقْسِمُ لَوْ شَيْءٌ أَتَانَا رَسُولُهُ ... سِوَاكَ، وَلَكِنْ لَمْ نَجِدْ لَكَ مَدْفَعَا

إِذَنْ لَرَدَدْنَاهُ، وَلَوْ طَالَ مُكْثُهُ ... لَدَيْنَا، وَلَكِنَّا بِحُبِّكَ وُلَّعَا

وزعم ابن سلام أن لغة جماعة من تميم هم قوم رؤبة بن العجاج نصب الجزأين بإن وأخواتها، ونسب ذلك أبو حنيفة الدينوري إلى تميم عامة.

وجمهرة النحاة لا يسلمون ذلك كله، وعندهم أن المنصوب الثاني منصوب بعامل محذوف، وذلك العامل المحذوف هو خبر إن، وكأنه قال: إن حراسنا يشبهون أسداً، كأن أذنيه يشبهون قادمة أو قلماً، يا ليت أيام الصبا تكون رواجع، وفي هذه الشواهد تخريجات أخرى غير ما ذكرنا.

(١) ومن ذلك قول الحماسي:

فَلَوْ طَارَ ذُو حَافِرٍ قَبْلَهَا ... لَطَارَتْ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَطِرْ

(٢) ولا تخرج «كأن» عن التشبيه عند البصريين، وزعم الكوفيون أن «كأن» كما تأتي =

والخامس «لَيْتَ» وهو للتمني، وهو: طَلَبُ ما لا طمع فيه أو ما فيه عُسْرٌ (١) نحو: «لَيْتَ الشَّبَابَ عَائِدٌ» وقول مُنْقَطِعِ الرجاء «لَيْتَ لِي مَالاً فَأَحُجَّ مِنْهُ».

والسادس «لَعَلَّ» وهو للتوقُّع، وَعَبَّرَ عنه قوم بالترجِّي في المحبوب نحو: ﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْراً﴾ (٢)، أو الإشفاقِ في المكروه نحو: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ﴾ (٣)، قال الأخفش: وللتعليل نحو: «أَفْرِغْ عَمَلَكَ لَعَلَّنَا نَتَغَدَّى» ومنه: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ﴾ (٤)، قال الكوفيون: وللاستفهام نحو: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى﴾ (٥) وَعُقَيل تجيزُ جَرَّ اسمها وكسر لامها الأخيرة (٦).

والسابع «عَسَى» في لُغَيَّة، وهي بمعنى لعلَّ، وشرطُ اسْمِهِ أن يكون ضميراً، كقوله:

١٣٢ ـ * فَقُلْتُ: عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا *

= للتشبيه تأتي للتحقيق، وجعلوا منه قوله:

فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقْشَعِرًّا ... كَأَنَّ الأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامُ

وزعم ابن السيد أنها تأتي للظن إذا كان خبرها فعلاً أو ظرفاً أو صفة من صفات أسمائها، وزعم أبو الحسين الأنصاري أنها تأتي للتقريب، وزعم أبو علي الفارسي أنها قد تأتي للنفي.

(١) الفرق بين ما لا طمع فيه وما فيه عسر أن الأول يكون مستحيلاً في مجرى العادة كرجوع الشباب لمن طعن في السن، والثاني يكون ممكناً في مجرى العادة ولكنه نادر الوقوع، ومن ذلك تفهم أن «ليت» لا تدخل على جملة يكون مضمونها واجب الوقوع، فلا تقول «ليت غداً يجيء».

(٢) سورة الطلاق، الآية: ١.

(٣) سورة الكهف، الآية: ٦.

(٤) سورة طه، الآية: ٤٤.

(٥) سورة عبس، الآية: ٣.

(٦) سيأتي ذلك في باب «حروف الجر» فانظر هناك شرح الشاهد رقم ٢٨٨.

١٣٢ ـ هذا صدر بيت من الطويل: وعجزه قوله:

* تَشَكَّى فَآتِي نَحْوَهَا فَأَعُودُهَا *

وهذا البيت من كلام صخر بن العود الحضرمي.

=

....

= **اللغة:**«تشكى» أصله تتشكى ـ بتاءين ـ فحذف إحدى التاءين، وذلك شائع كثير في فصيح كلام العرب، وفي التنزيل العزيز ﴿فأنذرتكم ناراً تلظى﴾ ومعنى «تشكى» يصيبها المرض فتشكـو آلامه «أعودها» العيادة: زيارة المريض خاصة، وتقول: عاد فلان فلاناً يعوده عيادة، إذا زاره وهو مريض.

المعنى:ترجى هذا الشاعر أن محبوبته يصيبها مرض فتشكو آلامه، ليكون ذلك وسيلة يراها بسببها، وهي أمنية سخيفة.

الإعراب:«قلت» فعل وفاعل «عساها» عسى: حرف ترج ونصب، وضمير الغائبة اسمه «نار» خبر عسى، ونار مضاف و«كأس» مضاف إليه «وعلّها» الواو حرف عطف، عل: حرف ترج ونصب، وضمير الغائبة اسمه «تشكى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي، والجملة في محل رفع خبر لعل «فآتي» الفاء عاطفة، آتي: فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «نحوها» نحو: ظرف منصوب بآتي، ونحو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه «فأعودها» الفاء حرف عطف، أعود: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وضمير الغائبة العائد إلى محبوبته مفعول به.

الشاهد فيه: قوله «عساها نار كأس» حيث نصب الضمير محلاً بعسى، ورفع بها ما بعده على أنه الخبر، فدل ذلك على أنها تعمل عمل «إن» فتنصب الاسم، وترفع الخبر.

وهذا رأي سيبويه رحمه الله! فإنه ذهب إلى أن «عسى» قد يجيء حرفاً دالاً على الترجي فتعمل عمل إن، فهي مثل لعل في أن كلاً منهما يدل على الرجاء، وبيت الشاهد يدل على صحة هذا المذهب، ويلزمه أن يكون لفظ «عسى» مشتركاً، فتارة يكون فعلاً يعمل عمل كان، وتارة يكون حرفاً يعمل عمل إن.

وخالف في هذ المبرد والفارسي، وزعما أن «عسى» تكون دائماً فعلاً عاملاً عمل كان، وذكرا أن الضمير في البيت خبر عسى تقدم على اسمه، والاسم المرفوع بعده اسم عسى تأخر عن الخبر، وهو فاسد، لما يلزم عليه من جعل خبر عسى مفرداً وهو نادر أو ضرورة، وقد فصلنا القول في ذلك في شرحنا على الأشموني، وارجع إلى ما ذكرناه لك قريباً في مستهل باب أفعال المقاربة (في ص ٢٦٨ من هذا الجزء).

وقوله:

١٣٣ - * أَقُـولُ لَهَـا لَعَلِّـي أَوْ عَسَـانِـي *

---

١٣٣ - قد روي هذا عجزاً لبيت من الوافر من كلام عمران بن حطان الخارجي، وصدره قوله:

* وَلِي نَفْسٌ تُنَازِعُنِي إِذَا مَا *

وقد روي بيت عمران على وجه آخر، وهو بتمامه:

وَلِـي نَفْـسٌ أَقُـولُ لَهَـا إِذَا مَـا تُنَـازِعُنِـي: لَعَلِّـي أو عَسَـانِـي

وعلى هذه الرواية يكون ما أنشده المؤلف ملفقاً من صدر بيت وعجزه والبيت من شواهد سيبويه (١/ ٣٨٨) ورواه على ما ذكرناه أخيراً، وتبعه في ذلك الأعلم.

اللغة: «تنازعني» أراد أنها تزين له حب الدنيا والخوف من الموت في القتال «لعلي» أراد لعلي أتورط في الملاذ المردية، أو لعلي أنال الشهادة في الحرب فأكون من الفائزين.

الإعراب: «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «نفس» مبتدأ مؤخر «تنازعني» تنازع: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى النفس، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به «إذا» ظرف متعلق بتنازع، مبني على السكون في محل نصب «ما» زائدة «أقول» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «لها» جار ومجرور متعلق بأقول «لعلي» لعل: حرف ترج ونصب، وياء المتكلم اسمه، وخبره محذوف، وتقدير الكلام: لعلي أتورط في مزالق الشرور، مثلاً، والجملة في محل نصب مقول القول «أو» حرف عطف «عساني» عسى: حرف ترج ونصب، والنون للوقاية، وياء المتكلم اسمه، وخبره محذوف، وتقديره نظير ما قدرناه في خبر لعل إلاّ أنه يقترن بأن المصدرية، و جملة عسى واسمه وخبره في محل نصب معطوفة على جملة لعل واسمه وخبره.

الشاهد فيه: قوله «عساني» فإن عسى فيه حرف بمعنى لعل، وهو إذا كان كذلك لم يستعملوا اسمه إلاّ ضميراً كما هنا، وخبره محذوف، وتقدير الكلام «عساني أن أراجع إليها» أو «عساني أن أنال ما أشتهي»، مثلاً.

ومن وجوه الاستدلال على أن الضمير الواقع بعد «عسى» في محل نصب مجيء نون الوقاية معه قبل ياء المتكلم كما تقول إنني ولعلني وليتني، ولو كان الضمير خبراً لعسى، وكان عسى فعلاً ـ كما يقول المبرد والفارسي ـ لكان الشاعر قد اقتصر على الفعل ومنصوبه دون مرفوعه. ولا نظير لذلك في الاستعمال العربي.

وهو حينئذٍ حرفٌ وفاقاً للسيرافي، ونَقَلَهُ عن سيبويه، خلافاً للجمهور في إطلاق القول بِفعْلِيَّتِهِ، ولابن السَّرَّاج في إطلاق القول بحرفيته.

والثامن «لا» النافية للجنس، وستأتي.

ولا يتقدَّمُ خَبَرُهُن مطلقاً[1]، ولا يتوسَّطُ إلا إنِ كان الحرف غير «عسى» و«لا»[2]، والخبرُ ظرفاً أو مجروراً، نحو: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا . . . .

---

(١) قد عرفت ـ مما ذكرناه لك في مطلع هذا الباب ـ السر الذي من أجله تحاشى العرب أن يقدموا أخبار هذه الأحرف على أسمائها، وهو أنهم قصدوا أن يدلوا على أنها فروع في العمل، وعلى أنها ليست أفعالاً على الحقيقة، وأنهم التزموا ذلك التزاماً لم يتساهلوا فيه فلم يستثنوا منه إلاّ حالة واحدة، وهي أن يكون الخبر جاراً ومجروراً أو ظرفاً، وذلك بسبب أن من عادتهم أن يتوسعوا في الجار والمجرور وفي الظرف لكثرة ما يحتاج إليهما في الكلام.

(٢) السر في امتناع توسط الخبر بين عسى العاملة عمل إن واسمها، وبين لا النافية للجنس واسمها، ولو كان هذا الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً، هو أنه يشترط في عمل كل منهما هذا العمل أن يتصل اسم كل منهما بها ولا يفصل بينهما شيء، فلو أنك قدمت خبر إحداهما على اسمها فجعلت الخبر تالياً لها كنت قد فصلت بينها وبين اسمها، ففات شرط إعمالها.

وهذه بخلاف «عسى» العاملة عمل كان التي تقدم ذكرها في باب أفعال المقاربة، فإن هذه يجوز أن يتوسط اسمها بينها وبين خبرها، ومن أجل هذا جاز لك فيما إذا وقع بعد عسى هذه «أن» المصدرية والفعل المضارع ثم تلاهما اسم مرفوع نحو «عسى أن يلقاك الخير» وجهان، أحدهما: أن يكون الاسم المرفوع المتأخر اسم عسى، وتكون «أن» المصدرية والمضارع في تأويل مصدر خبر عسى، ويكون فاعل المضارع ضميراً مستتراً يعود على الاسم المرفوع المتأخر لأنه متقدم في الرتبة، والثاني: أن يكون اسم «عسى» ضميراً مستتراً، والاسم المرفوع المتأخر مرفوعاً على أنه فاعل الفعل المضارع، ففي الوجه الأول قد توسط خبر «عسى» بينها وبين اسمها، وبخلاف «لا» النافية المهملة فإنه يجوز بعدها أن يتقدم الخبر على مبتدئه، ويجب مع ذلك تكرار لا، نحو قوله تعالى ﴿لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون﴾ ونحو قولك «لا في الدار زيد ولا في المسجد» وأما «لا» التي تعمل عمل ليس فلا يجوز توسط خبرها مثل لا العاملة عمل «إن». =

أَنكَالًا﴾ (١)، ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ (٢).

فصل: تتعيَّنُ «إنَّ» المكسورة حيث لا يجوز أن يَسُدَّ المصدرُ مَسَدَّهَا وَمَسَدَّ معموليها، و«أنَّ» المفتوحة حيث يجب ذلك، وَيَجُوزَان إن صَحَّ الاعتباران (٣).

= هذا، وقد يجب أن يتوسط خبر إن أو إحدى أخواتها إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وذلك في موضعين، الأول: أن يقترن الاسم بضمير يعود على بعض الخبر، نحو قولك «إن في الدار مالكها» إذ لو قدمت الاسم في هذه الحال لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وذلك لا يجوز، والموضع الثاني: أن يقترن الاسم بلام الابتداء، نحو قوله تعالى: ﴿إن في ذلك لعبرة﴾ وقوله جلت كلمته ﴿وإن لك لأجراً غير ممنون﴾.

وقد يجب أن يتأخر الخبر مع كونه جاراً ومجروراً، وذلك فيما اقترنت بهذا الخبر لام الابتداء، نحو قوله سبحانه: ﴿وإنك لعلى خلق عظيم﴾.

فتلخص لك من هذا الكلام أن خبر إن إذا كان جاراً ومجروراً أو ظرفاً له ثلاثة أحوال: وجوب التأخر، ووجوب التوسط، وجواز الأمرين التأخر والتوسط.

(١) سورة المزمل، الآية: ١٢.

(٢) سورة النازعات، الآية: ٢٦.

(٣) أنت تعلم أن «أن» المفتوحة الهمزة تؤول مع ما بعدها بمصدر. وهذا المصدر اسم مفرد يحتاج إلى ما يتم به كلام مفيد، بخلاف «إن» المكسورة الهمزة فإنها مع ما بعدها جملة تؤدي كلاماً مفيداً، ومن أجل هذا وجب في أن المفتوحة الهمزة أن يسبقها ما يطلبها، وههنا أمران أحب أن أنبهك إليهما، الأول: أن المصدر المنسبك من «أن» المفتوحة ومعموليها هو مصدر خبرها إن كان مشتقاً مضافاً إلى اسمها، وهو مصدر كان مضافاً إلى اسمها، ثم يكون خبر هذا المصدر هو خبر الكون، إذا كان جامداً، فنحو «يسرني أنك مجتهد» يكون التقدير: يسرني اجتهادك، ونحو «يسرني أنك أسد» يكون التقدير: يسرني كونك أسداً. والأمر الثاني: أن كل موضع يحتاج فيه ما قبل «أن» إلى مفرد ولا يجوز في صناعة الإعراب أن يكون جملة فإن همزة «أن» تكون مفتوحة، وكل موضع يحتاج فيه قبل «أن» إلى جملة ولا يجوز في صناعة الإعراب أن يكون مفرداً تكون همزة «إن» مكسورة، وكل موضع يجوز فيه الوجهان يصح فيه فتح الهمزة وكسرها.

فالفاعل ونائبه والمبتدأ والمجرور بالحرف والمضاف إليه - إذا لم يكن المضاف مما اختص بالإضافة إلى الجمل - كل هذه لا تكون إلاّ مفردات، وكذلك المعطوف على واحد من هذه الأشياء، والبدل من واحد منها، فمن أجل ذلك وجب إذا وقعت «إن» =

فالأول في عشرة، وهي:

(١) أن تقع في الابتداء نحو: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ﴾[١]، ومنه: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [٢][٣].

(٢) أو تاليةً لحيث نحو: «جَلَسْتُ حَيْثُ إِنَّ زَيْداً جَالِسٌ».

(٣) أو لإذ، كـ«جِئْتُكَ إِذْ إِنَّ زَيْداً أَمِيرٌ»[٤].

(٤) أو لموصول، نحو: ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوأُ﴾[٥]، بخلاف الواقعة في حَشْوِ

= في موقع من هذه المواقع أن تكون مفتوحة الهمزة.

وجواب القسم وصلة الموصول، والذي يحكى بالقول، كل أولئك لا يكون إلاَّ جملة، والحال، والصفة، وخبر اسم الذات يكون جملة، فإذا وقعت «إن» في موقع من هذه المواقع وجب كسر همزها.

وسننبهك في كل موضع من المواضع التي سيذكرها المؤلف إلى ما تتضح لك به هذه القاعدة غاية الوضوح.

(١) سورة القدر، الآية: ١.

(٢) سورة يونس، الآية: ٦٢.

(٣) يشير المؤلف بكون هذه من الابتداء إلى أن الابتداء قد يكون ابتداء حقيقياً أن تقع «إن» في أول الكلام لا يسبقها شيء كالآية الأولى، وقد يكون ابتداء حكمياً، وذلك إذا وقعت «إن» في أول الجملة وسبق عليها حرف لا يغير الابتداء مثل «ألا» الاستفتاحية كالآية الثانية، وإنما وجب الكسر هنا ليكون الكلام مفيداً، إذ لو فتحت الهمزة لكانت «أن» وما بعدها في قوة مفرد فيكون مبتدأ بغير خبر.

(٤) إنما وجب كسر همزة «إن» إذا وقعت بعد «إذ» وبعد «حيث» لأن كل واحد من هذين الظرفين لا يضاف إلاَّ إلى جملة، فلو فتحت الهمزة لكنت قد أضفتها إلى المفرد، وهذا في «إذ» مما لا خلاف فيه فأما في «حيث» فقد أجاز بعض النحاة أن تضاف إلى مفرد، فهذا يجوز عنده فتح الهمزة على تقدير أن «حيث» مضافة إلى المفرد، لكن الراجح عند النحاة هو ما جرى عليه المؤلف من وجوب أن تضاف إلى الجملة، وعلى هذا يجب كسر همزة «إن» الواقعة في هذا الموقع.

(٥) سورة القصص، الآية: ٧٦.

الصِّلَة، نحو: «جَاءَ الَّذِي عِنْدِي أَنَّهُ فَاضِلٌ»[١]، وقولهم: «لاَ أَفْعَلُهُ مَا أَنَّ حِرَاءَ مَكَانَهُ»[٢] إذ التقدير ما ثَبَتَ ذلك، فليست في التقدير تالية للموصول.

(٥) أو جواباً لقسم نحو: ﴿حمٓ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ﴾[٣].

(٦) أو محكيةً بالقول نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾[٤].

(٧) أو حالاً[٥] نحو: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقاً مِنَ

---

(١) صلة الموصول غير أل الموصولة لا تكون إلا جملة، فمن أجل ذلك وجب كسر همزة «إن» الواقعة بعد الاسم الموصول، وأما هذا المثال فليست «إن» ومعموليها صلة، بل هي مع معموليها مبتدأ مخبر عنه بالظرف المتقدم، وجملة المبتدأ والخبر هي جملة الصلة، فهذا المثال بالنظر إلى «أن» من المواضع التي تقع فيها «أن» مع معموليها في موضع مبتدأ، والمبتدأ لا يكون إلاّ مفرداً.

(٢) هذا المثال مما وقعت فيه «أن» مع معموليها في موضع الفاعل، غاية ما في الباب أن الفعل الرافع لهذا الفاعل محذوف للعلم به، ونظيره قول العرب «لا أفعل هذا ما أن في السماء نجماً» والتقدير: ما ثبت كونُ حراء في مكانه، وما ثبت كون نجم في السماء، يعنون لا أفعله أبداً، لأن حراء لا يتحلحل من مكانه ووجود نجم في السماء دائم، ونظير ذلك «أن» الواقعة بعد «لو» الشرطية، نحو قوله تعالى: ﴿ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم لكان خيراً لهم﴾ أي لو ثبت صبرهم ـ إلخ، وإنما وجب تقدير الفعل في هذين الوضعين لأن الموصول الحرفي ـ وهو «ما» ههنا ـ لا تكون صلته إلاّ فعلية، ولأن «لو» الشرطية خاصة بالفعل على ما هو الراجح من مذاهب النحاة.

(٣) سورة الدخان، الآية: ١ ـ ٣.

(٤) سورة مريم، الآية: ٣٠.

(٥) فإن قلت: كيف يجب كسر همزة إن إذا وقعت موقع الحال، وقد علمنا أن الأصل في الحال أن يكون مفرداً، وقد كان مقتضى ما أصلت من القواعد أن تكون أن مفتوحة الهمزة في هذا الموضع؟.

فالجواب عن ذلك أن نذكرك بأن المصدر المنسبك من أن ومعموليها هو مصدر خبرها المشتق مضافاً إلى اسمها، وعلى هذا لا يكون هذا المصدر إلا معرفة بالإضافة إلى المعرفة، ومن المقرر أن الحال لا يكون إلاّ نكرة، فمن أجل هذا عدل إلى جعل الحال جملة في هذا الموضع، والحال كما يكون مفرداً يكون جملة.

الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾[١].

(٨) أو صفة نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إِنَّهُ فَاضِلٌ».

(٩) أو بعد عامل عُلِّقَ باللام نحو: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾[٢].

(١٠) أو خبراً عن اسم ذَاتٍ[٣] نحو: «زَيْدٌ إِنَّهُ فَاضِلٌ» ومنه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ﴾[٤].

والثاني في تسعة، وهي:

(١) أن تقع فاعلةً نحو: ﴿أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا﴾[٥].

(٢) أو مفعولة غير محكية نحو: ﴿وَلاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ﴾[٦].

(٣) أو نائبةً عن الفاعل نحو: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ﴾[٧].

(٤) أو مبتدأ نحو: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الأَرْضَ﴾[٨]، ﴿فَلَوْلاَ أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾[٩].

---

(١) سورة الأنفال، الآية: ٥.

(٢) سورة المنافقين، الآية: ١.

(٣) إنما وجب هنا الكسر مع أن الخبر كما يكون جملة يكون مفرداً، لأن المصدر لا يقع خبراً عن اسم الذات إلاّ بتأويل من أحد ثلاثة تأويلات (وقد سبق لنا ذكرها في ص ٣١٠)، ولما كان ما لا يحوج إلى التأويل أولى التزموا في هذا الموضع جعل الخبر جملة.

(٤) سورة الحج، الآية: ١٧.

(٥) سورة العنكبوت، الآية: ٥١، والتقدير: أولم يكفهم إنزالنا.

(٦) سورة الأنعام، الآية: ٨١.

(٧) سورة الجن، الآية: ١.

(٨) سورة فصلت، الآية: ٣٩

(٩) سورة الصافات، الآية: ١٤٣

(٥) أو خَبَراً عن اسم مَعْنًى غير قولٍ ولا صادقٍ عليه خَبَرُهَا نحو: «اعْتِقَادِي أَنَّهُ فَاضِلٌ» بخلاف «قَوْلِي إِنَّهُ فَاضِلٌ» و«اعْتِقَادُ زَيْدٍ إِنَّهُ حَقٌّ».

(٦) أو مجرورةً بالحرف نحو: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ (١).

(٧) أو مجرورة بالإضافة نحو: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ (٢).

(٨) أو معطوفَةً على شيء من ذلك نحو: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ﴾ (٣).

(٩) أو مُبْدَلَةً من شيء من ذلك نحو: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ (٤).

والثالث في تسعة:

(١) أحدها: أن تَقَعَ بعد فاءِ الجزاء نحو: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٥)، فَالكَسْرُ على معنى فهو غفور رحيم، والفتحُ على معنى فَالغُفْرَانُ وَالرَّحْمَةُ: أي حَاصِلاَنِ، أو فالحاصلُ الغفرانُ والرحمة (٦).

---

(١) سورة الحج، الآية: ٦٢.

(٢) سورة الذاريات، الآية: ٢٣.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٤٧.

(٤) سورة الأنفال، الآية: ٧.

(٥) سورة الأنعام، الآية: ٥٤.

(٦) قد علمت أن جواب الشرط لا يكون إلاّ جملة، وعلى هذا كان مقتضى ظاهر الأمر أن تكون همزة «إن» الواقعة بعد فاء الجزاء مكسورة وجوباً، إلاّ أنهم في الاستعمال لم يلتزموا كسر همزة إن في هذا الموضع؛ لأن الجملة لا يجب أن يذكر طرفاها المبتدأ والخبر جميعاً، بل يجوز أن يذكر أحد طرفيها إما المبتدأ وإما الخبر، ويحذف الطرف الآخر لأن كلاًّ من المبتدأ والخبر يجوز حذفه، وعلى هذا يجوز في هذا الموضع ثلاثة أوجه من وجوه الإعراب، الأول أن يكون ما بعد الفاء هو جملة جواب الشرط كاملة، وذلك يوجب كسر همزة إن، والثاني أن يكون ما بعد الفاء مبتدأ حذف خبره للعلم به، =

كما قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَؤُوسٌ﴾[(١)] ، أي فهو يَؤُوسٌ.

(٢) الثاني: أن تقع بعد «إذا» الفُجَائية، كقوله:

١٣٤ ـ ﴿إِذَا أَنَّـهُ عَبْـدُ الْقَفَـا وَاللَّهَـازِمِ﴾

= والتقدير: فالغفران والرحمة حاصلان، والثالث أن يكون ما بعد الفاء خبراً لمبتدأ محذوف للعلم به، والتقدير: فجزاؤه الغفران والرحمة، أو فالحاصل له الغفران والرحمة، وعلى الوجهين الثاني والثالث يلزمك فتح همزة أن، ومما يدل على صحة الوجهين الثاني والثالث أنه قد ورد في أفصح الكلام وقوع اسم مفرد بعد فاء الجزاء مع علمنا أن الجواب لا يكون إلاّ جملة، فلا بد أن يكون الجزاء الآخر من الجملة محذوفاً للعلم به، فليكن هذا هكذا.

(١) سورة فصلت، الآية: ٤٩.

١٣٤ ـ هذا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

﴿ وكُنْتُ أُرَى زَيْداً كَمَا قِيلَ سَيِّداً ﴾

وهذا البيت من شواهد سيبويه التي لم ينسبوها، وقال سيبويه قبل أن ينشده (١/ ٤٢٢): «وسمعت رجلاً من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به» اهـ.

اللغة: «اللهازم» جمع لهزمة ـ بكسر اللام والزاي ـ وهي طرف الحلق، ويقال: هي عظم ناتىء تحت الأذن، وقوله «عبد القفا واللهازم» كناية عن الخسة والدناءة والذلة، وذلك لأن القفا موضع الصفع، واللهزمة موضع اللكز، فأنت إذا نظرت إلى هذين الموضعين منه اتضح لك أنه يضرب على قفاه ولهزمته، وليس يضرب على قفاه ولهزمته غير العبد؛ فتعرف من ذلك عبوديته وذلته ودناءته.

المعنى: كنت أظن زيداً سيداً كما قيل، فإذا هو يتبين لي من أمره أنه ذليل خسيس.

الإعراب: «كنت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «أرى» بزنة المبني للمجهول ومعناه أظن ـ فعل مضارع. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «زيداً» مفعوله الأول «كما» الكاف جارة، وما: مصدرية «قيل» فعل ماض مبني للمجهول، وما المصدرية مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف: أي كقول الناس، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً، والتقدير: ظناً موافقاً قول الناس «سيداً» مفعول ثان لأرى، والجملة من «أرى» وفاعلها ومفعوليها في محل نصب خبر كان «إذا» فجائية «إنه» إن: حرف توكيد ونصب، والهاء اسمه «عبد» =

فالكَسْرُ على معنى فإذا هو عبدُ القَفَا، وَالفَتْحُ على معنى فإذا العبوديَّةُ، أي: حاصلة، كما تقول: خَرَجْتُ فإذا الأسَدُ.

(٣) الثالث: أن تقع في موضع التعليل، نحو: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾(١)، قرأ نافعٌ والكسائيُّ بالفتح على تقدير لام العلة، والباقون بالكسر على أنه تعليل(٢) مستأنف، ومثلُه ﴿صَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾(٣)، ومثلُه: «لَبَّيْكَ؛ إنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ».

(٤) الرابع: أن تقع بعد فعلِ قَسَمٍ ولا لام بعدها، كقوله:

= خبره، وعبد مضاف و«القفا» مضاف إليه «اللهازم» معطوف على القفا.

الشاهد فيه: قوله «إذا أنه» حيث يجوز في همزة «إن» الوجهان: الفتح، والكسر.

فأما الفتح فعلى تقديرها مع معموليها بالمفرد، وإن كان هذا المفرد محتاجاً إلى مفرد آخر لتتم بهما جملة على الراجح عند الناظم من أن «إذا» حرف لا ظرف.

وأما الكسر فلتقديرها مع معموليها جملة وهي في ابتدائها.

قال سيبويه: «فحال إذا ههنا كحالها إذا قلت: إذا هو عبد القفا واللهازم، وإنما جاءت إن ههنا لأنك هذا المعنى أردت، ولو قلت: مررت فإذا أنه عبد، تريد مررت به فإذا العبودية واللؤم، كأنك قلت: مررت فإذا أمره العبودية واللؤم، ثم وضعت إن في هذا الموضع ـ جاز» اهـ.

وقال الأعلم: «الشاهد فيه جواز فتح إن وكسرها بعد إذا، فالكسر على نية وقوع المبتدأ والخبر بعد إذا، والتقدير: إذا هو عبد القفا، والفتح على تقدير المصدر المبتدأ والإخبار عنه بإذا، والتقدير فإذا العبودية، وإن شئت قدرت الخبر محذوفاً، على تقدير: فإذا العبودية شأنه» اهـ.

(١) سورة الطور، الآية: ٢٨.

(٢) المراد أنك إذا فتحت همزة أن الواقعة في موقع العلّة كان المصدر المنسبك منها ومن معموليها مجروراً بحرف جر محذوف دال على التعليل، وأنت تعلم أن المجرور بحرف الجر لا يكون إلاّ مفرداً، والتقدير: لكونه براً رحيماً، وإذا كسرت الهمزة كانت جملة جيء بها لتعليل ما قبلها، وأنت تعلم أن التعليل يكون بالمصدر كما في المفعول لأجله، ويكون كذلك بالجمل، فلا عجب أن يجوز الوجهان.

(٣) سورة التوبة، الآية: ١٠٣.

١٣٥ ـ أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ العَلِيِّ أَنِّي أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ

١٣٥ ـ هذا بيت من الرجز، وقبله قوله:

لَتَقْعُدِنَّ مَقْعَدَ القَصِيِّ مِنِّيَ ذِي القَاذُورَةِ المَقْلِيِّ

والبيتان ينسبان إلى رؤبة بن العجاج، وقال ابن بري في شأنهما: «هما لأعرابي قدم من سفر فوجد امرأته قد وضعت ولداً فأنكره».

اللغة: «القصي» البعيد النائي «ذي القاذورة» المراد به الذي لا يصاحبه الناس لسوء خلقه، ويقال: هذا رجل قاذورة، وهذا رجل ذو قاذورة، إذا كان الناس يتحامون صحبته لسوء أخلاقه ودنيء طباعه «المقلي» المكروه، اسم مفعول مأخوذ من قولهم: قلاه يقليه، إذا أبغضه واجتواه، ويقال في فعله أيضاً: قلاه يقلوه، فهو يائي واوي، إلا أنه ينبغي أن يكون اسم المفعول الذي معنا في هذا الشاهد مأخوذاً من اليائي؛ لأنه لو كان من الواوي لقال: مقلو، كما تقول: مدعو ومغزو، من دعا يدعو وغزا يغزو.

الإعراب: «لتقعدن» اللام واقعة في جواب قسم محذوف، تقعدن: فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال، وياء المؤنثة المخاطبة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فاعل، والنون للتوكيد، وأصله «تقعدينن» فحذفت نون الرفع فراراً من اجتماع ثلاث نونات، فلما حذفت التقى ساكنان فحذفت ياء المؤنثة المخاطبة للتخلص من التقائهما، وهي كالثابتة لذلك وللدلالة عليها بكسر ما قبلها «مقعد» مفعول فيه، أو مفعول مطلق، وهو مضاف و«القصي» مضاف إليه «مني» جار ومجرور متعلق بتقعدن، أو بالقصي، أو بمحذوف حال «ذي» نعت للقصي، وهو مضاف و«القاذورة» مضاف إليه «المقلي» نعت ثان للقصي «أو» حرف عطف «تحلفي» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو، وعلامة نصبه حذف النون، وياء المخاطبة فاعل «بربك» الجار والمجرور متعلق بتحلفي، ورب مضاف والكاف مضاف إليه «العلي» صفة لرب «أني» أن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمه «أبو» خبره، وأبو مضاف وذيا من «ذيالك» اسم إشارة مضاف إليه، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب «الصبي» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له.

الشاهد فيه: قوله «أني» حيث يجوز في همزة «إن» الكسر والفتح؛ لكونها واقعة بعد فعل قسم لا لام بعده، أما الفتح فعلى تأويل أن مع اسمها وخبرها بمصدر مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير: أو تحلفي على كوني أباً لهذا الصبي، وأما الكسر فعلى اعتبار أن اسمها وخبرها جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم.

فالكَسْرُ على الجواب، والبصريون يُوجِبُونَهُ، والفتحُ بتقدير «على»[1] ولو أُضْمِرَ الفعلُ أو ذُكِرَت اللام تعين الكَسْرُ إجماعاً، نحو: «والله إنَّ زَيْداً قَائِمٌ» و«حَلَفْتُ إنَّ زَيْداً لَقَائِمٌ»[2].

= وإيضاح هذا أن الجاري على ألسنة العرب أنهم يذكرون بعد جملة القسم أحد شيئين، الأول المحلوف عليه، والثاني جواب القسم، فإذا ذكر إن ومعموليها في هذا الموضع جاز لك أن تقدرها مع معموليها جواب القسم وحينئذ يتحتم كسر همزة إن لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة، وجاز أن تقدر أن مع معموليها المحلوف عليه، وحينئذ تفتح همزة إن لأنها في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف، وقد عرفت تقدير الكلام على هذا الوجه.

(١) مما ذكر المؤلف في توجيه المسائل التسعة التي يجوز في كل واحدة منها كسر همزة «إن» وفتحها تعلم أن الكسر على اعتبار والفتح على اعتبار آخر، وليس من الممكن أن يكون الفتح والكسر جميعاً على اعتبار واحد، ومنه تفهم أن عد النحاة المواضع التي يجوز فيها الأمران ليس معناه جوازهما مع اتحاد التقدير.

والقاعدة العامة في هذه المسألة ما قررناه لك في أول هذا المبحث، وهو: أن كل موضع جاز فيه اعتباران أحدهما يقتضي وقوع المصدر والآخر يقتضي وقوع الجملة ففي هذا الموضع يجوز الفتح والكسر، وكل موضع لا يجوز فيه إلاَّ اعتبار واحد، فإن كان الاعتبار يقتضي وقوع المصدر لم يجز إلاَّ الفتح، وإن كان هذا الاعتبار يقتضي وقوع الجملة لم يجز إلاَّ الكسر.

(٢) اعلم أن ههنا أربع صور، الأولى: أن يذكر فعل القسم وتقع اللام في خبر إن نحو قولك: حلفت بالله إنك لصادق، ومنه قوله تعالى: ﴿ويحلفون بالله إنهم لمنكم﴾ وقوله جل شأنه: ﴿أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم﴾ والثانية: أن يحذف فعل القسم وتقع اللام أيضاً في خبر إن، نحو قولك: والله إنك لمؤدب، ومنه قوله تعالى: ﴿والعصر إن الإنسان لفي خسر﴾ ولا خلاف في أنه يتعين كسر همزة إن في هاتين الصورتين والصورة الثالثة: أن يذكر فعل القسم ولا تقترن اللام بخبر إن، كما في بيت الشاهد السابق (رقم ١٣٥) ولا خلاف أيضاً في أنه يجوز في هذه الصورة الوجهان: كسر همزة إن، وفتحها، على التأويلين اللذين ذكرهما الشارح وذكرناهما في شرح الشاهد السابق، والصورة الرابعة: أن يحذف فعل القسم ولا تقترن اللام بخبر إن، نحو قولك: والله إنك عالم، ومنه قوله تعالى: ﴿حم والكتاب المبين إنا أنزلناه﴾ وفي هذه الصورة خلاف؛ فالكوفيون يجوزون فيها الوجهين، والبصريون لا يجوزون =

(٥) **الخامس**: أن تقع خبراً عن قولٍ وَمُخْبَراً عنها بقول والقائلُ واحد، نحو: «قَوْلِي إنِّي أَحْمَدُ اللّهَ»، ولو انتفى القولُ الأولُ فُتِحَتْ، نحو: «عِلْمِي أنِّي أَحْمَدُ اللّهَ»، ولو انتفى القولُ الثاني أو اختلف القائل كُسِرَت، نحو: «قَوْلِي إنِّي مُؤْمِنٌ» و«قَوْلِي إنَّ زَيْداً يَحْمَدُ اللّهَ».

(٦) **السادس**: أن تقع بعد واو مَسْبُوقَة بمفرد صالح للعطف عليه، نحو: ﴿إِنَّ لَكَ أَنَّ لَا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى﴾[١]، قرأ نافعٌ وأبو بكر بالكسر: إما على الاستئناف، أو بالعطف على جملة إن الأولى، والباقون بالفتح بالعطف على «أنْ لا تجوع».

(٧) **السابع**: أن تقع بعد حتى، ويختص الكسر بالابتدائية، نحو: «مَرِضَ زَيْدٌ حَتَّى إِنَّهُمْ لاَ يَرْجُونَهُ»، والفتح بالجارَّةِ والعاطفةِ، نحو: «عَرَفْتُ أُمُورَكَ حَتَّى أَنَّكَ فَاضِلٌ».

(٨) **الثامن**: أن تقع بعد «أمَا» نحو: «أمَا إنّكَ فَاضِلٌ»، فالكَسْرُ على أنها حرفُ استفتاحٍ بمنزلة ألاَ، والفتحُ على أنها بمعنى أَحَقًّا.

(٩) **التاسع**: أن تقع بعد «لاَ جَرَمَ» والغالبُ الفَتْحُ، نحو: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ﴾[٢]، فالفتح عند سيبويه على أن «جَرَمَ» فعلٌ ماضٍ، و«أن» وَصِلَتَهَا فاعلٌ: أي وَجَبَ أن الله يعلم، و«لا» صلة، وعند الفراء على أن «لاَ جَرَمَ» بمنزلة لاَ رَجُلَ، ومعناهما لاَ بُدَّ، وَمِنْ بَعْدَهُمَا مُقَدَّرَة، والكسر على ما حكاه الفراءُ من أن بعضهم ينزلها مَنْزِلَةَ اليمين فيقول: «لاَ جَرَمَ لآتِيَنَّكَ».

= فتح الهمزة ويوجبون كسرها. والذي حققه أثبات العلماء أن مذهب الكوفيين في هذا الموضع غير صحيح؛ فقد نقل ابن هشام إجماع العرب على الكسر، وقال السيوطي في جمع الجوامع: «وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط لأنه لم يسمع» اهـ، وعلى الصورة الثالثة ينبغي أن يحمل كلام الناظم وابن هشام هنا، فيكون تجويز الوجهين مخصوصاً بذكر فعل القسم مع عدم اقتران الخبر باللام.

(١) سورة طه، الآية:١١٨.

(٢) سورة النحل، الآية:٢٣.

فصل: وتدخل لامُ الابتداء بعد «إنَّ» المكسورة على أربعة أشياء:

أحدها: الخبر، وذلك بثلاثة شروط: كونه مؤخراً، وَمُثْبَتاً، وَغَيْرَ ماض، نحو: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ (١)، ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ﴾ (٢)، ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ﴾ (٣)، ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ﴾ (٤)، بخلاف، ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا﴾ (٥)، ونحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾ (٦)، وَشَذّ قوله:

(١) سورة إبراهيم، الآية: ٣٩.
(٢) سورة النمل، الآية: ٧٤.
(٣) سورة القلم، الآية: ٤.
(٤) سورة الحجر، الآية: ٢٣.

وقد شمل ما استوفى الشروط خمسة أنواع، الأول أن يكون الخبر اسماً مفرداً مؤخراً ومثاله ﴿إن ربي لسميع الدعاء﴾ والثاني أن يكون الخبر جملة فعلية فعلها مضارع، ومثاله ﴿وإن ربك ليعلم﴾ والثالث أن يكون الخبر جاراً ومجروراً، ومثاله ﴿وإنك لعلى خلق عظيم﴾ والرابع أن يكون ظرفاً، نحو «إن زيداً لعندك» ويجب أن تقدر متعلق الظرف والجار والمجرور اسماً، ولا يجوز لك أن تقدر المتعلق استقر، لأنه فعل ماض، وستعلم أن معمول الفعل الماضي لا يجوز دخول اللام عليه، والخامس أن يكون الخبر جملة اسمية، ومثاله ﴿إنا لنحن نحيي ونميت﴾ فإن «نحن» مبتدأ، وجملة «نحيي» في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محل رفع خبر إن، وفي هذا الموضع الخامس يجوز لك أن تدخل اللام على أول الجزأين وهو المبتدأ كما في الآية الكريمة، ويجوز لكِ أن تدخل اللام على الجزء الثاني وهو الخبر نحو «إن زيداً وجهه لحسن» وقد أنكر الرضي دخول اللام على الخبر، ولكن ابن مالك حكى جوازه، مع أن الأولى عنده دخول اللام على المبتدأ كما في الآية الكريمة، وإنما دخلت اللام على الخبر المفرد لأنه أشبه المبتدأ، ودخلت على الفعل المضارع لأنه أشبه الاسم، ودخلت على الظرف والجار والمجرور لأنهما في حكم الاسم ولذلك أوجبوا أن تجعلهما هما الخبر أو تعلق كلاًّ منهما باسم، ودخلت على الجملة الاسمية لأنها مبتدأ وخبر، ولام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ، ولهذا كان الأولى اقترانها بمبتدأ الجملة الخبرية الواقعة خبراً لإن.

(٥) سورة المزمل، الآية: ١٢.
(٦) سورة يونس، الآية: ٤٤.

١٣٦ - وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيماً وَتَرْكاً ... لَلاَ مُتَشَابِهَانِ وَلاَ سَوَاءُ

وبخلاف نحو: ﴿إِنَّ اللهَ اصْطَفَى﴾[1]، وأجاز الأخفشُ والفراءُ ـ وتبعهما ابن مالك ـ «إن زَيْداً لَنِعْمَ الرَّجُلُ» و «لَعَسَى أنْ يَقُومَ» لأن الفعل الجامد كالاسم[2]،

---

١٣٦ - هذا بيت من الوافر، وهو لأبي حزام ـ غالب بن الحارث ـ العكلي.

اللغة: «إن» إذا جريت على ما هو الظاهر فالهمزة مكسورة، لأن اللام في خبرها، وإذا جعلت اللام زائدة فتحت الهمزة، والأول أقرب، لأن الذي يعلق «أعلم» عن العمل هو لام الابتداء لا الزائدة «تسليماً» أراد به التسليم على الناس، أو تسليم الأمور إلى ذويها «وتركاً» أراد به ترك ما عبر عنه بالتسليم.

الإعراب: «أعلم» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «إن» حرف توكيد ونصب «تسليماً» اسمه «وتركاً» معطوف عليه «للامتشابهان» اللام لام الابتداء، أو زائدة، على ما ستعرف، متشابهان: خبر إن «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية «سواء» معطوف على خبر إن.

الشاهد فيه: قوله: «للامتشابهان» حيث أدخل اللام في الخبر المنفي بلا، وهو شاذ.

وقد اختلف العلماء في رواية صدر هذا البيت، فظاهر كلام الرضي ـ وهو صريح كلام ابن هشام ـ أن همزة إن مكسورة لوجود اللام في خبرها. قال ابن هشام: «إن بالكسر لدخول اللام في الخبر» اهـ. وهذا مبني على ما هو الظاهر من أن اللام لام الابتداء كما ذكرنا لك في لغة البيت. وذهب ابن عصفور تبعاً للفراء إلى أن الهمزة مفتوحة، ومجازه عندنا أنه اعتبر اللام زائدة وليست لام الابتداء.

فإذا جعلت همزة إن مكسورة على ما هو كلام ابن هشام ـ وهو الذي يجري عليه كلام كثير من النحويين ـ كان في البيت شذوذ واحد، وهو دخول اللام على خبر إن المنفي؛ وإذا جريت على كلام ابن عصفور فإن اعتبرت اللام لام الابتداء كان في هذا الشاهد شذوذان: أحدهما دخول اللام على خبر أن المفتوحة، وثانيهما دخولها على الخبر المنفي، ويخلص من هذا كله أن نعتبر اللام زائدة كما اعتبروها كذلك في كثير من الشواهد.

(١) سورة آل عمران، الآية: ٣٣.

(٢) المراد بنعم كل فعل لا دلالة له على حدث ولا زمان معين تقتضيه الصيغة، والمراد بعسى كل فعل دل على زمان، ولكنه نقل إلى الإنشاء، وقد وافق الشاطبي على دخول =

وأجاز الجمهور «إنَّ زَيْداً لَقَدْ قَامَ» لِشَبَهِ الماضي المقرون بِقَدْ بالمضارع لِقُرْبِ زمانه من الحال، وليس جَوَازُ ذلك مخصوصاً بتقدير اللام للقسم لا للابتداء، خلافاً لصاحب الترشيح، وأما نحو: «إنَّ زَيْداً لَقَامَ»، ففي الغُرَّة أن البصريَّ والكوفيَّ على منعها إن قُدِّرَت للابتداء، والذي نحفظه أن الأخفش وهشاماً أجازاها على إضمار قَدْ.

الثاني: معمول الخبر، وذلك بثلاثة شروط أيضاً: تَقَدُّمِهِ على الخبر، وكونِهِ غيرَ حالٍ، وكونِ الخبر صالحاً للام، نحو: «إنَّ زَيْداً لَعَمْراً ضَارِبٌ»[1]، بخلاف «إنَّ زَيْداً جَالِسٌ في الدَّارِ» و «إنَّ زَيْداً رَاكِباً مُنْطَلِقٌ» و «إنَّ زَيْداً عَمْراً ضَرَبَ» خلافاً للأخفش في هذه.

الثالث: الاسم، بشرط واحد، وهو أنْ يتأخر عن الخبر، نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾[2]، أو عن معموله، نحو: «إنَّ في الدَّارِ لَزَيْداً جَالِسٌ».

الرابع: الفَصْلُ، وذلك بلا شرط، نحو: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾[3]، إذا لم يُعْرَبْ «هو» مبتدأ.

فصل: وتتصل «ما» الزائدة بهذه الأحرف إلا «عسى» و «لا»؛ فتكفُّهَا عن العمل، وتهيئها للدخول على الجمل، نحو: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ

= اللام على نعم وبئس، ولم يوافق على دخولها على عسى.

(١) وإذا كان الخبر صالحاً لدخول اللام وله معمول مستوف شروط دخول اللام عليه جاز ثلاثة أوجه، أولها دخول اللام على معمول الخبر كمثال المؤلف، وثانيها دخول اللام على الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿إن ربهم بهم يومئذ لخبير﴾ وثالثها أن تدخل اللام على كل من الخبر ومعموله، وقد حكى الكسائي والفرّاء أن العرب يقولون «إني لبحمد الله لصالح» وقد أجاز المبرد ذلك، ومنعه الزجاج، تشبيهاً لهذه الحالة بحالة ما إذا دخلت اللام على اسم إن المتأخر أو على ضمير الفصل فإنها ـ في هاتين الحالتين ـ لا تدخل على الخبر.

(٢) سورة النازعات، الآية: ٢٦.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ٦٢.

وَاحِدٌ﴾[١]، و ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى المَوْتِ﴾[٢]، بخلاف قوله:

١٣٧ ـ * وَلَكِنَّمَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ *

(١) سورة الأنبياء، الآية: ١٠٨.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٦.

١٣٧ ـ هذا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* فَوَالله مَا فَارَقْتُكُمْ قَالياً لَكُمْ *

وقد نسب بعض العلماء هذا البيت للأفوه الأودي، وبحثت ديوان الأفوه الأودي فلم أجده فيه، وأنشد أبو علي القالي في أماليه هذا البيت ضمن ثلاثة أبيات رواها عن ابن دريد عن أبي حاتم، ولم يسم قائلها، وانظر الأمالي (١/ ٩٩ ط دار الكتب) وأنشده ياقوت في معجم البلدان (٤/ ٧٧ مصر) رابع أربعة أبيات، ونسبها إلى أبي المطواع بن حمدان يقولها في دمشق.

اللغة: «قالياً» اسم فاعل فعله قلاه يقليه ويقلوه قلي، ومعناه كرهه وأبغضه.

المعنى: يقسم أنه لم يفارق أحبابه عن كراهية لهم أو ملال للعشرة معهم، ولكنه خضوع لأحكام القدر، ونزول على ما قضاه ذو الجلال؛ لأن ما تجري به المقادير لا يمكن التحرز منه، ولا مفر لأحد من وقوعه.

الإعراب: «والله» الواو حرف قسم وجر، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف «ما» حرف نفي «فارقتكم» فعل ماض وفاعله ومفعوله، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم «قالياً» حال من تاء المتكلم «لكم» جار ومجرور متعلق بقال «ولكنما» الواو حرف عطف، لكن: حرف استدراك ونصب، وما: اسم موصول مبني على السكون في نصب اسم لكن «يقضى» فعل مضارع مبني للمجهول، مرفوع بضمة مقدرة على الألف، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «فسوف» الفاء زائدة في خبر لكن، وسوف: حرف تنفيس «يكون» فعل مضارع تام مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة في محل رفع خبر لكن.

الشاهد فيه: في هذا البيت شاهدان للنحاة.

الأول: في قوله: «ولكنما» حيث دخلت لكن على ما الموصولة فلم تكفها عن العمل، بل عملت لكن في «ما» وهي اسمها على ما قررناه في الإعراب. وقَدْ سَهَا المؤلف في ـ

إلا «لَيْتَ» فتبقى على اختصاصها[1]، ويجوز إعمالُهَا وإهمالُها[2]، وقد رُوِيَ بهما قولُه:

١٣٨ ـ * قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هٰذَا الْحَمَامُ لَنَا *

= كتابه «قطر الندى» فاعتبر «ما» هذه كافة، وأنها أزالت اختصاص لكن بالجملة الاسمية، وتبعه على ذلك الأشموني، ونبهنا على خطئهما في شرحينا على الكتابين.

الثاني: في قوله: «فسوف يكون» حيث زيدت الفاء في خبر لكن كما ذكرناه في الإعراب، والجمهور يجيزون زيادة الفاء في خبر المبتدأ، وفي خبر «إن» المكسورة وخبر «أن» المفتوحة وخبر «لكن»، ويستشهدون على الأخير بهذا البيت ونحوه، ومنع الأخفش اقتران خبر «لكن» بالفاء الزائدة، وهو محجوج بهذا الشاهد، فاعرف ذلك.

(١) خالف في هذا الحكم ابن أبي الربيع وطاهر القزويني، فإنهما أجازا في «ليت» إذا اقترنت بها «ما» أن تدخل على الجملة الفعلية نحو «ليتما قام زيد».

(٢) وذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز في هذه الحالة إلاَّ الإعمال.

١٣٨ ـ هذا صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

* إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ *

وهذا البيت من كلمة للنابغة الذبياني يعتبرها بعض العلماء في عداد المعلقات. اللغة: «ليتما هذا الحمام» قال الخطيب التبريزي: «يروى الحمام بالرفع والنصب، وكذلك نصفه، فإذا نصبته تكون ما زائدة، وإذا رفعته تكون ما كافة لليت عن العمل، ويصير ما بعدها مبتدأ وخبراً، كما تقول: إنما زيد منطلق»اهـ. كلامه. وسيظهر لك وجهه في الإعراب وبيان الاستشهاد بالبيت «قد» اسم فعل بمعنى يكفي أو اسم بمعنى كاف.

المعنى: يحكي النابغة عن امرأة أنها رأت سرباً من الحمام يطير فتمنت أن يكون لها مثل مقدار هذا الحمام ونصفه، فإذا حصل لها ذلك فقد كفاها وأغناها.

الإعراب: «قالت» قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «ألا» حرف استفتاح «ليتما» ليت: حرف تمن، وما: زائدة أو كافة على ما ستعرف «هذا» اسم إشارة إما أن يكون مبتدأ وذلك إذا اعتبرت ما كافة، وإما أن يكون اسم ليت وذلك إذا اعتبرت ما زائدة «الحمام» هو على كل حال بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له، فإذا اعتبرت ما كافة واسم الإشارة مبتدأ كان الحمام مرفوعاً، وإذا اعتبرت ما زائدة فاسم الإشارة اسم ليت ويكون الحمام منصوباً، وكل واحد من هذين الاعتبارين جائز «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت إن =

وَنَدَرَ الإعمالُ في إنَّمَا، وهل يمتنع قياسُ ذلك في البواقي مطلقاً؟ أو يَسُوغُ مطلقاً؟ أو في لعلَّ فقط؟ أو فيها وفي كأنَّ؟ أقوالٌ[1].

= اعتبرت ما زائدة، أو خبر المبتدأ إن اعتبرت ما كافة «إلى حمامتنا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من اسم ليت، أو حال من الضمير المستكن في خبر المبتدأ، وحمامة مضاف ونا مضاف إليه «أو» حرف عطف بمعنى الواو «نصفه» معطوف على اسم الإشارة، فيجوز فيه الرفع باعتبار ما كافة والنصب باعتبار ما زائدة غير كافة «فقد» الفاء فاء الفصيحة، وقد: اسم بمعنى كاف خبر لمبتدأ محذوف، والمبتدأ وخبره في محل جزم جواب شرط محذوف، والتقدير؛ إن حصل ذلك فهو كاف.

الشاهد فيه: قوله: «ليتما هذا الحمام» فإنه قد روي برفع «الحمام» وبنصبه، ووجه الروايتين هو ما ذكرناه في الإعراب من أن النصب على تقدير إعمال ليت عمل إن، وأن ما المتصلة بها زائدة غير كافة لها، وأن الرفع على تقدير إهمال ليت وإبطال عملها وتقدير ما كافة لها عن نصب الاسم مع بقاء اختصاصها بالجمل الاسمية.

وهذا البيت بروايتيه يدل على أن «ما» غير الموصولة إذا اتصلت بليت لم يلزم أن تكفها عن العمل، بل يجوز فيها ذلك كما يجوز بقاء العمل، ومع جواز الوجهين الإعمال أحسن من الإلغاء مع أن الإلغاء في ذاته حسن.

فأما سيبويه القائل بوجوب الإعمال مع لحاق «ما» بليت، فإنه لا يعتبر «ما» المتصلة بليت هذه كافة، بل يرى أنها اسم موصول مبني على السكون في محل نصب اسم ليت، وفي هذا البيت ـ على رواية الرفع ـ يعرب «هذا» خبراً لمبتدأ محذوف. و«الحمام» بدل منه أو نعت، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، و «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت. وتقدير الكلام على هذا **الإعراب:** ليت الذي هو هذا الحمام حاصل لنا، وفي هذا من التكلف ما ليس يخفى، وقد ذكر هذا الوجه من الإعراب ابن هشام في مغني اللبيب، وضعفه بأن فيه حذف الضمير المرفوع من صلة الموصول مع عدم طول الصلة، وقد علمنا أن هذا لا يجوز إلاَّ في صلة «أي» ولكنك لو تأملت وجدت شرط حذف الضمير المرفوع ـ وهو طول الصلة ـ متحققاً، وذلك بسبب وجود نعت الخبر بالاسم المحلى بأل، فتفطن لهذا.

(1) ذهب سيبويه والأخفش إلى أنه لا يجوز الإعمال في أن المفتوحة الهمزة ولا في كأن ولعل ولكن، إذا اتصلت بإحداهن «ما» الكافة، فالإعمال عند سيبويه على ثلاثة أنواع: واجب وذلك في ليت، ونادر وذلك في إن، وممتنع وذلك في الأربعة البواقي، وحجته =

فصل: يُعْطَفُ على أسماء هذه الحروف بالنصب: قبل مجيء الخبر، وبعده، كقوله:

١٣٩ - إنَّ الـرَّبِيـعَ الْجَـوْدَ وَالْخَـرِيفَـا يَـدَا أَبِـي الْعَبَّـاسِ وَالصُّيُـوفَـا

في كل ذلك الوقوف عند ما سمع من العرب، وذهب الزجاج وابن السراج والزمخشري وابن مالك إلى أن الإعمال جائز في كل هذه الأحرف مع اتصالهن بما الكافة، قياساً لما لم يسمع عن العرب على ما سمع، وذهب الفراء إلى أن الإعمال جائز في لعل إذا اتصلت بما الكافة، لأنها أقرب هذه الأحرف شبهاً بليت حتى أن بعض النحاة يزعم أن لعل قد تتضمن معنى ليت فتأخذ حكمها، وحمل على هذا الوجه قوله تعالى: ﴿فأطلع إلى إله موسى﴾ زعم أن نصب المضارع المقترن بالفاء بسبب تضمن لعل معنى ليت، لأن قبل ذلك ﴿لعلي أبلغ الأسباب أسباب السموات والأرض﴾ وذهب ابن أبي الربيع إلى أن الإعمال جائز مع لعل وكأن، لقرب كل منهما من ليت، فهذه هي الأقوال التي يشير المؤلف إليها.

١٣٩ - هذا بيت من الرجز، أو بيتان من مشطوره، وينسب هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج، وليس هو بثابت في ديوانه، ولا في زيادات الديوان.

اللغة: «الربيع» أراد بالربيع وبالخريف وبالصيوف - وهو جمع صيف - أمطارهن، وتقول العرب: ربعنا، وخرفنا، وصفنا - بالبناء للمجهول في ثلاثتهن - وهم يريدون أنه قد أصابهم مطر الربيع ومطر الخريف ومطر الصيف، وفصول السنة عندهم أربعة أولها الصيف، وثانيها القيظ، وفيه تكون حمارة القيظ، وثالثها الخريف، ورابعها الشتاء، والصيف هو الذي يسميه أهل العراق الربيع «الجود» - بالجيم مفتوحة وبعدها واو ساكنة فدال مهملة - هو المطر الغزير، ويروى في مكانه «الجون» بالنون في مكان الدال - ومعناه الأسود، والمراد سواد سحابه، كناية عن كثرة مائة؛ لأن السحابة إنما توصف بالسواد إذا كانت حافلة بالماء «أبي العباس» يراد به أبو العباس السفاح الخليفة العباسي.

المعنى: شبه مطر الربيع ومطر الخريف ومطر الصيف بيدي الممدوح في عموم النفع وكثرة ما ينال الناس من نعمه، وهذا من التشبيه المقلوب لقصد المبالغة في وصف الممدوح بالكرم. والأصل تشبيه يديه بالأمطار الواقعة في هذه الأزمنة.

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «الربيع» اسم إن «الجود» نعت للربيع «والخريفا» معطوف بالواو على الربيع «يدا» خبر إن مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، وهو -

وَيُعْطَفُ بالرفع بشرطين(١): استكمالِ الخبر، وكونِ العامل «أنَّ» أو «إنَّ» أو

= مضاف و «أبي» مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف و «العباس» مضاف إليه «والصيوفا» الواو حرف عطف، والصيوفا: معطوف على الربيع، منصوب بالفتحة الظاهرة، والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله: «والخريفا» حيث عطفه بالنصب على الربيع الذي هو اسم إن، قبل أن يجيء بخبر إن الذي هو قوله: «يدا أبي العباس» وقوله: «الصيوفا» حيث عطفه على اسم إن بالنصب بعد أن جاء بخبرها.

(١) أنت تعلم أن التوابع خمسة: وهي النعت، وعطف البيان، وعطف النسق، والتوكيد، والبدل ـ ومتأخرو النحاة يذكرون في الفصل عطف النسق، ولا يذكرون بقية التوابع، وقد نقل الرضي وابن مالك عن الجرمي والزجاج والفراء أنهم يذكرون أن حكم النعت وعطف البيان والتوكيد مثل حكم عطف النسق، وذكر الرضي أن غير هؤلاء العلماء الثلاثة لم يتعرضوا لهذا الموضوع في غير عطف النسق بمنع ولا بإجازة، وهاك عبارة ابن مالك في التسهيل «والنعت وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمي والزجاج والفراء»اهـ. وهاك نص عبارة الرضي (٢/ ٣٥٤) «والوصف وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمي والزجاج والفراء في جواز الحمل على المحل، ولم يذكر غيرهم في ذلك لا منعاً ولا إجازة، والأصل الجواز إذ لا فارق»اهـ، ومعنى هذا الكلام أن هؤلاء النحاة قد أجازوا الاتباع على المحل في النعت وعطف البيان والتوكيد قياساً على ما سمع من العرب في عطف النسق، وليس بين أنواع التوابع فرق؛ فحمل ما لم يسمع علىّ ما سمع جائز، وقد يقال: إن بين بعض التوابع وبعضها الآخر فرقاً، ومتى كانَ بينها فرق لم يتم القياس، إذ لا قياس مع الفارق بين المقيس والمقيس عليه، وخذ لذلك مثلاً النعت فإن الغرض منه بيان المنعوت ليصح الإخبار عنه، وذلك يقتضي ألبتة وقوعه قبل الإتيان بالخبر لئلا يقع الحكم على مجهول.

ومما حمله الزجاج على هذا قوله تعالى: ﴿قل إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب﴾ جعل جملة (يقذف بالحق) خبر إن، وجعل (علام الغيوب) بالرفع ـ نعتاً لربي الذي هو اسم إن، نظراً إلى المحل.

وليس هذا الإعراب متعيناً في هذه الآية الكريمة، بل يجوز أن يكون (يقذف) خالياً من الضمير، ويكون (علام الغيوب) فاعلاً بيقذف، غاية ما في الباب أنه وضع الاسم الظاهر موضع الضمير، لأن (ربي) و (علام الغيوب) معناهما واحد، فالرابط بين اسم =

«لَكِنَّ»، نحو: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[(١)]، وقوله:

١٤٠ ـ * فَــإِنَّ لَنَــا الأُمَّ النَّجِيبَــةَ وَالأَبُ *

= إن الذي أصله مبتدأ وبين الجملة الواقعة خبراً هو إعادة المبتدأ بمرادفه، ولهذا نظائر كثيرة، ومتى احتملت الآية غير ما ذكره لم يتم له ما أراد من الاستدلال.

(١) سورة التوبة براءة، الآية: ٣.

١٤٠ ـ هذا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ *

وقد أنشد أبو علي الفارسي هذا البيت ولم ينسبه إلى قائل معين، ولم نقف له على نسبة إلى قائل معروف، ولا عثرنا له على سوابق أو لواحق تتصل به.

اللغة: «النجيبة» أراد التي تلد الأولاد النجباء، وأهل اللغة يقولون: إن الفعل من هذا المعنى: أنجب، والوصف منه: منجب ومنجاب، وقال ابن منظور: «أنجبت المرأة فهي منجبة ومنجاب: ولدت النجباء، ونسوة مناجيب، وكذلك الرجل، يقال: أنجب الرجل، ويقال: أنجب الرجل والمرأة، إذا ولدا ولداً نجيباً، أي كريماً» اهـ. فأما النجيبة في بيت الشاهد فيمكن تصحيحه على أحد وجهين، أولهما: أنه أراد أن يقول «فإن لنا الأم النجيبة أولادها» فحذف المضاف ـ وهو الأولاد ـ وأقام المضاف إليه ـ وهو ضمير الغائبة ـ مقامه، فارتفع واستتر، وثانيهما: أن يكون قد بناه على فعيلة بعد أن حذف زوائد أنجب ضرورة.

المعنى: يمدح نفسه وقومه بأنهم نجباء كرماء، إذا لم يكن في الناس نجيب كريم ويقول: إذا كان الآباء والأمهات غير مناجيب وكانوا إنما يولد لهم لئام الأولاد، فليس أبونا وأمنا من هؤلاء الآباء والأمهات، بل نحن أبناء الرجال المناجيب والنساء المناجيب.

الإعراب: «فمن» اسم شرط جازم مبتدأ: مبني على السكون في محل رفع «يك» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على اسم الشرط «لم ينجب» جازم ومجزوم «أبوه» أبو: فاعل ينجب، وضمير الغائب مضاف إليه «وأمه» الواو حرف عطف، أم: معطوف على الأب، وضمير الغائب مضاف إليه، وجملة الفعل المضارع المجزوم بلم وفاعله في محل نصب خبر يك «فإن» الفاء واقعة في جواب الشرط، إن: حرف توكيد ونصب «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن تقدم على اسمها «الأم» اسم إن منصوب ـ

وقوله:

١٤١ ـ * وَلكِنَّ عَمِّي الطَّيِّبُ الأَصْلِ وَالْخَالُ *

= بالفتحة الظاهرة «النجيبة» صفة للأم «والأب» الواو حرف عطف، الأب: معطوف على الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع خبراً لإن، أو هو مبتدأ وخبره محذوف، والجملة معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها، وتقدير الكلام على هذا: ولنا الأب النجيب، وجملة إن واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط، وظاهر عبارة الكتاب كالنظم أن «الأب» معطوف على محل «الأم» عطف مفرد على مفرد.

الشاهد فيه: قوله: «والأب» حيث عطفه بالرفع على محل اسم إن المنصوب بعد أن جاء بخبر إن وهو «لنا».

واعلم أن ظاهر عبارة ابن مالك في النظم، وظاهر عبارة المؤلف ههنا تبعاً له: أن هذا الاسم المرفوع معطوف على محل اسم إن المنصوب، ولكنا أعربنا البيت على غير هذا الظاهر، وجعلنا المرفوع إما معطوفاً على مرفوع وهو الضمير المستتر في «لنا» عطف مفرد على مفرد، وإما مرفوعاً بالابتداء، وخبره محذوف، والجملة معطوفة بالواو على جملة إن واسمها وخبرها، وإنما فعلنا ذلك لنوافق مذهب الجمهرة من النحاة ومذهب ابن مالك نفسه الذي حكاه في شرح التسهيل وانتصر له ـ وإن كان ظاهر عبارته في الألفية وفي متن التسهيل يفيد أن الاسم المرفوع الواقع بعد خبر إن معطوف على اسم إن عطف مفرد على مفرد.

وسنذكر مذاهب العلماء في شرح الشاهد الآتي، وسنذكر لك عبارتي ابن مالك، ونبين لك ما يفيده ظاهرها، وما ينبغي أن تحمل عليه.

١٤١ ـ هذا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* وَمَا قَصَّرَتْ بِي في التَّسَامِي خُؤُولَةٌ *

وقد أنشد أبو الفتح هذا البيت ولم يعزه إلى قائل معين. وقد بحثت فلم أعثر له على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشدوا قبله قوله:

وَمَا زِلْتُ سَبَّاقاً إلى كلِّ غَايَةٍ   بِهَا يُبْتَغَى في النَّاسِ مَجْدٌ وَإِجْلَالُ

اللغة: «سباقاً» هو صيغة مبالغة من السبق، وهو أن تتقدم غيرك وتفوز عليه «غاية» أراد بها نهاية المفاخر والمراتب «يبتغى» يطلب «مجد» المجد: الكرم «إجلال» هو التعظيم «التسامي» التعاظم والتعالي، وأراد به العراقة في النسب. ويروى في مكانه «المعالي» «خؤولة» الأظهر أنه في معنى المصدر، يقال: بين فلان وفلان خؤولة، ومثله: =

= العمومة، ومن الناس من يجعل الخؤولة جمع خال، والعمومة جمع عم.
المعنى: يقول: إنه إذا انتسب إلى أخواله كان له بهم أعظم الفخر، وإذا انتسب إلى أعمامه لم يكن لأحد أعلى منه فخراً، يريد أنه كريم النسب من جهتيه.
الإعراب: «ما» حرف نفي «قصرت» قصر: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث «بي، في التسامي» جاران ومجروران يتعلقان بقصر «خؤولة» فاعل قصر، مرفوع بالضمة الظاهرة «لكن» حرف استدراك ونصب «عمي» عم: اسم لكن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وياء المتكلم مضاف إليه «الطيب» خبر لكن وهو مضاف و«الأصل» مضاف إليه «والخال» الواو حرف عطف، الخال: مبتدأ وخبره محذوف، وتقدير الكلام: والخال الطيب الأصل، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة بالواو على جملة لكن واسمها وخبرها، فهو على هذا من عطف الجملة على الجملة، وظاهر عبارة ابن مالك وابن هشام تبعاً له أن «الخال» معطوف على محل «عمي» عطف مفرد على مفرد.
الشاهد فيه: قوله: «والخال» حيث جاء به مرفوعاً بالعطف على محل اسم لكن الذي هو قوله: «عمي» بعد أن جاء بخبر لكن الذي هو قوله: «الطيب الأصل».
وقد أخبرناك في شرح الشاهد السابق أن ظاهر عبارة الناظم في الألفية ـ ما ذكره ابن هشام تبعاً له ـ أن هذا المرفوع معطوف على محل الاسم المنصوب قبله، عطف مفرد على مفرد، ولكننا أعربنا البيتين على غير هذا الظاهر، لأن مذهب الجمهور ليس كذلك، بل عندهم أن الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف، والعطف من عطف الجمل، أو المرفوع معطوف على اسم مرفوع قبله، وهو الضمير المستكن في الخبر المتقدم ويكون العطف من باب عطف مفرد على مفرد، وقد ذكر ابن هشام هذا الكلام ونسبه إلى المحققين، بعد أن ذكر ما يفهم من كلام ابن مالك.
وقد وعدناك آنفاً بأن نبين لك مذاهب العلماء في هذه المسألة، ونحن نفي لك بهذه العدة، فنقول:
حاصل الأمر أن العرب قد جاؤوا في جملة صالحة من الشواهد بالاسم المسبوق بالواو الشاهد، وثبوت ذلك عن العرب يعترف به النحاة جميعاً، ولكنهم يختلفون في تخريجه.
فذهب قوم من البصريين إلى أن هذا الاسم المرفوع معطوف على نفس اسم إن باعتبار أصله، فإنه قد كان مبتدأ مرفوعاً لفظاً أو تقديراً أو محلاً قبل دخول هذا الناسخ عليه، ولا يضر عند هؤلاء زوال الابتداء الذي يطلب الرفع، بالناسخ، وإلى هذا الرأي ذهب =

....

= الشَّلَوْبين، وابن أبي الربيع، وأبو علي الفارسي في الإيضاح، والزجاجي في الجمل، ومن العلماء من حمل كلام سيبويه على هذا الرأي، وهذا الرأي هو ما يفيده ظاهر عبارة ابن مالك في الألفية حيث يقول:

وَجَائِز رفعكَ مَعْطُوفاً عَلَى مَنْصُوب إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَستكمِلاَ

بل عبارته في التسهيل تفيد أن هذا مما أجمع النحاة عليه، وذلك حيث يقول: «يجوز رفع المعطوف على اسم إن ولكن، بعد الخبر بإجماع، لا قبله مطلقاً خلافاً للكسائي، ولا بشرط خفاء إعراب الاسم خلافاً للفراء، فإن توهم ما رأياه قدر تأخير المعطوف أو حذف خبر قبله» اهـ. بحروفه.

وذهب المحققون من البصريين إلى أن هذا الاسم المرفوع معطوف على ضمير الرفع المستتر في خبر الناسخ إذا كان بين الخبر والمعطوف فاصل؛ فإذا لم يكن بين الخبر والمعطوف فاصل فالاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف، وتكون الواو قد عطفت جملة على جملة، واختار هذا الرأي الفراء والمبرد وابن السراج وابن أبي العافية وأبو علي الفارسي في غير الإيضاح، وهذا هو الظاهر المنساق إلى الذهن من كلام شيخ النحاة سيبويه، وإنا نرى أن تحمل عبارة ابن مالك على هذا الرأي، ويكون معناها أنه يجوز لك أن تأتي باسم مرفوع بعد خبر إن، وإنما رأينا ضرورة حمل كلامه على هذا لأنه ادعى الإجماع على ما ذكره، ولا إجماع إلاّ على هذا القدر ـ وهو الإتيان بالاسم المرفوع بعد استكمال إن خبرها، ومن البعيد أن يكون ابن مالك ـ على جلالة قدره وسعة اطلاعه ـ لم يطلع على كلام محققي البصريين.

وما ذكرناه من الآراء في هذه المسألة ينحصر ـ على سبيل الإجمال ـ في رأيين أحدهما: أن الكلام من قبيل عطف الجمل، وثانيهما: أن الكلام من قبيل عطف مفرد على مفرد، ولكنه ينحل ـ على سبيل التفصيل إلى أربعة آراء، لأن القائلين بأن الكلام من عطف مفرد على مفرد يذهب بعضهم إلى أن المعطوف عليه هو اسم إن، ويذهب بعضهم إلى أن المعطوف عليه هو محل إن مع اسمها، ويذهب بعضهم إلى أن المعطوف عليه هو الضمير المستتر في خبر إن متى كان مما يتحمل الضمير، قال أبو حيان في شرح التسهيل ما نصه «وتلخص أن في العطف حالة الرفع مذاهب، أحدها أنه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف، وثانيها أنه مرفوع بالعطف على اسم إن لأنه كان قبل دخول إن في موضع رفع، والثالث أنه معطوف على إن وما عملت فيه، والرابع أنه معطوف على الضمير المستكن في الخبر إن كان يتحمل الضمير، وكل من قال بشيء =

والمحقّقُونَ على أن رَفْعَ ذلك ونحوه على أنه مبتدأ حُذِفَ خبره، أو بالعطف على ضمير الخبر، وذلك إذا كان بينهما فاصل، لا بالعطف على محل الاسم مثل: «مَا جَاءَني من رَجُلٍ وَلاَ آمْرَأَةٌ»، بالرفع، لأن الرافع في مسألتنا الابتداء وقد زال بدخول الناسخ.

ولم يشترط الكسائيُّ والفراء الشرطَ الأول تَمَسُّكاً، بنحو: ﴿ إنَّ الذينَ آمنوا والذينَ هَادُوا والصَّابِئُونَ﴾ [1]، وبقراءة بعضهم: ﴿ إن اللّهَ وَمَلاَئِكَتُهُ يُصَلّونَ عَلَى النبي﴾ [2] وبقوله:

١٤٢ ـ * فَإنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ *

= من هذه الأقوال متفقون على جواز القول الأول، ومن قال بالاستئناف أو بالعطف على الموضع قدر له خبراً محذوفاً مثل خبر الأول، وعلى هذه المذاهب يفرع اختلافهم هل هذا العطف من عطف الجمل أم المفردات؛ فمن زعم أنه مرفوع بالابتداء والخبر وما عملت فيه، اعتقد أنه من عطف المفردات» اهـ. المقصود منه.

(١) سورة المائدة، الآية: ٦٩.

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٥٦.

١٤٢ هذا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بالمَدِينَةِ رَحْلُهُ *

وهذا البيت أول أربعة أبيات رواها أبو العباس محمد بن يزيد المبرد في كامله ونسبها إلى ضابىء بن الحارث البرجمي، يقولها وهو محبوس في المدينة على زمن أمير المؤمنين ذي النورين عثمان بن عفان رضي الله عنه!.

اللغة: «رحله» الرحل ـ بفتح الراء وسكون الحاء المهملة ـ المنزل، وروي في مكانه «رهطه» ورهط الرجل ـ بفتح فسكون ـ أهله وقبيلته الأقربون «قيار» بفتح القاف وتشديد الياء المثناة ـ ذكر العيني أنه اسم رجل، وهذا غير ما قاله العلماء الأثبات، فقد ذكر أبو زيد في نوادره أنه اسم جملة، ونقل عن الخليل بن أحمد أنه اسم فرس له.

المعنى: يتحسر على غربته، ويتحزن على بعده عن أهله وقرابته، ويقول: إذا كان كل واحد من الناس قد أمسى بين خلانه وعشيرته فإني غريب في بلد ناء عن الأهل والرفاق.

الإعراب: «من» اسم شرط جازم مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع «يك» فعل =

. . . .

= مضارع ناقص فعل الشرط مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الشرط «أمسى» فعل ماض ناقص «بالمدينة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أمسى تقدم على اسمه «رحله» رحل: اسم أمسى تأخر عن خبره مرفوع بالضمة الظاهرة، وضمير الغائب مضاف إليه، وجملة أمسى واسمه وخبره في محل نصب خبر يك «فإني» الفاء واقعة في جواب الشرط، إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه «وقيار» الواو حرف عطف، قيار: مبتدأ: مرفوع بالضمة الظاهرة، وخبره محذوف، وتقدير الكلام: وقيار مثلي، مثلاً: «لغريب» اللام لام التوكيد، غريب: خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «فإني وقيار لغريب» حيث ورد فيه ما ظاهره أنه عطف الاسم المرفوع الذي هو «قيار» على اسم إن المنصوب الذي هو ياء المتكلم، قبل أن يجاء بخبر إن الذي هو قوله: «الغريب». وقد تمسك بهذا الظاهر جماعة من النحاة منهم الكسائي فأجازوا العطف بالرفع على محل اسم إن قبل استكمال الخبر، وهو عند المحققين من العلماء على غير ما يدل عليه ظاهر الكلام، بل الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف يدل عليه خبر إن، أو خبره المذكور وخبر إن هو المحذوف، ويراعى في كل كلام ما يناسبه، ففي بيت الشاهد يتعين أن يكون المذكور هو خبر إن والمحذوف هو خبر المبتدأ، لأن هذا الخبر المذكور مقترن باللام، وخبر المبتدأ لا يقترن باللام إلاّ شذوذاً، والحمل على الشاذ ـ ما أمكن غيره ـ لا يجوز، والذهاب إلى أن اللام زائدة لا لام الابتداء مما لا داعي إليه.

ولتحقيق أقوال النحاة في هذه المسألة نقول لك:

قد علمت أن مما لا يستطيع أن يجحده واحد من النحاة أنه قد ورد عن العرب في جملة صالحة من الشعر وفي بعض النثر وقوع الاسم المرفوع معطوفاً بالواو بعد اسم إن المنصوب وقبل خبرها، ومنه قول ضابىء بن الحارث البرجمي وهو الشاهد الذي نشرحه:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالمَدِينَةِ رَحْلُهُ   فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

ومنه قول رؤبة أو جران العود، وهو الشاهد (١٤٥) الآتي:

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ   فِي بَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ

وقد ورد في القرآن الكريم آيتان ظاهرهما كظاهر هذين البيتين: الأولى قوله تعالى: ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون﴾ والثانية قراءة بعضهم: ﴿إن الله وملائكته =

وقوله:

١٤٣ ـ وَإِلاَّ فَـاعْلَمُـوا أَنَّـا وَأَنْتُـمْ بُغَاةٌ ....

= يصلون﴾ برفع (ملائكته). وقد اختلف النحاة في تخريج ذلك، فذهب الكسائي إلى أن الاسم المرفوع معطوف على اسم إن باعتباره مبتدأ قبل دخول إن، وذهب الجمهور من البصريين إلى أن هذا الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف، أو خبره المذكور بعده وخبر إن هو المحذوف، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها. وذهب المحقق الرضي إلى أن جملة المبتدأ والخبر حينئذ لا محل لها معترضة بين اسم إن وخبرها، وهو حسن؛ لما يلزم على جعلها معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها من تقديم المعطوف على بعض المعطوف عليه، لأنَّ خبر إن متأخر في اللفظ أو في التقدير عن جملة المبتدأ والخبر، وخبر إن جزء من الجملة المعطوف عليها، وقد رأيت في عبارة ابن مالك التي أثرناها لك في شرح الشاهد رقم (١٤١) أنه نقل مذهب الكسائي والفراء ولم يوافقهما على ما ذهبا إليه، وأومأ إلى أن الشواهد التي يتوهم أنها موافقة لمذهبهما هي في الحقيقة مخرجة على غير ما ذهبا إليه، وهو ما ذكرناه لك.

١٤٣ ـ هذه قطعة من بيت من الوافر، وهو بتمامه:

وَإِلاَّ فَـاعْلَمُـوا أَنَّـا وَأَنْتُـمْ بُغَـاةٌ مَـا بَقِينَـا فِـي شِقَـاقِ

وهذا البيت من كلمة لبشر بن أبي خازم ـ بخاء وزاي معجمتين ـ.

اللغة: «بغاة» جمع باغ، وهو اسم الفاعل من البغي، وهو مجاوزة الحد، والمذموم منه مجاوزة العدل إلى الظلم ونحو ذلك، وتقول: بغى فلان يبغي بغياً، وبغى فلان على فلان، إذا ظلمه واعتدى عليه «شقاق» مصدر شاقه، إذا خالفه وعاداه أشد العداوة، وكأن كل واحد من المتشاقين قد صار في شق وناحية غير الشق والناحية التي صار فيها الآخر.

الإعراب: «إلا» كلمة مؤلفة من حرفين: أحدهما إن الشرطية الجازمة لفعلين وثانيهما لا النافية؛ وفعل الشرط محذوف، والتقدير: إلاَّ تفعلوا، مثلاً «فاعلموا» الفاء واقعة في جواب الشرط، اعلموا: فعل أمر مبني على حذف النون، وواو الجماعة فاعله، والجملة في محل جزم جواب الشرط «أنا» أن: حرف توكيد ونصب، ونا: اسمه «وأنتم» الواو حرف عطف، وأنتم: مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير: وأنتم مثلنا، مثلاً «بغاة» خبر أن «ما» مصدرية ظرفية «يقيناً» فعل وفاعل، وما مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مضاف إليه، والمضاف هو المدة التي تدل عليها «ما» الظرفية، والتقدير: =

ولكن اشترط الفراء ـ إذا لم يتقدَّمِ الخبرُ ـ خَفَاء إعراب الاسم كما في بعض هذه الأدلّةِ.

وخَرَّجَهَا المانعون على التقديم والتأخير، أي والصابئون كذلك، أو على الحذف من الأول كقوله:

١٤٤ ـ . . . فــــإنّــــي وَأَنْتُمــــا ـ وَإن لـم تَبُـوحَـا بـالْهَـوى ـ دَنِفَـانِ

= مدة بقائنا «في شقاق» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان لأن، وكأنه قال: اعلموا أنا بغاة مدة بقائنا في هذه الحياة وأنا في شقاق دائم.

الشاهد فيه: قوله: «أنا وأنتم بغاة» حيث ورد فيه ما ظاهره أنه عطف بالرفع قوله: «وأنتم» على محل اسم أن الذي هو «نا» قبل أن يأتي بخبر أن الذي هو قوله: «بغاة».

وقد تمسك بهذا الظاهر جماعة من النحويين منهم الكسائي والفراء تلميذه، فأجازوا أن يعطف بالرفع على محل اسم أن، وإن لم يكن قد جاء خبرها، أما الكسائي فيطلق في هذا الكلام إطلاقاً، فلا فرق عنده بين أن يكون اسم إن ظاهر النصب أو خفيه بأن يكون مقدر الإعراب أو مبنياً، وأما الفراء فيجيز هذا في حال تقدم المعطوف على الخبر إذا كان اسم إن خفي الإعراب، فأما إن كان الاسم ظاهر الإعراب فلا يجوز عنده العطف إلاّ بالنصب.

وأما الجمهور فيرون أن العطف من باب عطف جملة على جملة على الوجه الذي أعربنا البيت عليه، وعلى ما شرحناه في الشاهد السابق وفيما قبله.

١٤٤ ـ هذه قطعة من بيت من الطويل، وهو بتمامه:

خَلِيليَّ، هَلْ طِبٌّ؟ فَإنّي وَأَنْتُمَا وَإنْ لَـمْ تَبُـوحَـا بـالْهَـوَى دَنِفَـانِ

وقد أنشد أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب هذا البيت، ولم يعزه إلى قائل معين، وبحثت عنه فلم أعثر له على نسبة إلى قائل معين، ولا على سوابق أو لواحق تتصل به.

اللغة: «طب» بتثليث الطاء المهملة ـ هو: علاج الجسم والنفس، وقد طب يطب ـ بكسر الطاء في المضارع أو ضمها ـ وتطبب أيضاً «تبوحا بالهوى» تعلناه وتظهراه، والهوى: العشق، وفعله هوي يهوى ـ مثل علم يعلم ـ فأما هوى بمعنى سقط من أعلى فبابه ضرب «دنفان» مثنى دنف ـ بفتح الدال وكسر النون ـ صفة مشبهة من الدنف ـ بفتح الدال والنون جميعاً ـ وهو المرض الملازم المخامر، وقيل: المرض ما كان، ويقال: رجل دنف ـ بفتح فكسر ودنف ـ بفتح الدال والنون ـ ومدنف ـ بضم الميم =

ويتعيَّنُ التوجيهُ الأولُ في قوله:

* فـإنـي وَقَيَّـارٌ بهـا لَغَـرِيـبُ *(١)

= وسكون الدال والنون مفتوحة أو مكسورة ـ والثاني من هذه الألفاظ وصف بالمصدر فلا يثنى ولا يجمع.

الإعراب: «خليلي» منادى بحرف نداء محذوف، منصوب بالياء لأنه مثنى، وياء المتكلم مضاف إليه «هل» حرف استفهام «طب» مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير: هل طب موجود، أو هل طب لنا «فإني» الفاء حرف دال على التعليل، إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه «وأنتما» الواو حرف عطف، أنتما: مبتدأ «وإن» الواو عاطفة على محذوف، والتقدير: إن بُحْتُما بالهوى، وإن لم تبوحا بالهوى، إن: حرف شرط جازم «تبوحا» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بحذف النون، وألف الاثنين فاعله «بالهوى» جار ومجرور متعلق بتبوحا «دنفان» خبر المبتدأ ـ الذي هو أنتما ـ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، وخبر إن محذوف يدل عليه خبر المبتدأ، والتقدير: فإني دنف وأنتما دنفان.

ولا يجوز في هذا البيت أن يجعل الخبر المذكور لإن. ويكون خبر المبتدأ محذوفاً لأن من شرط الخبر أن يطابق مبتدأه إفراداً وتثنية وجمعاً، واسم إن هنا مفرد، والخبر المذكور مثنى، فهو مطابق للمبتدأ، لا لاسم إن، كما لا يجوز أن يكون «وأنتما» معطوفاً على ياء المتكلم في «فإني» ويكون «دنفان» خبراً عن الجميع؛ لذلك السبب نفسه، وستعرف حقيقته في بيان الاستشهاد بالبيت.

الشاهد فيه: قوله: «فإني وأنتما دنفان» فإنه يتعين أن يكون قوله: «أنتما» مبتدأ خبره قوله: «دنفان» ويكون خبر «إن» محذوفاً لدلالة خبر المبتدأ عليه. وأصل الكلام: فإني دنف وأنتما دنفان.

والسبب في ذلك أن قوله: «دنفان» لا يصلح أن يكون خبراً لإن فقط، من جهة أن اسمها مفرد والمثنى لا يصلح أن يكون خبراً عن المفرد، ولا يصح أن يكون خبراً عن اسم إن وما بعده لأن الجميع جمع، فتعين ما ذكرناه أولاً ـ وهو أن يكون «دنفان» خبراً عن المعطوف الذي هو أنتما. ويكون الكلام من عطف جملة المبتدأ والخبر على جملة «إن» واسمها وخبرها.

(١) هذا هو الشاهد رقم ١٤٢ الذي سبق شرحه قريباً، ويريد المصنف أن يقول إن قوله: «لغريب» يجب أن يكون خبر «إن» ويكون قوله: «وقيار» مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر =

ولا يتأتى فيه الثاني لأجل اللام، إلاّ إن قُدِّرَتْ زَائدةً مثلها في قوله:

* أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ[(١)] *

والثاني في قوله تعالى: ﴿وملائِكَتُهُ﴾[(٢)] ولا يتأتى فيه الأولُ لأجل الواو في ﴿يُصَلُّونَ﴾[(٢)] إلا إن قُدِّرَتْ للتعظيم مثلها في ﴿قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾[(٣)].

ولم يشترط الفراء الشَّرْطَ الثاني[(٤)] تمسكاً، بنحو قوله:

١٤٥ ـ يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ فِي بَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ

= إن عليه، وأصل الكلام: فإني لغريب وقيار غريب.

والسر في ذلك أن قوله: «لغريب» مقترن بلام الابتداء، وهي تدخل على خبر «إن» ولا تدخل على خبر المبتدأ، كما سبق تقرير هذا في محله، وكل ذلك مبني على أن اللام لام الابتداء؛ وفيها رأي آخر سنقرره قريباً.

(١) قد تقدم شرح هذا الشاهد فارجع إليه فيما سبق في مباحث تأخير الخبر عن المبتدأ وجوباً (وهو الشاهد رقم ٧٣) ثم اعلم أن المؤلف يريد أن يقول: إن اللام في قوله: «العجوز» قد خرجت على أنها زائدة وليست لام الابتداء؛ لأن لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ، وإنما تدخل على المبتدأ نفسه أو خبر «إن» المتأخر، فإذا قلنا إن اللام في قوله: «لغريب» في البيت السابق لام الابتداء تعين أن يكون خبراً لإن على ما قررناه، وإذا اعتبرناها زائدة كمن قال بزيادتها في «العجوز» صح أن يكون قوله: «لغريب» خبر المبتدأ لأن اللام الزائدة تدخل عليه، ولكن هذا مما لا داعي إليه كما قررناه.

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٥٦.

(٣) سورة المؤمنين، الآية: ٩٩.

(٤) الشرط الثاني هو كون العامل واحداً من ثلاثة: إن المكسورة، وأن المفتوحة وكأن، يعني أنه لم يجعل جواز العطف بالرفع مخصوصاً بالعطف على اسم واحد من هذه الثلاثة، بل أجاز ذلك في أسماء غيرهن كليت.

١٤٥ ـ هذا بيت من الرجز، أو بيتان من مشطوره، وقد نسب جماعة النحويين هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج، وهو موجود في زيادات ديوانه (١٧٦) ويزيد بعضهم بعد ما استشهد به المؤلف قوله:

* إلا اليَعَافِيرُ وَإلاّ الْعِيسُ * =

= ووقع في ديوان جران العود (دار الكتب ص ٥٢) رجز صورته هكذا:

قَدْ نَدَعُ المَنْزِلَ يَا لَمِيسُ يَعْتَسُّ فِيهِ السَّبُعُ الْجَرُوسُ
الذِّئْبُ أو ذُو لُبَدٍ هَمُوسُ وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أنِيسُ
إلا اليَعَافِيرُ وَإلاَّ العِيسُ وَبَقَرٌ مُلَمَّعٌ كُنُوسُ
* كَأنَّمَا هُنَّ الْجَوَارِي المِيسُ *

اللغة: «لميس» اسم امرأة «يَعْتَسُّ» يطلب ما يأكل «الجروس» بزنة صبور ـ هو الشديد الصوت «الذئب» بدل من السبع الجروس «ذو لبد» يعني به الأسد، واللبد ـ بكسر اللام وفتح الباء ـ جمع لبدة، وهي ما بين كتفي الأسد من الشعر «هموس» هو الخفيف الوطء «ليس بها أنيس» يريد ليس بها إنسان «العيس» جمع أعيس أو عيساء، وهي التي يخالط بياضها شيء من الشقرة، وهي من كرائم الإبل «ملمع» فيه لمع بياض وسواد «كنوس» داخلة في كناسها، والكناس ـ بزنة الكتاب ـ بيت الظبي في وسط الشجر «الجواري» جمع جارية «الميس» جمع ميساء، وهي التي تتبختر في مشيتها.

الإعراب: «يا» حرف تنبيه، أو حرف نداء والمنادى به محذوف، والتقدير: يا هذه «ليتني» ليت: حرف تمن ونصب، والنون للوقاية، وياء المتكلم اسم ليت «وأنت» الواو واو الحال، أنت: مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير: وأنت معي، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال، وذهب الفراء إلى أن الواو عاطفة، وأنت: معطوف على ياء المتكلم الواقعة اسم ليت، وستعرفه في بيان الاستشهاد بالبيت «يا» حرف نداء «لميس» منادى مبني على الضم في محل نصب «في بلدة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت «ليس» فعل ماض ناقص «بها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم على اسمه «أنيس» اسم ليس مؤخر عن الخبر، والجملة من ليس واسمه وخبره في محل جر صفة لبلدة.

الشاهد فيه: قوله: «وأنت» بكسر التاء ـ فإنه ضمير رفع على ما هو معلوم، وقد زعم الفراء أنه معطوف على اسم «ليت» المنصوب محلاً وهو ياء المتكلم، وعنده أن ذلك يدل على ما ذهب إليه من تسوية «ليت» بلكن وإن وأن في جواز العطف بالرفع على أسمائهن.

وهو عند الجمهور غير مسلم؛ لأنهم قدروا «أنت» مبتدأ حذف خبره للعلم به من المقام، والتقدير «وأنت معي» وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال، وهذه الجملة الحالية قد اعترضت بين «ليت» مع اسمها وخبرها الذي هو متعلق الجار =

وخرج على أن الأصل «وأنتِ مَعِي» والجملة حالية، والخبرُ قوله «في بلدة»[1].

فصل: تُخَفَّفُ «إنَّ» المكسورة لثقلها، فيكثر إهمالُهَا لزوال اختصاصها نحو: ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[2]، ويجوز إعمالُها استصحاباً للأصل، نحو: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[3]، وتلزم لامُ الابتداء بعد المهملة[4] فارقَةً بين الإثبات والنفي، وقد تُغْنِي عنها قرينةٌ لفظية، نحو: «إنْ زَيْدٌ لَنْ يَقُومَ»، أو معنويّةٌ، كقوله:

= والمجرور، الذي هو قوله: «في بلدة».

(١) صاحب الحال هو الضمير المستكن في الجار والمجرور الذي هو قوله «في بلدة» والعامل في الحال هو نفس الجار والمجرور، وهو العامل في صاحب الحال.
وهذا التخريج الذي ذكره المؤلف لهذا البيت هو تخريج ابن مالك، وقد اعترضه جماعة من العلماء بأنه لزم على هذا التخريج تقديم الحال على عاملها، ومن النادر تقديم الحال على عاملها إذا كان العامل ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وابن مالك نفسه يصرح في كتبه كلها بندور ذلك، ومن ذلك قوله في الألفية «وندر نحو سعيد مستقراً في هجر» ولهذا رأى قوم أن خيراً من ذلك أن يكون صاحب الحال هو ياء المتكلم الواقعة اسماً لليت، ويكون العامل في الحال وفي صاحبها هو ليت، وهو متقدم على الحال، فافهم ذلك.

(٢) سورة يس، من الآية: ٣٢، وإن: مخففة من الثقيلة، وكل: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، واللام في «لما» لام الابتداء، وما: زائدة، وجميع خبر المبتدأ، ومعناه مجموعون، ومحضرون: نعت.

(٣) سورة هود، الآية: ١١، وإن مخففة من الثقيلة، وكلًّا: اسم إن واللام من «لما» لام الابتداء، وما: اسم موصول خبر ما، وجملة ليوفينهم لا محل لها من الإعراب جواب لقسم محذوف.

(٤) اختلف النحاة في هذه اللام، فذهب سيبويه والأخفشان وأكثر البغداديين إلى أنها لام الابتداء، وذهب أبو علي الفارسي، وابن جني، وابن أبي العافية، وابن أبي الربيع إلى أنها لام أخرى اجتلبت للفرق بين النفي والإثبات، واستدلوا على ذلك بأنها لو كانت لام الابتداء لبقي لها اختصاصها فلم تدخل إلَّا على ما أصله مبتدأ أو خبر. لكنها تدخل على المفعول به كما في «إن قتلت لمسلماً» (ش ١٤٧).

١٤٦ ـ * وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ *

١٤٦ ـ هذا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* أَنَا ٱبْنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ *

والبيت للطرماح ـ الحكم بن حكيم ـ وكنيته «أبو نفر»، وهو شاعر طائي، وستعرف نسبه.

اللغة: «أنا ابن أباة الضيم» يروى في مكانه «ونحن أباة الضيم» وأباة: جمع آب، وهو اسم فاعل من أبى يأبى، أي: امتنع، تقول: أمرت فلاناً أن يفعل كذا فأبى، تريد أنه امتنع أن يفعله، والضيم: الظلم «مالك» هو اسم أبي قبيلة الشاعر؛ فإن، الطرماح هو الحكم بن حكيم بن نفر بن قيس بن جحدر بن ثعلبة بن عبد رضا بن مالك بن أبان بن عمرو بن ربيعة بن جرول بن ثعل بن عمرو بن الغوث بن طيِّىء «كرام المعادن» طيبة الأصول شريفة المحتد.

الإعراب: «أنا» مبتدأ «ابن» خبره، وهو مضاف، و«أباة» مضاف إليه، وأباة مضاف، و«الضيم» مضاف إليه «من آل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان، أو حال من الضمير المستتر في الخبر، وآل مضاف، و«مالك» مضاف إليه «وإن» مخففة من الثقيلة «مالك» مبتدأ «كانت» كان: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى مالك باعتبار القبيلة، والتاء للتأنيث «كرام» خبر كان، وكرام مضاف و«المعادن» مضاف إليه، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو مالك.

الشاهد فيه: قوله «وإن مالك كانت ـ إلخ» حيث ترك لام الابتداء التي تجتلب في خبر المبتدأ الواقع بعد «إن» المكسورة الهمزة المخففة من الثقيلة إذا أهملت، فرقاناً بينها وبين «إن» النافية، وإنما تركها هنا اعتماداً على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع، وثقة منه بأنه لا يمكن توجهه إلى الجحد، بقرينة أن الكلام تمدح وافتخار، وصدر البيت واضح في هذا، والنفي يدل على الذم، فلو حمل عجز البيت عليه لتناقض الكلام واضطرب، ألا ترى أنك لو حملت الكلام على أن «إن» نافية لكان معنى عجز البيت: وليست مالك كرام المعادن، أي: فهي قبيلة دنيئة الأصول، فيكون هذا ذماً ومتناقضاً مع صدر البيت، فلما كان المقام مانعاً من جواز إرادة النفي ارتكن الشاعر عليه، فلم يأت باللام، فالقرينة ههنا معنوية.

ومثل هذا البيت ـ في اعتماد الشاعر على القرينة المعنوية ـ قول الشاعر:

إِنْ كُنْتُ قَاضِيَ نَحْبِي يَوْمَ بَيْنِكُمُ   لَوْ لَمْ تَمُنُّوا بِوَعْدٍ غَيْرِ مَكْذُوبِ =

وإن ولي «إن» المكسورة المخففة فعلٌ كثُرَ كونه مضارعاً ناسخاً، نحو: ﴿وإنْ يَكَادُ الذين كفروا لَيُزْلِقُونَكَ﴾(١)، ﴿وإنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الكَاذِبين﴾(٢)، وأكثر منه كونه ماضياً ناسخاً، نحو: ﴿وإنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾(٣)، ﴿إنْ كِدْتَ لَتُرْدِينِ﴾(٤)، ﴿وإنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾(٥)، ونَدَر كونُه ماضياً غيرَ ناسخ، كقوله:

١٤٧ ـ * شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً *

ولا يُقَاس عليه: «إنْ قَامَ لأنَا، وإنْ قَعَدَ لَزَيْدٌ»، خلافاً للأخفش والكوفيين(٦)،

= ألا ترى أنه في مقام إظهار الألم وشكوى ما نزل به من فراق أحبابه، فلو حملت «إن» في صدر البيت على النفي فسد هذا المعنى، ولم يستقم الكلام.

(١) سورة القلم (ن)، الآية: ٥١.

(٢) سورة الشعراء، الآية: ١٨٦.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٤٣.

(٤) سورة الصافات، الآية: ٥٦.

(٥) سورة الأعراف، الآية: ١٠٢.

١٤٧ ـ هذا صدر بيت من الكامل، وعجزه قوله:

* حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ *

والبيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية ـ وهي بنت عم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ـ ترثي زوجها الزبير بن العوام رضي الله عنه، وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله.

اللغة: «شلت» بفتح الشين، وأصل الفعل شللت ـ بكسر العين، وهي اللام الأولى ـ «حلت عليك» أي: نزلت بك، ويروى في مكانه «وجبت عليك».

الإعراب: «شلت» شل: فعل ماض، والتاء للتأنيث «يمينك» يمين: فاعل شل، والكاف مفعول به لقتل «حلت» حل: فعل ماض، والتاء للتأنيث «عليك» جار ومجرور بحل «عقوبة» فاعل لحل «المتعمد» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قولها «إن قتلت لمسلماً» حيث ولي «إن» المخففة من الثقيلة فعل ماض غير ناسخ، وهو «قتلت» وذلك شاذ لا يقاس عليه إلاّ عند الأخفش.

(٦) ظاهر كلام المؤلف أن الكوفيين يجيزون تخفيف «إن» المؤكدة، ويجيزون مع ذلك دخولها على الفعل الماضي غير الناسخ كهذين المثالين اللذين ذكرهما، ولكن =

وأنْدَرُ منه كَوْنُه لا ماضياً ولا ناسخاً كقوله: «إنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ، وَإنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ»(١).

فصل: وتُخَفَّفُ «أنَّ» المفتوحة فيبقى العمل، ولكن يجب في اسمها كونُه مضمراً محذوفاً، فأما قوله:

١٤٨ ـ بأنْكَ رَبيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وأنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالاَ

= المعروف من مذهب الكوفيين ـ وهو الذي ذكره المؤلف نفسه في مغني اللبيب ـ أنهم لا يجوزون تخفيف إن المؤكدة، وأنهم يحملون ما ظنه البصريون في تخفيفها على أن «إن» نافية، واللام الواقعة بعدها استثنائية بمعنى إلاَّ، فمعنى «إن قام لأنا» هو عين معنى «ما قام إلا أنا»، والتحقيق أن الكوفيين يجيزون هذا التعبير، لكن على وجه آخر هو ما ذكرناه، لا على الوجه الذي ذهب إليه البصريون.

هذا، ومما وقع فيه بعد إن فعل ماضٍ غير ناسخ قراءة ابن مسعود «إن لبثتم لقليلاً» وقول امرأة من العرب «والذي يحلف به إن جاء لخاطباً».

(١) ومجيء المضارع غير الناسخ بعد إن المخففة شاذ لا يقاس عليه، بإجماع من النحاة على ذلك.

وقد تلخص لك من هذا الكلام أن وقوع اللام بعد إن المخففة من الثقيلة على ثلاثة أضرب:

الأول: واجب، وذلك في حال إهمالها وكون اسمها وخبرها مفردين نحو «إن زيد لقائم» وقد قال ابن مالك في شأن هذا الضرب «وتلزم اللام إذا ما تهمل».

الثاني: ممتنع، وذلك إذا كان خبرها مما لا تلحقه اللام، نحو «إن زيد لن يقوم».

والثالث: ما يجوز فيه ذكرها وحذفها، وذلك فيما لو أعملت نحو «إن زيداً قائم» ويجوز «إن زيداً لقائم».

١٤٨ ـ هذا بيت من المتقارب، تقوله جنوب بنت العجلان بن عامر الهذلية، ترثي أخاها عمراً الملقب «ذا الكلب» ولجنوب هذه فيه مراث عديدة، والنحاة يستشهدون بأبيات من مراثيها فيه، وفي ابن عقيل سوى هذا البيت بيت من مرثية منهن (انظر الشاهد ٢٢ فيه)، وقوم ينسبون بيت الشاهد لعمرة بنت العجلان أختها، والصواب ما ذكرناه أولاً.

اللغة: «بأنك ربيع» هذه الباء متعلقة بقولها «علم» في بيت سابق، وهو قولها:

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ إذَا اغْبَرَّ أُفْقٌ وَهَبَّتْ شمالاَ =

....

= والذي في شعر الهذليين رواية بيت الشاهد هكذا:

بِأَنَّكَ كُنْتَ الرَّبِيعَ المَرِيعَ وَكُنْتَ لِمَنْ يَعْتَفِيكَ الثِّمَالاَ

المرملون: جمع مرمل، وهو من لا زاد له، وتقول: أرمل القوم، إذا نفد زادهم. وشمالاً ـ بفتح الشين ـ ريح تهب من ناحية القطب، وهذا اللفظ حال من الضمير المستتر في هبت الواقع فاعلاً، وأرادت بقولها «بأنك ربيع» أنه كثير نفعه، واصل عطاؤه؛ فهو للضيف ولمن لا زاد له بمنزلة الربيع «وغيث» أصل الغيث المطر، ولكنها أرادت به ههنا الزرع الذي ينبته المطر، بدليل وصفها إياه بقولها «مريع» بفتح الميم أو ضمها ـ وهو الخصيب، وتقول: مرع الوادي ـ بفتح الراء أو ضمها أو كسرها، مراعة، إذا صار ذا كلأ، وتقول «أمرع» أيضاً «الثمالا» بزنة الكتاب ـ وهو الذخر والغياث.

الإعراب: «بأنك» الباء حرف جر، أن: حرف توكيد ونصب، مخففة من الثقيلة، وضمير المخاطب اسمه «ربيع» خبر أن «وغيث» الواو حرف عطف، غيث: معطوف على ربيع «مريع» صفة لغيث، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بعلم في البيت السابق: أي علم الضيف بكونك ربيعاً «وأنك» الواو حرف عطف، أن: حرف توكيد ونصب، مخففة من الثقيلة، وضمير المخاطب اسم أن مبني على الفتح في محل نصب «هناك» هنا: ظرف متعلق بتكون، أو بالثمال الآتي، والكاف حرف خطاب «تكون» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الثمالا» خبر تكون، منصوب بالفتحة الظاهرة، والألف للإطلاق، وجملة تكون واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن المخففة.

الشاهد فيه: قولها «بأنك ربيع» وقولها «وأنك تكون الثمالا» حيث جاءت باسم أن المؤكـدة المخففة من الثقيلة في الموضعين ضمير مخاطب، وذكرته في الكلام، والأصل في اسم أن هذه أن يكون ضمير شأن، وأن يكون محذوفاً، والجمهور على أن ما خالف ذلك شاذ أو ضرورة، وهو المنقول عن سيبويه، وارتضاه ابن الحاجب، ففي كل من الجملتين ـ على هذا المذهب ـ شذوذ من وجهين: كون الاسم غير ضمير الشأن، وكونه مذكوراً، وقد أجاز ابن مالك أن يكون اسمها ضمير شأن وأن يكون ضميراً غير ضمير الشأن، لكنه أوجب حذفه بكل حال، وعلى ذلك يكون الشذوذ من جهة واحدة وهي ذكر الاسم، وفي قولها «بأنك ربيع» شذوذ من جهة ثالثة عند سيبويه وابن الحاجب، وهي ثانية عند ابن مالك، وهي مجيء خبر أن المخففة من الثقيلة مفرداً، ومذهبهم أنه يجب أن يكون جملة.

فضرورة.

ويجب في خبرها: أن يكون جملة، ثم إن كانت اسميةً أو فعليةً فعلُهَا جامدٌ أو دعاء لم تَحْتَجْ لفاصل نحو: ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الحمدُ للّهِ رَبِّ العَالمِينَ﴾[1]، ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلإنْسَانِ إلاّ مَا سَعَى﴾[2]، ﴿وَالخَامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللّهُ عَلَيْهَا﴾[3]، ويجب الفَصْلُ في غيرهن[4] بقد، نحو: ﴿وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾[5]، أو تنفيس نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾[6]، أو نفي بلا، أو لن، أو لم، نحو: ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لاَ تَكُونُ فِتْنَةٌ﴾[7]،

---

(١) سورة يونس، الآية: ١٠، وهذه الآية الكريمة مثال للخبر الواقع جملة اسمية.

(٢) سورة النجم، الآية: ٣٩، ومثل هذه الآية الكريمة قول أبي مرة المكي:

أَضْعَفَ وَجْدِي وَزَادَ فِي سَقَمِي ... أَنْ لَسْتُ أَشْكُو الهَوَى إِلَى أَحَدِ

(٣) سورة النور، الآية: ٩، وهذه الآية الكريمة مثال لمجيء الخبر جملة دعائية، والدعاء إما أن يكون بشر كما في هذه الآية، وإما أن يكون بخير، ومثاله وقوله تعالى: ﴿أن بورك من في النار ومن حولها﴾.

(٤) دعاهم إلى التزام الفصل بين أن المفتوحة المخففة من الثقيلة وبين خبرها إذا لم يكن جملة اسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء بواحد من الفواصل التي ذكرها أمران: أولهما أن يكون لك الفصل عوضاً مما فقدته، وذلك لأنهم خففوها وحذفوا اسمها، وثانيهما: مخافة الالتباس بأن المصدرية وذلك كما التزموا اللام مع المكسورة دفعاً للالتباس بإن النافية، ولما كانت أن المصدرية لا تدخل على الجملة الاسمية ولا على الفعل الجامد، ولا على فعل الدعاء، لم يجيئوا بفاصل مع هذه الأنواع الثلاثة لأنهم بمأمن من الالتباس الذي يحذرونه، فكان علم المخاطب بأن هذا المكان مما لا تأتي فيه أن المصدرية كافياً عندهم، فلم يحتاجوا معه إلى دليل آخر.

(٥) سورة المائدة، الآية: ١١٣.

(٦) سورة المزمل، الآية: ٢٠، وحرف التنفيس هو السين أو سوف، وقد استشهد المؤلف للسين بالآية الكريمة، وشاهد سوف قول الشاعر:

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ المَرْءِ يَنْفَعُهُ ... أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

وقول قيس بن رفاعة:

فَإِنْ عَصَيْتُمْ مَقَالِي اليَوْمَ فَاعْتَرِفُوا ... أَنْ سَوْفَ تَلْقَوْنَ خِزْياً ظَاهِرَ العَارِ

(٧) سورة المائدة، الآية: ٧١

﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾(١)، ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾(٢)، أو لو، نحو: ﴿أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ﴾(٣)، ويَنْدُر تركُه، كقوله:

١٤٩ ـ * عَلِمُــوا أَنْ يُــؤَمَّلُــونَ فَجَــادُوا *

---

(١) سورة البلد، الآية: ٥.

(٢) سورة البلد، الآية: ٧.

(٣) سورة الأعراف، الآية: ١٠٠.

١٤٩ ـ هذا صدر بيت من الخفيف، وعجزه قوله:

* قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ *

وهذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

الإعراب: «علموا» فعل وفاعل «أن» حرف توكيد ونصب مخففة من الثقيلة واسمها ضمير شأن محذوف «يؤملون» فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة نائب الفاعل، والجملة في محل رفع خبر «أن» المخففة «فجادوا» فعل وفاعل «قبل» ظرف متعلق بجاد «أن» مصدرية «يسألوا» فعل مضارع مبني للمجهول ونائب فاعل، وقبل مضاف و«أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور مضاف إليه «بأعظم» جار ومجرور متعلق بجاد، وأعظم مضاف و«سؤل» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «أن يؤملون» حيث استعمل فيه «أن» المخففة من الثقيلة وأعملها في الاسم الذي هو ضمير الشأن المحذوف، وفي الخبر الذي هو جملة «يؤملون» ومع أن جملة الخبر فعلية فعلها متصرف غير دعاء لم يأت بفاصل بين «أن» وجملة الخبر.

والاستشهاد بهذا البيت إنما يتم على مذهب الجمهور الذين يذهبون إلى أن «أن» الساكنة النون الواقعة بعد علم غير مؤول بالظن تكون مخففة من الثقيلة لا غير، فأما على مذهب الفراء وابن الأنباري اللذين لا يريان للمخففة موضعاً يخصها، وأوجبا الفصل بواحد من الأمور التي ذكرها المؤلف للتفرقة فإنهما ينكران أن تكون «أن» في هذا البيت مخففة من الثقيلة، ويزعمان أنها هي المصدرية التي تنصب المضارع، وأنها لم تنصبه هنا كما لم تنصبه في قول الشاعر:

أَنْ تقــرآنِ عَلَــى أَسْمَــاءَ وَيْحَكُمَــا مِنِّـي السَّـلاَمَ وَأَنْ لاَ تُشْعِـرَا أَحَـدَا

وكما لم تنصبه في قول الله تعالى: ﴿لمن أراد أن يتم الرضاعة﴾ في قراءة من قرأ برفع «يتم» إلا أن يقال: إنه لا يجوز على مذهبهما أيضاً أن تكون «أن» في البيت الشاهد مصدرية مهملة، من قبل أن الشاعر قد قال بعد ذلك «قبل أن يسألوا» فنصب الفعل =

ولم يذكر «لو» في الفواصل إلا قليلٌ من النحويين، وقولُ ابن الناظم: «إنَّ الفَصْلَ بها قَلِيلٌ» وَهَمٌ منه على أبيه [1].

= بحذف النون، فدل ذلك على أن لغة هذا القائل النصب بأن المصدرية، فيكون هذا قرينة على أن «أن» الأولى مخففة من الثقيلة، فإن من البعيد أن يجمع الشاعر بين لغتين مختلفتين في بيت واحد.

(١) أصل هذا الوهم أن الناظم ذكر في الخلاصة ما يفصل به بين أن المخففة وجملة خبرها إذا كانت فعلية فعلها غير جامد وغير دعاء، وذكر من هذه الفواصل «لو» ثم قال في ختام هذا الكلام «وقليل ذكر لو» ففهم ابنه بدر الدين أن المراد بهذه العبارة أن مجيء «لو» في الكلام العربي فاصلاً قليل، وليس هذا الفهم مستقيماً، بل مجيء «لو» فاصلاً في الكلام العربي الفصيح كثير، ويكفي في الدلالة على فصاحته أنه ورد في القرآن الكريم كالآية التي تلاها المؤلف، ومثل قوله جل شأنه: ﴿وأن لو استقاموا على الطريقة﴾، ولكن القليل هو ذكر النحاة لهذا الحرف في الفواصل هذا تفسير وإيضاح كلام المؤلف رحمه الله! والذي رأيته بعيني في شرح ابن الناظم على ألفية والده مستقيم كل الاستقامة، وهو صريح أبلغ الصراحة في الفهم الذي قرره المؤلف، وإليك نص عبارته، قال: «وأكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين أن المخففة وبين الفعل بلو، وإلى ذلك أشار بقوله: وقليل ذكر لو» اهـ.

هذا، وقد تحصل لك من هذا الكلام أن الفعل غير الجامد وغير الدعاء ـ الواقع بعد أن المفتوحة الهمزة إما مثبت وإما منفي، وعلى كل حال إما أن يكون ماضياً وإما أن يكون مضارعاً، فهذه أربعة أنواع.

فالماضي المثبت يفصل بقد، نحو ﴿ونعلم أن قد صدقتنا﴾.

والمضارع المثبت يفصل بالسين نحو ﴿علم أن سيكون﴾ أو بسوف كما في البيت «أن سوف يأتي كل ما قدرا».

والماضي المنفي يفصل بلا النافية دون غيرها، نحو قولك «علمت أن لا جاء علي ولا أرسل كتاباً».

والمضارع المنفي يفصل بلا، أو لن، وقد مثل المؤلف لثلاثتهن.

وأما لو فتكون فاصلاً مع الماضي نحو ﴿وأن لو استقاموا﴾ ومع المضارع نحو ﴿أن لو نشاء﴾ وذلك لأنها في الامتناع شبيهة بحرف النفي، وهو يجيء مع النوعين.

فصل: وتخفف «كأنّ» فيبقى أيضاً إعمالُهَا، لكن يجوز ثبوتُ اسمها وإفرادُ خبرها، كقوله:

١٥٠ ـ * كَـأنْ وَرِيـدَيْـهِ رِشَـاءُ خُلُـبْ *

---

١٥٠ ـ هذا بيت من مشطور الرجز، وقد نسب النحاة هذا الشاهد إلى رؤبة بن العجاج، وقد وجدت في زيادات ديوانه هذا البيت ثالث ثلاثة أبيات من الرجز المشطور، وقبله قوله:

يَسُـوقُهَـا أَعْيَـسُ هَـدَّارٌ بِبَـبْ إذَا دَعَـاهَـا أَقْبَلَـتْ لاَ تَتَّئِـبْ

وفي اللسان ذكر هذين البيتين وحدهما، وذكر الشاهد وحده، ولعل ذلك هو الصواب، لأن وزن الشاهد يختلف عن وزنهما. وستعرف في رواية بيت الشاهد اختلافاً نذكره في لغة البيت.

اللغة: «يسوقها» الضمير البارز المؤنث يرجع إلى النوق، والضمير المستتر يعود إلى فحلها «أعيس» هو الذي لونه العيس ـ بفتح العين المهملة والياء المثناة جميعاً ـ وهو بياض يخالطه شيء من الشقرة، وقيل: هو لون أبيض مشرب صفاء في ظلمة خفية، وقالوا: رجل أعيس الشعر، يريدون أبيضه، وأراد الراجز جملاً أعيس «هدار» صيغة المبالغة من قولهم هدر البعير يهدر هدراً ـ بوزان ضرب يضرب ضرباً ـ وهديراً، إذا صوت في غير شقشقة، وفي أمثالهم «كالمهدر في العنة» يضرب للرجل يصيح ويجلب وليس وراء ذلك شيء «ببب» الباء جارة، وبب: حكاية صوت البأبة، وهي هدير الفحل «لا تتئب» لا تخزى ولا تستحي «وريديه» مثنى وريد، وهو عرق في الرقبة، وهما وريدان «رشاء» هو بكسر الراء بزنة الكتاب، وهو الحبل، وهو مفرد في رواية الديوان وفي رواية أكثر النحاة، وقال الشيخ خالد: «وهو مفرد لا مثنى، وصحح الصغاني ـ بالغين المعجمة ـ أنه مثنى» اهـ. قال أبو رجاء عفا الله عنه: وكأن الذي دعا الصغاني إلى تصحيح التثنية أنه رأى اسم كأن مثنى فأراد أن يشبه المثنى بالمثنى «خلب» أصله بضم الخاء وإسكان اللام، ولكنه وقف بنقل الحركة من الباء إلى اللام ـ وقد فسر قوم الخلب بالبئر البعيدة القعر، فيكون الرشاء مضافاً إلى الخلب، وفسر أبو إسحاق الخلب بالليف، وعلى ذلك يجوز في «رشاء خلب» وجهان، أحدهما أن يضاف الرشاء إلى الخلب كما يضاف المميز إلى التمييز في نحو «خاتم حديد» إلاّ أن هذا الوجه لا يجوز في البيت؛ لما يلزم فيه من تنوين رشاء للوزن، والوجه الثاني أن يكون «خلب» نعتاً بتأويله بالمشتق وكأنه قال: رشاء غليظ، وشيء آخر لا يجوز في =

وقوله:

١٥١ - *كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ *

= البيت بسببه أن يكون «خلب» تمييزاً، على الراجح، لأن التمييز منصوب، والمنصوب لا وقف عليه بنقل الحركة، ومن أجاز ذلك ـ وهم الكوفيون والأخفش ـ لا يمتنع على مذهبهم جعله تمييزاً كما تجعل حديداً في قولك: «هذا خاتم حديداً».

الإعراب: «كأن» حرف تشبيه ونصب مخفف من المثقل «وريديه» اسم كأن منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقديراً لأنه مثنى، وضمير الغائب مضاف إليه «رشاء» خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة «خلب» صفة لرشاء مرفوعة بضمة مقدرة على آخرها منع من ظهورها سكون الوقف.

الشاهد فيه: قوله: «كأن وريديه رشاء» حيث خفف «كأن» وذكر اسمها وخبرها جميعاً، وجاء بخبرها مفرداً: أي غير جملة كما هو معلوم، وكل ذلك جائز في «كأن» من غير ضرورة ولا شذوذ، بخلاف «أن» التي يجب عند الجمهور في اسمها ألا يكون مذكوراً، وفي خبرها أن يكون جملة، كما عرفت فيما تقدم.

١٥١ - هذا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* وَيَــوْمــاً تُــوافِينَــا بِــوَجْــهٍ مُقَسَّــمٍ *

وهذا البيت من كلام أرقم بن علباء ـ وقيل: علباء بن أرقم اليشكري ويقال هو من كلام باغث بن صريم اليشكري. وباغث: بموحدة وغين معجمة آخره ثاء مثلثة، وصريم: بضم أوله على زنة المصغر.

اللغة: «توافينا» تجيئنا وتزورنا «وجه مقسم» جميل حسن «تعطو» تناول «وارق السلم» أي شجر السلم المورق، من إضافة الصفة إلى الموصوف، السلم: شجر العضاه.

الإعراب: «يوماً» ظرف زمان منصوب بقوله توافينا الآتي «توافينا» توافي: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي، ونا: مفعول به لتوافي «بوجه» جار ومجرور متعلق بتوافي «مقسم» صفة لوجه «كأن» حرف تشبيه ونصب مخفف من المثقل «ظبية» يروى بالرفع وبالنصب وبالجر، فأما رواية الرفع فعلى أن اسم كأن محذوف وظبية خبر كأن، والتقدير: كأنها ظبية، وأما رواية النصب فعلى أن ظبية اسم كأن، وخبره محذوف، وقد قدر قوم الكلام على هذا الوجه: كأن ظبية هذه المرأة، وهو من باب التشبيه المقلوب، وقدره قوم ـ وتبعهم المؤلف هنا ـ كأن ظبية مكانها. وأما رواية الجر فعلى أن الكاف من «كأن» حرف جر، وأن: حرف =

يروى بالرفع على حذف الاسم، أي: كَأَنَّهَا، وبالنصب على حذف الخبر، أي: كَأَنْ مكانَهَا، وبالجر على أن الأصل كَظَبْيَةٍ، وَزِيدَ «أنْ» بينهما.

وإذا حُذِفَ الاسمُ وكان الخبر جملةً اسميةً لم يحتج لفاصِلٍ، كقوله:

١٥٢ ـ * كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ *

= زائد، وظبية: مجرور بالكاف «تعطو» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ظبية، والجملة من الفعل وفاعله صفة لظبية على كل حال «إلى وارق» جار ومجرور متعلق بتعطو، وارق مضاف «السلم» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «كأن ظبية» على روايتي الرفع والنصب، فإنهما معاً يدلان على أنه يجوز في اسم «كأن» المخففة من الثقيلة أن يكون مذكوراً في الكلام، وهذا ما تدل عليه رواية النصب، وأن يكون محذوفاً من الكلام من غير أن يلزم أن يكون ضمير شأن، وهذا تدل عليه رواية الرفع، لأن التقدير عليها: كأنها أي المرأة ظبية. قال الأعلم الشنتمري: «الشاهد فيه رفع ظبية على الخبر، وحذف الاسم مع تخفيف كأن، والتقدير: كأنها ظبية، ويجوز نصب الظبية بكأن، تشبيهاً بالفعل إذا حذف وعمل، نحو لم يك زيد منطلقاً، والخبر محذوف لعلم السامع، والتقدير: كأن ظبية تعطو هذه المرأة، ويجوز جر الظبية على تقدير كظبية، وأن: زائدة مؤكدة» اهـ. كلامه.

١٥٢ ـ هذا عجز بيت من الهزج، ويروى صدره هكذا:

* وَوَجْهٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ *

ويروى صدره:

* وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ *

وهذا الشاهد أحد الأبيات التي استشهد بها سيبويه (ج ١ ص ٢٨١)، ولم ينسبوها.

اللغة: «وصدر» قد روى سيبويه في مكان هذه الكلمة «ووجه» وروى غيره في مكانه «ونحر» وعلى هاتين الروايتين تكون الهاء في قوله: «ثدييه» عائدة إلى «وجه» أو «نحر» بتقدير مضاف، وأصل الكلام على هذا: كأن ثديي صاحبه، فحذف المضاف ـ وهو الصاحب ـ وأقام المضاف إليه مقامه «مشرق اللون» مضيء لأنه ناصع البياض «حقان» تثنية حقة، وحذفت التاء التي في المفرد من التثنية كما حذفوا التاء في «خصية وألية» عند التثنية فقالوا: خصيان، وأليان، هكذا قالوا، وليس هذا الكلام بشيء، بل حقان تثنية حق ـ بضم الحاء ـ وقد ورد في فصيح شعر العرب بغير تاء، ومن ذلك قول=

وَإِنْ كَانت الجملة فعلية فُصِلَتْ بلَمْ أو قَدْ، نحو: ﴿كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ﴾[1]، ونحو قوله:

١٥٣ ـ لاَ يَهُولَنَّكَ اصْطِلاَءُ لَظَى الْحَرْ ... بِ؛ فَمَحْذُورُهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا

= عمرو بن كلثوم التغلبي:

وَثَدْياً مِثْلَ حُقِّ العَاجِ رَخْصاً ... حَصَاناً مِنْ أَكُفِّ اللاّمِسِينَا

والعرب تشبه الثديين بحق العاج كما في بيت الشاهد، وكما في بيت عمرو، ووجه التشبيه أنهما مكتنزان ناهدان.

الإعراب: «وصدر» يرويه بعضهم بالرفع، فهو مبتدأ خبره محذوف، والتقدير «ولها صدر» والأكثرون على روايته بالجر، فالواو واو رب، وصدر: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «مشرق» صفة لصدر، وهو مضاف، و«اللون» مضاف إليه «كأن» مخففة من الثقيل «ثدييه» اسمها، والضمير مضاف إليه «حقان» خبرها، ومن روى «ثدياه حقان» ـ وهي الرواية التي عليها استشهاد المؤلف هنا ـ فهذه العبارة جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع خبر «كأن» واسم كأن ضمير شأن محذوف، وجملة «كأن» واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ في أول البيت.

الشاهد فيه: قوله: «كأن ثدييه حقان» فقد رويت هذه العبارة بروايتين:

إحداهما بنصب «ثدييه» بالياء المفتوح ما قبلها ـ على أنه اسم «كأن» المخففة من الثقيلة، وهذا قليل بالنظر إلى حذف اسمها ومجيء خبرها جملة.

وثانيتهما ـ وهي المعتبرة هنا عند المؤلف ـ برفع ثدييه على ما ذكرناه في إعراب البيت، فيكون البيت على هذه الرواية جارياً على الكثير الغالب.

ولا داعي لما أجازه بعض النحاة على رواية «كأن ثدياه» من أن يكون «ثدياه» اسم كأن أتى به الشاعر على لغة من يلزم المثنى الألف، فإن في ذلك شيئين: أحدهما أن مجيء المثنى في الأحوال كلها بالألف لغة مهجورة قديمة لبعض العرب، وثانيهما أن فيه حمل البيت على القليل النادر مع إمكان حمله على الكثير المشهور.

(١) سورة يونس، الآية: .

١٥٣ ـ هذا بيت من الخفيف؛ ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين.

اللغة: «يهولنك» مضارع مؤكد بالنون الثقيلة من الهول، وهو أشد الخوف، تقول: هاله الأمر يهوله، إذا أفزعه وخوفه «اصطلاء» مصدر اصطلى النار يصطليها، وتقول: =

. . . .

= اصطلى النار، واصطلى بها، وصليها، وصلي بها - مثل رضي يرضى «لظى الحرب» نارها، وأراد بها شدائدها ومكروهاتها «محذورها» ما يحذر من أمرها وما يتحرز عنه «ألمّا» ماض من الإلمام، والألف للإطلاق، وتقول: ألم فلان بفلان، وألم به كذا، إذا نزل به.

المعنى: يشجع مخاطبه على اقتحام أهوال الحرب والخوض في مكارهها، ويقول له: لا تفزع من دخول حومتها والاصطلاء بنارها، فإن الذي تحذره وتتحرز منه من مشاقها وآلامها يشبه أن يكون قد وقع بك، ومتى كان الأمر كذلك لم يكن لك بد من الاجتراء عليها.

الإعراب: «لا» ناهية «يهولنك» يهول: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل جزم بلا الناهية، ونون التوكيد الثقيلة حرف لا محل له من الإعراب، وضمير المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب «اصطلاء» فاعل يهول مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف و«لظى» مضاف إليه، ولظى مضاف و«الحرب» مضاف إليه «فمحذورها» الفاء للتعليل، محذور: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الحرب مضاف إليه «كأن» حرف تشبيه ونصب مخفف من المثقل، واسمه ضمير غيبة يعود إلى المحذور محذوف، والتقدير: كأنه «قد» حرف تحقيق «ألما» ألم: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم كأن، والألف للإطلاق، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر كأن، والجملة من كأن واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب تعليلية.

الشاهد فيه: قوله: «كأن قد ألمّا» حيث استعمل فيه كأن المخففة من الثقيلة، وأعملها في اسم هو ضمير الغيبة المحذوف العائد إلى المحذور، وفي خبر هو جملة الفعل الماضي وفاعله، ولما كانت جملة الخبر فعلية مثبتة فصل بين كأن وبينها بقد، ولو كانت جملة الخبر الفعلية منفية لوجب أن يفصل بين كأن وبينها بلم، ويلزم على ذلك أن يكون الفعل مضارعاً، لأن «لم» لا تدخل إلاّ عليه، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿مر كأن لم يدعنا إلى ضر مسه﴾ وقوله عز شأنه: ﴿كأن لم يغنوا فيها﴾ وقول الشاعر:

كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحَجُونِ إِلَى الصَّفَا ... أَنِيسٌ، وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ

وقول الغامدي:

وَكَمْ قَدْ رَأَيْنَا مِنْ مُلُوكٍ وَسُوقَةٍ ... وَعَيْشٍ لَـذِيذٍ لِلْعُيُونِ أَنِيقِ =

مسألة - وتخفف «لَكِنَّ» فتهمل وجوباً، نحو: ﴿وَلَٰكِنِ اللَّهُ قَتَلَهُمْ﴾[1] وعن يونس والأخفش جوازُ الإعمال.

= مَضَى فَكَأنْ لَمْ يَغْنَ بالأمْسِ أَهْلُهُ ... وَكُلُّ جَدِيدٍ صَائِرٌ لِخلُوقِ

وقول الآخر، وأنشده القالي في أماليه ١/ ١٠:

فَدَارَتْ رَحَانَا بِفُرْسَانِهِمْ ... فَعَادُوا كَأنْ لَمْ يَكُونُوا رَمِيمَا

وقول المعطوي في مرثية أخيه:

كَأنْ لَمْ يَكُنْ لِي خَيْرَ خِلٍّ وَصَاحِبٍ ... وَخَيْرَ خَطِيبٍ تَتَّقِيهِ المَقَاوِلُ

ومن ذلك قول الخنساء:

كَأنْ لَمْ يَكُونُوا حِمًى يُتَّقَى ... إذِ النَّاسُ ذَاكَ مَنْ عَزَّا بَزَّا

وربما حذف الفعل الواقع مع فاعله خبراً لكأن المخففة، ومثاله بيت النابغة الذبياني:

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا ... لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا، وَكَأَنْ قَدِ

أراد: وكأن قد زالت، فحذف الفعل وهو ينويه.

ومما ذكره المؤلف من الشواهد، وما ذكرناه في شرحها تعلم أن اسم «كأن» المخففة، لا يلزم فيه أن يكون ضميراً، ولا أن يكون ضمير شأن، بل قد يكون ضمير شأن وقد يكون ضمير غيبة ذي مرجع، وقد يكون اسماً ظاهراً.

(١) سورة الأنفال، الآية: ١٧.

فهرس

الموضوعات الواردة في الجزء الأول من كتاب «أوضح المسالك» لابن هشام وكتاب «عدة السالك، إلى تحقيق أوضح المسالك»

كلمتا ابن خلدون عن ابن هشام .... 4 ـ ٤

خطبة مؤلف «عدة السالك» .... 5 ـ ٥

ترجمة العلامة ابن هشام .... 7 ـ ٧

خطبة «أوضح المسالك» .... 11 ـ ١١

باب شرح الكلام
وشرح ما يتألف الكلام منه

بيان معنى الكلام، وأقل ما يتألف منه، ومعنى الكلم .... 12 ـ ١٢

النسبة بين الكلام والكلم .... 13 ـ ١٣

معنى القول: ومعنى لغوي للكلمة .... 14 ـ ١٤

للاسم خمس علامات: .... 14 ـ ١٤

إحداها الجر، وبيان المراد به .... 14 ـ ١٤

ثانيتها التنوين، وهو أربعة أنواع .... 15 ـ ١٥

ثالثتها النداء، وبيان المراد به .... 19 ـ ١٩

رابعتها أل غير الموصولة .... 20 ـ ٢٠

خامستها الإسناد إليه .... 22 ـ ٢٢

للفعل أربعة علامات: .... 22 ـ ٢٢

علامة الحرف عدم صلاحيته لشيء من علامات الاسم ولا علامات الفعل .... 25 ـ ٢٥

الفعل ثلاثة أنواع .... 27 ـ ٢٧

باب المعرب والمبني

الاسم ضربان: معرب، ومبني .... 28 ـ ٢٨

يبني الاسم إذا أشبه الحرف، وأنواع شبه الاسم للحرف ثلاثة .... 29 ـ ٢٩

ما سلم من شبه الحرف فمعرب، وهو ضربان: ما يظهر إعرابه، وما لا يظهر إعرابه .... 33 ـ ٣٣

الفعل ضربان: معرب، ومبني .... 35 ـ ٣٥

أنواع البناء أربعة .... 37 - ٣٧
معنى الإعراب، وأنواعه .... 37 - ٣٧
لأنواع الإعراب علامات أصول، ولها علامات فروع واقعة في سبعة أبواب .... 37 - ٣٧
أولها: الأسماء الستة، ولغات العرب في إعرابها .... 38 - ٣٨
ثانيها: المثنى، وما ألحق به .... 47 - ٤٧
ثالثها: جمع المذكر السالم وما ألحق به .... 48 - ٤٨
حركة نون المثنى ونون جمع المذكر السالم، وما فيهما من اللغات .... 58 - ٥٨
رابعها: الجمع بالألف والتاء وما ألحق به .... 62 - ٦٢
خامسها: الاسم الذي لا ينصرف .... 66 - ٦٦
سادسها: الأفعال الخمسة .... 68 - ٦٨
سابعها: الفعل المضارع المعتل الآخر .... 69 - ٦٩
ما تقدر فيه الحركات الثلاث وما تقدر فيه حركتان من الأسماء،
وما تقدر فيه حركتان، وما تقدر فيه حركة واحدة من الأفعال .... 74 - ٧٤

باب النكرة والمعرفة

ينقسم الاسم إلى نكرة ومعرفة .... 76 - ٧٦
المعرفة سبعة أقسام .... 77 - ٧٧
أولها: الضمير .... 77 - ٧٧
ينقسم الضمير إلى بارز ومستتر، وينقسم البارز إلى متصل ومنفصل .... 77 - ٧٧
ينقسم المتصل بحسب مواقع الإعراب إلى ثلاثة أقسام .... 79 - ٧٩
ينقسم المستتر إلى مستتر وجوباً ومستتر جوازاً .... 81 - ٨١
ينقسم المنفصل بحسب مواقع الإعراب إلى قسمين .... 82 - ٨٢
متى تأتي اتصال الضمير لم يعدل إلى المنفصل .... 83 - ٨٣
يستثنى من هذه القاعدة مسألتان .... 89 - ٨٩
نون الوقاية قبل ياء المتكلم .... 97 - ٩٧

باب العلم

العلم نوعان: جنسي، وشخصي .... 112 - ١١٢
العلم الشخصي، ومسماه .... 113 - ١١٣
ينقسم العلم إلى مرتجل، ومنقول .... 113 - ١١٣
وينقسم إلى مفرد ومركب .... 114 - ١١٤
وينقسم إلى اسم وكنية ولقب .... 116 - ١١٦
مسمى علم الجنس ثلاثة أنواع .... 121 - ١٢١

باب أسماء الإشارة

ألفاظ الإشارة .... 122 ـ ١٢٢
الإشارة إلى البعيد .... 124 ـ ١٢٤
الإشارة إلى المكان .... 125 ـ ١٢٥

باب الموصول

الموصول ضربان: حرفي، واسمي الموصولات الحرفية .... 125 ـ ١٢٥
الموصول الاسمي ضربان: نص، ومشترك، وبيان النص منها .... 127 ـ ١٢٧
الموصول المشترك ستة ألفاظ .... 134 ـ ١٣٤
كل الموصولات تفتقر إلى صلة، وشروط الصلة .... 148 ـ ١٤٨
الكلام في حذف العائد من الصلة إلى الموصول .... 149 ـ ١٤٩

باب المعرفة بالأداة

أداة التعريف، وبيان أنواعها .... 162 ـ ١٦٢
ترد أل زائدة، وزيادتها على نوعين .... 163 ـ ١٦٣

باب المبتدأ والخبر

تعريف المبتدأ، وهو نوعان .... 167 ـ ١٦٧
تعريف الخبر، وأنواعه .... 176 ـ ١٧٦
لا يبتدأ بنكرة إلا إن أفادت .... 184 ـ ١٨٤
تأخر الخبر وجوباً .... 186 ـ ١٨٦
تقدم الخبر وجوباً .... 192 ـ ١٩٢
جواز تقدم الخبر وتأخره .... 196 ـ ١٩٦
حذف المبتدأ جوازاً أو وجوباً .... 196 ـ ١٩٦
حذف الخبر جوازاً .... 199 ـ ١٩٩
حذف الخبر وجوباً .... 199 ـ ١٩٩
تعدد الخبر لمبتدأ واحد .... 206 ـ ٢٠٦

باب كان وأخواتها

هذه الأفعال على ثلاثة أقسام بالنسبة للعمل .... 209 ـ ٢٠٩
وهي على ثلاثة أقسام بالنسبة للتصرف .... 215 ـ ٢١٥
توسط أخبارهن .... 218 ـ ٢١٨
تقديم أخبارهن .... 220 ـ ٢٢٠
إيلاء هذه الأفعال معمول خبرها .... 223 ـ ٢٢٣
تجيء هذه الأفعال تامة .... 228 ـ ٢٢٨

تختص كان بأمور: منها زيادتها .... 230 ـ ٢٣٠
ومنها: أنها تحذف، وذلك على أربعة أضرب .... 233 ـ ٢٣٣
ومنها: جواز حذف النون من مضارعها .... 241 ـ ٢٤١

الحروف المشبهة بليس

ما ولا ولات وإن النافيات

تعمل ما عند الحجازيين بشروط .... 245 ـ ٢٤٥
لا، وشروط إعمالها عمل ليس .... 255 ـ ٢٥٥
لات، وشروط إعمالها ذلك العمل .... 257 ـ ٢٥٧
إن، وإعمالها نادر .... 260 ـ ٢٦٠
زيادة الباء في الأخبار .... 262 ـ ٢٦٢

باب أفعال المقاربة

هذه الأفعال على ثلاثة أنواع .... 269 ـ ٢٦٩
عمل هذه الأفعال، وشرطه .... 271 ـ ٢٧١
هذه الأفعال ملازمة للماضي إلا أربعة .... 285 ـ ٢٨٥
ما تختص به عسى واخلولق وأوشك .... 289 ـ ٢٨٩

باب إن وأخواتها

عملها، وعددها .... 292 ـ ٢٩٢
تتعين إن المكسورة في عشرة مواضع .... 298 ـ ٢٩٨
تتعين أن المفتوحة في تسعة مواضع .... 301 ـ ٣٠١
يجوز الوجهان في تسعة مواضع .... 302 ـ ٣٠٢
تدخل لام الابتداء على أربعة أشياء .... 308 ـ ٣٠٨
دخول ما الزائدة على هذه الأحرف .... 310 ـ ٣١٠
العطف على أسماء هذه الأحرف بعد استيفاء الخبر، وقبله .... 314 ـ ٣١٤
تخفف إن المكسورة فيكثر إهمالها .... 327 ـ ٣٢٧
وتخفف أن المفتوحة فيبقى عملها .... 330 ـ ٣٣٠
تخفف كأن فيبقى عملها أيضاً .... 335 ـ ٣٣٥
تخفف لكن فيجب إهمالها .... 340 ـ ٣٤٠